

الجزء الأول

عقيد

عبد العزيز البِتشْتِي

المكتب المصري الحديث

الثعـــابين

الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م



www. almaktabalmasry. com
info@almaktabalmasry. com

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية ت: ٤٨٤٦٦٠٢

الثعابين

الجزء الأول

عقيد

عبد العزيز البِتِشْتِي

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

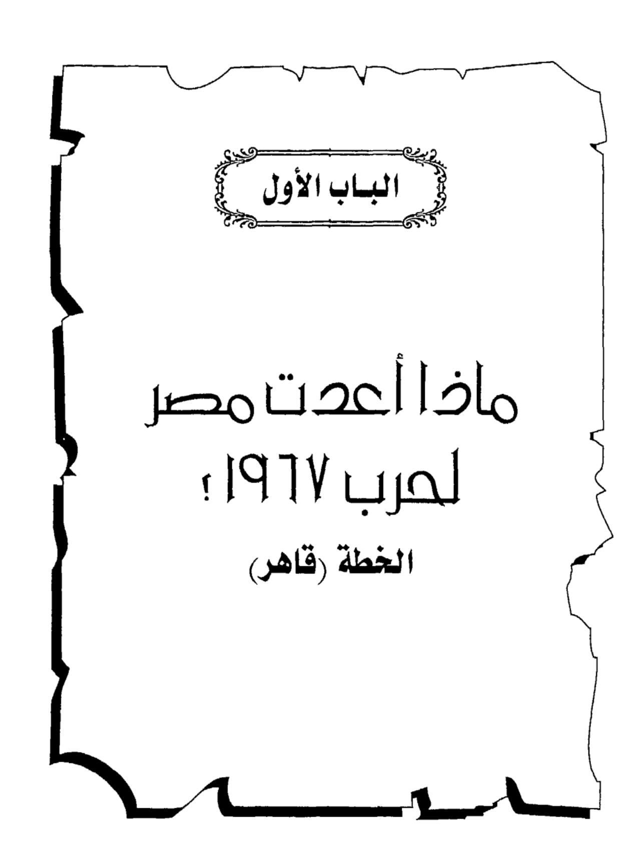
المقـــــدمة

رغم مرور ما يقرب من ٤٠ عام على أحداث حرب ١٩٦٧ ... إلا أنه للغرابة لم يكشف النقاب بعد عن أسرارها :

- جميع التحليلات والدراسات التي تمت ، كانت من خلال أقوال وتقارير مجموعة "كبار القادة" الذين أداروا كل أحداث الحرب – ودون مقارنة أقوالهم وتقاريرهم بوقائع أحداث الحرب الفعلية لتقييم مدى مطابقتها أو تناقضها معها – هذا مع الإشارة بأن إخفاء "كبار القادة" للحقيقة أمر طبيعي متوقع ، باعتبارهم مسئولين عن كل أحداث الحرب والهزيمة.
- قامت لجنة بدراسة أسباب ونتائج حرب ٦٧ ، باسم لجنة تسجيل ثورة ١٩٥٢ ، برئاسة الرئيس حسني مبارك – وقتما كان نائباً لرئيس الجمهورية – وقد كشفت التحقيقات مع الشهود وأقوال "كبار القادة" ، عن أسباب للهزيمة قد توصف "بالخيانة" .. أقرب مما توصف بالإهمال والتخبط – كما أعلن سابقاً – ومع ذلك فقد حفظت التحقيقات ، ولم يتم إتخاذ الاجراءات القانونية حيال الجرائم التي كشفت عنها هذه التحقيقات !!
- كشفت تحقيقات اللجنة عن أن الهزيمة حدثت بتخطيط محكمة ودقيق.. وكان انتحار – أو قتل – المشير عبد الحكيم عامر القائد العام ، حتى يدفن معه أسرار الحرب والهزيمة.. مع تحميله كل أعباء ومسئوليات الحرب والهزيمة... بادعائهم أن الهزيمة كانت بسبب القرار الذي أصدره بالانسحاب.. دون اعتبار للأعمال الفاعلة التي قاموا بها مخالفة لهذا القرار.. حتى صنعوا من قرار الانسحاب إطار خارجي ، نسجوا داخله أحداث للهزيمة والكارثة.

الكتاب تحليل ونقد موضوعي لأحداث الحرب .. ويحدد بدقة كيف سارت الأحداث نحو الكارثة .. وهو ما يحدد بالتالي دور ومسئولية بعض القادة في صناعة الهزيمة والكارثة بدقة.

٢٠٠٦/٦/٢٤



الباب الأول

ماذا أعدت مصر لحرب ١٩٦٧ ؟!

الخطة (قاهر)

الفصل الأول

ملخص أحداث حرب ٦٧

« إن التاريخ المصري.. بكل معاليه..
بمقابلاته.. ومتناقضاته.. كاللحن..
تتفاوت الأصوات فيه ويظل وحدة فنية »

د. نعمات أحمد فؤاد

(١) سير أحداث ما قبل العاصفة:

كانت الحياة تسير في خطوها المعتاد في القاهرة، حينما وصلت معلومات من سوريا والاتحاد السوفيتي، عن حشود عسكرية إسرائيلية أمام الحدود السورية، مع تهديد من قادة إسرائيل بغزوها، الأمر الذي فرض على مصر القيام بموقف إيجابي لوقف إسرائيل عن الاستمرار في مخططها العدواني، وذلك تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك التي عقدتها مصر مع سوريا.

وفي يوم ١٩٦٧/٥/١٤ قامت مصر برفع درجة الاستعداد القتالي[١] للقوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكاملة وإعلان التعبئة العامة ـ وتحريك القوات إلى سيناء لاحتلال أماكنها المخصصة حسب الخطة الدفاعية "قاهر"، وكان هذا الرد كافياً من وجهة نظر القيادة السياسية المصرية لردع إسرائيل وإنهاء الأزمة.

وبدت الأزمة في بدايتها، سواء للقيادة السياسية أو الرأي العام المصري كأزمة شديدة السخونة، سرعان ما تنتهي، مثل غيرها من الأزمات، إلا أن الأزمة أخذت مساراً آخراً ـ خلاف المتوقع ـ حين تسارعت الأحداث وكأنها كره الثلج المتدحرجة من أعلى الجبل، حتى انتهت بالحرب والهزيمة البشعة للجيش المصري، وتسلسلت الأحداث خلالها من طلب سحب قوات الطوارئ الدولية، وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية إلى نداء زعيمي المعسكرين الكبيرين لعبدالناصر لتهدئة الموقف وعدم البدء بالهجوم والعدوان، وانتهت هذه الأحداث[٢] إلى ما أقنع الرئيس جمال عبدالناصر بحتمية اندلاع الحرب يوم ١٩٦٧/٦/٥ حيث أصاب كبد الحقيقة، وبهذه التقديرات أبلغ كبار القادة، عندما اجتمع بهم يوم ١٩٦٧/٦/٢م.

(١) وثيقة تعليمات العمليات ملحق (أ)

(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٨٢٩.
محمد فوزي، مذكراته، ج١ - ص١٣١ - ١٥٨.

في ١٩٦٧/٥/٣١ حضر الملك حسين عاهل الأردن إلي القاهرة، وأعلن تاييده للموقف العربي بزعامة عبدالناصر، وأبرم اتفاقية دفاع مشترك مع عبدالناصر. مخالفا بذلك الخط السياسي الذي ينتهجه باعتباره يتبع سياسة المعسكر الأمريكي المعادية لعبدالناصر. وبهذا أصبحت إسرائيل محاصرة عسكريا بين سوريا والأردن ومصر، كذلك أعلنت دول عربية أخرى استعدادها في الاشتراك في المعركة العسكرية ضد إسرائيل وهي: "**العراق. الجزائر. السودان. لبنان. الكويت**" وقد اشتركت بالفعل من هذه الدول: "**العراق. السودان. الكويت**".

(٢) ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧.. إندلاع الحرب:

وفي الساعة ٨:٤٥ يوم ١٩٦٧/٦/٥ قامت الطائرات الإسرائيلية بإحراز المفاجأة التكتيكية، بالإغارة على جميع المطارات المصرية، ونجحت في تدمير جميع الطائرات المصرية، وهي واقفة في أماكنها بالمطارات، وكذلك تدمير أغلب وسائل الدفاع الجوي المصري، هذا بالرغم من أن القوات المسلحة المصرية كانت في أقصى درجات استعدادها للحرب وفي انتظار هجوم العدو المتوقع في أي لحظة. الأمر الذي وضعنا أمام لغزٍ محيرٍ، وهو اللغز الأول في حرب ٦٧... كيف استطاعت إسرائيل تحقيق المفاجأة وتدمير الطيران المصري رغم التأهب والتحفز الكامل للجيش المصري للحرب؟!

وفي الساعة ٩ صباح نفس اليوم هاجمت المدرعات الإسرائيلية خطوط الدفاع المصرية، على محاور الحرب الثلاثة الرئيسية محققة - للغرابة - المفاجأة على قواتنا كالآتي:

المحور الجنوبي:

قامت إسرائيل بمناورات وتحركات وإغارات عسكرية بقوات بسيطة، بغرض تثبيت قواتنا في أماكنها علي المحور الجنوبي، دون أن تقوم بأي عمليات هجومية على هذا المحور.

المحور الشمالي:

عبرت المدرعات الإسرائيلية منطقة رفح، وواصلت تقدمها؛ لتعبر العريش أيضا، بدون الاصطدام بأي قوات مصرية مقاتلة - حيث كانت القيادة العليا المصرية قد فتحت في كل منهما ثغرة قبل الحرب بأيام - وواصلت مجموعة من الدبابات الإسرائيلية تقدمها حتى وصلت للنصب التذكاري بالعريش وهي النقطة

الاستراتيجية الحاكمة لطريق إمداد وتحرك الفرقة السابعة مشاة، وبذلك استطاعت عزل الفرقة السابعة مشاة، مع مواصلة مجموعة أخرى من المدرعات وعددها ٢٠ مدرعة تقدمها على الساحل الشمالي - وحيث كانت القيادة العليا المصرية قد أخلت المحور الشمالي من القوات المصرية العاملة قبل الحرب بأيام قليلة.

على أن تسلل مجموعة المدرعات الإسرائيلية الـ٢٠ دبابة وتقدمها على المحور الشمالي لم يكن يشكل أي خطورة على الموقف العسكري ذلك أنها لا تمثل قوة عسكرية لها قيمة يعتد بها عند اصطدامها بالتشكيل الرئيسي لقواتنا.

المحور الأوسط (محور الحرب الرئيسي):

استطاعت القوات المصرية المدافعة: صد وإحباط موجات هجوم مدرعات العدو المتواصلة، رغم شراسته وشراسة نيران طائرات العدو المشتركة معه في هذه الهجمات والمسيطرة على سماء المعركة.

إلا أن النظرة الاستراتيجية الفاحصة للموقف والتوقعات المحتملة كانت تنبئ بنذير شؤم: لأن استمرار الهجوم والضغط المتواصل على هذه القوات الصغيرة الأمامية. قد يمكن العدو من النجاح في إحداث ثغرة. منها يستطيع العبور، والتقدم خلالها على المحور الأوسط الخالي من القوات المصرية - والذي أخلته القيادة العليا أيضاً من القوات المصرية قبل الحرب بأيام قليلة - حتى إذا ما وصل إلى خط الممرات، وأمكنها غلق فتحات الممرات، وعزل الجيش المصري، وتدميره، وهو الأمر الذي يضعنا أمام اللغز الثاني المحير في حرب ٦٧.

كيف وعلى أي أساس تم تغيير الخطة "قاهر" بإخلاء محوري **"الأوسط والشمالي"** وكذلك خط الممرات من القوات المصرية قبل الحرب مباشرة؟!!!

قرار المشير عبدالحكيم عامر القائد العام بالانسحاب:[1]

بناءً على صورة الموقف في مسرح المعركة التي شرحها الفريق صلاح محسن قائد الجيش للمشير عبدالحكيم عامر القائد العام، وطلبه التصديق على انسحاب القوات إلى النطاق الدفاعي الثاني - خط الممرات - لإعادة اتزان شبكة الدفاع المصري على أهم وأخطر خط في سيناء، أصدر القائد العام في الساعة ٥ مساء يوم

(١) عند ذكر قرار الانسحاب بدون ترقيم فإنه يقصد به قرار الانسحاب الأول الذي صدر في الساعة ٥ مساء يوم ٦٧/٦/٦، في حين أن قرار الانسحاب الثاني صدر في الساعة ٥ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨.

١٩٦٧/٦/٦ ثاني أيام الحرب قراراً بالانسحاب إلى النطاق الدفاعي الثاني "شرق وغرب خط الممرات"خلال ثلاث ليال".

إلا أن قائد الجيش الميداني وقادة التشكيلات قاموا بإعلان قرار "الانسحاب" بدون إصدار تعليمات وخطة تنظيم الانسحاب لقواتهم، وقاموا بقطع جميع وسائل الاتصال مع وحداتهم، وركبوا عرباتهم الجيب وانطلقوا يسابقون الريح فارين من ميدان المعركة، ليعبروا قناة السويس إلى الإسماعيلية متخلين عن أهم وأخطر واجباتهم كقادة في تنظيم وقيادة عملية الانسحاب، وبذلك صنعوا من قرار الانسحاب كارثة أدت إلى تدمير الجيش المصري، وسقوط سيناء في أيدي الصهاينة.

بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، تغير المناخ السياسي للدولة بما يسمح لكبار القادة بخلط الحقائق، واختلاق قصة مختلفة لأحداث حرب ٦٧، حتى ادعوا صياغة جديدة لقرار الانسحاب خلاف ما أصدره المشير عامر، حتى تتوافق مع ادعاءاتهم، وذلك لتبرئة أنفسهم من المسئولية، الأمر الذي جعل من حقيقة نص قرار الانسحاب اللغز الثالث لحرب ٦٧.

وفي جميع الأحوال كان تخلي كبار القادة عن أهم وأخطر مسئولياتهم في تنظيم عملية الانسحاب وتركهم جنودهم ليلقوا مصيرهم المحتوم، هو الأمر الذي صنع اللغز الرابع لحرب ٦٧... كيف قام كبار القادة بالفرار من ميدان القتال والتخلي عن أهم وأخطر واجباتهم القيادية في تنظيم الانسحاب؟!!

(٣) الحرب تضع أوزارها:

قرار المشير عبدالحكيم عامر "بالانسحاب" (الثاني):

في الساعة ٥ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨ رابع أيام الحرب أصدر المشير عبدالحكيم عامر قرار "الانسحاب الثاني للجيش المصري إلى غرب قناة السويس"، وذلك بعد أن وصل تداعي الأحداث إلى تدمير الفرقة الرابعة مدرعة ـ وذلك في الساعة ١١.٤٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٨ بواسطة طائرات العدو الإسرائيلي أثناء تحركها نهاراً تحت السيطرة الجوية للعدو ـ وكانت الفرقة الرابعة مدرعة تعمل احتياطاً استراتيجياً عاماً للقوات المسلحة، وآخر ورقة في يد القائد العام، وهو ما يعني نهاية الحرب من الناحية العملية.

ذهب "**جمال عبدالناصر**"(١) إلى القيادة العليا للقوات المسلحة - بمجرد صدور قرار الانسحاب الثاني - واجتمع **بالمشير عامر** واتفقا سوياً على ترك حكم مصر، بعد هذه الهزيمة النكراء، على أن يقدم أيضاً كبار القادة استقالتهم بما فيهم "شمس بدران" مع تعيين الأخير رئيسا مؤقتا للجمهورية.

كذلك أعلن الرئيس عبدالناصر قبول مصر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وذلك بمجرد عودته من القيادة العليا للقوات المسلحة.

ومع صباح يوم ١٩٦٧/٦/٩ ظهرت الحقيقة عارية أمام الأمة المصرية، بكارثة تدمير جيشها وسقوط سيناء في يد الصهاينة، الأمر الذي شكل صفعة قاسية لكبرياء وكرامة الأمة المصرية والعربية.

- **تقول د. نعمات أحمد فؤاد:**

> « لقد جرحت الهزيمة حتى البسمات وسنابل القمح.. جرحت السنين في شيخوخة الآباء.. جرحت السرور في القلب والكبرياء.. جرحت الثقة والقدرة.. جرحت الليالي.. ليالي القاهرة.. فلم تعد عذبة... ولم تعد فاتنة ساحرة.. وبكى الفجر في الحقول.. حتى بلل الصبر.. وتشابهت الأيام.. فلم يدر بها القمر ».

كان على الرئيس **جمال عبدالناصر** أن يواجه الشعب بالحقيقة، وأن يعلن أسباب الهزيمة، والكارثة والمسئول عنها، ولم يكن الشعب يعرف عن الحقيقة سوى أنه المسئول أمامهم كرئيس للدولة، فأعلن مسئوليته الكاملة عن كل أحداث الحرب وعن الهزيمة وكذلك أعلن تنحيه عن سلطاته، ليضع نفسه تحت سلطان العدالة وذلك في مساء يوم ١٩٦٧/٦/٩، وبمجرد انتهاء الرئيس عبدالناصر من خطابه اندفعت جماهير الشعب المصري إلى الشوارع زاحفة إلى بيته تعلن تمسكها به واستمراره في حكم مصر، مما دفعه إلى الرجوع عن قراره في اليوم التالي ١٩٦٧/٦/١٠.

بنهاية يوم ١٩٦٧/٦/١٠ انتهت جميع الاشتباكات وجيوب المقاومة مع العدو الإسرائيلي في سيناء.

---

(١) الفصل رقم ١٣ محاولة قلب نظام الحكم.

- كتب أ. هيكل[1]:

« وفيما بقى من صباح ذلك اليوم ٦٧/٦/١١ كرس **جمال عبدالناصر** جهده للعملية الثانية، وهي عملية انقاذ ما تبقى من الأوضاع في سيناء. وقد اتصل بكل من الدكتور **محمود فوزي** والسيد **محمود رياض** وزير الخارجية طالبا تركيز كل الجهد الدبلوماسي في الساعات القادمة في الضغط على الأمم المتحدة، وعلى الصليب الأحمر في سبيل العثور على الضباط والجنود الشاردين في سيناء والذين هم الآن في حاجة إلى عملية إنقاذ واسعة النطاق سواء فيما يتعلق بإعادتهم سالمين إلى مراكز التجمع، أو إسعافهم بما يحتاجون إليه من مساعدات طبية.

وفي الوقت الذي كان فيه الدكتور "محمود فوزي" والسيد "محمود رياض" يتصلان بنيويورك وجنيف وواشنطن، كان "جمال عبدالناصر" يطلب مساعدة الاتحاد السوفيتي ويوجوسلافيا والهند وفرنسا لكي يضموا جهودهم إلى محاولات الإنقاذ في سيناء.

وكان يدرك أن الضغوط على الساحة الدولية لا بد أن تصحبها محاولات للعمل المباشر. وهكذا عاود الاتصال بالفريق "فوزي" طالبا من المخابرات العسكرية أن تبعث بدوريات تتسلل إلى داخل سيناء وتحاول الاتصال برؤساء القبائل وتجنيد جهدهم ورجالهم في عمليات البحث والإنقاذ. كذلك اتصل بنفسه بمحافظ بورسعيد ومحافظ السويس يطلب إليهما تجنيد جميع الصيادين الذين يعرفون مداخل ومخارج سواحل سيناء حتى يشاركوا في هذا الجهد. وكان أغرب ما ذكره محافظ بورسعيد أن مئات ممن يعرف أنهم يعملون بالتهريب وما يشبهه تقدموا إليه طالبين التطوع دون آية مكافأت للمشاركة في عمليات الإنقاذ. وبالفعل فلم يرفض تطوع أحد بما في ذلك عدد من المحكوم عليهم قضائيا في سجون محافظات القناة.

وكانت نتيجة هذا الجهد المكثف أن أمكن في بحر أسبوع استعادة ما يقرب من ثمانية آلاف ضابط وجندي من قيافي الصحراء. كما أن معلومات بدأت تصل مؤكدة بأن أعدادا أخرى من الشاردين هم الآن في حماية قبائل سيناء متخفين في بعض نجوعها ينتظرون فرصة مواتية ليبدءوا رحلة العودة ».

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٨٧٤ – ٨٧٥.

- **وكتب أيضاً**[1]:

> « كانت هناك صورة ميدان القتال في سيناء، وقد أحس أن ما يجرى فيها الآن هو عملية قتل، هدفها تحطيم كل ما يمكن تحطيمه من معنويات الجيش وسلاحه. وقد أثرت فيه - الرئيس **جمال عبدالناصر** - إلى آخر حد صورة لجندي مصري تائه على رمال الصحراء في سيناء، كانت هذه الصورة - في الواقع - مجموعة صور التقطت لهذا الجندي، من طائرة هليكوبتر حلقت على ارتفاع قريب فوقه، وراحت تلاحقه جاريا في البداية، ثم مترنحا من الإعياء... ثم واقعاً على الأرض ».

وقد نشرت مجلة "**لايف**" الأمريكية هذه المجموعة من الصور في عدد خاص أصدرته عن "**حرب الأيام الستة**" احتفالا بالنصر الإسرائيلي.

وقد اعتبر **جمال عبدالناصر** أن ملاحقة هذا الجندي بهذه الطريقة ليس فناً من فنون الصحافة، وإنما هو جريمة قتل عمد تستهدف التشفي، لا أكثر ولا أقل."

لكن مسلسل الأحداث المؤسفة لم ينته باستقالة كبار القادة الفارين من ميدان المعركة، إلا ليتابع مساره الغير طبيعي والغير منطقي ولكن في اتجاه آخر.

ففي الوقت الذي كان من الطبيعي والمنطقي أن يشعر كبار القادة بالخزي والعار من جراء فرارهم من ميدان القتال من اليوم الثاني للحرب وما ارتكبوه في حق الأمة من تدميرهم للجيش المصري والتخلي عن سيناء، قاموا بتجميع عدد من الضباط في صورة مظاهرة عسكرية ليفرضوا عودة المشير عامر لقيادة الجيش، وبالتالي عودتهم إلى مراكزهم، كما يقول الشاعر "**أسود علينا وفي الحروب نعام**" وتصاعد الموقف مع إصرار الرئيس جمال عبدالناصر على موقفه، الأمر الذي دعي شمس ومجموعته للقيام بمحاولة لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة، والتي باءت بالفشل حيث خذل الجيش قادته هذه المرة بعد أن خذلوه سابقاً في الحرب، وانتهت الأحداث بالقبض على مجموعة الضباط المتآمرين في هذه العملية، ووضع المشير عامر تحت الحراسة.

وفي مساء يوم ٦٧/٩/١٤ توفى المشير عبدالحكيم عامر، في أثناء إقامته بالفيلا الموضوع فيها تحت الحراسة، حيث أعلن عن انتحاره.

---

(١) نفس المرجع، ص٨٦٦ – ٨٦٧.

(٤) أحداث الجبهة الشرقية:

أما عن أحداث معركة ٦٧ علي الجبهة الشرقية، فقد كتب الفريق أ. **محمد فوزي**[١] تحت عنوان القتال علي الجبهة الشرقية:

العمليات الجوية

بدأت الهجمات الجوية للجبهة الشرقية "الأردن - العراق - سوريا - المقاومة الفلسطينية "علي مطارات اللد - رامات دافيد - عكرون - ناتانيا" بالإضافة إلي أهداف في تل أبيب ومصفاة البترول في حيفا " ظهر يوم ١٩٦٧/٦/5، وانتهت بتدمير أكثر فى طيارات إسرائيل.

ردت إسرائيل بغارات جوية علي مطارات "عمان - المغرب - h3" في الأردن، وخمس قطارات في سوريا بعد ظهر نفس اليوم، نتج عنها خسائر ٨٠٪ في القوة الجوية الأردنية، و٥٠٪ من القوة الجوية السورية.

العمليات الأرضية:

- **الجبهة الأردنية:** اعتمدت عمليات الفنية القديمة علي "٢ لواء مدرع أردني ولواء عراقي وعدد ٢ كتيبة صاعقة مصرية وعناصر من المقاومة"، وتمت معركة تصادمية ناجحة في قطاع جنين، ولكن كانت سيطرة الطيران الإسرائيلي علي مسرح العمليات ساحقة لإجبار القوات علي الانسحاب شرق نهر الأردن يوم ١٩٦٧/٦/٨ وكان مجلس الأمن الدولي أصدر قراره بوقف العمليات يوم ١٩٦٧/٦/٧ وقبلته الأردن.
- **أما علي الجبهة السورية** فقد بدأت إسرائيل هجومها علي هضبة الجولان صباح يوم ١٩٦٧/٦/١٠ بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار يوم ١٩٦٧/٦/٩. وتمكنت القوات الإسرائيلية من الاستيلاء علي هضبة الجولان يوم ١٩٦٧/٦/١٠".

وسوف نقتصر في هذا الكتاب علي أحداث العمليات الحربية في جبهة سيناء حتي يمكن الإحاطة والإلمام بها، بدلا من التشتت في كلا المسرحين، كذلك وأن الأفضل ترك تحليل وتقييم عمليات هذا المسرح للأخوة فى سورياو الأردن باعتبارهم أكثر دراية بأسراره منا.

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ ص١٥٠

(٥) أسباب هزيمة ٦٧ التى أعلنت على الرأى العام المصرى:

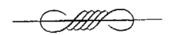
ولما كانت الحقيقة لا يعرفها سوى مجموعة كبار القادة الذين عرفوا باسم "شلة المشير".. وطالما تركزت في أيديهم جميع سلطات القوات المسلحة، وطالما أنهم آداروا كل أحداث الحرب بصورة مباشرة وغير مباشرة، وهو الأمر الذي جعل من إخفائهم للحقيقة أمر طبيعي متوقع باعتبارهم المسئولين عن كل آحداث الكارثة.

وسارت جميع التحليلات لتقييم المعركة لمعرفة أسباب الكارثة من خلال أقوال وتقارير كبار القادة "شلة المشير"، مع عدم مقارنة أقوالهم وتقاريرهم بوقائع آحداث الحرب الفعلية، وما مدى مطابقتها أو تناقضها معها، الأمر الذي أدى إلى تقديم أسباب قد تكون مقنعة بعد أن نجحوا في إخراجها بالصورة التي تلائم ثقافة وفكر المواطن العادي، دون اعتبار للحقائق والأمانة والموضوعية، وذلك باستغلال السرية الشديدة التي أحاطت آحداث المعركة. إلا أن هذه التحليلات لم تقدم حلولاً للألغاز الأربعة لحرب ٦٧ وهي:

"**تدمير الطيران، تغيير الخطة قاهر، حقيقة قرار الكارثة، هروب كبار القادة من ميدان القتال**". وطالما أن هذه التحليلات لم تستطع أن تقدم حلولاً لكل الاستفسارات والتساؤلات حول أحداث المعركة فإن الأمر يفرض إعادة البحث والتحليل مرة أخرى لجميع أحداث الحرب للتوصل إلى الأسباب الحقيقية للكارثة، والتي تجيب على جميع التساؤلات والاستفسارات وتحل الألغاز الأربعة.

وقبل الدخول في الموضوع سنقوم بتقديم بعض العناصر الأساسية المؤثرة على المعركة:

- وضع الجيش المصري داخل النظام السياسي للدولة.
- مسرح العمليات "**سيناء**" أرض الفيروز.
- الخطة الدفاعية "**قاهر**" للدفاع عن سيناء والأسس والمبادئ والقواعد التي بُنيت عليها الخطة.



الفصل الثاني

وضع الجيش المصري داخل النظام السياسي للدولة

« لن يعرف إلى أين يذهب..
ذلك الذي لا يعرف من أين جاء.. »
توفيق الحكيم

(١) كيف تحكم الدولة سيطرتها على الجيش؟

الجيش هو أخطر مؤسسة في الدولة الوطنية، طالما انفرد بالقوة العسكرية المطلقة داخل الدولة، وهو ما يشكل في طبيعة تكوينه مصدر للخطورة، مما دعت الحكمة في إبعاده عن الاشتراك في النظام السياسي للدولة؛ ليقتصر دوره على إدارة العمليات الحربية، حتى صار قرار الحرب نفسه من شأن المؤسسات السياسية المختصة.

ويظل الخوف من خطر خروج الجيش عن دوره المحدد، بسبب طبيعة تكوينه، وانفراده بالقوة والقدرة التى تمكنه من فرض إرادته وسلطانه على الدولة، حتى أصبح هذا الخوف هو الشغل الشاغل للسلطة الحاكمة لأي دولة.. ترى.. من يكبح جماح هؤلاء الرجال المالكين لزمام الجيش، من التطلع إلى السلطة والسيطرة على البلاد؟!

علاوة على ما يحتمل من انحراف أحد القادة أو الضباط الذين يملكون بعض عناصر السيطرة والسلطة في الجيش، أو المؤتمنين على أسراره إلى جانب العدو والتعاون معه - بما يتضمنه من كافة سبل الانحراف والتعاون - الأمر الذي يضاعف من اهتمام السلطة الحاكمة ويدفعها للبحث عن الوسائل والإجراءات التي تؤمن الدولة من هذا الخطر.

على أن نتائج هذه البحوث تركزت في التوصل إلي يعض الإجراءات لضمان ولاء قادة وضباط الجيش للسلطة الحاكمة للدولة.. فإذا ما نجحت الدولة في اختيار قادة وضباط لجيشها يدينون لها بالولاء والطاعة والإخلاص، ضمنت بالتالي: استقرار الوضع في الجيش، وعدم عصيانه عن سيطرتها، حتى أنه يُمكننا تلخيص ما تهدف إليه كل هذه الإجراءات في كلمة واحدة هي:"**الولاء**":

وأهم الإجراءات التي تضمن ولاء القادة والضباط الأتي:

(أ) **اختيار القادة والضباط**، بداية من اختيار طلبة الكليات العسكرية من الأفراد الوطنيين ذوي السمعة الحسنة، حتى دقة اختيار القادة والضباط لكافة المناصب القيادية والمراكز الحساسة، من الضباط الذين يثبت شدة ولاءهم وإخلاصهم للنظام الحاكم، وتدخل تقارير المخابرات والأمن كعنصر حاسم في هذا الاختيار، مع استمرار تغلغل أفراد المخابرات والأمن بين القادة والضباط لمعرفة ما يدور بينهم للتبليغ عن أي عناصر يشتبه في عدائها للنظام الحاكم، وبالتالي سرعة التخلص منهم، الأمر الذي يضمن عدم وجود أي خلايا لتنظيمات سياسية معادية لنظام الدولة داخل الجيش.

(ب) **غرس الإيمان في جميع القادة الضباط بأيديولوجية الدولة وصلاحية النظام الحاكم**، وأنه يحقق مصالح الأمة من وجهة نظر النظام الحاكم.

(ج) **اهتمام الدولة بمصالح الجيش**، ومنها أن تكون مرتبات الجند والقادة من أهم بنود الميزانية التي لا تمس بالتخفيض، مع عدم تأخير صرفها عن مواعيدها، علاوة على منح الامتيازات لكبار القادة الذين عرفوا بولائهم الشديد وإخلاصهم لنظام الدولة حتى أنه عند خروجهم من الخدمة، يتم تعيينهم في مناصب قيادية في الدولة مثل "محافظين"، رؤساء هيئات حكومية، سفراء... الخ. الأمر الذي يدفع بقية القادة إلى الاقتداء بهم، وإظهار الطاعة والولاء للنظام الحاكم لينالوا مثلهم.

(د) بالرغم من أن طاعة القائد واجبة على جميع من تحت قيادته في جميع الظروف، إلا أن القانون استثنى أمراً واحداً يتعلق بقلب نظام الحكم أو القيام بأي عمل معادي للنظام، وحيث تتحول طاعة القائد ـ في هذه الحالة ـ إلى جريمة يحاسبوا عليها، باعتبارهم شركاء لهذا القائد الذي خرج عن طاعة القانون والنظام الحاكم.... "**لا طاعة لقائد في عصيان الحاكم**".

(٢) الولاء رأس البلاء ومنبع الابتلاءات:

نجاح نظام الحكم الوطنى للدولة القومية ذات السيادة الكاملة فى اكتساب ثقة وولاء قادة وضباط جيشه الوطنى، هو أمر طبيعى، حين يحقق أسباب الولاء، وفى ظروف الاستقرار السياسى للدولة.

وعلى العكس، حين تفقد الدولة سيادتها، وتقع تحت نظام حكم استعمارى، فإن مبدأ "الولاء" لنظام الحكم يتحول إلى مبدأ غير أخلاقى، حيث توجب طبائع الأمور عدم الولاء لأعداء الوطن.

كذلك فى ظروف عدم الاستقرار السياسى، مثل إندلاع ثورة ونجاحها فى تغيير نظام الحكم، فإن ولاء أفراد الشعب ـ بما فيهم أفراد الجيش ـ غالبا ما ينقسم بين النظامين "السابق والجديد"، حيث يعبرَ كل نظام منهما عن طموحات ورغبات ومصالح كل قسم من قسمى المجتمع، مثلما حدث فى ثورة الضباط الاحرار عام ١٩٥٢.

وقد ضاعف من خطورة انقسام "الولاء " فى ثورة الضباط الاحرار، إرتباط النظام السابق بالاستعمار البريطانى حيث تداخلت مصالحه مع مصالح المعسكر الغربى الأمريكى تداخل وثيق، مما شكل هذا الانقسام خطورة على الأمن القومى المصرى.

(أ) لمن كان ولاء الجيش المصري أثناء الاحتلال البريطاني (قبل ثورة ٥٢)؟

انتقت سلطة الاحتلال البريطانى أفراد مصريين " ساسة وزعماء ليديروا آليات نظامه الاستعمارى لحكم مصر، بما يضمن ولاءهم له... ذلك أن الشيطان لن يعجز أن يجد له أعوان مخلصين فى أى مكان وزمان، وخلال أكثر من ٧٢ عام كوّن الاستعمار منهم طبقة ارستقراطية داخل المجتمع، غرس فيها القيم والمبادئ الثقافية الأوربية التى تضمن له استمرار ولاءها المطلق.

والجدير بالاعتبار، النظر لموقف مشابه مثل نظام الحكم الحالى فى العراق الخاضع لسلطة الاحتلال الأمريكى، وكيف اختار المستعمرون الأمريكيون حكام وساسة عراقيون ليديروا آليات النظام الاستعمارى، لتنفيذ كل الخطوط الاستراتيجية الامريكية بما يضمن مصالحهم داخل العراق، وهو ما يعطينا التصور الصحيح لما كان عليه نظام الحكم فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى، وقتما قامت ثورة الضباط الاحرار عام ١٩٥٢. وكانت سلطة الاحتلال قد وضعت نظامها لحكم مصر فى شكل دولة ملكية ليبرالية واعتبرت "الملك " رمزا للنظام.

أما من الناحية الموضوعية فإن الملك ونظامه، لم يكونا ـ في حقيقة الأمر ـ إلا عنصرً من عناصر السيطرة البريطانية المحتلة لمصر، فطالما كانت مصر فاقدة للسيادة، فإن مليكها **المعظم فاروق الأول** لم يكن يملك، مثل أي مصري آخر إلا

الخضوع لسيطرة وإرادة بريطانيا، التي كانت تحدد له دوره ومهامه، فيما يحقق لها مصالحها واستراتيجيتها العليا، وبالتالي وضعت بريطانيا كل الإجراءات التي تضمن ولاء الجيش منذ وطئت أقدامها أرض مصر، بهزيمة عرابي فقامت بتسريح بقايا الجيش المصري، لتنشئ بدلاً منه جيشاً آخر على أسس وقواعد يضمنا لها الولاء المطلق، فقامت بالآتي:

- اختيار نسبة كبيرة من ضباط الجيش المصري من ضباط بريطانيين[1] وكذلك تعيين جنرال بريطاني، ليتولى منصب القائد العام للجيش المصري، واستمر هذا الوضع حتى قتل الجنرال سيرلي ستاك عام ١٩٢٣ على يد أحد المصريين فلم تعين بريطانيا[2] جنرالاً بريطانياً آخراً بدلاً منه واكتفت بإسناد جميع مهام واختصاصات قائد الجيش المصري للمفتش الإنجليزي.
- ثم بدأت في تقليل أعداد الضباط الإنجليز، داخل صفوف الجيش المصري، منذ عام ١٩٣٠، ليحل محلهم ضباط مصريون أكثر ولاءاً لبريطانيا من الضباط الإنجليز حتى اقتصرت في النهاية على ما يسمى بالبعثة العسكرية البريطانية، والتي كان بيدها كل شئ في الجيش المصري، باعتبار التسمية فقط، أما المضمون فعلى ما هو عليه سابقاً من السيطرة المطلقة لبريطانيا على مقاليد الأمور في الجيش المصري، مع تغلغل البوليس السري داخل وحدات الجيش، لإمكان سرعة التخلص ممن يشتبه في ميوله الوطنية، وطالما صبغت بريطانيا كل العناصر المشكلة للجيش المصري بالصبغة البريطانية، اعتباراً من التنظيم والتسليح، والمهمات، والتلقين المعنوي، الأيديولوجية والعقيدة القتالية والطرق والتقنيات التعليمية..... إلخ.

بمعنى أن كل شئ في الجيش المصري من الألف إلى الياء من بريطانيا. بالإضافة إلى الغزو الفكري للضباط، بتصوير بريطانيا كأعظم قوة في العالم، ومع المبالغة الشديدة في الدعاية لدرجة الإبهار والقهر النفسي، الأمر الذي شكل داخل نفوس الضباط ولاء التابع الضعيف، الذي لا حول له ولا قوة، أمام سيده القوى الجبار المتغطرس.

---

(١) **عبدالعظيم رمضان**، السياسة والجيش، ص٣٨ – ٣٩.
(٢) نفس المرجع، ص٢١٢.

- **كتب حافظ إسماعيل**[1]:

« فلم تكن المدرسة الحربية حتى آنذاك تتجاوز ١٢ ـ ١٥ طالباً، وبطبيعة الحال، فقد كان انفراد بريطانيا بمسئولية الدفاع عن مصر يضفي على جيشنا طابع الرمزية، ويجعل من تعزيزه أمراً لا مبرر له بل وخطرا، لا يمكن لبريطانيا أن تقلل من شأنه، ولهذا بقى الجيش أداة حفاظ على النظام، تحت اشراف جيش الاحتلال منذ مقامه في مصر، وأغلقت الأبواب من ورائنا لكي تبدأ ستة أسابيع من التدريب في شبه عزلة كاملة، وانقطعت خلالها صلتنا بالعالم الخارجي. وتم معها تطويعنا للحياة الجديدة حيث **"لا ولاء إلا للملك مصر"** ».

- **كتب أ. هيكل**[2]:

« في البداية فإن الجيوش العربية جديدة النشأة، يعود تاريخها في الواقع إلى فترة الثلاثينيات من هذا القرن العشرين، فقد نشأت جميعاً كجيوش في أعقاب عملية الاستقلال الصوري، التي حصلت عليها بعض الدول العربية، باتفاقيات عرجاء مع القوى الاستعمارية المحتلة، ففي هذه الفترة ظهر الجيش المصري والجيش العراقي والجيش السوري، ونشأت كلها تحت قيادات أجنبية، من ضباط يمثلون قوى الاحتلال قبل تمثيلهم للوطن الذي يتولون قيادة جيوشه، بل ودونما أي قدر من الولاء له».

- **ويقول أيضاً**[3]:

« وحتى بعد أن ارتخت قبضة القوات الأجنبية على مختلف الجيوش العربية فإن هذه الجيوش اعتبرت جيشاً خاصاً للملك، بل إن القائد العام للجيش المصري سنة ١٩٥٠ وهو الفريق أ. **محمد حيدر باشا**، أصدر قرارًا شهيرًا غيَّر بموجبه شعار الجيش المصري فبدلا من الشعار القديم وهو: **"الله ـ الوطن ـ الملك"** أعيد الترتيب في الشعار الجديد فأصبح .. **"الله ـ الملك ـ الوطن"** ».

عاماً بعد عام .. وجيلاً بعد جيل .. وعلى مدى ٧٢ عاما، هم عمر الاحتلال البريطاني، رسَّخت بريطانيا داخل الجيش المصري فكر وثقافة الولاء والانتماء لها

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص١٥ – ١٦.
(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٨١٠ .
(٣) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٨١٠.

حتى أصبح من القادة والضباط المصريين من يدينون لها بالولاء المطلق، مصريون الجنسية بريطانيو الانتماء، أكثر مما ينتمي أهالي بريطانيا الوطنيون.

ونجحت بريطانيا في تحقيق استقرار أوضاع الجيش المصري، بنجاحها في اختيار قادة وضباط، اشترطت شدة ولاءهم لها، واستمر هذا الاستقرار ما برحت بريطانيا في تحقيق أسباب الولاء، حتى إذا ما كان من اتفاقية ١٩٣٦، والتي نصت على الاستقلال - الصوري - لمصر، حيث أرخت سلطة الاحتلال قبضتها الشديدة على الجيش، مما أتاحت الفرصة لدخول عدد من المصريين الوطنيين الكليات العسكرية، وبدأت تظهر، بالتالي بوادر الفكر الوطني داخل الجيش بعد أن كان الجيش هو آخر معقل يتكلم عن الوطنية، حتى أفرز هذا الفكر عن تنظيم الضباط الأحرار، ثم بتغلغل خلايا الضباط الأحرار، وسيطرتهم على الجيش، كان نجاحهم في الاستيلاء على السلطة.

الخلاصة:

لم يكن تكوين بريطانيا طبقة ليبرالية فى مصر لتدير آليات سلطة الاحتلال، وتسيطر على مقدرات المجتمع المصرى "سياسيا وأقتصاديا وإجتماعيا" لتأمين وجود قواتها أثناء فترة الاحتلال؛ بقدر ما هو لتأمين استمرار نفوذها ونفوذ المعسكر الغربي في مصر لما بعد الجلاء عنها، وهو أمر منطقي، ما برحت مصر تملك خطورة موقعها الاستراتيجي، وطالما ظلّ للمعسكر الغربي مصالح استراتيجية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن أحداً لا يستطيع إنكار وجود شبكة من العملاء لبريطانيا والمعسكر الأمريكى داخل الجيش المصري - كأمر منطقى - في ظل تلك الظروف التي أشرنا إليها.

(ب) لمن كان ولاء الجيش المصري في عصر الثورة ٥٢؟

فجأة.. قامت ثورة ٥٢ واستولى الضباط الأحرار على السلطة في مصر، وإذا بهم يطردون الملك .. ملك مصر المعظم .. **فاروق الأول**، ليعتلي على قمة السلطة البكباشي **جمال عبدالناصر** !!.. أحد أبناء عائلة متوسطة من صعيد مصر.

ولكن كيف يتقبل قادة وضباط الجيش المصري هذه التغييرات الجذرية طالما زرع النظام الملكي في عقول العسكريين صورة الملك على اعتبارها تمثل الرمز؟.. رمز الوطن.. فمنذ لحظة دخول[1] الطالب الكلية الحربية الملكية يلقن بأنه "لا ولاء

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص١٦.

إلا للملك"، ثم يكون القسم بالإخلاص والولاء للملك .. ثم أناشيد الفداء للملك.. ومع ربط الملك بالنظام الملكي وزرع الإيمان في نفوسهم بسلامة وصلاحية أسس وقواعد هذا النظام بكل محتوياته من نظام اقتصادي ونظام اجتماعي ونظام سياسي وتعدد الأحزاب والقوانين .. الخ. لقد كان إيمان القادة والضباط بهذا النظام عن عقيدة تشكل أهم أسباب الولاء والوفاء لهذا النظام، حتى الإيمان بفلسفة تبرير الاحتلال البريطاني لبلادنا على أنه لحمايتنا من تدخل القوى الطامعة في خيراتنا.

ولما كان تغيير عقيدة الإنسان ومبادئه.. هو أمر شديد الصعوبة.. ولا نقول أمراً مستحيلاً، فقد لجأت جميع الثورات إلى حل جذري لعلاج هذا الأمر، مثلما فعلت الثورة الفرنسية عند استخدامها المقصلة، أو ثورة إيران عندما لجأت لإعدام جميع قادة وضباط الجيش الإيراني، وكذلك فعلت جميع الثورات ـ عدا ثورة عبدالناصر الرومانسية ـ بإعدام جميع القيادات السياسية والعسكرية، التي تشكل أهم مقومات عناصر وأركان النظام القديم، حتى تضمن استقرار النظام الجديد.

وقد فرضت هذه الرومانسية على ثورة ٥٢، لوجود قوات الاحتلال البريطاني(١) في مصر، وبالتالي عدم انفراد الضباط الأحرار بالأمر، وكيف يكون لهم مطلق التصرف في وجود القوات البريطانية؟ وعلى العكس كان عليهم لضمان نجاح الثورة، عدم الاصطدام ببريطانيا؛ وذلك بإعلان تجديد واستمرار التبعية لها وللمعسكر الغربي، وما يتبع ذلك من عدم التعرض للقادة والضباط المعروفين بولائهم لبريطانيا. الأمر الذي خلق الظروف الملائمة لتواجد التيارين المتعاديين معاً في مكان واحد.. في أخطر مؤسسة وطنية في الدولة.

والنتيجة هي: انقسام ولاء القادة والضباط إلى تيارين، أحدهما: للنظام الحاكم الجديد ومبادئ ثورة ٥٢، والآخر: هو استمرار الولاء والإخلاص للنظام الملكي السابق، الأمر الذي صنع من التيار الأخير دوافع الثورة المضادة للعمل على إرجاعه مرة أخرى.

بمعنى آخر أنه بسبب عدم استطاعة ثورة ١٩٥٢ التخلص من الأعداد الكبيرة من القادة والضباط الذين يدينون بالولاء المطلق للنظام الملكي والمعسكر الغربي، كان ولا بد أن يظهر تنظيم يضم كل هذه العناصر المؤمنة بفكر الثورة المضادة، فكان تنظيم "**شلة المشير**".

(١) كانت القوة البريطانية وقت قيام ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ تبلغ ٨٠ ألف جندي بريطاني.

(٣) (**شلة المشير**) **تنظيم سياسي**:

لم تكن أهداف الثورة المضادة في إرجاع النظام السابق يمثل سوى عودة نظام فاسدٍ ثبت عدم صلاحيته، على حساب نظام وطني يمثل مصالح كافة عناصر الأمة المصرية، عدا شريحة صغيرة من المجتمع، وبالتالي لم يجد التيار المعادي للثورة مجرد الجرأة للدعوة إلى هذا الفكر الفاسد، أمام روح الوطنية الجارفة التي فجرتها ثورة الضباط الأحرار والنظام الناصري بزعامة جمال عبدالناصر صاحب الجاذبية الشخصية الطاغية، التي سرعان ما اكتسبت شعبية جماهير الشعب المصري، الأمر الذي حتم عليهم المناورة التكتيكية واللجوء إلى فكرة قديمة، يلجأ أليها الضعفاء والجبناء، وذلك بعدم إظهار حقيقة ما في صدورهم من العداء للنظام. وعلى العكس إظهار شدة الولاء والإخلاص والإيمان بكل ما يؤمن به جمهور الشعب المصري وهو الثورة ومبادئها، ومن خلال المبالغة في هذا الأمر، أمكنهم ركوب موجة الثورة والاعتلاء على ظهورها، حتى وصلوا إلي نقاط الضعف والقوة فيها، الأمر الذي وفّر لهم أسباب ومقومات التخطيط السليم للاستيلاء على الثورة وتدميرها، بدون مواجهة معها، وبالتالي تحقيق هدفهم النهائي، وأملهم المنشود في تغيير النظام إلى سابق عهده. ذلك أنهم وبسرعة اكتشفوا أخطر نقطة ضعف للثورة، المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للجيش والرجل الثاني للثورة، بما يملكه من جوانب عاطفية وحب للسيطرة والسلطة، تشكل في مضمونها الشخصية المثالية، التي يسهل استمالتها واحتوائها وتوجيهها إلى حيث يشاءون، فدبروا، وأحكموا التدبير، بإثارتهم لجوانب الضعف في شخصيته بدفعه وحثه على مشاركة عبدالناصر في الحكم، وأن عليه حتى يصل إلى هدفه أن يملك الوسيلة لإرغام عبدالناصر، وفرض إرادته عليه لقبول هذا الأمر، وهو ما يستلزم فصل الجيش عن سلطة عبدالناصر والدولة، لينفرد هو بالسيطرة علي القوة العسكرية- وهي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من تحقيق هدفه- . الأمر الذي يستلزم إنشاء تنظيم يتولي تخطيط وإدارة الأعمال التي تحقق هذا الهدف، ثم ما كان في اختيارهم لاسم التنظيم ما يؤكد على فلسفتهم في عدم كشف وإعلان أهدافهم، ليظهر وكأنه تنظيم اجتماعي ليس له أي أهداف سياسية، فكان اسم "شلة المشير" الذي يوحي بأنه يهدف للصحبة والصداقة بين كبار القادة.

وكانت قوة وخطورة التنظيم - "**شلة المشير**" - فى إحتوائه على مجموعة من الضباط الاحرار علاوة على المشير عبدالحكيم عامر، كقائد عام للجيش، الرجل

الثاني للثورة، وبالتالي ظهر التنظيم أمام النقاد والرأى العام على أنه انقسام حقيقى داخل تنظيم الضباط الاحرار وقادة ثورة ١٩٥٢، وكان أهم أهدف التنظيم فصل الجيش عن سلطة الدولة، حتى ينفرد المشير عامر وشلته بالسيطرة علي الجيش، ليتحول هذا الهدف إلى وسيلة لتحقيق باقى أهدافهم وقد كان آخرها الاستيلاء على الحكم وتغيير النظام إلى سابق عهده (وهو موضوع الفصل الثالث عشر من الجزء الثاني للكتاب).

(٤) فصل الجيش عن سلطة الدولة:

صورة أشبه بالجيش المملوكي في عصر محمد على، قبل مذبحته الشهيرة سنة ١٨١١م أو أشبه بالصور المتكررة في عصور انحطاط الدولة وضعفها، عندما يفقد الحاكم سلطانه على قادة الجيش، فيعبث الجيش بالنظام والقانون، ويفرض نفوذه على البلاد. وقد قامت "**شلة المشير**" بعدة إجراءات لفصل الجيش عن الدولة منها:

- صناعة القائد الأسطوري كرمز للقوات المسلحة، وهو القائد العام المشير عبدالحكيم عامر ليتضاءل بجانبه نفوذ الشخصية الكارزمية للزعيم جمال عبدالناصر داخل صفوف القوات المسلحة، فرسموا صورة لشخصية مثالية لقائد يتمتع بكل خصال الشخصية المتكاملة للقائد في الثقافة العربية، من سمات الشجاعة والنبل والجود والعطاء والمروءة والشهامة، وأظهروا هذه الصورة من خلال الدعاية بكل الوسائل عن سلوكيات وتصرفات القائد، التي تؤكد هذه الصفات وذلك بتقديم كل أنواع الرعاية الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة باسم المشير عبدالحكيم عامر، ثم بإغداقهم المنح المالية والهدايا. والأوسمة والنياشين بلا حساب على القادة والضباط باسم القائد العام المشير عبدالحكيم عامر.. وساعدهم في ذلك تخصيص[1] ميزانية نثرية حجمها منذ عام ١٩٦٢ - عام ١٩٦٧، من ١,٥ - ٢ مليون جنيه سنويا تحت بند الشئون المعنوية، حتى وصل الأمر إلي أن أي ضابط كان يدخل إلي مكتب المشير عبدالحكيم عامر فى شكوى أو لطلب خاص، إلاّ وتزال شكواه أو يجاب طلبه في الحال، دون اعتبار لاستحقاقه لهذا الطلب، حتى أصبح الأب الروحي لجميع أفراد القوات المسلحة، أو كأنه شخصية أسطورية خيالية، أشبه بشخصية بابا نويل في التراث الأوربي، ولو أن

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٧٠.

الحظ صادفك وقابلته، كأنك عثرت على الفانوس السحري، الذي يخرج منه العفريت المارد يقول: "شوبيك، لبيك، عبدك وبين إيديك" ليجيب لك عن كل ما تطلبه في طرفة عين.

ولما قد سدت جميع الطرق وأحكم غلق جميع المنافذ للوصول إلي هذا القائد الأسطوري إلا من طريق واحد، هو شلة المشير، مع اعتبارهم شلة وأصدقاؤه وأصفياؤه، فلابد لك حتى تصل إلي هدفك أن تسلك هذا الطريق.

- المبالغة الشديدة في إعلان حماسهم للثورة والإخلاص للوطن لكسب ثقة أفراد الجيش، وساعدهم في هذا الأمر: التفافهم حول المشير عبدالحكيم عامر أشد رجال الثورة ثورية، ومع اعتبار أنفسهم أصدقاؤه وأصفياؤه فبالتالي كيف لا يتحولوا إلى ثوريين تأثرا به، ومن يجرؤ على أن يشك في إخلاص رجال المشير وأصدقائه، أو يدعى أنه أكثر إخلاصا وثورية منهم، واستمروا في مبالغتهم الشديدة، حتى فرضوا أنفسهم حراسا وجنودا لتأمين الثورة من أعدائها المندسين سواء داخل الجيش أو داخل الشعب، وساعده في هذا الدور انضمام بعض الضباط الأحرار للتنظيم، الأمر الذي أحدث خلطاً في الأمور، حتى لم يعد هناك تمييز، بين الثوري والمعادى للثورة، وبين الوطني وغير الوطني، ما دام الجميع يعلنون إخلاصهم للوطن، ولمبادئ الثورة. ثم ما كان من إنشاء خلايا لتنظيم "شلة المشير" داخل جميع وحدات الجيش، وذلك من خلال توزيع الضباط الذين يدينون بالولاء المطلق "لشلة المشير" داخل جميع وحدات الجيش، مع تنظيم هؤلاء القادة والضباط - لسهولة السيطرة عليهم - في مجموعات سميت أيضاً "**شلل**"، كل شلة باسم أحد أعضاء الشلة، لتحمل معنى الصحبة والصداقة للخداع والتضليل بنفس الأسلوب الفلسفي للتنظيم.

- **وكتب الفريق الحديدى**(١):

« والواقع أن كلمة "الولاء" هذه كلمة مرنة لها أكثر من وجه، وقد حار في تفسيرها الضباط، وربما المدنيون أيضا في قطاعاتهم، حيث لم يكن واضحا تماما أي تفسير لهذا الولاء، الولاء لمن بالتحديد؟ ما هي مظاهره؟ ومن هم بالذات أهل الولاء؟ وما هي العلاقة الحقيقية بين "صاحب الولاء" و"أهل الولاء"؟ ما علاقة

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١٤.

بعضهم بالبعض الآخر؟ وإلى آي اتجاه عسكري آو سياسي أو حتى مذهبي تسير قافلتهم؟.

أسئلة كثيرة متشعبة ليس لها إجابات واضحة محددة، بل ليس لها مجيب، وإجابتها متروكة للتقدير الشخصي وللماحية الضابط وذكائه، ومع ذلك فإن اجتهاد المفسرين وتحليلهم للمواقف التي مروا بها أو سمعوا عنها أو عاشوها، وصل بهم إلى أن أول مظاهر الولاء، هو ضرورة ارتباط الضابط بإحدى " الشلل " الموجودة، وربط نفسه بها مهما كانت رتبته أو القيادة التي يتولاها، بل مهما كانت المظاهر الأخلاقية لأعضاء الشلة التي انضم إليها.

فانتماء الضابط إلي إحدى "**الشلل**" يعنى ولاءه لها، وبالتالي لأهل الولاء، وكانت خيوط الولاء كلها تتجمع في النهاية في يد من بيدهم الأمر في القوات المسلحة، الذين يمنعون ويمنحون ويحللون ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو حتى يعتقلون ».

أبرز الفريق "**الحديدى**" تشكيل الشلل الفرعية، كخلايا بشبكة واسعة يتغلغل أعضاؤها ـ قادة وضباط ـ داخل وحدات الجيش، بهدف السيطرة على وحدات الجيش من خلال هؤلاء القادة والضباط المؤمنين بالولاء المطلق لشلة المشير، وتتجمع خيوط هذه الخلايا في نهايتها العليا في يد من بيدهم الأمر الذين يمنحون، ويمنعون، ويحللون، ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو يعتقلون ويعنى بهم مجموعة كبار القادة الذين يشكلون "**شلة المشير**" لتصنع هذه الصورة حدود وأبعاد تنظيم سياسي كامل.

(٥) مشاركة (شلة المشير) حكومة الثورة فى حكم مصر:

يستطيع المحلل لأحداث عصر ثورة ١٩٥٢ ان يميز أربعة مراحل من مراحل الصراع مرت بها الثورة، كل منها تختلف عن الأخريات.

الأولى: مرحلة الصراع لفرض فكر ومبادئ الثورة بزعامة جمال عبدالناصر على آليات نظام الحكم السابق، واعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وتبدأ المرحلة منذ قيام الثورة فى ١٩٥٢/٧/٢٣ وتنتهى نهاية حرب ١٩٥٦ أى فى بداية عام ١٩٥٧.

الثانية: مرحلة انقسام وحدة الصف المصرى بين الجيش بقيادة المشير عبدالحكيم عامر وحكومة الثورة برئاسة جمال عبدالناصر، وفيها بداية انقسام سلطة

الدولة وظهور آلية الجيش "**للهدم والتخريب**"، بجانب آلية حكومة الثورة "**للبناء والتعمير**"، وتبدأ المرحلة من بداية عام ١٩٥٧ وحتى منتصف عام ١٩٦٤

الثالثة: مرحلة استبداد "**شلة المشير**" بالسلطة، ويظهر فيها انطلاق آلية الجيش بالعمل على تخريب وهدم منجزات وأعمال حكومة الثورة بالإضافة إلى تخريب أجهزة ومرافق الدولة، وتبدأ المرحلة منذ منتصف عام ١٩٦٤ وحتى نهاية معركة ١٩٦٧.

الرابعة: مرحلة النكسة وفيها الصراع لإعادة بناء وإعداد الدولة لمواجهة تحدى العدو الامريكى الصهيونى، وتعتبر أحد الفترات المشرقة فى تاريخ مصر، تم فيها أعظم الأعمال التى يمكن أن تقوم بها أمة لاستعادة قوتها وإعداد نفسها لحرب التحرير وتبدأ المرحلة من نهاية الحرب فى ١٩٦٧/٧/١٠ وحتى وفاة الزعيم فى ٢٨ / ٩ / ١٩٧٠.

وسوف نسلط الضوء على مرحلتين فقط، هما الثانية، والثالثة، واللتان تقاسمت فيهما حكومة الثورة برئاسة عبدالناصر و "شلة المشير" حكم مصر.

(أ) مرحلة انقسام وحدة الصف المصرى بين الجيش وحكومة الثورة:

"**الولاء**" .. والحرص الشديد على اختيار قائد للجيش يشترط فيه الاخلاص، لمبادئ الثورة، والولاء لحكومة الثورة ـ لضمان الاستقرار السياسى للدولة ـ كان الأساس فى إجماع أعضاء مجلس قيادة الثورة على اختيار الرجل الثاني للثورة "**عبدالحكيم عامر**" قائدا عاما للجيش، لم يكن يدروا أن الأقدار كانت قد رهنت مستقبل ومصير الثورة في هذا الاختيار، ذلك أن أحدا لم يكن يتوقع آن أبعاد وجوانب خصال شخصية عبدالحكيم عامر يمكن أن تصنع خنجرا مسموما في ظهر الثورة.

وساعدت الظروف السياسية بوجود قوات الاحتلال منذ وقت قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى جلائهم عام ١٩٥٥ علي عدم تطهير الجيش من العناصر الغير وطنية، وهو الأمر الذي هيأ ظروف تثبيت جذور الصداقة الوطيدة بين العناصر المعادية للثورة، وعبدالحكيم عامر القائد العام ـ الرجل الثاني للثورة ـ وبالتالي امتلك "**عبدالحكيم عامر**" ولاء كلا التيارين.

على آن أول موقف كشف عن وجود علاقة تواطؤ بين عبدالحكيم عامر وكبار القادة المعادين للثورة تحت مسمى "الصداقة" عندما انحاز بجانبهم، ورفض أوامر الرئيس جمال عبدالناصر لمحاكمتهم على ما ارتكبوه من جنايات جسيمة في حرب ١٩٥٦.

- **وقد كتب أ. عبدالله امام[1] تعليق النقاد على هذا الحدث:**

« هل كان عبدالناصر قادراً على اتخاذ القرار - محاسبة القادة على أخطائهم في حرب ١٩٥٦ - تنفيذه وتحمل مسئولية النتائج المحتملة، وأولها أن يترك المشير عامر موقعه في الجيش، وربما في الحياة السياسية كلها؟.

هناك رأيان:

الأول: يقول إن عبدالناصر لم يكن قادرا على اتخاذ مثل هذا القرار لأن نتائجه لم تكن في صالح استمرار النظام، حيث إن هذه القيادات العسكرية والقيادات الأصغر التابعة لها ترتبط بالمشير عامر ارتباطا شخصيا، ومعنى عدم وجوده أنها سوف تفقد سلطانها المستمدة منه، وبذلك يمكن أن تتصرف تصرفات غير محسوبة النتائج، فالأمر لم يكن متعلقا بشخص المشير ولا بقادة الأسلحة الثلاثة ولكنه كان معقدا إلى درجة أنه يمكن أن يمتد إلى كثير من ضباط القوات المسلحة.

الثاني: يقول الرأي الثاني إن عبدالناصر وقد، بدأ سلم الصعود الشعبي والجماهيرى كان يستطيع بما تكوّن له من رصيد لدى الجماهير أن يتخذ القرار، وسوف يجد لدى الجماهير الحماية اللازمة.

وعلى أي حال فإنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا ونحن نرجح كفة أي من الرأيين أن الجماهير غير المنظمة لا يمكن أن يثمر حماسها عن شئ إيجابي وفعال ».

كان موقف المشير عبدالحكيم عامر مع كبار قادة الجيش فيما ارتكبوه في حرب ١٩٥٦م حين وضعهم تحت مظلة حمايته؛ ما شجعهم على الاستمرار في العمل على احتوائه، وتجميع كافة عناصر التيار المعادى للثورة داخل الجيش فى تنظيم سياسي، فكانت فكرة إنشاء تنظيم "شلة المشير" ثم ما كان من تأسيس

(١) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص٥٦.

كل من جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٧م برئاسة صلاح نصر، وكان يشغل مدير مكتب المشير وجهاز الأمن برئاسة شمس بدان، وهما دعامتي تنظيم "شلة المشير"

ونجحت "شلة المشير" في أن تفرض نفسها كسلطة ثانية من خلال العمل فى سرية وخفاء وتحت عباءة واسم المشير عامر، وكانت آخطر أعمالها فصل الوحدة بين مصر وسوريا في نهاية عام ١٩٦١م. وقد قام الرئيس عبدالناصر بمحاولات عديدة لاعادة سيطرة الدولة على الجيش، ولكنه فشل، لأن الانقسام كان مبنيا على اختلاف فى الفكر والمبادئ والعقيدة الأيدلوجية، ونذكر أنه نجح فى أحد محاولاته إقناع المشير عامر بالتخلي عن قيادة الجيش لصالح الثورة والوطن، على أن يتولى منصباً سياسياً بدلا منه[١]، ولكن المشير عامر رجع عن موافقته على هذا العرض لأن تنظيم "شلة المشير" رفض تنازله عن قيادة الجيش[٢].. حيث قامت "شلة المشير" بتحريك مظاهرة عسكرية[٣] داخل مبنى القيادة من كبار القادة في صورة عصيان عسكري، ضد سلطة الدولة، وطالبوا بعودة المشير عامر لقيادة الجيش، الأمر الذي فرض على عبدالناصر - تقديراً لخطورة الموقف - إعادة المشير عامر إلى قيادة الجيش.

كان نجاح تنظيم "شلة المشير" في تحريك العصيان العسكري ضد الدولة وعبدالناصر هو ما يكشف عن نجاح "شلة المشير" من تحقيق سيطرتها على وحدات الجيش المصري، المبنية على أساس عقيدة الولاء المطلق للمشير عبدالحكيم عامر، كقائد عام، وشلته كهيئة قيادة له، وهو الأمر الذي حول الجيش المصري إلى جيش مملوكي لا يخضع للدولة، وبالتالي امتلكت "شلة المشير" كتنظيم سياسي القوة العسكرية، وهي الأداة التي مكنتها من فرض إرادتها على الدولة، والتدخل في شئونها وأنظمتها، كسلطة ثانية تشارك مع الحكومة في حكم البلاد.

- **كتب أ. وجيه أبوذكرى[٤]:**

> « استطاع عامر بشخصيه إبن البلد، أن يحوّل القوات المسلحة إلى قبيلة هو شيخها، ولقد حاول عبدالناصر عقب كل فشل للمشير أن يبعده عن القوات المسلحة فلم يتمكن، وظل خائفا منه حتى انتهت مصر بنكسة عام ١٩٦٧م

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٣٢ – ٣٣.
(٢) نفس المرجع، ص٣٣.
(٣) نفس المرجع، ص٣٤.
(٤) **وجيه أبوذكري**، مذبحة الأبرياء، ص٧١.

ووصل الأمر إلى آن المشير عبدالحكيم عامر أصبح أقوى منه، يفرض رأيه، ويفرض رجاله، وعلى عبدالناصر أن يطيع كل ما يطلبه ».

والملاحظ عند تحليل أحداث هذه الفترة، يجد أن "شلة المشير" كانت حريصة على ممارسة سلطاتها من خلال المشير عبدالحكيم عامر شخصيا، وهو السبب الذى جعل هذه الفترة لصالح حكومة الثورة، طالما كان اجمالى أعمال الهدم والتخريب لآلية "شلة المشير" آقل بكثير من أعمال البناء والتعمير لحكومة الثورة، وذلك لأن شخصية المشير عامر، كانت تتنازعها الجانب العاطفى بين صداقته للرئيس جمال عبدالناصر وصداقته "لشلة المشير" وكان فى اكثر الأحيان تتفق آرائه مع ما يؤمن به من مبادئ وفكر عبدالناصر، حتى يمكننا ان نوصفها بمرحلة سيطرة التيار الثورى بزعامة عبدالناصر.

(ب) مرحلة استبداد "شلة المشير" بالسلطة:

عرفت هذه المرحلة بفترة تسلط "مراكز القوى" على الحياة السياسية فى مصر، وارتبطت هذه المرحلة بصورة مباشرة مع تولى المقدم شمس بدران منصب مدير مكتب المشير عامر فى منتصف عام ١٩٦٤، وحيث ارتبط هذا الحدث بتغيير فى استراتيجيات وآليات وديناميات تنظيم "شلة المشير" وأهمها ممارسة التنظيم لسلطاته مباشرة من خلال شمس بدران متخطين المشير عامر، مع ظهور كبار القادة - أعضاء التنظيم - "كمراكز قوى" تسيطر على الحياة السياسية فى مصر.

الأمر الذي شَكّل خطورة على استقرار الدولة السياسي، لفرض إرادتهم على الدولة بصورة مباشرة، كسلطة تشارك في حكم البلاد مع الحكومة، وقامت "شلة المشير" بتنظيم عملها كسلطة من خلال مكتب المشير عامر، وبدأ مكتب المشير يمارس سلطاته كسلطة ثانية تحكم مصر، بإصدار أول خطاب أرسله إبن بدران مدير مكتب المشير عبدالحكيم عامر مباشرة[1] إلى الشركات المؤمّمة؛ لإيقاف شغل أي وظائف بها إلا بعد الرجوع إلى مكتب المشير عامر .. حتى كان هذا الخطاب مثار مناقشة بين الرئيس عبدالناصر وعبداللطيف البغدادي - أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة - فيما إذا كان المشير عبدالحكيم عامر هو الذي أمر بإرسال الخطاب، أم أن شمس بدران أرسله مباشرة، بدون علم المشير عامر.

---

(١) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص٧٠.

واستمر مكتب المشير عامر يفرض سيطرته على أجهزة وأنشطة الدولة، حتى ما كان من صدور أوامر وقرارات "شلة المشير" من الأجهزة الرسمية للدولة، وهو الأمر الذي لم يكن يعنى سوى فرض إرادة الأقوى على الحكومة وعلى رئيسها، حين أخفى هذا الأمر عن الرأي العام بهدف إبعاد الشعب عن الاشتراك في الصراع الدائر لحين تسويته، وساعد علي عدم اكتشاف الشعب الصورة الحقيقية لنظام الحكم ثنائي الآلية، أو الصدع والشرخ الخطير الذي حدث في كيان النظام، طالما كان تعيين الضباط "كسفراء، رؤساء مجالس مدن، أمناء بالاتحاد الاشتراكي، رؤساء شركات، ومديري مصانع .. الخ" من خلال تصديق الرئيس جمال عبدالناصر، وهو ما لم يكن يعنى موافقته عليها بقدر ما يعنى فرضها عليه بقوة الجيش. ومع ذلك... فلسنا بصدد نقد هذه القضية، بقدر ما هو سرد لأمور قد وقعت وتاريخ قد مضى.

- **كتب الفريق الحديدى[1]:**

« أما أن يسمح لضباط الجيش بالاشتغال بالموضوعات السياسية الداخلية، فلن تكون النتيجة إلا الإضرار بمصالح الوطن العليا، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الانتهازيين والمغامرين، وفى بعض الأحيان أمام الخونة المارقين، ولعل التجربة التي مرت بها ثورة ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢م تؤكد لنا هذا الرأي ».

- **وكتب أ. وجيه أبو ذكرى[2]:**

عن أن هناك رأى جدير بالدراسة من ضمنه: « شكل المشير عامر حكومة تحكم مصر تتكون من: شمس بدران، صلاح نصر، الفريق صدقي محمود، الفريق سليمان عزت.

وسيطرت على القطاع العام وعلى الكثير من الوزارات، والتمثيل الدبلوماسي، بل وأكثر من هذا بدأت تسجل كل مكالمات رئيس الجمهورية، وكافة المسئولين في مصر، حتى أن الرئيس عبدالناصر فكر في تركيب تليفونات خاصة يصعب مراقبتها، وخاصة التى تصل بينه وبين كبار المسئولين فى الدولة، وأكثر من هذا كانت حكومة المشير عبدالحكيم عامر، قد وصلت إلي حد

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٠٤.
(٢) **وجيه أبوذكري**، مذبحة الأبرياء، ص١٩٥ – ١٩٦.

إقصاء كل من له صلة بالرئيس عبدالناصر فى القوات المسلحة، أو تسلبه اختصاصاته ».

- **وكتب أيضا[1]:**

« ووصل الأمر بحكومة المشير عبدالحكيم عامر كما يقول الكاتب الصحفى "**حمدى لطفى**" في كتابه "**مأساة عبدالحكيم عامر**" أن حكومة عامر القوية قد هددت عبدالناصر ذات مرة، بنفيه إلى يوغسلافيا، وكان عبدالناصر يخشى هذه التهديدات، لأنه يعلم إمكانيات حكومة عامر في تنفيذ هذه التهديدات ».

وكان الأسوأ في تدخلات حكومة المشير عامر هي: التدخل في الحياة الاجتماعية والسياسية للشعب المصري، من خلال ما عرف باسم "الأمن" لحماية الثورة من أعدائها المندسين داخل المجتمع المصري، وخصصت "شلة المشير" جهازين للعمل لهدم وتخريب المجتمع المصري تحت مسمى "الأمن" أحدهما: جهاز المخابرات العامة برئاسة "صلاح نصر" والذي كان يعمل تحت السيطرة المباشرة لمكتب المشير عامر، بالرغم من تبعيته للدولة من الناحية الرسمية أو الشكلية، وكان "صلاح نصر" يعمل مديرا لمكتب المشير قبل تعينه مديرا للمخابرات العامة.

أما الجهاز الثاني هو جهاز الأمن الذي أنشأه ابن بدران مدير مكتب المشير، وضم لهذا الجهاز إدارة المباحث الجنائية، وإدارة المخابرات الحربية وإدارة الشرطة العسكرية، وبهذا التنظيم تدخل إبن بدران في الحياة الاجتماعية للشعب، وقام بأفظع الجرائم، حتى أنه قام بنفسه بممارسة أفظع أنواع التعذيب، مع أفراد جماعة الإخوان المسلمين تحت ما ادعاه من مسمى "الأمن" وتحقيق مصلحة الدولة العليا.

- **يقول ابن بدران[2] أثناء محاكمته:**

« أنني أتحمل المسئولية الكاملة، عن كل ما وقع مما يسمى بالتعذيب فى القضايا التي أشرفت على التحقيق فيها .. فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد اتبعت في بعض الحالات، للحصول على المعلومات من المتهمين، فقد كان ذلك **يستهدف مصلحة عليا، وهى أمن البلد وإنقاذها من الدمار والنسف.**

---

(١) نفس المرجع، ص١٩٦.

(٢) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص٤٠.

وقد كان بوسعي أن أبرئ نفسي، وأقول أنا أيضاً إنني كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا منى ذلك ولكنني **لا أقولها، بل فعلت ما فعلت عن قناعة**».

- **يقول أ. موسى صبري**[1]:

« ويؤكد كل الثقاة... أن قضية الأخوان المسلمين ـ التي أعدم فيها سيد قطب ـ كانت من اختراع شمس بدران، وزبانية البوليس الحربي، وكان التعذيب في القضية هو قمة المأساة ».

ولما انحسرت أعمال القهر والتسلط على مقدرات الشعب في الأعمال التي خرجت من مكتب المشير، وبالأخص في جهازي الأمن، سواء المخابرات العامة، أو جهاز الأمن والذين يديرهما "صلاح نصر" وابن بدران، قد شملت هذه الأعمال والاعتقالات والمحاكمات العسكرية التعسفية، مصادرة الأموال، وضع الممتلكات تحت الحراسة، السجن، حتى الإعدام، وبالتالي كشفت كل هذه الأعمال عن أبعاد مضمون آلية الجيش في أنها آلية للهدم والتخريب، وقد حسبت هذه الآلية على النظام الناصري، وبالتالي ظهر النظام الناصري يتضمن آليتين "آلية الدولة للبناء والتعمير، وآلية الجيش للهدم والتخريب".

- **كتب أ. وجيه أبو ذكرى**[2]:

« مع بداية عام ١٩٦٦م، كانت القيادة السياسية فى وادٍ، والقيادة العسكرية فى واد آخر، وتحولت الحكومة برئاسة عبدالناصر إلى حكومة (لا حول لها ولا قوة)، وأصبحت القيادة العسكرية هي التي تتحكم في مقدرات البشر، وتحولت القوات المصرية إلى ما يشبه قوات الاحتلال الأجنبية، بل إن البعض يقول: إن قوات الاحتلال كانت أرحم على الشعب من قواته المسلحة، ولقد ساءت العلاقة بين الجيش والشعب إلى أدنى حد، وكان رجال المشير عامر يشبهون التتار في معاملتهم مع الناس، بل يمكن أن يقال: إنهم اغتالوا الأمل في نفوس البشر، بحيث لم يعد الإنسان المصري في ذلك الزمن آمنا على نفسه أو بيته، أو عرضه، لقد أطلقت يد المخابرات العامة في اعتقال ما تشاء من البشر أو بدون سبب

(١) وجيه أبوذكري، مذبحة الأبرياء، ص١٠٨.

(٢) نفس المرجع، ص٩٩.

يذكر، يساق المواطن إلى المعتقلات البعيدة في الطور بسيناء، في الواحات، في السجن الحربي، في سجن المخابرات العامة، ولم يخرج أحد من السجن سليما ».

(٦) مسئولية الرئيس عبدالناصر فى محاسبة كبار قادة الجيش:

القضية كانت محل جدل فى موجة الهجوم الأعلامى الضارى الذى استهدف الرئيس عبدالناصر، حين استطاع أصحاب هذا الرأى خلط الحقائق، بعرض القضية بالايحاء كأنها فى ظروف وأوضاع دولة مستقرة سياسيا، حيث يملك رئيس السلطة التنفيذية إقالة أى قائد فى الجيش، وتعيين آخر بدلا منه، بما فيهم القائد العام، كذلك محاسبة أى فرد داخل الجيش... وفى هذه الحالة يصبح الرئيس عبدالناصر مسئول أمام الشعب المصرى عن كل تصرفات قادة الجيش، طالما غضّ الطرف عن أخطائهم، وتركهم يعبثون بالنظام والقانون، ويشيعوا فى الأرض الفساد.

وطالما أن الظروف والأوضاع هى الأسباب التى تحكم مسار أى قضية وتؤدى بها إلى نتيجة محددة، فإننا قد نصل إلى نتيجة مضللة طالما قدمت القضية لنا فى ظروف وأوضاع غير حقيقية... ذلك لأن "**ما بنى على باطل فهو باطل**".

الثورة.. استيلاء تنظيم الضباط الاحرار على الحكم.. طرد الملك فاروق، تغير النظام الملكي إلى جمهوري .. جلاء قوات الاحتلال البريطاني والاستقلال.... اشتعال الصراع الفكرى داخل المجتمع .. لأى النظامين "القديم أم الجديد" ينبغى أن يكون "الولاء" .. نظام جديد فى طور التكوين لا يملك المقومات أو الآليات الأساسية.. توجس أفراد المجتمع من النظام الجديد.. كلها عناصر تصنع ظروف لعدم الاستقرار السياسي لأى دولة.. وبالتالى عدم قدرة الحكومة على توفير أسباب الولاء لها.

إذن حتى نصل إلى حكم سليم فى هذه القضية، يتحتم علينا ان نضعها فى سياقها السليم... كيف نجح عبدالناصر فى الاستيلاء على الحكم.. وطرد "الملك" إلى ايطاليا؟!.. لأنه نجح فى السيطرة على الجيش من خلال تنظيم "الضباط الأحرار".

نعم بقوة الجيش استطاع البكباشي جمال عبدالناصر الوصول إلي السلطة وتغيير نظام الدولة، وبدون نجاحه في السيطرة علي الجيش، فهو مجرد بكباشي أركان حرب في الجيش المصري - لا يملك سوي تأدية مهام وظيفته كمدرس في كلية أركان حرب الملكية.

وتتكرر الصورة حينما نجح المشير عبدالحكيم عامر في السيطرة علي الجيش من خلال تنظيم "شلة المشير" والضباط الاحرار، وأصبح يملك قوة الجيش

التي هي الوسيلة للاستيلاء علي السلطة وبالتالي فرض سلطانه، علي الدولة وشارك مع حكومة الثورة في حكم البلاد، وتدخل في كل شؤن الدولة وكان في استطاعته أن يستأثر بالحكم بمفرده، وأن يطرد الحاكم الرئيس عبدالناصر إلي إيطاليا.. حدث هذا حينما جلس عبدالناصر علي كرسى الحكم مكان الملك فاروق، والمشير عبدالحكيم عامر سيطر علي زمام الجيش بدل من البكباشى جمال عبدالناصر.. إنه المنطق والقوانين التي تحكم نظام الحياة.

فإذا أردنا أن نغالط أنفسنا لنقول أن الرئيس عبدالناصر كان يستطيع إقالة المشير عامر، فكأننا نقول أن الملك فاروق كان يستطيع إقالة البكباشي جمال عبدالناصر صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ !!.. ذلك أن القوانين والنواميس التي تحكم نظام الحياة واحدة في الحالتين.

يستطيع أي قائد حين يملك زمام السيطرة علي الجيش أن يستولي علي حكم مصر ويطرد الحاكم إلي إيطاليا.. ولا يمنعه من التطلع إلي السلطة الا اقتناعه الشخصي باستحقاق هذا الحاكم لحكم البلاد، وكفاءة نظامه أو الحب والإخلاص والوفاء لشخص الحاكم، والأمران تحت مسمي واحد هو الولاء، وهو الأمر الذي منع المشير عامر من الإطاحة بالرئيس عبدالناصر، ليكتفي بمشاركته في الحكم، إرضاءاً لشهوة حب السيطرة والتسلط، التي كانت تتحكم في تصرفاته.

أما من ناحية المسئولية القانونية التى أقرتها جميع الدساتير والقوانين فى العالم، أنه طالما ليس هناك سلطة بلا قوة تفرض هذه السلطة، باعتبارها شرط لازم لها، فإنه بالتالي تسقط مسئولية رئيس الجمهورية أمام القانون عند فقده سيطرته على الجيش عند تمرده أو عصيانه أوامر الحكومة، كأمر لا يقبل الجدل، وطالما ثبت بصورة قاطعة انفصال الجيش عن حكومة الثورة، فإن المسئولية تسقط تلقائيا عن حكومة عبدالناصر، لتنتقل إلى صاحب السلطة الفعلية، وهو تنظيم "شلة المشير" صاحب القوة الفعلية المستندة على قوة الجيش.

اما عن تنظيم "شلة المشير" فقد كان له أهداف خاصة ومنهج وبرنامج عمل وكان الاستيلاء علي الحكم آخر أهدافهم، وقد قامو بالفعل بمحاولة الاستيلاء علي الحكم بعد هزيمة ١٩٦٧، وفشلوا - (وهو ما سنشير إليه في فصل لاحق من الكتاب حتي لا نخرج عن موضوعنا الحالي) - واستمر الهجوم الإعلامي في المغالطة، حتي ما كان من إعلان أن ما يملكه عبدالناصر من شعبية ومساندة جماهيرية

كانت تمكنه من أن يتحدى الجيش المصري، هو كلام للتضليل طالما لا يستند علي أى دليل أو حجة، ذلك لأن عبدالناصر لم يكن قد أنشأ تنظيما سياسياً قوياً، يستطيع القيام بهذا الدور، وعلى العكس من التنظيمات السياسية المعادية له، والتي حلها عبدالناصر، ظلّ لها التأثير القوى على المجتمع المصري، الأمر الذي يعطيها الفرصة لتأييد الجناح الآخر للثورة، بقيادة المشير وهو الجناح الأقوى، للإطاحة به آملاً في الحصول على أي امتيازات سياسية، بمقتضى هذا التأييد، الأمر الذي قد يسبب فى فتنة واندلاع حرب أهلية بين مؤيد ومعارض لهذا الجناح أو ذلك الجناح، ومع ذلك فإنه... ومن النادر آن نجد في التاريخ من الحكام من تحدى قائد جيشه... فما كان من **إبراهيم باشا**[1] حاكم مصر الذي ذبحه قادة جيشه وعلقوا رأسه على باب زويلة، أو **تـوران شاه** الذي قتل على يد جيشه المملوكي .. أما **الخديوي إسماعيل** فقد أذعن لجميع طلبات **أحمد عرابي** قائد الجيش المصري، الذي خرج عن طاعته، وكذلك فعل **جمال عبدالناصر** حاكم مصر، الذي استجاب وأذعن لكل طلبات قائد جيشه المشير **عبدالحكيم عامر**.

ثم تلوها بقضية أخرى فى صيغة سؤال استنكاري: أما كان من الأفضل والأكرم لعبدالناصر أن يستقيل ويترك الحكم، طالما أنه لا يملك القدرة على فرض سيطرة الدولة على الجيش، وبالتالي لا يملك أن يوقف آلية الجيش للهدم والتخريب؟

- **ذكر السيد أنور السادات[2] :**

« أنه دخل مكتب الرئيس جمال عبدالناصر، فرأه جلساً وقد وضع رأسه بين يديه، حزيناً مهموماً، وظل يراقبه لمدة دقيقتين، حتى سأله: (مالك شايل الدنيا على دماغك ليه يا جمال)؟ قال عبدالناصر: أيوه، فعلا أنا شايل الدنيا على دماغي... يا أنور البلد بتحكمها عصابة، وآنا مستحيل أكّمل بهذا الشكل.... أنا آبقى الرئيس المسئول، واللي بيحكم هو عبدالحكيم وينفذ اللي عاوزه... طيب أخرج أنا أحسن وأروح أقعد في الاتحاد الاشتراكي، ويتولى هو رئاسة الجمهورية.... وأنا مستعد لأن أسأل عن الفترة اللي قعدتها لغاية ما أخرج.

(١) فطين **أحمد فريد**، مصر والدولة العثمانية، ص٢٧٦.

(٢) نفس المرجع، ص١٠٦.

قلت له: مش معقول يا جمال تسيب رئاسة الجمهورية، وتقعد فى الاتحاد الاشتراكى علشان عبدالحكيم عامر وأعوانه يحكموا مصر، هم اللى تسببوا فى فشل الوحدة مع سوريا، ومع ذلك فعبدالحكيم متعصب لمعاونيه...

قال عبدالناصر: والله الصورة سيئة يا أنور، وأنا حاسس إن إحنا داخلين على كارثة ».

نفس أسلوب المغالطة لم يتغير، وذلك بالإيحاء بظروف وأوضاع نُسجت من الخيال.. وكأن مصر في وضع سياسي مستقر، وتملك كل أسباب الديموقراطية، وليست دولة ما برح الاستعمار يخرج منها، معتمدًا على إنشائه طبقة ليبرالية فاسدة تحكم باسمه، وتتحكم في كل مقادير الشعب، وبالتالي أوحوا بأن المفروض علي. الرئيس جمال عبدالناصر أن يقدم استقالته في البرلمان إلي نواب الشعب، لفشله في تأدية مهام منصبه لعدم قدرته علي السيطرة علي اعمال الفساد والتخريب التي يقوم بها كبار قادة الجيش من" شلة المشير" المعروفين باسم مراكز القوى، مثلما يحدث في أى دولة من دول غرب أوروبا... المانيا..... فرنسا حيث يقوم أي مسؤل بتقديم استقالتة حينما يفشل في معالجة أي مشكلة داخل مهام منصبه، وهو تصوير غاية في الاستخفاف والاستهبال، طالما تتخطي الصورة الواقع الأليم وظروف وأوضاع المجتمع المصري الذي صنعها الاحتلال الاوربي.. حيث أنشا طبقة ليبرالية ملكها كل أنشطة الحياة في مصر "السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، لتدير آليات نظام حكمه الاستعمارى، حتى تكون استقالة عبدالناصر هي تسمية للأمور بغير مسمياتها فالهروب من الصراع أو الإستسلام لسلطة "شلة المشير" الليبرالية لتحكم مصر، وتعيد النظام الرجعي الاستعماري مرة اخري، لايسمي بأي حال استقالة وهو أمر لايليق بزعيم وطني مثل جمال عبدالناصر.

يمكننا تصور قوة وصلابة الطبقة الليبرالية التى كانت تحكم مصر بأستنادها على سيطرتها على حلقات النظام الثلاثية "السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، عند مقارنتها بأى نظام آخر استند على نفس الدعائم أو الأسس الثلاثة مثل النظام الاقطاعى الأوربى فى القرون الوسطى، حيث سيطرت الطبقة الاقطاعية على المجتمع الأوربى لإمتلاكها الحلقات الثلاثة "السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، مما أكسب النظام الاقطاعى القوة والصلابة، حتى احتاج الأوربيون إلى عدة قرون ليتمكنوا من تحطيمه وتغييره، كذلك نرى فى التراث الاسلامى،

كيف كان المجتمع العربى فى مكة - حين نزلت الرسالة المحمدية - تحكمه طبقة رأسمالية، تمتلك أيضا الحلقات الثلاثة "السياسية والاقتصادية والاجتماعية" اللأمر الذى جعل هذا النظام من القوة والصلابة حتى أن الرسول الكريم وهو مدعم من السماء لم يستطع تغييره خلال مدة ١٣ سنة، حتى هاجر إلى المدينة، حيث كانت طبيعة المجتمع فى المدينة تساعد على نشر الدعوة واقرار النظام الاسلامى الجديد. وهو الأمر المقصود بعينه لتعليم البشرية كافة - باعتباره أسوة لنا - كيف أن تغيير نظام الحياة لأى مجتمع يحتاج إلى فترة طويلة من الزمن.. مع معاناة شديدة لإقرار النظام الجديد، ولترسيخ كل أبعاده داخل المجتمع. وهو ما يكشفه التحليل الدقيق للمجتمع المصرى فى ذلك الوقت، فى أن عبدالناصر لم يستطع تغيير النظام الليبرالى فى مصر، إلا من الناحية الشكلية الخارجية فقط.. أما من الناحية الفعلية فقد ظل النظام الليبرإلى يعمل ويؤثر خلال مدة حكمه وحتى وفاته.

وهو الأمر الذى لم تختص به مصر وحدها.. أنظر مثلا إلى النظام اللبنانى الطائفى، فهو مستمر حتى الآن، رغم محاولات جميع الزعماء اللبنانيون الوطنيون المخلصون لتغييره، كذلك إذا نظرت إلى باقى المجتمعات العربية الأخرى، لوجدت أثار النظم الاستعمارية مازالت موجودة، رغم مرور فترة طويلة على حصول الدول العربية على استقلالها. الجزائر مثلا وكيف أن ترسيخ الاستعمار الفرنسى للتقسيم العرقى إلى عرب وبربر، إستمر لما بعد حصول الجزائر على الاستقلال، وحتى اليوم.

على أن الصراع الذي نشأ كان بين الآليتين "آلية الجيش، وآلية الدولة" كان في طبيعة القرارات التي صدرت من كل من الآليتين، حيث تُناقض أهداف كل منها الأخرى، الأمر الذي سبب الشرخ والانقسام في النظام، فمثلا.. حينما أفرزت آلية الدولة للبناء والتعمير عن قرار لتصفية الإقطاع، والذي تخلصت منه دول العالم الأوربي منذ عصر النهضة، قامت آلية الجيش للهدم والتخريب بالتدخل؛ بوضع صغار الملاك الذين لا يملكون سوى بضع أفدنه قليلة مع كبار الإقطاعيين الذين يملكون آلاف الأفدنة، .... هذه بتلك... حتى ترى أن عواقب القانون قد أضرّت بالمواطنين أكثر مما أفادت...

مثال آخر حينما أصدرت آلية الدولة للبناء والتعمير قراراً بوضع المصانع الكبيرة لكبار الرأسماليين تحت الحراسة، قامت آلية الهدم والتخريب للجيش بوضع صغار الورش، وحتى الدكاكين التجارية البسيطة تحت الحراسة، حتى يفقد القرار بالتالي الحكمة والهدف من إصداره ليتحول إلى قرار لتخريب اقتصاد

الدولة وزرع الكراهية في نفوس الأهالي البسطاء الذين أصابهم الضرر من القرار، وهكذا .. ومع تداخل واندماج الآليتين في نظام واحد، ومع إضفاء الشرعية على آلية الجيش، رغما عن أنف عبدالناصر.

وطالما أن النظام الناصري أصبح يحتوى على آليتين يتداخلان معا في نظام واحد، بإدماج آلية الدولة للبناء والتعمير مع آلية الجيش للهدم والتخريب، حتى تداخل البناء مع الهدم، والتعمير مع التخريب في سمفونية واحدة هي: منظومة النظام الناصري، وبالتالي أصبح من الصعب تقييم المحصلة النهائية للمنظومة.

هل هي لصالح البناء أكثر، أم للهدم أكثر؟ هل هى للتعمير أم للتخريب؟..... حتى ظهرت إحدى وجهات النظر التي تقيِّم النظام الناصري بتعادل إيجابياته مع سلبياته، وإن رجّح البعض كفة الإيجابيات أو كفة السلبيات، كذلك ومن زاوية مختلفة نظر آخرون فلم يروا سوى آلية الدولة للبناء والتعمير، فوجدوا صورة النظام الناصري مشرقة تنبض بالوطنية والهوية المصرية العربية الأصيلة، والتي تدعو إلى مستقبل أفضل بكونها تملك برامج للتنمية والتقدم والرقى. وأيضا ومن زاوية مختلفة رأت مجموعة أخرى آلية الجيش للهدم والتخريب بمفردها فظهر أمامها النظام الناصري في صورة غاية في البشاعة، تفرض الديكتاتورية والحكم البوليسي[(١)]، والقهر على كافة المواطنين. (طالما كان من المستحيل علي عبدالناصر وحكومة الثورة التخلص من الطبقة الليبرالية الفاسدة، التى كانت تسيطر على الأجهزة البيروقراطية في الدولة، وطالما أن جميع القرارات الثورية كانت تنفذ من خلال أفراد ليبراليون فاسدون، نجحوا في إفساد كثير من أعمال وقرارات حكومة الثورة) ـ مع ذلك، وفى جميع الحالات يجب احترام جميع وجهات النظر، ولا يجوز أن يفرض الإعلام وجهة نظر واحدة على الرأي العام المصري، لأي سبب دون احترام وجهات النظر الأخرى.

(٧) مبادئ (شلة المشير) كتنظيم سياسى:

وضع تنظيم "شلة المشير" ثلاثة مبادئ لها (الولاء قبل الكفاءة، السرية، إعلان الأمن فلسفة لجميع أعمالهم).

(١) وجيه أبوذكري، مذبحة الأبرياء، ص٦١-٦٨ .

(أ) الولاء قبل الكفاءة:

كان تطبيق "شلة المشير" لهذا المبدأ بإلغاء شرط الكفاءة عند اختيار أي فرد لأي منصب قيادي، ليقتصر الأمر على شرط الولاء، ولم يخضع تقييمهم لولاء أي شخص لمعايير، ولا لضوابط، بل خضع لأهوائهم، وهو الأمر الذي يخالف القانون، الذي يؤكد على عدم التشكيك في ولاء جميع أفراد الشعب للدولة ـ طالما لم يثبت في حق أحد منهم جريمة من جرائم أمن الدولة، التي لها علاقة بالإضرار بنظام الدولة، كذلك يخالف هذا المبدأ قواعد الأخلاق والمبادئ والقيم، التي تؤكد على المساواة وتكافؤ الفرص لأبناء الشعب الواحد، الأمر الذي يزرع الحقد والكراهية في نفوس أبناء الشعب للتمايز والتفاضل بينهم بما لا يقره العرف ولا الأصول العامة، وحيث يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (**من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا، وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله**)، وظهر أن الهدف من هذا المبدأ هو: إقرار شرعية الهدم والتخريب لآلية الجيش في صيغة قانونية، وبالتالي لا يحق لأي فرد أن يشكو من هذا التخريب وهذا الظلم لذي سيعم كافة أفراد الشعب، باعتباره ليس ظلماً ولا تخريباً، ولكنه مبدأ من مبادئ النظام الناصري وضعته وطبقته "شلة المشير".

وبدأت "شلة المشير" بتطبيق هذا المبدأ على القوات المسلحة فقامت بإعادة تعيين وتخصيص الضباط في جميع المراكز القيادية بما يحقق أهدافها وبدون اعتبار للشروط والمؤهلات اللازمة لكل منصب قيادي.

- **كتب الفريق الحديدي**[1]:

« كان هناك بالإضافة إلى المشاكل المزمنة موضوع تناقلته الألسن على مختلف مستويات أصحابها منذ صيف عام ١٩٦٦م، ومع ذلك لم ينته طنينة، أو التعليق عليه ولم يُنس نهائيا إلا بالاشتباكات التي بدأت صباح ٥ يونيو (حزيران).

في صيف عام ١٩٦٦م أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة حركة تعيينات وتنقلات واسعة بين القادة والضباط ـ شملت عددا كبيرا منهم. من أكبر الرُتب إلى أصغرها، احتاج تسجيلها كتابة عشرات الصفحات، وكانت حركة التعينات والتنقلات هذه مثار تعليق جميع الرتب، ونظر كل منهم إليها ـ بطبيعة الحال ـ من زاوية معينة، وارتبطت غالبا هذه النظرة بأثر هذه التعيينات على

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١٣ – ١٤.

شخصه، ولكن كانت جميع الآراء متفقة على استنتاج واحد، وهو أن هذه العملية كلها كان الدافع إليها تطبيق مبدأ : "الولاء قبل الكفاءة".

ثم ما كان من نشر المبدأ على مستوى جميع أجهزة الدولة وهيئاتها، بعد أن فرضت "شلة المشير" إرادتها على الدولة، وشاركت في حكم مصر ».

(ب) السـرّية:

والمبدأ في حد ذاته لا يحتاج إلى كلام، ولكن الإشكالية هاهنا في التطبيق الذي غيّر من مضمون وحكمة السرية، حتى قلبها إلى الإضرار بمصالح القوات المسلحة والدولة، حين وضعت "شلة المشير" التعليمات والقواعد، التي تعتبر أن كل حدث أو تصرف مهما كان موضوعه أسراراً عسكرية، لا يجوز إفشائها، وإلاّ تعرض مرتكبيها لأشد العقاب، لتشكل هذه القواعد سوراً محكماً حول القوات المسلحة، تعزلها عن الدولة، وبالّغت في تشديد الإجراءات حتى فرضت أعلى درجات السرية على أتفه الأمور، دون اعتبار للقواعد والمبادئ المنظمة التي تحدد تقييم درجة السرية للموضوعات المختلفة.

ولم يكن وراء هذه الصورة المبالغ فيها أمرا طبيعيا... وحين وضعت الإجراءات المشددة لمنع خروج أي قضية أو موضوع، منها ما هو في جوهره ليس سرا يخشى وصوله للعدو، ومنها ما هو في جوهره يحمل ضرورة بحثه خارج دائرة القوات المسلحة، لمصلحتي القوات المسلحة، والدولة معا، مع ضرورة التمييز بين الموضوعات والقضايا، وبعضها، فليس كل ما يمس القوات المسلحة أسراراً بصورة مطلقة؟..... وبالتالى لم يحقق تطبيق مبدأ السرية- بجميع إجراءاته- هدفه الأساسى: المحافظة على المعلومات العسكرية، إلاّ إفشاء جميع الأسرار العسكرية، وحصول العدو على أدق تفاصيل أسرارنا العسكرية.

- **على سبيل المثال يقول الفريق صدقي محمود قائد الطيران**[١]:

« في أول هجمة للطيران الإسرائيلي علينا أسقطنا لهم بعض الطائرات، بواسطة طائراتنا التي طلعت، ووجدوا خريطة على جثة قائد التشكيل الذي سقط، أحضروها لى، أقسم أنني أنا فزعت، عندما رأيت هذه الخريطة، لسبب بسيط جدا أن الموقع الذي انتقل إليه مبين على حالته الجديدة، على هذه

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١١٦.

الخريطة الإسرائيلية، المرحوم الفريق عبدالمنعم رياض عندما سئل قال: إنها معلومات مذهلة. إنها معلومات عن أوضاع قواتنا حتى آخر لحظة ».

- **ويقول أيضا**[1]:

« ألم أقل لسيادتك أن الإسرائيليين كان تحت أيديهم كل شئ عنا، الدفاع الجوى فى مطاراتنا .. عددها .. إمكانيتها .. بينما ليس عندنا شئ ».

وكيف نفسر اختراق إسرائيل لكل الإجراءات الأمنية، ووصولها إلى العلماء الألمان الذين كانوا يعملون في مصر في مجال الأسلحة، أهمها: صناعة الصاروخ بعيد المدى "القاهر" و"الظافر" وقيامها بعمليات إرهابية، غاية فى البساطة والسذاجة ضدهم؟

حتى نجحت في إجبارهم على الهروب من مصر، خوفا على حياتهم، وقبل استكمالهم لأهم مرحلة، وهى صناعة جهاز التحكم للصاروخ، الأمر الذي يثير الشكوك حول ما قامت به الأجهزة الأمنية، التي تدّعى الوطنية، لحماية أهم وأخطر مشروع استراتيجي للدولة.

(ج) "الأمن" فلسفة لأعمال "شلة المشير":

غلفت "شلة المشير" - كتنظيم سياسي - كل أعمالها بشعار الأمن، واعتبرته منهجاً فلسفياً لها من الناحية الإعلامية، في الوقت الذى كانت هذه الأعمال تضر صراحة بالأمن، ورأت "شلة المشير" في الأمن مفهوماً واسعاً فضفاضاً ليس له حدود قاطعة، فحولته إلى مفهوم غير مفهوم، أمكن إدخال تحت عباءته كل شئ، وطالما كان أي أمر له مفهوم فضفاض واسع غير محدد، فهو يخضع للفهم الشخصي، وبالتالي محل تجاوزات، ومساحة يبرر للمسئولين عنها أخطائهم، حين يفترض فيهم حسن النية، وغيرتهم على الوطن.

الأمر الذي سمح بحشر كل الأعمال والقرارات المخربة والمدمرة للجيش والوطن على أنها بدواعي الأمن، رغم عدم علاقتها بالأمن لا من قريب ولا من بعيد، ليصبح جوهر الحكمة في اختيارهم الأمن كفلسفة لأعمالهم، لإمكان تبريرها على أنها أخطاء وتجاوزات بحسن نية وبدافع الغيرة على الوطن وللمصلحة العليا لأمن البلد، وهو ما كان يعلن في ذلك الوقت، **ويمكننا إعادة عرض أقوال شمس بدران في**

---

(١) نفس المرجع، ص١٥٤.

تعليقه على الحكم، الذي صدر ضده في قضايا التعذيب والتي ارتكبها ومارس فيها افظع أنواع التعذيب كمثال وحيث يقول[1]:

> « إنني أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ما وقع، مما يسمى بالتعذيب، فى القضايا التى آشرفت على التحقيق فيها. فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد اتبعت فى بعض الحالات للحصول على المعلومات من المتهمين... فقد كان ذلك **يستهدف مصلحة عليا وهى أمن البلد وإنقاذها من الدمار والنسف**، وقد كان بوسعى أن أبرئ نفسي، آقول أنا أيضاً إنني كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا منى ذلك، **ولكنني لا أقولها بل فعلت ما فعلت عن قناعة** ».

وبالتالي سمح هذا المفهوم الجديد لحشر كل القضايا تحته من تصفية جماعة الإخوان المسلمون إلي لجان تصفية الإقطاع، إلى الإشراف على هيئة النقل العام، إلي تعيين ضباط جيش في وظائف قيادية بالدولة مثل "سفراء، مديرين لمصانع وشركات، رؤساء مجالس مدن، أمناء بالاتحاد الاشتراكي .. حتى الإشراف على كرة القدم دَخَلَ في مفهوم وفلسفة الأمن".

ثم ما كان من الادعاء بأن عبدالناصر أسند للجيش مهمة الأمن، واستند هذا الادعاء على الخلط في بعض الحقائق والإيحاء في الأمور المبهمة، فطالما كانت ثورة عبدالناصر هي ثورة الضباط الأحرار والجيش، الأمر الذي يوحي بلجوء عبدالناصر للجيش وضباط الجيش، لفرض نظام للأمن لضمان استقرار الحياة السياسية للدولة، وهو الأمر الذي يوحي لأول وهلة بمصداقيتة، ذلك لأن أكثر الأكاذيب إقناعاً تلك التي تعتمد مقدمتها على بعض الحقائق، وبالتالي تدفع بالمستمع للإيحاء بالنتيجة الكاذبة، التي تفرض عليه دون التحقيق من الأسباب والأدلة التي يتحتم وجودها لتؤدى إلى هذه النتيجة.

أما أن ثورة عبدالناصر هي ثورة الضباط الأحرار والجيش فهذا صحيح. ولكن أن يلجأ عبدالناصر إلى ضباط الجيش، للسيطرة على أجهزة الدولة، لضمان الاستقرار السياسي للدولة تحت مسمى الأمن، فهذا حيود عن الحقيقة، ذلك لأن عبدالناصر كرئيس للسلطة التنفيذية وضع أساس ودعائم الاستقرار السياسي - فعليا - حين اعتمد على النجاح الاقتصادي، من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية ناجحة، كان أولها: السد العالي الذي حول الأراضي الحياض إلى ري دائم، فحول

(١) عبدالله إمام، ناصر و عامر، ص٤٠.

بالتالي العمال الزراعيين الذين كانوا يعانون من البطالة ٨ شهور في السنة إلى عمال دائمي العمل طوال العام، ثم بإنشاء المصانع، بما يشبه بالثورة الصناعية فلم يعد هناك أي عاطل في مصر، بعد أن ضمنت الدولة لجميع خريجي الجامعات والمعاهد وظائف وأعمال في قطاعاتها الحكومية. والنتيجة والمحصلة النهائية: هي استقرار اجتماعي وسياسي للشعب المصري، مع عدم وجود أسباب لظهور أي فكر إرهابي ولا حتى معرفة اسمه، مثل الذي ظهر بعد وفاة عبدالناصر.

- **حيث يقول الأستاذ نجيب محفوظ**[1]:

> « إن الشاب الذي يكمل تعليمه - ويخرج إلى الحياة متطلعا، وفى النهاية يجد أنه لا مكان له فى هذه الحياة التي كان يتطلع إليها، فلا عمل له وسط أزمة البطالة القائمة، ولا مسكن وسط أزمة الإسكان القائمة، وبالتالي فلا عمل ولا زواج، ولا استقرار، فإلى أين يتجه؟!... وماذا يفعل غير أن يحطم هذا المجتمع الذي يرفضه؟ أما إذا كان ذلك ممكننا أن يتم تحت دعوى دينية سامية فإن انجذابه إلي التيار يكون أقوى وأشد ».

وطالما آن جميع الأعمال الهدّامة والتخريبية، التى نفذتها "شلة المشير" تحت مسمى الأمن، الأمر الذي يؤكد أن تسميها بالأمن كان على سبيل الاستهبال والاستخفاف ، بالرغم آن آبسط الأمور نفرض ترك الأمور لأصحابها، والتي هي وزارة الداخلية الأولى بهذا الواجب... فهل لجأت وزارة الداخلية إلى الجيش للاستعانة به في هذا الأمر؟ وما هي خبرة الجيش في هذا المجال؟

وكيف نفسر عدم لجوء عبدالناصر إلى الجيش لتأمين حياته، وحياة أسرته باعتباره أحد رموز الثورة، وذلك بعدم فرضه حراسة على مقر إقامته بمنزله المكون من دورين داخل أحد الأحياء السكنية بمصر الجديدة اللهم إلا من فردين حراسة لا حول لهم ولا قوة؟!

علاوة على تحركه في عربة مكشوفة وسط الجماهير، ثم ما كان من خروجه بمفرده يقود عربته الملاكي، مثل أي مواطن عادى ليلتقي بالجماهير كواحد منهم دون أي حائل بينهما إلا حب الجماهير ورعاية السماء.

---

(١) **نجيب محفوظ**، وطني مصر، حوارات مع محمد سلماوي، ص٤٨.

وكيف يعقل ـ منطقيا ـ لجوء عبدالناصر للجيش لضمان تأمين الثورة والدولة فى الوقت الذي لم يلجأ فيه لتأمين حياته، وحياة أسرته، رغم أن الظروف والأسباب واحدة لكلا الأمرين؟.... أكان عبدالناصر يأتمن الشعب على حياته، ولا يأتمنه على المصانع والشركات التي أممها أو أنشأها لصالحه؟، كذلك يأتي انفصال الجيش عن الدولة ـ كجيش مملوكي ـ كسبب حاسم يمنع عبدالناصر من اللجوء للجيش لتأمين الدولة، فليس من المقبول ولا من المنطق أن يلجأ عبدالناصر إلى الجيش بعد إعلانه العصيان وعدم خضوعه له.

وبالتالي فإن الادعاء بقيام عبدالناصر باللجوء للجيش لتأمين الثورة والدولة، هو أمر لا يستند على أساس بعد ثبوت أن "شلة المشير" وهم أصحاب التيار المعادى للثورة هم اللذين فرضوا الهدم والتخريب باسم الأمن، وذلك بعد أن تمكنوا من السيطرة على مقاليد الأمور في الجيش، بل وفرضوا على عبدالناصر نفسه أن يذعن لكل ما يفعلوه تحت مسمى الأمن.

على أن نهاية الأمن كانت نهاية غاية فى الميلودراما، فبنهاية الحرب كانت محاولة قلب نظام الحكم وظهر أن **قطبا قلب نظام الحكم كانا قطبا الأمن "صلاح نصر" و"ابن بدران".... فهل ترى بعد ذلك أمن؟**

(٨) قمة المناصب القيادية فى الجيش المصري

(أ) الرئيس جمال عبدالناصر

رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

كان للاستعمار البريطاني حكمته فى إسناد سلطة حق قيادة الجيش المصري لملك مصر، كسلطة ضمنها الدستور المصرى، وذلك حتى يتمكن المندوب السامى البريطانى من السيطرة على الجيش المصرى، وأن يفعل به ما يشاء من خلال الملك مباشرة. وبعد ثورة ١٩٥٢م خول الدستور[١] هذه السلطة لرئيس الجمهورية بدلا من الملك.

وبجلاء القوات البريطانية وحصول مصر على استقلالها، وهو الأمر الذى يفرض سقوط هذه المادة من الدستور باعتبارها فقدت الحكمة من وجودها، ذلك أن استقلال مصر يعنى أن يقود الجيش المصرى هيئة أركان حرب القوات المسلحة

(١) عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة، ص١٨.

المصرية، والتى يعمل بها أكفأ القادة المصريين المؤهلين - أسوة بأى دولة مستقلة أخرى - أما انفراد شخص واحد بقيادة الجيش، فهو أمر لم يثبت حتى فى الأزمنة الغابرة، قبل جيش اسبرطه وجيوش الرومان، بل ومنذ جيوش الفراعنة، حيث لم يرهن مصير معركة فى أى حرب من الحروب - قد يتحدد بها مصير ومستقبل آمة بأكملها - على قدرات وتصرفات فرد واحد.

وإذا كان الرئيس جمال عبدالناصر لم يستغل هذه السلطة فى حرب ١٩٦٧ سواء كان ذلك عن قناعة شخصية، أو بسبب فصل "شلة المشير" الجيش عن الدولة فإن الرئيس أنور السادات قد استغلها فى حرب ١٩٧٣..... وقد حدث بسببها ما حدث، ورغم ذلك فإن المادة الدستورية المشؤومة هذه، ما زالت موجودة كما هى حتى يومنا هذا!!.

(ب) المشير عبدالحكيم عامر

نائب القائد الأعلى والقائد العام للقوات المسلحة

أصدر الرئيس محمد نجيب[1] أول رئيس جمهورية لمصر قراراً بتعين اللواء عبدالحكيم عامر قائدا عاما للجيش المصرى، فى ١٨ يونيو (حزيران) ١٩٥٢، مع إعلان تحول مصر إلي النظام الجمهورى، بعد أن أصدر قراراً بترقيته من رتبة الصاغ إلي اللواء. ثم رقى إلي رتبة المشير، وأسند إليه منصب نائب رئيس الجمهورية فى ١٩٥٨/٦/١٨م، وذلك حين تم اتفاق أعضاء مجلس قيادة الثورة على تعيين واحد منهم لقيادة الجيش، لضرورة استمرار سيطرتهم على الجيش، على أن يكون هذا القائد هو عبدالحكيم عامر، وكان صغر حجم الجيش وقتها يؤهله لهذا الدور، على أنه بإعادة تنظيم وبناء الجيش المصرى حسب تنظيمات الجيوش الحديثة أصبح الأمر، بالتالى يتطلب اختيار من هو أجدر منه لهذا المنصب، وفى خلال المدة الزمنية التى قضاها عبدالحكيم عامر قبل أن يتحول الأمر إلي ما يوجب تغيره، والتى لم تكن تقل عن ثلاث سنوات من بدء تطوير الجيش - استغلها فى تكوين صداقات مع كبار القادة والضباط لتغيير ولاءهم إلى ولاء شخصى. وبالتالى استطاع تثبيت مركزه ليتحدى سلطة الدولة عندما فرضت الظروف ومصلحة الأمة تغييره.

وظهرت خطورة هذا الأمر فى احتواء كبار القادة والضباط الذين يعتنقون فكر التيار المعادى للثورة له وباستغلالهم أبعاد ونقاط ضعف شخصية حيث صنعوا

---

(١) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص٢١.

منه خنجراً مسموماً فى ظهر الثورة، ذلك حين دفعوه ليفرض إرادتهم على الدولة كسلطة تشارك فى حكم البلاد، فانقسمت وحدة الرأي إلى رأيان، والسلطة الواحدة إلى سلطتان متعارضتان "الحكومة والجيش".

فرض المشير عبدالحكيم عامر بقوة الجيش إرادته على الدولة، وتدخل فى كل شئونها، ثم ما كان من انشغاله واستغراقه فى أعمال خارج عمله - كقائد عام للجيش - الأمر الذى هيأ الظروف الملائمة "لشلة المشير" للانفراد بإدارة كل أمور الجيش، حتى تحولت قيادة المشير عبدالحكيم عامر إلى قيادة شرفية، ويمكننا سرد بعض المهام التى أدارها عبدالحكيم عامر ومعه أجهزة الجيش والتى فرض منها إرادته على الدولة[1]:

- رئيس اللجنة الاقتصادية العليا.
- رئيس لجنة السد العالي.
- رئيس لجنة تصفية الإقطاع.
- رئيس اتحاد كرة القدم.
- الإشراف على مرفق النقل العام.
- السيطرة على الجمارك.
- محاكمات الإخوان المسلمين.
- الإشراف على الطرق الصوفية.
- الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية.
- الإشراف على المركز القومى للبحوث.
- رئاسة المجلس الأعلى للمؤسسات، والذي يضم وزارة الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين.

شخصية المشير عبدالحكيم عامر

- **يقول حافظ إسماعيل[2]:**

> « عملت مع عامر مديرا لمكتبه، ومع أن عامراً لم يكن عبقريا، إلا أن ذكاءه وحسمه كانا محل إعجابي، كما كان عامر إنسانا قبل كل شيء، عاطفياً إلي حد بعيد، كان دائما على سجيته، لا يشعر الإنسان معه بفارق سن

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٤١ – ٤٢.
(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٤٠.

> أو بفارق رتبة، لا يصعب اللقاء به، أو الحديث إليه، وكان أكثر ما يذكرني بقامته الفارهة ووجنتيه البارزتين، والأنف الطويل والشفاه الغليظة بصورة الفراعنة على جدار المعابد بالأقصر ».

وشهد أغلب من عرفه بالشهامة والطبيعة السمحة والأخلاقيات النبيلة والصفات الشخصية. التى جعلته محبوبا بين الضباط... وزادت شعبيته حتى أصبح الأب الروحى للقوات المسلحة.

ولما دخلت أبحاث علم النفس فى العصر الحديث عالم السياسة والصراع الاستراتيجي... بعد أن تقدمت فى مجال دراسة الشخصية، وحيث يمكن استغلالها فى التأثير على الزعماء والقادة صانعى القرار فى الجهة المعادية، وحيث يمكن دفعهم لاتخاذ قرار محدد، الأمر الذى يشكل خطورة على الدول الغير ديمقراطية، والتى يتحكم فى صنع قراراتها فرد واحد أو بضع أفراد، وتقوم المراكز والمؤسسات العلمية التى تخدم استراتيجية الدولة بالتحليل والدراسة السيكلوجية لشخصيات هؤلاء القادة، ووضع الخطط لغزوهم فكريا وتحديد أسلوب وطرق السيطرة على سلوكياتهم والملاحظ لسلوكيات وقرارات المشير عبدالحكيم عامر يكتشف أنه غالبا ما يكون قد وقع ضحية لمثل هذه الدراسات، حتى أنه يمكن اعتباره حالة نموذجية لهذا الأمر.

ونستطيع أن نلحظ على المشير عبدالحكيم عامر تغلب الناحية العاطفية على الناحية العقلانية، والتى أثبتها علم النفس كأحد السمات المزاجية للإنسان، واطلق عليها اسم "النظرة الإنسانية والسلوك العاطفى" (interaception) وهى تعنى سيطرة العاطفة على التفكير حتى يعجز العقل عن إصدار أحكامه، وقد تتلون أفكاره بالذاتية العمياء، أو الغرضية المفرطة، وينسحب ذلك أيضا على كل العمليات العقلية المعرفية الأخرى

وكذلك يمكننا تحديد ثلاث خصال أساسية سيطرت على سلوكياته:

- الحاجة إلى السيطرة (Dominance)
- الحاجة إلى تقديم العون للآخرين (Nurturance) وحيث يرغب الفرد فى إعطاء غيره الحب، والعون والحماية، خاصة للشخص الضعيف أو التعاطف مع الغير.

- الحاجة إلى النظام (Order) أى الرغبة فى وضع الأشياء مرتبة أو حفظها نظيفة ومرتبة، ومصنفة، ودقيقة، وفى حالة المشير عامر كانت الصفة سلبية أى عدم النظام.

أما **الخصلتان الأولى والثانية**، فظهرتا بوضوح متعاونتان معا، أو أحدهما منفردة فى كثير من قراراته ومواقفة وسلوكياته، فمثلا حمايته لقادة الجيش الذين ظهر منهم تقصير وأخطاء فى حرب ١٩٥٦م وكان ضد إجماع مجلس قيادة الثورة، ومنهم عبدالناصر... ولم يكن موقفه له أى أسباب أو مبرارات موضوعية أو عقلانية... فقط تحقيق للرغبتان المنوه عنها..

أما **الخصلة الثالثة** فقد ظهرت فى سلوكيات عامر، فى عدم النظام وحيث ذكر أمين هويدى رواية مضمونها أنه ترك أوراقاً وتقارير سرية للغاية، متناثرة فى حجرته فى أثناء زيارته الرسمية للعراق... كذلك كان يترك الأوراق متناثرة بمنزل زوجته الثانية برلنتى عبدالحميد، وظهر أيضاً فى تصرفاته اللامبالاة، وعدم الانضباط فى نظام حياته.

- **يقول محمد حسنين هيكل**[1]:

> « كان نصف فنان ونصف بوهيمى وكانت حياته بعيدة عن الانضباط، بل كان يكره الانضباط، وكان يأوى إلى الفراش ما يشارف الفجر ويستيقظ بعد الظهر وكان الوحيد الذى توضع أمامه منفضة سجاير فى قاعة مجلس الشعب، المحظور فيها التدخين منذ أنشأت فى عهد الخديوى إسماعيل، فكان مستثنى من هذا الحظر وكذلك كان هناك استثناء عام لقائد القوات المسلحة فى كل الأماكن المحظور فيها التدخين ».

دور المشير عبدالحكيم عامر فى حرب ١٩٦٧م :

مسئولية القائد العام للجيش ليست فقط فى إدارة العمليات الحربية، والتى يشترك فى مسئوليتها هيئة الأركان، ولكن مسئوليته تتعدى إلى ماقبل أيام الحرب القليلة، إلى وقت السلم فى إعداد وتجهيز الجيش لليوم الموعود، لأن مصير الحرب يتقرر قبل أن تنطلق الطلقة الأولي للحرب، وبالتالى فإننا سنترك للقارئ الحكم بعد أن ينتهى من قراءة الكتاب، على أن هناك أمراً آخراً وهو: قضية محاولة اختصار

---

(١) عبدالله إمام، ناصر و عامر، ص٢٧.

مسئولية الهزيمة على شخص المشير عبدالحكيم عامر باستغلال وفاته المبكرة، وذلك بإلقاء كبار القادة كل مسئولياتهم وكل ما اقترفوه من جرائم على القائد العام، الأمر الذى نجد فيه استخفافاً كبيراً بعقول الآخرين، وتشوية للتجربة الإنسانية المصرية التى دفع ثمنها آلاف الشهداء، والتى علينا أن نسجلها كما هى، لنستخلص حقيقة إيجابياتها وسلبياتها، على أن الذى يحدد براءة أو إدانة أى قائد وقائع وأحداث الحرب نفسها، حسب سلوكياته من خلال مسئولياته وموقعه من الحدث.

(ج) الفريق أول محمد فوزى

رئيس أركان حرب القوات المسلحة

تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٦م سلاح المدفعية، حصل على دورة أركان حرب، وعمل معلماً بالكلية الحربية[1] منذ عام ١٩٤٨م حتى عين مديرا لها ثم عين رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة عام ١٩٦٤م.

شخصية الفريق أ. محمد فوزى:

لا نرى ضرورة للخوض فى تفاصيل شخصيته، ونكتفى بما ذكره عن نفسه، وهو الجانب الذى يهمنا فى موضوعنا، وحيث كتب[2]:

> « كان تعيينى فى مارس ١٩٦٤م رئيساً لهيئة أركان حرب، خلفا للفريق أ. على عامر مفاجأة لى شخصيا... وكان موقفى الموضوعى خلال ممارستى للمهمات الرمزية القليلة طوال مدة عملى بهذا المنصب غريبا. إذ أنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذة الفترة بعمل ما فى القوات المسلحة، وكنت صابراً لثقة أمل الرئيس جمال عبدالناصر فى شخصى، من جهة أخري رغبة المشير عامر وحرصه على سحب مسئولياتي وسلطاتى وأذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتى سوى تكرار الأمر، أو التوجيه، أو التعليمات أو تفسيرها، وإعادة طبعها وتوزيعها علي القوات المسلحة، وحتى التنسيق بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية كان مستحيلا، بسبب ترتيبى فى أقدمية الرتب بين القادة ـ سبق ذكره ـ وحتى ضباط مكتبى الخاص تم إدماجهم فى مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم تعيين اللواء على عبدالخبير مديرا للأركان العامة بالقيادة العليا للقوات

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٨٦.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٥٤ – ٥٦.

المسلحة، وبذلك فقدت أداة التنفيذ الخاصة بعملى. وكانت تحتدم داخلى صراعات نفسية متلاحقة، عندما أجد تيار الانهيار فى القوات المسلحة يزداد، نتيجة إصدار المشير لتوجيهات أعلم أنها استجابة لآراء شمس بدران أو أصدقائه من ضباط القوات المسلحة وفضلت إزاء هذه الحالة السلبية أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية، فقمت بزيارة يوغسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية والأفريقية، التى كانت تدعونى لزيارتها، كل هذا قتلاً للوقت، وبعدا عن الظروف التى كانت حولى خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وحتى بدء القتال فى ٦٧/٦/٥ كانت حدود أعمالي ونشاطى فى مهمات القوات المسلحة محض شكلية ».

دور الفريق أ. محمد فوزى فى حرب ٦٧:

- **يقول محمد فوزى في شهادته**[1]:

« س: سيادتك لم توضح الدور الذى كنت تقوم به فى أثناء فترة رفع درجة الاستعداد، وفى أثناء العمليات فى حرب ٦٧ سيادتك كنت رئيس أركان حرب القوات المسلحة؟

فوزى: مضبوط

س: فما هو الدور الذى كنت تقوم به فى تلك الفترة؟

فوزي: أكرّر قرار صادر من المشير، أفسّر قرار صادر من المشير، يعنى يمكن المشير يعطى توجيهات والقوات محتاجة إلى تفسير اكثر، يطلع منى أنا تكرار بالتفسير، ممكن، لكن قرار مبادرة واحدة منى أنا، لا أستطيع».

على أن عمل مقارنة بينه وبين أحد القادة، الذين تولوا نفس المنصب، قد يوضح بصورة عملية ما قد يعجز عنه أسلوب الكاتب فى التعبير، مثل الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان فى حرب ٧٣ وكيف أدى دوره كرئيس للأركان، والذى يعتبر القائد الفعلي للقوات المسلحة، فى حين ظهر دور المشير أحمد إسماعيل القائد العام في حرب ٧٣ هامشياً من الناحية الفعلية، الأمر الذى يجعل من كل

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٩٨.

المبررات التى ذكرها محمد فوزى غير كافية لحالة السلبية التى عاشها وتكلم عنها، ولماذا استمر فى هذا المنصب ليقوم بدور "خيال المآتة" أو "طرطور"؟

انقسام القوات المسلحة إلى ثلاث أسلحة منفصلة:

فى حالة السلبية التى عاشها محمد فوزى، وبسببها انقسمت وحدة القوات المسلحة، إلى ثلاث أسلحة منفصلة "قوات برية، قوات جوية، قوات بحرية" ليتبع كل سلاح المشير عامر، بصفة شخصية بعد أن انفصلت عن إطارها الطبيعي، من ثم سيطرة وإشراف وتنسيق هيئة الأركان، وهو الأمر المرفوض بصورة مطلقة فى قوانين ونظم كل جيوش العالم.

وقد تزعّم عملية الانفصال، وتفتيت وحدة القوات المسلحة الفريق أ. صدقى محمود قائد القوات الجوية، بحجة أقدميته، وهو مبرر مرفوض أيضاً، ذلك ان القانون صريح فى أن المنصب قبل الأقدمية، إلا أن هذه القضية كانت مدبرة من مجموعة كبار القادة ـ شلة المشير ـ وبذلك خرجت القوات الجوية من تحت سيطرة هيئة الأركان[1] ثم تلاها خروج القوات البحرية وقائدها الفريق أ. سليمان عزت، وكذلك إدارة السواحل وعقائدها فريق أ. احمد فؤاد الدجوى، وقطاع غزة وقائده الفريق أ. يوسف عجرودى، ثم قام الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى قائد القوات البرية أيضاً لما بقرب من الانفصال رغم أنه كان أحدث من محمد فوزى.

أما الرأى الذى نراه بعد تحليلنا للأحداث هو: أن الفريق أ. محمد فوزى كان أحد أهم الشخصيات، التى صنعت الكارثة ضمن "شلة المشير" رغم أنه غير مسجل كأحد أعضاء التنظيم، ذلك أن العبرة فى المضمون الأخير، بما قام به ـ سلبا وإنجاباً ـ هل كان فى كفه آلية الدولة أم آلية الجيش؟... هل كان ولاءه وانتماءه لمصر أم لغير مصر؟... ذلك أن السلوكيات والأعمال فى النهاية هى التى لها الاعتبار الأول، وليست الأقوال فقط بمفردها.

(د) العقيد شمس بدران

مدير مكتب المشير عامر ووزير الحربية

خريج الكلية الحربية عام ١٩٤٩ م، اشترك فى حركة الضباط الأحرار[2]، عمل بمكتب المشير عبدالحكيم عامر، برتبة نقيب، ثم عين مديراً لمكتبه من عام

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٥٥.
(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٥ – ٣٠.

١٩٦٢م خلفاً لعباس رضوان، الذي عين وزيرا للداخلية، وتدرج فى الترقى حتى وصل لرتبة العقيد قبل عام من حرب ١٩٦٧م ودون المؤهلات القانونية اللازمة للترقى.

حصل على منصب وزير الحربية عام ١٩٦٦م. ولم يترك عمله بالقوات المسلحة وإنما أضيفت إليه مهام الوزارة[١]، ولما كان منصب وزير الحربية يدخل ضمن مناصب القيادة العامة للقوات المسلحة ـ حسب التنظيم المعدل التى تم فى ذلك الوقت، لذا كان تكليف شمس بدران لمهام وزارة الحربية، ومحاسبته أيضاً كانت من قبل القائد العام المشير عامر، وبذلك اصبح واقعيا وعمليا بلا محاسبة.

شخصية شمس بدران:

لم يكتب أحد عن شخصية شمس بدران، أو عن سلوكياته فى المواقف المختلفة، وكل ما كتب عنه كان قليلاً جدا، الأمر الذى جعل منه شخصية غامضة لا نستطيع أن نتبين ملامحها، وسوف نعرض بعض الأقوال عنه وكذلك عن دورة فى القوات المسلحة لنترك للقارئ استنتاج ما يراه.

- **كتب الفريق الحديدي**[٢] :

> « كانت شخصية العاقلة المتزنة وهدوءه، وسعة أفقه الغريزية من المزايا التى يتمتع بها شمس بدران ».

- **وقال عنه الفريق ا. مرتجى**[٣]:

> « يفهم فى نواحى الدخول فى فتن ومؤامرات ».

- **وكتب الفريق الحديدى**[٤]:

> « هكذا كان شمس بدران فى الواقع هو المتصرف الحقيقى فى كافة شئون القوات المسلحة دون رقيب، وكانت علاقته بالمشير عامر مبنية على كامل الثقة، وإطلاق اليد والفكر، وقد أدى هذا الأسلوب إلى تطور كبير وخطير فى خلق القادة وشخصياتهم ».

---

(١) بعض السلطات المخولة لشمس بدران داخل القوات المسلحة ملحق (ب).
(٢) نفس المرجع، ص٣٠.
(٣) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٨٥.
(٤) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٧ – ٢٨.

- **وكتب أيضا**[1]:

« مما لاشك فيه أن اصطلاح "مراكز القوى" الذى استخدم بعد النكسة يعبر تعبيرا دقيقا عن المركز الذى كان يشغله شمس بدران حتى يوم ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧م وهو يوم تقديم استقالته، فقد كانت كل القوى تتجمع فى النهاية فى يده، وكانت علاقته بالمشير تبدو لكبار رجال الدولة آنها مبنية على الثقة الكاملة . وعلى أساس إطلاق فكره ويده دون أي قيد أو شرط فى كافة اختصاصات المشير بصفتة النائب الأول لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى علاقته بالقوات المسلحة ».

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى**[2]:

« ونتيجة لتركز سلطات السيطرة على القوات المسلحة فى يد شمس بدران وازدواج السلطة فى أجهزة التخطيط والإشراف، التى يتولى مسئوليتها المشير عبدالحكيم عامر، وهى التدريب والعمليات، انتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج المكان الطبيعى لأجهزة الدولة المركزية ».

- **وكتب الفريق الحديدى**[3]:

« كانت سلطاته واسعة فى الدولة، وبلا حدود فى القوات المسلحة، أما تحليل شخصيته وتنفيذ ما قام به من أعمال ومسئوليته عن النكسة فى يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، فهذا يحتاج إلى كثير من الشرح، ويكفى هنا أن أشير أنه أجاد تنفيذ دوره مُخْفيا عمله الكبير فى توجيه الأمور، وربما حرص المشير على إبعاد اسمه عن الصحف، ووسائل الإعلام، راجعا لحداثة سنه، ولم تتعد رتبته رتبة المقدم إلا فى السنة الأخيرة قبل النكسة ».

لا يستطيع أحد تفسير وضع الرائد، أو المقدم شمس بدران وسلطاته التى كانت بلا حدود فى القوات المسلحة إلا من خلال فهم وإدراك حقيقة التنظيم السياسى "لشلة المشير"، وتطور ونمو التنظيم وأسلوب سيطرته على القوات المسلحة، ومن خلال فهم وإدراك فلسفة وأهداف التنظيم، يمكننا الوصول إلى تفسير

---

(١) نفس المرجع، ص٢٦.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٣٩.

(٣) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٦.

سلوكيات وأعمال ابن بدران فى تحقيق آهداف التنظيم، وهو ما قد تشير إليه عبارة الحديدى فى « أما تحليل شخصيته وتنفيذ ما قام به من أعمال، ومسئوليته عن النكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م فنحتاج إلى كثير من الشرح والإيضاح، ويكفى هنا أن أشير إلى أنه أجاد دوره .. إلخ ».

كشفت الأحداث عن سبب إخفاء ابن بدران لدوره وعمله الكبير فى توجيه الأمور، وكذلك حرصه على إبعاد اسمه عن الصحف، ووسائل الإعلام ذلك لأن الأعمال التى كان يقوم بها ابن بدران أهم عناصر تحقيق كارثة ٦٧ وحتى يمكنه إسناد كل هذه الأعمال فيما بعد للمشير عامر، واعتباره المسئول الوحيد عن كارثة ٦٧.

- **يقول "عبدالرحمن البيضانى" نائب رئيس جمهورية اليمن:**

> « لازلت مقتنعا بوجهة النظر هذه... إن احنا كنا نتعامل مع عبدالناصر مباشرة ونفاجأ بأن القرارات أو الاتفاقات التى نصل إليها مع عبدالناصر لا تأخذ طريقها فى كثير من الأحيان إلي التنفيذ، فعلمنا أن المشير عامر يتدخل فيها، وعلمنا فيما بعد أن المشير عامر كانت إرادته مرهونة بقرار شمس بدران ».

وفى النهاية فإن عدم تفسير أسباب ظاهرة شمس بدران وكيف أصبح القائد الأعلى الفعلى للقوات المسلحة والمتصرف الحقيقي فى كافة شئونها بلا رقيب هو إخفاء حقيقة التنظيم السياسى " شلة المشير " والذي كان يشغل فيه منصب سكرتير عام التنظيم، وإلا، كيف يمكن لضابط برتبة مقدم فى القوات المسلحة أن ينفذ أوامره على قادة أكبر منه رتبة حتى على كبار القادة برتبة الفريق أول، بدون أن يملك أي سلطات؟

دور شمس بدران فى الحرب:

كان شمس بدران واحد من أهم وأخطر الشخصيات التى أدارت حرب ٦٧، حين كان يمثل سلطة " شلة المشير" فتركزت في يده كل خيوط آليات "لقوات المسلحة سواء "إدارية أو عمليات"، علاوة على السلطة السياسية بكونه وزيرا للحربية، حتى ما كان من إنشاء القيادة العليا للقوات المسلحة التي عين فيها الرجل الثاني، يلي المشيرعبدالحكيم مباشرة، وهو الأمر الذى مكنه من إدارة العمليات في حرب ٦٧ من الناحية الفعلية.

ترى... هل نحتاج لتوضيح أ نّ تدخل ابن بدران في إدارة حرب ٦٧ كان بتدبير من قادة الأسلحة الرئيسية وكبار القادة؟... حين كانت كرامتهم وشرفهم العسكري لا يسمحان أو يقبلان أن يقودهم ضابط في حداثة إبن بدران، لا يملك صلاحية التخطيط أو إدارة العمليات الحربية؟

أما محاسبة إبن بدران على جميع الجرائم التي ارتكبها فهي مسألة غاية في التعقيد، حين تتداخل معها كل أبعاد نظام الحكم الناصري، من الناحيتين"السياسية والإجتماعية"،حتى يكون شمس بدران هو الشخصية التي صنعها الصراع داخل المجتمع المصري - حين قامت الثورة- بين التيار الثوري والتيار المعادى للثورة، أو بين االنظام الجديد والنظام القديم، فتتحول محاكمة إبن بدران إلى محاكمة للظروف ولأوضاع التي صنعت هذا الصراع. حيث يتطلب الأمر فتح قضايا وملفات لاحصر لها، في وقت تعاني فيه الأمة المصرية من ظروف محنة الكارثة، بالإضافة إلى أنّ الأمن القومي كان مكشوف ومعرض للخطر، وهو ما يوجب اقتصار المحاكمة في أضيق نطاق.

كبار قادة الجيش المصري في حرب ٦٧

(١) القيادة العليا للقوات المسلحة:

- المشير عبدالحكيم عامر — نائب القائد الأعلى والقائد العام
- عقيد شمس بدران — مدير مكتب المشير عامر ووزير الحربية
- فريق أ. حليم إمام — مساعد القائد العام
- فريق أ. هلال عبدالله — مساعد القائد العام
- لواء أ. ح علي عبدالخبير — مدير الأركان العامة
- لواء أ. ح أحمد صادق — مدير المخابرات الحربية
- ضباط مكتب المشير عام — "المستشارون"

(٢) القيادة العامة للقوات المسلحة:

" تم استبعادها من الاشتراك في حرب ٦٧ "

- المشير عبدالحكيم عامر — القائد العام (وهو ضمن تشكيل القيادة العليا)
- فريق أ. محمد فوزي — رئيس الأركان العامة

(وتتكوّن القيادة العامة من: مكتب المشير عامر + هيئة الأركان العامة. تتكوّن الأخيرة ـ (هيئة الأركان العامة) ـ من: هيئات وأجهزة وإدارات يعمل بها

أكفأ القادة المؤهلين في جميع التخصصات. ويبلغ عدد القادة من رتبة الفريق واللواء فقط ٤٠ قائد، ومن أبرز هؤلاء القادة الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات، ونائبه اللواء أ. ح ممدوح تهامي. وقد استبعدت هيئة الأركان من الاشتراك في حرب ٦٧ من الناحية الفعلية، مع استمرار وظيفتها من الناحية الشكلية الرسمية).

(٣) قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي:

- فريق أ. محمد صدقي قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
- فريق أ. جمال عفيفي رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوي

(٤) قيادة القوات البحرية:

- فريق أ. سليمان عزت قائد القوات البحرية

(٥) قيادة الجبهة ومركز القيادة المتقدم:

- فريق أ. عبدالمحسن مرتجي القائد العام لقوات الجبهة وقائد القوات البرية
- اللواء أ. ح. أحمد اسماعيل رئيس الأركان
- اللواء أ. ح. عبدالغني الجمسي رئيس العمليات

(٦) قيادة الجيش الميداني:

- الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني

وتحت قيادته التشكيلات الآتية:

الفرقة الثانية مشاه	لواء أ. ح. سعدي نجيب	قائد الفرقة
الفرقة الثالثة مشاه	لواء أ. ح. عثمان نصار	قائد الفرقة
الفرقة السادسة مشاه	لواء أ. ح. عبدالقادر حسن	قائد الفرقة
الفرقة السابعة مشاه	لواء أ. ح. عبدالعزيز سليمان	قائد الفرقة

(٧) احتياط عام القيادة العليا: " الفرقة الرابعة مدرعة "

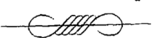
- لواء أ. ح. صدقي الغول قائد الفرقة الرابعة مدرعة

(٨) محور شرم الشيخ: " لواء مظلي "

- عميد عبدالمنعم خليل قائد المظلات

(٩) محور قطاع غزة:

- فريق أ. يوسف عجرودي



الفصل الثالث



« خـط المضايـق.. هـو معقـل
سيـنـاء ومفتاحـهـا الحـاكم »

د. جمال حمدان

(١) جغرافيه سيناء العسكرية:

سيناء برمتها وحده جيوستراتيجيه واحده[١] لكل جزء فيها قيمته الاستراتيجيه الحيويه، ويمكننا اعتبار خط عرض ٣٠° تقريباً، يقسم سيناء الى مثلث جنوب الخط ومستطيل شمال الخط.

(أ) المثلث الجنوبي:

هو منطقه العزلة والالتجاء .. وأهميته في سواحله، وبالأخص عند شرم الشيخ التي تعد المفتاح الاستراتيجي للمثلث الجنوبي برمته، حيث تتحكم في كل خليج العقبه دخولا وخروجا، أما الطريق الساحلي الممتد من طابا حتى راس محمد ثم نهايته حتى السويس فلا يعتبر من محاور الحرب.

(ب) المستطيل الشمالي:

قيمته الاستراتيجية فائقة، حيث يعتبر مركز الثقل الاستراتيجي لكل سيناء، فهو طريق الحرب، ومسرح الحروب قديما وحديثا، من يسيطر على المستطيل يتحكم تلقائيا في المثلث الجنوبي، وبالتالي يتحكم في سيناء بالكامل.

والمستطيل من الناحية الجيوستراتيجية تتلخص أبعاده في ثلاثيتين من المحاور الاستراتيجية.

الثلاثية الأولى: وهي المحاور الاستراتيجية للتقدم والحركة من مصر إلى فلسطين.

والثانية: تمثل خطوط الدفاع الأساسية عن مصر، والثلاثيتان تتقاطعان وتتعامدان لتنسجان الشبكة الفعالة والحاكمة في أي صراع مسلح على مسرح سيناء، كذلك تتحدد مفاتيح سيناء الاستراتيجية عند هذه التقاطعات.

(١) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٢ – ص٧٥٨ – ٧٧٢.

(٢) محاور سيناء الاستراتيجية:

(أ) المحور الشمالي:

يوازي الساحل ويبدأ من القنطرة حتى رفح ومنها إلى فلسطين والمحور يحده من الشمال مستنقعات الساحل الرخوة ومن الجنوب الكثبان الشاسعة المفككة والتي لا يمكن للمركبات اختراقها.... والطريق يصلح فقط للحملات الخفيفة ولا يصلح للحملات الميكانيكية الثقيلة وبذلك أصبح المحور الأوسط هو المحور الأساسي الأهم والأخطر.

شاطئ البحر رسوبي لا يصلح للاقتراب أو رسوُ السفن الكبيرة... ويمكن للسفن الصغيرة أن تدخل موانيه.. وتستطيع المدفعية البحرية أن تقصف من عمق البحر أجناب المحور – وكذلك يمكن لوحدات الكوماندوز والضفادع البشرية التسلل إليه من البحر.

ومنطقة العريش تبعد عن رفح مساحة ٥٠ كم وهي غنية بمياهها الصالحة للشرب، أما مدينة[1] العريش قاعدة ادارية كبيرة تخدم القوات المصرية في معظم أجزاء سيناء لوقوعها على خط السكة الحديدي، وبها تكديسات ضخمة من المواد والاحتياجات المختلفة وبها مطار ممتاز صالح لجميع الطائرات الحديثة، وفيها أيضا مستشفيات مدنية وعسكرية وهي عاصمة سيناء، ولها أهمية سياسية خاصة.

وطبيعة الأرض بالعريش تمنح المدافع عنها امتيازات على شكل مضايق شرق المدينة لا بد للعدو من اختراقها للوصول إلى العريش. ويتميز المحور الشمالي بوجود مضايق كثيرة تمنح المدافع ميزة استراتيجية.. كذلك لا تسمح طبيعة الأرض في كثير من أجزائها الخروج عن الطريق المرصوف حتى قناة السويس والمحور لا يسمح بالمناورة ـ الالتفاف والتطويق ـ وهو ما يفرض على العدو الهجوم بالمواجهة الذي هو أصعب أنواع الهجوم، حيث يكلف القوات المهاجمة خسائر شديدة مع صعوبة اختراقه ـ ولا نقول استحالة اختراقه ـ إذا أحسن الاستفادة بطبيعة الأرض.

الأمر الذي يجعل المحور الشمالي محوراً ثانوياً .. لا وجه للمقارنة في الأهمية بالنسبة للمحور الأوسط من وجهة نظر العدوالمهاجم من الشرق.

---

(١) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص١١٩.

(ب) المحور الأوسط:

وهو العمود الفقري بلا منازع في محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة، وهو طريق الخطر الأول، ويرجع ذلك لأنه صالح تماماً لتحرك الحملات الميكانيكية الثقيلة.. أي صالح لجميع أنواع الحملات الميكانيكية، نظراً لأرضيته الصلبة الثابتة، ويؤدي مباشرة إلى قلب الدلتا والقاهرة.

يبدأ المحور إزاء مدينة الإسماعيلية، ثم ممر الخاتمية الهام – الذي يقع بين جبل الخاتمية شمالاً وجبل أم خشيب جنوباً – ثم يستمر المحور مشرقاً، حتى مضيق الجفجافة، ويقع بين جبل المغارة في الشمال وكتلة جبل يعلق في الجنوب – ويعتبر مضيق الجفجافة الفتحة الحاسمة، ومفتاح المحور كله، ثم يتجه المحور شمال شرق حيث يمر من فتحة ثانوية (بين جبل لبنى في الشمال وجبل الحلال في الجنوب- ومن هنا أهمية جبل لبنى ويستمر حتى أبو عجيلة).

وباستثناء بعض المضايق، التي على المحور الأوسط عند أم قطف والخمية وبين روض سالم، وهي مضايق على المستوى التكتيكي، فإن الأرض عموماً مفتوحة، وتعتبر مثالية للمناورة - الالتفاف والتطويق - أي أنها مناسبة جداً للمهاجم أي للعدو في العمليات الهجومية، وبذلك يعتبر المحور الرئيس المناسب جداً لهجوم إسرائيل.

والنجاح على هذا المحور حتى في المراحل الأولى، أي الوصول إلى تقاطع هذا المحور مع الطريق الطولي الواصل من المحور الشمالي، إلى جبل لبنى، يؤدي إلى عزل وتجميد القوات المصرية، الموجودة بالمحور الشمالي نظراً لعدم وجود طرق طولية أخرى تصل بين المحور الشمالي والمحور الأوسط، بالإضافة إلى تأثير هذا المحور على جنب القوات التي تعمل على المحور الجنوبي.

ويؤدي المحور في النهاية إلى الضفة الشرقية من قناة السويس عند مدينة الإسماعيلية، وتقع على المحور قاعدتان جويتان، أحدهما في منطقة السر، وهي على الطريق من العريش إلى جبل لبنى، وجنوب العريش ٥٠ كم، والقاعدة الأخرى هي قاعدة المليس الجوية، وتشمل مطارين مزودين بأحدث المعدات وصالحين لجميع أنواع الطائرات، وأحدهما في منطقة بئر تماده والآخر بالمليس.

(ج) المحور الجنوبي (من السويس حتى القسيمة):

- وهو خط اقتراب أقل أهمية، لا يصلح إلا للحملات الخفيفة فقط كما يعتبر نسبياً لفة غير مباشرة بعيدة نوعاً عن اقطاب الصراع على جانبي سيناء.

- من السويس يتجه المحور إلى الكوبرى والشط ثم يصل إلى ممر متلا وهي الفتحة الجبلية الحاكمة للمحور بأسره والتي منها يمكن تحديد الحركة عليه.... وايقاف الزحف المعادي فوقه.. ومن هنا أهمية الممر. ثم يتجه المحور شمال شرق إلى اعلى وادي البروك ثم إلى الجنوب من جبل الحلال، إلى القسيمه (قرب الحدود السياسية).

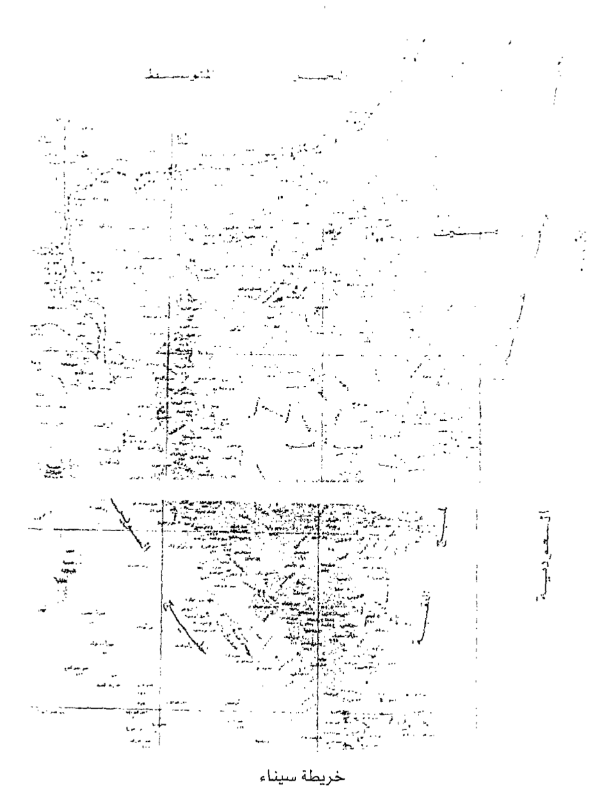
محور فرعي (ضمن المحور الجنوبي):

- من المحور الجنوبي، بعد ممر متلا، تخرج شعبة تتجه جنوب شرق، ماره بنخل ـ في قلب سيناء ـ ثم إلى ألتمد، وأخيراً إلى رأس النقب قرب طابا.

- وعند التمد تخرج شعبة نحو الشمال الشرقي إلى الكونتلا. والمحور يسمح للقوات الإسرائيلية التي عليه أن تصل وتتعاون مع قوات المحور الأوسط نظراً لطبيعة الأرض المفتوحة التي تصل بين المحورين.

والمحور لا يخدمه قواعد في الأراضي الإسرائيلية يمكن الاعتماد عليها فأقرب قاعدة تبعد عن الكونتلا مسافة بعيده، علاوة على أنها تحتاج إلى تجهيزات كثيرة لإعدادها كقاعدة هجوم، وفي نهاية المحور يربض ممر متلا، ويمتد لأكثر من ٤٠ كم، ويعتبر مضيقاً طبيعياً غاية في المناعة، يسهل الدفاع عنه بأقل قوات إذ يصل اتساعه في بعض الأجزاء إلى أقل من خمسين متراً... ولا يزيد عن كيلو متر واحد.

يوجد وادي الجدى شمال ممر متلا ببضع كيلو مترات، وطبيعة الأرض فيه متهايلة، أما جنوب ممر متلا فالأرض يمكن السير عليها ولكن بصعوبة كبيرة وبعدد محدود من المركبات لنصل في النهاية إلى سدر.



خريطة سيناء

خلاصة دراسة أرض سيناء جغرافياً:

يتضح من الدراسة السابقة أن المحور الأوسط هو الاتجاه الأفضل والأساسي لأي عمليات هجومية من إسرائيل، وليس معنى ذلك اكتفاء إسرائيل استخدامه دون

المحورين الآخرين، ولكن يمكن شغلنا وخداعنا بالهجوم على المحورين الآخرين، لتأمين تحرك القوة الرئيسية على المحور الأوسط.

والنتيجة أن ثقل الضربة الرئيسية لهجوم إسرائيل يوجه على المحور الأوسط، وعلى ذلك اعتبرت القيادة المصرية المحور الأوسط هو اتجاه المجهود الرئيسي للقوات مع وضع قوات على المحورين الآخرين "الشمالي، والجنوبي" تتناسب مع أهميتهم.

(٣) خطوط الدفاع الاستراتيجية:

حددت الجغرافيا العسكرية المناطق الاستراتيجية الحاكمة والمسيطرة على مدخل مصر الشرقي من إسرائيل، وكذلك حددت خطوط الدفاع عن حدود مصر... التي لم يكن للعسكريين فيها أي اختيار.... وبذلك حسمت الجغرافيا أي خلاف بينهم في تحديد أهم وأخطر قضية يتم بحثها عند وضع خطة الدفاع عن الدولة حيث تحددت في ثلاث خطوط دفاعية أساسيه بوضوح كامل... وتتعاقب من الشرق إلى الغرب.. أي من الحدود السياسية مع إسرائيل وحتى قناة السويس كالآتي:

- **الخط الأول:** قرب الحدود من العريش حتى طابا.
- **الخط الثاني:** خط المضايق من السويس إلى البردويل.
- **الخط الثالث:** قناة السويس، إلا أننا سوف نستبعد هذا الخط من دراستنا باعتباره ليس من خطوط الدفاع عن سيناء.

وكل خط من الخطين الأول والثاني يعبر عن معركة منفصلة، وسقوط الأول يفتح الطريق إلى الخط الثاني، أما سقوط الثاني فهو سقوط سيناء بأكملها.

وقد كانت هذه النقط والمناطق الاستراتيجية الحاكمة لأرض مصر موضع اهتمام علماء العالم منذ القدم، باعتبار أن عليها قامت أول حضارة في التاريخ وكذلك لوجود الأماكن الدينية التاريخية بها، وبذلك أصبحت المعرفة الدقيقة لطبيعة أرض سيناء متاحة للجميع بما فيهم الصهاينة.

ويعتبر الكتاب[1] الذي وضعه الفيلد مارشال ويفل مرجعاً سليماً للعمليات الحربية، التي قامت بها القوات البريطانية لغزو فلسطين في أثناء الحرب العالمية الأولى، وقام بوصف مسرح العمليات في سيناء وفلسطين وصفاً دقيقاً، لذلك فإن

(١) نفس المرجع، ص٩٢.

التخطيط للهجوم الإسرائيلي سيعتمد أيضاً على الوصول إلى هذه النقط والأماكن الاستراتيجية الحاكمة، والتي بالسيطرة عليها تفتح له الطريق إلى النصر.

(أ) خط الدفاع الأول (من طابا ورأس العقبة حتى منطقة العريش):

يبدأ الخط بطابا ورأس النقب على الخليج في منطقة حرجة استراتيجياً، حيث تتقارب حدود أربع دول (مصر، إسرائيل، الأردن، السعودية) ويمثل "رأس النقب" مجمع طرق طبيعية وأودية.. ثم يمتد الخط إلى الكونتلا ويقع على هضبة عالية مشرفة تسيطر على المنخفضات والطرق والأودية المحيطة، وهي بهذا نقطة حصينة للغاية كذلك بها مصدر المياه الوحيد بالمنطقة، ومنها إلى أبو عجيلة، وهو مضيق لا بد من عبوره، وقد أثبت هذا الموقع نجاحاً كبيراً في حرب ١٩٥٦، ويلاحظ من دراسة الخط الآتي:

- الخط من طابا حتى القسيمة الأرض عاليه ومشرفه وحصينة طبيعياً بدرجة أو بأخرى إلا أنها بعيدة نوعاً عن التحركات العسكرية.

أما من القسيمة إلى مدينة العريش فالقطاع متوسط الارتفاع إلى منخفض تتراوح من ٥٠٠ ـ ٢٠٠ متر حتى يصل إلى مستوى سطح البحر، وهو يبدو كالعنق أو الرقبة العريضة، وبالرغم من عدم تجاوز هذا القطاع إلا نحو ثلث الخط الدفاعي كله، فإنه يعد بصورة مطلقة مركز الثقل والخطر، لأنه تجمع نهايات محاور الخطر الثلاثة:

- العريش على المحور الشمالي.
- أبو عجيلة على المحور الأوسط.
- القسيمة على المحور الجنوبي.

لذلك اعتبره بعض العسكريين القاعدة الاستراتيجية الحقيقية للدفاع عن مصر – مثل السير أرتشيبولد مرى في الحرب العالمية الأولى.

(ب) خط الدفاع الثاني (خط المضايق أو خط الممرات ـ خط الموت):

خط جبلي للغاية وبالغ الوعورة والمنعة في القطاع الجنوبي والأكبر منه، بينما يتحول إلى بحر من الرمال المفككة والمستنقعات السبخة في قطاعه الشمالي، وهو بكامله غير صالح للاختراق أو عبور القوات الميكانيكية على الإطلاق، إلا من

خلال فتحات محددة بصرامة. وبالتالي **تتحكم تلك الفتحات بدرجة مطلقة في حركة أو تقدم الجيوش سواء من شرق سيناء إلى غربها أو العكس.**

والخط على مسافة تتراوح بين ٣٢، ٧٥ كم من قناة السويس، ويميل محوره من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي.

وأهم ممرين هما: ممرمتلا في الجنوب ومضيق الجفجافة في الشمال، وبقية الخط امتداد لهما على الجانبين شمالاً حتى البحر المتوسط بين محاور الحركة، كلاهما أوسط وعند تقاطعهما تتحدد واحد من أهم وأخطر مواقع سيناء وهو مضيق الجفجافة، وكانت إسرائيل حريصة جداً على التسابق عليه والاندفاع إليه بأي ثمن منذ اللحظة الأولى في الحرب سواء حرب ٥٦ أو ٦٧، وبذلك تصبح هذه الممرات اعتباراً من ممر متلا في الجنوب ومضيق الجفجافة في الشمال وكذلك من الممرات الثانوية "الجدى - سدر - الخاتمية" تمثل بغير جدال المفاتيح الاستراتيجية الحاكمة لسيناء بأكملها. **ويعد الخط بالإجماع وبلا نزاع وبصفة مطلقة .. الخط الدفاعي الحاكم والفاصل والسيطرة عليه تحدد وتحسم المعركة** سواء على يمينه أو يساره... فمن يسيطر عليه يجد الطريق مفتوحاً بلا عقبات تذكر إلى قناة السويس. كما أن المعركة إلى الشرق منه إنما بقايا تعاون لا تلبث آن تكتسح حتى الحدود... أما من يخسره فعليه أن يتوقع الهجوم فوراً على قناة السويس غرباً او الاكتساح والارتداد إلى الحدود شرقاً.

(ج) خط الدفاع الثالث (قناة السويس):

آخر خطوط الدفاع عن مصر النيلية - مع اعتبار أن وصول قواتنا إلى هذا الخط معناه سقوط سيناء في يد العدو - ويستند الخط الدفاعي على قناة السويس، والتي هي كمانع صناعي في حكم المانع الطبيعي، وفيها تصب نهايات محاور سيناء الثلاثة: المحور الشمالي يصل إلى القنطرة، والمحور الأوسط يصل إلى الاسماعيلية، والمحور الجنوبي يصل إلى السويس - الأمر الذي كشف عن الأهمية الاستراتيجية لهذه المدن حسب ترتيب أهمية المحاور الثلاثة لتكون الاسماعيلية ثم القنطرة ثم السويس.

- **الاسماعيلية:**

ظهرت كموقع استراتيجي جديد على خريطة مصر، حتى تألقت كعاصمة استراتيجية للقناة، ذلك أنها أخذت أهميتها من موقعها الذي هو في نهاية المحور الأوسط - أهم محاور سيناء الاستراتيجية - ثم أنها تتوسط القناة،

وفي نهاية وادي الطميلات، وعلى نهاية الترعة الحلوة ـ "ترعة الاسماعيلية" ـ التي تمد مدن القناة الثلاثة بماء النيل حيث تتشعب عند المدينة شمالا إلى بورسعيد، وجنوباً إلى السويس، وبذلك يصبح بها مفتاح صنبور الري الذي يتحكم في حياة مدن القناة وسكانها، الأمر الذي جعل من الاسماعيلية الهدف الاستراتيجي الطبيعي والمنطقي لأي عدو مهاجم من الشرق.

- القنطرة:

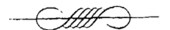
تحكم الطريق إلى بورسعيد، فالقناة بين بورسعيد والقنطرة تجري لمسافة ٤٠ كم في مضيق مختنق "رقبة الأوزة" بين السهل الطينة ـ الذي يمكن إغراقه، وحيث أغرقه الإنجليز فعلاً عام ١٩١٥ في أثناء الحملة التركية ـ وبحيرة المنزلة، التي لا يمكن اجتيازها غرباً، على أن مفتاح هذا القطاع يتحدد في القنطرة حيث تتسع الأرض لأول مرة بحرية وصلابة، ومن هنا يُسمى الموقع أحياناً بـ "**مضيق**" القنطرة، الأمر الذي يجعل ممن يسيطر على القنطرة يتحكم في بورسعيد "**دفاعاً وهجوماً**" حتى تصبح عملية الهجوم بالإنزال على بورسعيد محكوم عليها بالفشل إذا أحسن الدفاع عن القنطرة، ومنها كانت معركة " **رأس العش** " بعد يونيو "حزيران" مباشرة.

التقييم النهائي لقناة السويس كخط دفاعي عن مصر:

آنها سلاح ذو حدين استراتيجياً.. فهي ستار حامي للدفاع المصري ومانع حائل دون تقدم العدو من الشرق ولكن بالمنطق نفسه، وبالدرجة نفسها، يمكن أن تكون عائقاً في وجه العبور المصري إلى سيناء للتحرير والاسترداد.... وكان هذا هو درس يونيو "حزيران" ١٩٦٧.

كذلك أثبتت تجربة العبور في حرب ٧٣ أن القناة على مناعتها الكبرى – كمانع طبيعي ـ ليست بالمانع المطلق الذي لا يُخترق، فلقد تم عبورها في الاتجاهين. فقد كان من نتائج الحملة التركية لغزو مصر، ومحاولتهم عبور القناة، أن ألقت الضوء على النقط الاستراتيجية على خط القناة مثل "سرابيوم" و"طومسون" – والتي اختارها الأتراك في الحملة المذكورة، وبالتالي فقد أصبحت هذه النقط محل اعتبار لكل مخطط للدفاع عن خط القناة، اعتباراً من القادة الإنجليز حتى القادة المصريين بعد الجلاء، ومنها نشير من نفس هذه الزاوية إلى أن عبور القوات الإسرائيلية لقناة السويس من نفس هذه النقط التي أشرنا إليها ـ والمعمول حسابها

مسبقاً في خطط القادة المصريين - كانت لأسباب يعرفها كبار القادة المصريون لحرب ٧٣ ولم يتم الإفصاح عنها حتى الآن.



الفصل الرابع

الخطة الدفاعية قاهر
للدفاع عن سيناء

« وقف الخلق ينظرون جميعاً
كيف أبني قواعد المجد وحدي »
حافظ إبراهيم

(١) لماذا اخترنا استراتيجية عسكرية دفاعية؟

بالرغم من أن خبراء الاستراتيجية العسكرية في العصر الحديث أكدوا أفضلية الهجوم عن الدفاع، بعد ما أحرزته التكنولوجيا من ابتكارات في وسائل الحرب وأدواتها، حتى ساد الاعتقاد بأن البادئ بالهجوم هو المتوقع له بالنصر وحسم المعركة، وظهر شعار "الهجوم خير وسيلة للدفاع" وتبنت المدارس العسكرية الحديثة نظريات "الحرب الوقائية" وضربة الإجهاض، ونقل المعركة خارج حدود الدولة بمجرد وصول معلومات تؤكد نية العدو في الهجوم"، كل هذه الحقائق لم تكن غائبة عن فكر القادة العسكريين المصريين عند التخطيط واتخاذ الدفاع الثابت الكلاسيكي كاستراتيجية عسكرية لأسباب حتمت هذا الاختيار.

- كتب الفريق الحديدي[1]:

> « اختطت مصر لنفسها استراتيجية دفاعية بحتة إزاء إسرائيل، ولم تفكر في يوم من الأيام أن تعد لعمليات هجومية واسعة، فمنذ هدنة ١٩٤٩، لم تتلق هيئة آركان حرب القوات المسلحة تعليمات بتغيير استراتيجيتها الدفاعية ».

وكانت الأسباب التي حتمت أخاذ الدفاع كاستراتيجية عسكرية هي:

(أ) أسباب سياسية:

ضمان المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة وجود وسلامة دولة إسرائيل، كذلك ضمان حدودها السياسية، التي وصلت إليها عند توقيع اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية، وذلك بمقتضى اتفاقية بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠م.

(١) نفس المرجع، ص١١٠.

تصريحات رؤساء وزعماء الولايات المتحدة في مناسبات شتى بأن المساس بالكيان الإسرائيلي هو مساس بالولايات المتحدة والمعسكر الغربي، مع اعتراف الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشيوعي بإسرائيل كدولة تتمتع بكافة الحقوق في المجتمع الدولي، الأمر الذي يمنع الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشيوعي من تأييد مصر في أي سياسة هجومية تجاه إسرائيل.

بالإضافة لظهور سياسة الوفاق والتقارب بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي، والتي فرضت على كل من مصر وإسرائيل الالتزام الشديد بسياسة دفاعية لكل منهما نحو الأخرى.

(ب) أسباب عسكرية:

يستلزم الهجوم تحقيق تفوق في القوات ووسائل الحرب على القوات المعادية المدافعة بنسبة لا تقل عن ٣: ١ كشرط أساسي للتخطيط للهجوم، وتزيد هذه النسبة في حالة وجود دفاعات حصينة بالإضافة إلى توفر العناصر الأساسية للمعركة من كفاءة القوات القتالية، ومهارات، وإعداد، وتخطيط جيد...... الخ.

وإذا وضعنا في اعتبارنا اشتراك المعسكر الغربي الأمريكي مع إسرائيل فإن المطلوب قوة عسكرية ثلاث أضعاف إجمالي مجموع " قوة إسرائيل + القوات الأمريكية + حلف الأطلنطي "

وبالتالي تكون فكرة اتخاذ استراتيجية هجومية فكرة مستحيلة، الأمر الذي يجعل اتخاذ مصر لاستراتيجية عسكرية دفاعية أمراً لا مفر منه.

(٢) أهم العناصر الأساسية التي تحكمت في تحديد الخطة:

- طبيعة الأرض التي ستدور عليها المعركة.
- إمكانات وحالة العدو.
- إمكانات وحالة قواتنا المسلحة.

(أ) تأثير طبيعة الأرض:

وهو أول وأهم بند حاكم في الخطة الدفاعية، حيث تلعب طبيعة الأرض الدور الأكبر في تحديد الخطوط والمواقع الدفاعية الاستراتيجية الحاكمة، وكذلك تحديد أماكن الأسلحة المختلفة لتؤدي أفضل استخدام لها تكتيكيا، وفنياً.

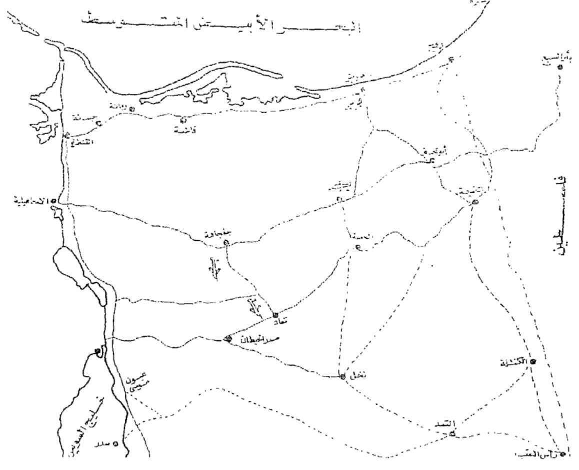
وكانت دراسة أرض سيناء قديمة قدم الحضارة المصرية الفرعونية.. حين برزت خطوط الدفاع عن الإمبراطورية الفرعونية، ومع مسيرة أحداث الحياة، وتطورات العلم العسكري، من طبوغرافيا، وجغرافيا عسكرية وغيرها من فروع العلم العسكري عبر التاريخ، ومن خلال الحروب العديدة على أرض سيناء، وصلت حصيلة المعرفة بأرض سيناء وجغرافياتها إلى اتفاق وإجماع الخبرات العملية لعلماء الجغرافيا والتاريخ والقادة الاستراتيجيين على تحديد لخطوط الدفاع الاستراتيجية ومحاور التقدم لسيناء، ولكن... دعنا نسأل أنفسنا لماذا تأخذ المناطق الاستراتيجية الحاكمة كل هذا الاهتمام؟!... فإذا قرأت عن أي حرب ستجد تركيز الصراع والمعارك على النقط الاستراتيجية الحاكمة، وكذلك لو تابعت وسائل الإعلام عند تعليقها على أي حرب من الناحية العسكرية.

والإجابة أن هناك مناطق أو قطاعات مؤمّنة من الطبيعة "جبال" بحار... إلخ وكأنها مناطق مرصودة يستحيل على القوات المهاجمة دخولها إلا من خلال نقط ومداخل حاكمة، فإذا تغلبت عليها انفتحت أمامها المنطقة بأكملها وسقطت في يدها كالثمرة الناضجة. أوهي أشبه بالأعمدة الحاملة لبناء ضخم، إذا تحطم إحداها، انهار البناء بأكمله، بمعنى أنها وبشكل مثير جداً، وغاية في الدراما، تسبب في حسم المعارك بصورة مطلقة.

وبهذه الصورة فرضت الطبيعة خطان استراتيجيان للدفاع عن سيناء، حتى أنه لا يملك أي مخطط استراتيجي أن يختلف عليهما.

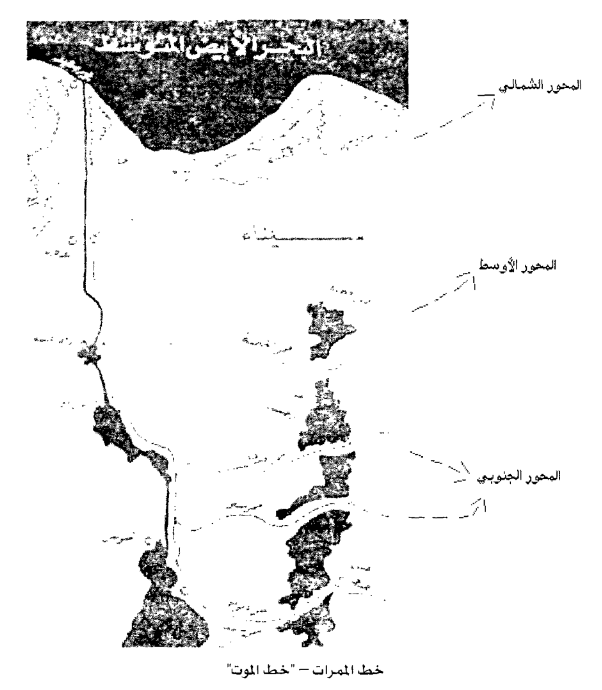
- **خط الدفاع الأول:**

حددت الطبيعة بهيئاتها وجبالها وممراتها خط الدفاع الأول عن سيناء والذي يبدأ من العريش على البحر المتوسط وحتى رأس النقب وطابا على البحر الأحمر، وبالتالي استندت عليها الخطة "قاهر" في بناء النطاق الدفاعي الأول عليها.



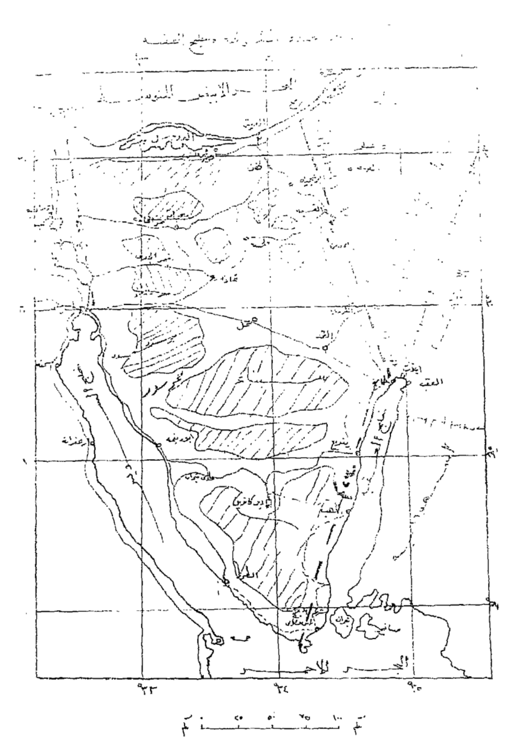
خط الدفاع الرئيسي الحصين والمطارات الرئيسية

(صورة طبق الأصل من كتاب شاهد على حرب ٦٧ صفحة ١٠٦)



خط الممرات – "خط الموت"

(صورة طبق الأصل من كتاب شاهد على حرب ٦٧ ص ١٢٤)



كروكي بخط يد الفريق أ. محمد فوزي

(صورة طبق الأصل من مذكرات محمد فوزي ج١ – صفحة ٣٨٦)

- **خط الدفاع الثاني:**

خط المضايق ـ أو خط "الممرات" ـ هو الخط الذى أجمع الاستراتيجيين العسكريين على اعتباره أحد أقوي الموانع الطبيعيه فى العالم، ويعزل هذا الخط

جميع الطرق الواصلة من إسرائيل إلى قناة السويس إلاّ من ٥ فتحات – هى الممرات الخمسة – ويمكننا السيطرة عليها بوضع قوة بسيطة على كل فتحة من هذه الفتحات الخمسة، إنه الحائط الغربي، أو خط المضايق، الخط الدفاعي البالغ المناعة.... من المستحيل أن يسقط هذا الخط إلا برغبة القادة العسكريين المصريين – الغير شرفاء- وهو أهم وأخطر الثوابت المقدسة للدفاع عن سيناء وآخرها، وبذلك تم تحديد الخط الثاني للدفاع، والذي استند عليه **النطاق الدفاعي الثاني** في الخطة الدفاعية.

وإذا كانت الجغرافيا حددت الخطوط الدفاعية لمصر.. فإن التاريخ أكدها في المعارك حتى الحديث منها، فمثلا موقع أبوعجيلة، حيث وقف هذا المضيق في حرب ١٩٥٦ يعترض مرور القوات الإسرائيلية، وحيث عجزت القوات الإسرائيلية في اقتحامه، رغم معرفتها له!! وتكبدت خسائر جسيمة حتى صدرت الأوامر للقوة المصرية بالانسحاب.

- **نطاق الأمن:**

وهي المنطقة العازلة أمام خط الدفاع الأول وحتى الخطوط السياسية مع إسرائيل.

(ب) العدو الإسرائيلي:

يستند التخطيط السليم لوضع خطة دفاعية سليمة على الحصول على أكبر قدر من المعلومات الصحيحة عن العدو الإسرائيلي المتوقع هجومه، الحصول على كل شئ عنه حتى يمكننا تحديد التصور الكامل لشكل المعركة القادمة بدقة، وبالتالي عمل الخطة الملائمة التي تتضمن الإجراءات الوقائية لصد وتدمير الهجوم الإسرائيلي.

ويسند العبء الأكبر في جمع المعلومات عن العدو الإسرائيلي إلى إدارة المخابرات الحربية التي تتبع مباشرة هيئة العمليات لارتباط طبيعة عملها بها وحتى تتحقق سرعة وصول المعلومات لهيئة العمليات، ويؤكد **المشير عبدالغني الجمسي**[1] على تبعية جهاز المخابرات لهيئة العمليات، باعتباره أمر سائد في جميع الجيوش

(١) المشير عبد الغني الجمسي: كان برتبة اللواء في حرب ٦٧ ضمن قيادة الجبهة وفي حرب ٧٣ تولى منصب رئيس هيئة العمليات ثم رقي حتى رتبة المشير وتولى منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ويعتبر من أخلص القادة للرئيس أنور السادات.

الحديثة سواء الشرقية أو الغربية، حيث يقول[1]: "هنا يجرنا الحديث عن دور المخابرات الحربية، فالمخابرات الحربية في أي جيش مهمتها الوصول والحصول على معلومات دائمة، ومستمرة، ودقيقة عن العدو وحماية القوات المسلحة من تسلل العدو إلى صفوف هذه القوات، ثم تأتي المعلومات إلى هيئة العمليات، والتي تخطط على ضوء تدفق المعلومات عن العدو من جهاز المخابرات والعمليات والمخابرات يتكاملان ويتبعان رئيس هيئة العمليات القوات المسلحة"، وهذا النظام متبع في الدول الشرقية، وفي الدول الغربية تحت مسميات مختلفة، ولكن مشكلتنا قبل حرب ٦٧، أن المخابرات قد انزلقت بعيداً عن مهمتها وهدفها، فكان الهدف الرئيسي لها هو الأمن الداخلي للقوات المسلحة، وما يمكن أن تشكله من ولاء للنظام، ابتعدت عن العدو، لذلك كانت معلومات المخابرات عن العدو خاطئة، أو مبتورة، أو ضعيفة وسأضرب لك مثلاً، لوقارنا بين ما قامت به المخابرات من جهد سليم بعد يونيو عام ٦٧، حيث ركزت كل جهودها على العدو، فكانت سبباً من أسباب انتصارنا في حرب ٧٣، بعد كانت سببا من أسباب هزيمتنا في حرب ٦٧".

ويسلط الضوء "عبدالغني الجمسي" على آلية الهدم والتخريب" لشلة المشير" بعزلها إدارة المخابرات عن هيئة العمليات تحت مسمى "الأمن" وهو تبرير - كما سردنا سابقا - فيه استخفاف بعقول الآخرين، فكيف يقبل أن نصف عمل ما يضر صراحةً بأمن القوات المسلحة والدولة، بأنه يهدف لأمن القوات المسلحة؟!

ويستمر جمعنا للمعلومات عن العدو الإسرائيلي بصورة مستمرة، على أن يتم إعادة تقييم الخطة الدفاعية وتعديلها، وفقاً للمعلومات الجديدة للتغيرات التي تطرأ على العدو الإسرائيلي، وكلما كانت هذه المعلومات صحيحة ودقيقة، فإنها بالتالي تصحح تصورنا للمعركة المتوقعة، وبالتالي نتوصل إلى التعديل السليم للخطة، والعكس صحيح حيث تصبح المعلومات المغلوطة والعكسية عن العدو الإسرائيلي تحدث ردود فعل تضر إضراراً جسيمة بالخطط العسكرية المصرية، لأن ما بنى على خطأ فهو خطأ، بمعنى أن وضع خطط عسكرية على أساس معلومات كاذبة ومغلوطة يؤدي إلى خطة فاشلة تحقق الهزيمة.

وعلى سبيل المثال ما ذكرته تقارير المخابرات[2] أن مدى الطائرات الإسرائيلية ٣٠٠ كم أي لا تصل إلى قناة السويس - على اعتبار أن المسافة من الحدود السياسية

---

(١) **وجيه أبوذكري**، مذبحة الأبرياء، ص٣٤٤.

(٢) **محمد حسنين هيكل، الانفجار**، ص٨١٦ - ٨١٧.

مع إسرائيل وقناة السويس ذهاباً + عودة أكثر من ٤٠٠ كم ـ الأمر الذي أدى إلى أن تعتبر قيادة الطيران جميع مطارات الدلتا، وكذلك جميع مطاراتنا عدا مطارات سيناء خارج مدى الطيران الإسرائيلي، وبالتالي اعتبرته مبرر لعدم قيامها بالإجراءات اللازمة للدفاع الجوي عن المطارات، وكذلك عدم بناء دشم الطائرات، بمعنى أنه لم يتم عمل إجراءات التأمين الضرورية للمطارات ضد احتمال ضربة جوية مفاجئة.

كذلك فإن المعلومات الخاطئة عن قوة العدو وراء أسوء القرارات الاستراتيجية، فالمعلومات الخاطئة التي تفيد ضعف قوة العدو النسبي عن قوتنا قد تدفعنا إلى التجرؤ عليه والمبادأة بمهاجمته. وتكون النتيجة ليس فقط فشل الهجوم، ولكن تنقلب الكرة علينا لنتحول إلى أوضاع أسوء مما كنا عليها، وكذلك المعلومات الخاطئة في تهويل وزيادة قوة العدو النسبي عن قوتنا، فإنها أيضاً تدفعنا إلى اتخاذ ردود فعل سلبية تجاه عدونا مما تضيع معه حقوق الأمة ومصالحها بدون مبرر.

كتب **محمد فوزي**[1] عن تقدير المخابرات الحربية لقوة العدو الإسرائيلي: " يوجد خطاب بتاريخ ٦٧/٧/٢٧ يتضمن اعترافا من إدارة المخابرات بأن قوة العدو تزيد عن ٥٠٪ عن التقدير، التي ذكرتها إدارة المخابرات قبل ٦٧".

الأمر الذي أوجب ـ كمبدأ عام ـ عدم أخذ أي معلومات سواء من إدارة المخابرات الحربية أو غيرها على أنها حقائق مسلم بها، ولكن يجب التأكد من صحتها وهو من ضمن عمل هيئة العمليات، وذلك بتحليلها هذه المعلومات واستبعاد المشكوك في صحته أو ما يظهر كذبه، بطرق ووسائل مختلفة، مع اعتبار أن عمليات الخداع في العمليات العسكرية هو أمر أساسي متوقع.

وطالما أن التخطيط لأي عملية هجومية، يستلزمها وضع خطة أخرى خداعية بغرض الخداع والتضليل عن الاتجاه الحقيقي للهجوم. الأمر الذي قد يؤدي في حالة نجاح خطة الخداع والتضليل – إلى دفع قواتنا إلى الاتجاه الخادع والخاطئ، وهو ما يعنى إخلاء قواتنا من مواقعنا الدفاعية، والتي هي المنطقة المستهدفة لهجومه الرئيسي وبالتالي ينجح في اختراقها بسهولة ويحقق النصر.

---

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٧١.
محمد فوزي، مذكراته، ج١ – ص١٢٠ – ١٢١.

إلا أن هناك بعض الأدلة والبراهين يظهر فيها بوضوح الخداع التام، خاصة إذا كان هذا الأمر يتناقض مع المنطق والعلم، والجغرافيا، بمعنى أنه لا يمكن تصديقه ، كما يقول المثل: "**قالوا الجمل طلع النخلة!!"، قلنا: " هذا هو الجمل!!.... وهذه هي النخلة !!"**.

الأمر الذي قد يرجع إلى وطنية القادة وولاءهم أكثر مما هو استخلاص نتائج وفكر أو ذكاء، فإذا ضاع الإخلاص وضاعت الوطنية استند القادة –الغير شرفاء – على أي معلومات أو تقارير مخابراتية، لتكون حجة في أيديهم لتحقيق هدفهم فى الوصول إلى قرار معين أو خطة على هواهم، من هنا كانت خطورة المعلومات والبيانات المغلوطة التي قدمتها المخابرات الحربية ليس لتضليل القادة بقدر ما هي لمساعدتهم في تحقيق أغراضهم كما حدث بتغيير اتجاه المحور الرئيسي من المحور الأوسط إلى المحور الجنوبي.

- **كتب محمد فوزي**[1]:

> «... مع تحول كبير في اتجاه المجهود الرئيسي للقوات في الدفاع عن سيناء. هذا المجهود انتقل بثقل كبير من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي، حيث أصبح مؤكداً، وطبقاً لتقارير المخابرات الحربية الخاطئة أن إسرائيل ستقوم بالهجوم بثقل مد رعاتها في اتجاه المحور الجنوبي. وعلى هذا تم نقل القوات إلى الجنوب.. ».

كذلك بالعودة إلى تقرير المخابرات، الذي يفيد بأن مدى الطائرات الإسرائيلية لا يصل حتى قناة السويس!!! نجد أن قائد القوات الجوية - **الفريق أ. صدقي** - اعتمد على هذا التقرير في عدم الاهتمام بالدفاع الجوي عن مطارات الدلتا وفي عمق مصر، لكن بمجرد التفكير في القضية نجد أن هذا التقرير من المستحيل الاعتماد عليه لسبب واضح جدا، وهو احتمال معاونة إسرائيل بطائرات من الدول الغربية أو الأسطول السادس الأمريكي، المتواجد بجوار موانئ إسرائيل، طالما أن قواعد الحرب تحتم وضع الاحتمالات الترجيحية محل الاعتبار عند التخطيط، خاصة بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل في حرب ٥٦. هذا علاوة على معلومات تفيد حصول إسرائيل على طائرات "**الفوتور**" مداها يصل داخل عمق مصر.

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١١٤.

إذن كيف نفسر أن قائد الطيران الفريق أ. صدقي أعتمد على معلومات من تقرير مخابراتي، وترك قواعد ونظم الحرب الأساسية، التي تفرض عليه بحث هذا التقرير ضمن باقي المعلومات الآخري مع دراسة جميع الاحتمالات؟ مع العلم بأن التحوط في مثل هذه الحالة أمر واجب وليس محل اختيار للقائد، آو وجهات نظر، لأن ما سيترتب علي هذا الأمر يعرض أمن الأمة المصرية كلها للخطر.

ويتضح خطورة دور تقارير المخابرات الحربية والمعلومات المغلوطة حينما توصًف لمصالح غير وطنية، حيث يمكن بها صنع قرار أو خطة محددة، وذلك بإعطاء البيانات والمعلومات التي تحتم علي أي قائد إصدار هذا القرار أو هذه الخطة.

بمعني تفصيل أو تصنيع قرار باختلاق المعلومات والبيانات اللازمة لصناعته.

أين معلومات رأفت الهجان ؟

طالعنا التلفزيون المصري بمسلسل عن أحد الأعمال الحقيقية الخالدة لجهاز المخابرات العامة، وذلك بزرعها لأحد المصريين داخل إسرائيل، على اعتبار أنه أحد اليهود المهاجرين، وقد نجح هذا المصرى ـ وكان اسمه فى هذا المسلسل " رأفت الهجان " – فى مهمته، وهى تكوين شبكة من القادة العسكريين والمسئولين الإسرائيليين لجمع المعلومات الاستراتيجية الهامة وإرسالها إلى جهاز المخابرات المصرية ، ولما كانت المعلومات التى وصلت القوات المسلحة خاطئة ومغلوطة ـ كما أوضحنا سابقا ـ الأمر الذى يشكل لغزا لقصة رأفت الهجان. فهل قام مدير المخابرات العامة صلاح نصر بإخفاء المعلومات التى أرسلها رأفت الهجان، وأرسل بدلا منها معلومات أخرى خاطئة للقوات المسلحة؟... وأين ذهبت المعلومات التى أرسلها رأفت الهجان؟ ! !.

(ج) قواتنـــا المســـلحة:

يتم دراسة جميع إمكانات وحالة قواتنا المسلحة "الكفاءة القتالية للتشكيلات والوحدات، مستوى التدريب، كفاءة الأسلحة، الروح المعنوية، العقيدة القتالية .. الخ "

ثم نصل فى النهاية ـ بعد الدراسة ـ إلي تحديد حجم القوات المناسبة، لتحقيق الهدف وفقاً لمبادئ وقواعد ونظم الحرب الحديثة، حيث يتم تحديد وتخصيص التشكيلات والوحدات والأسلحة المناسبة وفقا للخطة التى وضعتها هيئة عمليات القوات المسلحة، وهى الخطة " **قاهر**".

(٣) الخطــة الدفاعيــة (قاهــر) :

(أ) فكرة الخطة

- كتب الفريق أ. محمد فوزى[١]:

« كانت فكرة الدفاع فى هذه الخطة ترمى فى جوهرها إلى السماح للعدو بالتورط فى هجمات قوية، حيث يمكن للقوات المدافعة، أن توقع به خسائر كبيرة. ومن هنا كان فرض قبول الضربة الجوية الأولى على مصر، وتقبل المبادأة من العدو فى المرحلة الافتتاحية من العملية البرية، عاملا مؤثرا على فكرة قرار قائد المنطقة العسكرية الشرقية، وكانت تقديرات القيادة بالنسبة لحجم قوات العدو، التى ستقوم بالهجوم أقرب لما حدث فعلا ».

- وكتب أ. هيكل[٢]:

« إن الخطة ـ قاهر ـ تقوم على فكرة دفاعية تربط كلا من القوات " البرية، الجوية، البحرية " بقيود التسليم للعدو بالمبادأة، وقبول تلقى الضربة الأولى، وركزت على ضرورة تخفيف أثارها، وتقليل الخسائر المترتبة عليها، ثم العمل على امتصاص الصدمة، وإحباط القوة الدافعة لها، توطئة لانتزاع المبادأة التعبوية والتحول للهجوم العام. ولم يكن " جمال عبدالناصر " يطلب حين أصبح احتمال القتال حتميا أكثر من تنفيذ الجزء الأول من التوجيه الاستراتيجي ـ أي الدفاع ـ أما انتزاع المبادأة، والتحول إلى الهجوم، فقد كان خارج نطاق أحلامه، وظلت تلك خطوط تفكيره حتى صباح ٥ /١٩٦٧/٦».

(ب) القوات البرية:

وقد بنى هيكل الدفاع اجمالا كما يلى[٣]:

- نطاق الامن: يتمثل فى منطقة الحدود الشرقية بين الحدود السياسية مع إسرائيل والحد الأمامي للدفاعات وخصصت له الوحدات المناسبة من: "كتائب الاستطلاع المدرع، أفواج الحدود، وكتائب الصاعقة ". مهمة نطاق الأمن إنذار القوات الرئيسية ببدء تقدم وهجوم العدو.

---

(١) نفس المرجع، ص١٠٠.
(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٨٢٩.
(٣) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٠٠.

- النطاق الدفاعي الأول: "طابا ـ التمد ـ القسمة ـ آم قطف ـ منطقة العريش". ويحتله ويدافع عنه كل من:" فرقة مشاه + ٢ لواء مشاه مدعمان + فوج مدرع".
- النطاق الدفاعى الثانى: خط المضايق " الممرات " منطقة حبل الحلال، ويدافع عنه " فرقة المشاة ".
- احتياطي قائد الجيش:

- احتياطى رقم ١ فوج مدرع شمال نخل.
- احتياطى رقم ٢ وتتكون من "٢ لواء مشاه+قيادة فرقة"، فى منطقة الحسنة.
- احتياطى رقم ٣ وتتكون من لواء مدرع فى الكيلو ١٦١ بالطريق الأوسط.

- احتياط عام القيادة العليا: يتكون من: " فرقة مدرعة + لواء مظلات".
- محور دفاعى منفصل فى شرم الشيخ: يتكون من: " لواء مشاه تسانده قوات بحرية محدودة".
- قطاع غزه: لاعتبارات سياسية منعت دخول أسلحه ثقيلة مصرية داخل قطاع غزه، فقد اعتبرت الخطه " قاهر" منطقة قطاع غزه قطاع عسكرى منفصل، ووضعت له أسلحة دعم ثقيله بالعريش لمعاونته، مكونة من ١٠ دبابات شيرمان، وقطع مدفعية ميدانية ٢٥ رطل وقطع مدفعية مضادة للدبابات، وبعض هاونات متوسطة. "

(ج) القوات الجوية[١]:

والمهمة الأولى للقوات الجوية فى الخطة الدفاعية: معاونة التشكيلات فى القتال الأرضي، فهي كسلاح مثل باقى الأسلحة الأخرى "مشاه، مدرعات، مدفعية .. الخ"، تشترك جميعها، وتتعاون فيما بينها فى تحقيق مهمة واحدة، خلال المعركة الواحدة ـ "معركة الأسلحة المشتركة" ـ حيث يتم تخصيص المجهود الجوى على القوات البرية لمعاونتها فى جميع مراحل المعركة.

والمهمة الثانية: هى الحصول على التفوق الجوى والسيطرة علي سماء المعركة بتدمير مطارات وطائرات العدو.

(١) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص١٣٤.

إلا أن قله أعداد طائراتنا لا تسمح بتنفيذ المهمتان فى وقت واحد، فكل مهمة على حساب الآخرى، فعند تخصيص طائرات لمساعدة القوات البرية فى مهمتها لن تبقى سوى أعداد قليلة من الطائرات، لا يمكنها إحراز التفوق الجوى واعتراض طائرات العدو المهاجم، لذلك طبقت الخطة "قاهر" مبدأ تركيز المجهود الجوى فى تحقيق مهمة واحدة، حيث كُلِفت القوات الجوية بإكمالها خلال الأيام الثلاثة الأولى بمهمة إحراز التفوق الجوى وذلك بمهاجمة القوات الجوية الإسرائيلية، والتأثير على حجمها وكفاءتها إلى أقصى حد. مع التنسيق مع وحدات الدفاع الجوى...... وبعدها يتم تنفيذ المهمة الأولى وهى تخصيص طلعات جوية لمعاونة التشكيلات البرية فى مهمتها فى معركة الأسلحة المشتركة.

(د) القوات البحرية[1]:

واجب القوات البحرية أساسا: تأمين شواطئ سيناء ضد أي عمليات إنزال بحرى، أو العمليات البرمائية، وطالما لايوجد شواطئ بسيناء لها مرفأ يسمح برسو السفن حتى الصغير منها إلا بالعريش، كذلك لم تكن إسرائيل تملك سفن إنزال أو مركبات برمائية تُمكنها من القيام بعملية غزو بحرى أو حتى إغارة لها قيمتها، إلا فقط عمليات إنزال أفراد عن طريق البحر، بمهمة عمليات إغارة أو كمين على خطوط المواصلات على المحور الشمالى.... لذلك تم تمركز وحدة مدفعية للدفاع الساحلى على العريش عيار ١٣٠ مم متحركة ومجهزة برادار يكشف عن اقتراب السفن على مسافات بعيدة كما خصصت قوة بحرية فى بورسعيد معظمها من زوارق الطوربيد لتعاون قوات سيناء.... وجهزت المواصلات اللازمة بينها وبين قوات سيناء.

(هـ) حجم القوات المصرية اللازمة للدفاع عن سيناء وقت السلم[2]:

تم تحديد حجم القوات التى يجب تمركزها بصفة مستديمة بسيناء، والتى تستطيع صد هجوم العدو أو تلقى الصدمة الأولى وقتيا وبكفاءة... لحين وصول باقى القوات المتخصصة ـ المتمركزة خارج شبه جزيرة سيناء ـ إلى أماكنها المحددة حسب الخطة الدفاعية "قاهر"،مع الوضع فى الاعتبار عدم الزيادة عن الحجم المناسب للوفاء بهذا الغرض، نظرا لأحوال المعيشة القاسية التى تعانيها القوات المسلحة فى صحراء سيناء، والتي تكلف الكثير من الأموال وذلك لتتعرض الأسلحة والمعدات للتلف، بتأثير الأحوال الجوية وعدم تيسر إقامة منشآت كافية لوقايتها.

(١) نفس المرجع، ص١٣٤ – ١٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص١١١.

آي آن المطلوب تحقيق توازن بين القوات المتمركزة داخل سيناء والقوات المتمركزة خارجها... إلا أن هذا التوازن ليس من السهل تحقيقه فى ظروف منها توقعنا هجوم إسرائيلي مفاجئ مع اعتبار حالة الطرق فى سيناء، والمعابر المحدودة على قناة السويس، وإمكان تدميرها كلها أو بعضها، ثم الطرق الصحراوية المحدودة التى تربط القاهرة بالسويس والإسماعيلية ".

وقد استقر الرأي على أن تحتل القوات المسلحة سيناء لتنفيذ الخطة الدفاعية "قاهر" على أربع مراحل متتالية في مدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة تقوم خلالها الأجهزة المختلفة للدولة والقوات المسلحة بترتيبات التعبئة العامة وتشكيل الاحتياط الاستراتيجي للقوات المسلحة، وكذلك تمركز "فرقة مشاة" داخل سناء علي النطاق الدفاعي الأول بصورة مستديمة بمهمة صد هجمات العدو المفاجئة لحين وصول باقى القوات.

ويعتمد هذا النظام على قيام إدارة المخابرات الحربية بواجبها فى الحصول على معلومات تؤكد احتمال قيام إسرائيل بعمليات هجومية واسعة النطاق، بما لا يقل عن ثلاثة أيام هذا بالطبع علاوة على واجباتها التقليدية الأخرى مثل تحديد اتجاهات هجوم العدو وأهدافه، وحجم القوات المشتركة، وغيرها من واجبات المخابرات الحربية.

(و) القيادة المكلفة بالدفاع عن حدود مصر الشرقية (سيناء):

قيادة المنطقة العسكرية الشرقية هى القيادة التىكانت مكلفة بقيادة القوات فى سيناء، علي أن تتحول إلى تشكيل جيش ميدانى بمجرد أن تعبر قناة السويس. وتتبع مباشرة القائد العام. وكانت هذه المنطقة فى وقت السلم تقود فعلا جميع القوات المتمركزة فى شبه جزيرة سيناء وقناة السويس.

أما القوات التى تتمركز خارج نطاق المنطقة الشرقية... فتتبع المناطق العسكرية الأخرى، وتدخل هذه القوات تحت قيادة المنطقة الشرقية عند عبورها حدود معينة داخل حدود المنطقة الشرقية.

(ز) التجهيز الهندسى لمسرح العمليات بسيناء:

كانت بداية التجهيز الهندسى لمسرح العمليات فى عام ١٩٦٤م حين وضعت خطة تفصيلية لتجهيز مسرح العمليات، لتزيد المواقع مناعة وقوة، والخطط نضوجا.

ونترك الفريق الحديدى يشرح تفاصيل المواقع الدفاعية التى أقامتها مصر من ثروتها وعرق أبنائها استعدادا لملاقاة عدوها المنتظر، وهو بذلك شاهد إثبات حيث شارك في تخطيط وتنفيذ هذا العمل، حيث كتب[1] يشمل "تجهيز مسرح العمليات" العناصر الآتية:

(١) خنادق للمشاة وملاجئ لهم ولاحتياجاتهم.
(٢) حفر الرشاشات الخفيفة والمتوسطة مع توفير غطاء رأس للأطقم.
(٣) حفر المدفعية وملاجئ للأفراد والذخيرة.
(٤) زرع الألغام وتشوين بعضها فى محلاتها حسب الأسبقية، وإقامة الأسلاك الشائكة أمام المواقع.
(٥) تجهيز أماكن الاحتياطي المحلى والاحتياطى العام.
(٦) تجهيز المدقات فى الصحراء على الاتجاهات التى ستستخدم فى المناورة بالقوات والمركبات على مستوى الوحدات.
(٧) رصف بعض الطرق الهامة التى ستستخدم للمناورة بالقوات على مستوى أكبر من مستوى الوحدات.
(٨) نقط الملاحظة ومراكز القيادات مع شبكات المواصلات الخطية وجميعها تحت مستوى سطح الأرض.
(٩) حفر المركبات بكافة أنواعها.
(١٠) مخازن الذخيرة، وتخزين معدلات مدروسة كمياتها من كافة الأنواع.
(١١) مخازن الوقود والتعيينات وأدوات المهندسين والأجزاء الاحتياطية للمركبات والأسلحة.
(١٢) خزانات مياه تحت الأرض فى المواقع بمعدل محسوب.
(١٣) السير قدما فى إنشاء خط أنابيب المياه العذبة من الإسماعيلية إلى سيناء.
(١٤) استكمال قاعدة المليس الجوية بإنشاء مطار آخر بالقرب من المطار القديم (عند بير تمادا) مع زيادة إمكانيات مطار العريش وصلاحية لجميع أنواع الطائرات الموجودة فى القوات الجوية.
(١٥) تجهيز بعض أراضى هبوط لطائرات المواصلات.
(١٦) تحديد مستوى معين كاحتياطي لجميع الاحتياجات المختلفة وتكديسها فى الأماكن المناسبة وتحت ظروف فنية سليمة.

(١) نفس المرجع، ص١٣٨ – ١٤٥.

تقرر إقامة كل هذه التجهيزات على أساس احتمال محاصرة بعض المواقع، ولا شك أن حصار قواتنا فى الفالوجا عام ٤٨، وأبى عجيلة عام ٥٦ وصراوح باليمن عام ٦٣، كانت ماثلة أمام أعيننا، فأعطيت المواقع عند التخطيط الجديد لها من تكديسات المواد اللازمة للقتال، واحتياجات الحياة اليومية للأفراد، ما يضمن صمودها عدة أسابيع، وسار برنامج التنفيذ كالخطة الموضوعة له وفى المواعيد المحددة، ووصلت المواد اللازمة التى ارتبط بها القطاع المدنى فى الدولة دون تأخير.

ويلزمنى فى هذه المناسبة أن انوه بأن الكميات التى كانت لازمة من الأسمنت لإتمام هذه التحصينات، كانت من الضخامة بحيث كان من المحتمل أن تؤثر على مطالب إنشاء السد العالى، الذى كان يمر فى هذه الفترة بأحرج الأوقات بالنسبة لاحتياجاته إلى مادة الأسمنت.

ولكن حسن تنظيم العمل فى الشركات المنتجة لهذه المادة الهامة، وتحمل أفرادها للمجهود المضنى الذى بذلوه، وحسن التخطيط لعملية نقل آلاف الأطنان إلى سيناء على الخط المفرد للسكة الحديد، الذى يصل إلى شمال سيناء عند العريش، أدى إلى تنفيذ البرنامج الموضوع للعمل فى كل من سيناء وأسوان، ووصلت هذه الآلاف من الأطنان فى المواعيد المتفق عليها، بالإضافة إلى استمرار الإنتاج لخدمة المطالب العادية فى الدولة للإنشاء والتعمير والتنمية، وبذلك تصل مناعة وتحصين هذه المواقع فى النهاية إلى أقوى ما وصلت إليه الخطوط الدفاعية التى سمعنا عنها فى التاريخ.

سار العمل فى سيناء على أحسن وجه لإتمام هذه التجهيزات الضخمة، ووضعت الأولوية لإتمام النطاق الدفاعى الأول، وبذلت القيادات والوحدات، ضباطا وجنودا، أقصى ما يملكون من جهد لإتمام هذا العمل الجبار فى أقل وقت ممكن، وقد كان من الضرورى التوفيق بين الحاجة إلى استمرار تدريب القوات وإجراء مناورتها العادية فى موعيدها، وبين السير فى تجهيز مسرح العمليات، وما يحتاجه من جهد مضنٍ للأفراد والمعدات، وكذا التوفيق بين صلاحية المركبات، لتكون دائما جاهزة للقتال في أى وقت، وبين استخدام نفس هذه المركبات، فى نقل الأدوات والمواد بين رأس السكة الحديد فى العريش، إلى المناطق المختلفة.

وقد تمت كل هذه الموازنات بنجاح، وبنيت المواقع موقعا بعد موقع، وحفره فى إثر حفره بالاعتماد على المجهود البشرى لرجال الوحدات فى سيناء، حيث كانت الآلات الميكانيكية من القله وسوء الكفاءة، حتى لم يكن من العادة

الاعتماد عليها، بل لم توضع فى الحساب إلاّ فى أضيق الحدود، وطبق أسلوب رجل/ ساعة سواء فى الحفر أو تكسيه المواقع أو بناء المخازن وما إلى ذلك من الأعمال التى كان مطلوبا إنجازها، وأثبت هذا الأسلوب نجاحا كبيرا.

وفى حوالى نهاية ١٩٦٥م، بدأ النطاق الدفاعى الأول فى الظهور كمنطقة حصينة، وليست مجرد منطقة مجهزة للدفاع، منطقة حصينة لا تقل فى تصورى عن مناطق الدفاع التاريخية كخط ماجينو أو خط زيجفريد، فلكل جندى ولكل سلاح مكانه المحدد له، وهذا المكان من الصلابة بحيث يتحمل ظروف المعركة القاسية وتقلبات الجو سنة بعد سنة، ووضعت هذه الأسلحة، بحيث تعطى كلها شبكة نيران منسقة، تقتل أو تدمر أى فرد أو معدة تحاول اقتحامها، وزرعت الألغام ومدت الأسلاك الشائكة أمام المواقع لتكتمل مناعتها، كما تمت شبكة المواصلات الخطية القادرة على الاتصالات السريعة، وجهزت مراكز القيادة ونقط الملاحظة لتمكن القادة والضباط من إدارة معاركهم إدارة سليمة.

وبذلك اكتمل تجهيز النطاق الدفاعى الأول، الذى كان يعتبر فى نفس الوقت النطاق الرئيسى والأقوى، والذى كنا ننشد منه أن تتكسر أمامه؛ وعليه، موجات الهجوم الإسرائيلي، دون الحاجة إلى إدخال قوات باقى النطاقات لاختبارات المعركة الدفاعية الثابتة، والاستفادة بها فى الضربة المضادة بعد نجاح قوات النطاق الرئيسى فى إيقاف تقدم العدو ثم لطرده إلى خارج الحدود ومطاردة فلوله داخل أراضيه.

كانت قوات النطاق الدفاعى الرئيسى متمركزة فعلا فى سيناء، بل كانت أماكن إيوائها بالقرب من موقعها، بل وعليها فى بعض الحالات والقطاعات، كما خصصت مناطق تدريب الوحدات فى نفس المناطق، التى ستقاتل فيها حتى تتم بهذا الأسلوب دراسة الأرض على جميع المستويات، ويتعود الأفراد على خصائصها.

أما فيما يختص بباقى النطاقات فى خطة الدفاع عن سيناء، فلم يبدأ فى تجهيزها، وظلت مواقعها مرسومة على خرائط القادة فى شكل نقط، فى انتهاز الظروف المساعدة للبدء فيها، والسبب فى هذا بسيط وهو عدم توفر قوات مخصصة بالذات لهذا الواجب وتعيش فى سيناء، إذ أن القوات المخصصة لذلك كانت تتمركز فى منطقة قناة السويس ومنطقة القاهرة، ولم يكن من الميسور تحريك هذه القوات إلى مناطق قتالها، لما فى ذلك تحميلها متاعب إدارية لاحد لها، وتحميل الدولة متاعب سياسية غير معروفة النتائج فى حالة تحريك كل قواتها المسلحة

تقريبا إلى سيناء، ولا يمكن تبرير هذا الاستعداد العسكرى الضخم من الناحية السياسية، بالإضافة إلى آن حملة اليمن ومطالبها المتزايدة من القوات، والتى لم يرسم لها سياسة تحدد على الأقل - الحد الأقصى من القوات اللازمة لها - لم تمكن المسئولين من تخصيص قوات بالذات لتجهيز باقى النطاقات.

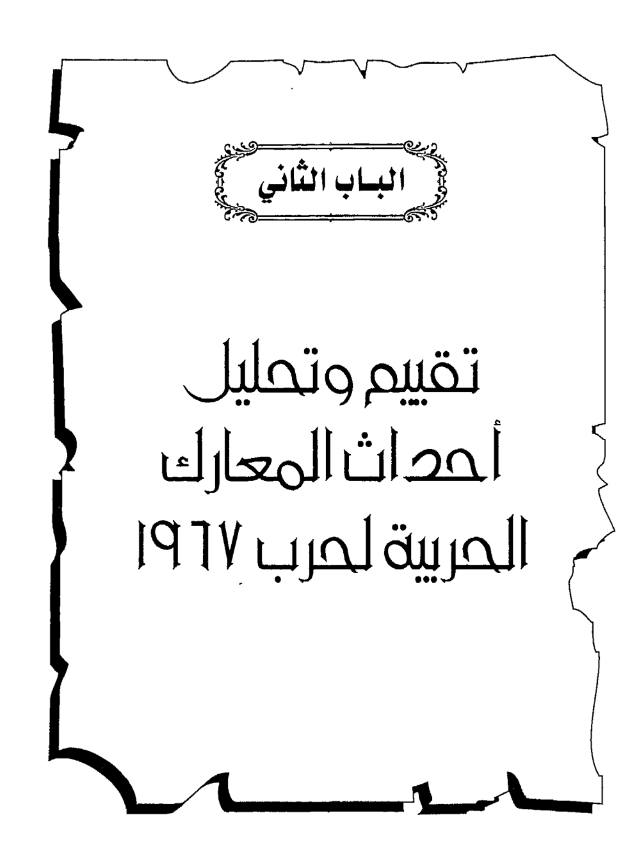
هذا عن المدى الذى وصل إليه تجهيز مسرح العمليات قبل يونيو (حزيران) ٦٧، ليجرى عليه قتال يساعدنا فيه هذا التجهيز على النصر وتقليل خسائر قواتنا، أما فيما يتعلق بمراكز السيطرة وآسلوب القيادة فى القتال المرتقب مع إسرائيل، فقد سبق القول إنه كان من المقرر أن قيادة المنطقة العسكرية الشرقية، هى التى ستقود جميع القوات شرق قناة السويس، وحتى آخر مدى يمكن أن تصل إليه قواتنا فى مطاردة القوات الإسرائيلية، بعد صد هجومها على دفاعاتنا، والقيام بالضربة المضادة، وكان من المخطط أن تتحول قيادة المنطقة الشرقية بمجرد الاشتباك - إلى قيادة جيش ميدانى، كأكبر تشكيل فى الجبهة، ويتكون هذا الجيش من عدد من الفرق المشاه والمدرعة، واللواءات المستقلة والقوات الخاصة، وخصص لها المجهود الجوى لمعاونة التشكيلات البرية، بالإضافة إلى وضع مسرح العمليات كله فى نطاق الدفاع الجوى، على مستوى الجمهورية بأسرها وكجزء رئيسى منها، وبالتالى خصص لكل محور من المحاور الثلاثة، التشكيلات المناسبة من قوات الجيش الميدانى للدفاع عنه فى النطاق الدفاعى الأول، وباقى النطاقات وربط قيادة هذه التشكيلات بقيادة الجيش الميدانى خطيا ولاسلكيا. ولما كان المجهود الرئيسى للجيش يقع على المحور الأوسط كما سبق القول، فقد انتخب مركز قيادته علي هذا المحور فى المنطقة ما بين الحسنة وتمادا، حيث جهزت شبكة المواصلات، التى تستخدمها قيادة الجيش بفروعها المختلفة للسيطرة على القوات المقاتلة والاحتياطي العام، كما اختيرت تمادا مركزا رئيسيا للقيادة حيث يتواجد رئيس أركان الجيش وهيئة قيادته التابعون لرؤسائهم الموجودين مع القائد فى الآمام، وكان مركز القيادة الخلفى - حيث يتواجد الإداريون وبعض الوحدات الإدارية - فى مكان رؤى أن يكون غرب تمادا بحوالي ٣٠ كم، ووصلت شبكة المواصلات إلى درجة عالية من الكفاءة، واكتملت بعد مد الخطوط تحت الأرض فى كابلات قوية مستورد معظمها من الخارج.

آما مركز القيادة المتقدم للجيش، فكان مصمما على أن يتحرك قائد الجيش بمركبته، ومعه أفراد محدودون، إلى حيث يشاء فى الجبهة، ويمكنه الاتصال لاسلكيا بقيادته ومرؤوسيه، وسلكيا مستخدما خطوط التشكيل الذى يكون فى دائرته.

أما القيادة العامة للقوات المسلحة ، فقد رؤى أن تكون فى الإسماعيلية ، حيث جهزت لها أماكن الإيواء الميدانية وشبكة المواصلات اللازمة ، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال، أن يتحرك القائد العام للقوات المسلحة المصرية، ومعه من يشاء من المساعدين إلى مركز قيادة الجيش الميدانى، أو قيادة أى تشكيل من التشكيلات. ويعتمد فى اتصالاته على أجهزة اللاسلكي المتحركة معه وفى مركبته، وعلى شبكات المواصلات الخطية فى قيادة الجيش أو التشكيلات المختلفة فى المسرح.

وعلى ذلك فإن تنظيم الدفاعات فى سيناء عام ٦٧ داخل إطار الخطة الموضوعة لم يكن ينقصه الوقت ولا حسن التدبير، فقد زادت التحصينات الصناعية، التى كلفتنا الملايين من مناعة المواقع الطبيعية الجيدة، التى وقع عليها الاختيار. وأصبحت الصورة تدعو إلى الطمأنينة، تلك الطمأنينة المحسوبة على أساس ضرورة تفوق المهاجم على المدافع بنسبة ٣ : ١ ، وقد كنت فى يوم من الأيام من القائلين إن مجرد نجاحنا فى عبور قواتنا لقناة السويس، وإتمام حشدنا فى سيناء، واحتلالنا لمواقعنا الحصينة، يقفز بنا إلى منتصف الطريق إلى النصر فى المعركة الدفاعية، وقد بنيت هذا الاعتقاد على أساس أن إسرائيل لا يمكنها أن تحشد ثلاثة أضعاف ما نستطيع أن نحشده من القوات والمعدات، ناهيك عن مواقعنا الحصينة التى تستلزم رفع هذه النسبة، وعلى أساس أن التسليح السوفيتى لا يقل كفاءة عن التسليح الأمريكي أو الفرنسي.





الباب الثاني

تقييم وتحليل أحداث المعارك الحربية لحرب ١٩٦٧

الفصل الخامس

كيف تم صناعة أسباب ملفقة لهزيمة ٦٧

« إن خط المضايق هو عامل فاصل
في صف المدافع إذا احتفظ به..
وفي صف المهاجم إذا استولى عليه »
د. جمال حمدان

(١) عبدالناصر يبحث عن الحقيقة

- كتب أ. هيكل[١]:

« واتصل جمال عبدالناصر بالسيد أمين هويدى، الذى عين وزيرا للدولة فى وزارة ١٩ يونيو ١٩٦٧ وطلب إليه أن يطلب من الفريق أ. "عبدالمحسن مرتجى" أن يكتب تقريرا شاملا عن خبرته أثناء العمليات، وكان رأى "جمال عبدالناصر" بين كل الذين يعتبرون من "رجال المشير" فإن الفريق "مرتجى" كان هو الوحيد الذى يمكن له أن يناقش "عبدالحكيم عامر" فى أي رأى يبديه، فى حين كان الآخرون يوافقون بغير مناقشة، وبالفعل كتب الفريق أ. "مرتجى" تقريراً ضافيا شاء أن يطلق عليه الاسم الرمزى "أمانة". وكان هذا التقرير أول ما قرأة "جمال عبدالناصر" بنفسه ضمن محاولته للبحث عن الحقيقة.

وكان أصعب جزء فى عملية البحث عن الحقيقة هو: سلسلة من الجلسات المسائية حضرها "جمال عبدالناصر" فى مقر القيادة العامة، وشارك فيها الفريق "فوزى" والفريق "عبدالمنعم رياض" واللواء "حسن البدرى" وقد خصصت جميعا لسماع تسجيلات القادة الإسرائيليين. كانت المؤتمرات الصحفية، بل وعدد من الأحاديث الخاصة للقادة العسكريين والسياسيين فى إسرائيل قد جرى تسجيلها علنا أو بوسائل خاصة وأرسلت إلى القاهرة، وكان المشهد الغريب هو قاعة الاجتماعات الملحقة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة المصرية، أو فى مكتب "جمال عبدالناصر" أحيانا، وقد وضع على مائدة الاجتماع جهاز تسجيل وأُدير عليه شريط بحديث مع قائد سياسى أو عسكري من قادة العدو. كان الجو مشحونا بالصمت والترقب. والأسى أحيانا بينما الشريط يدور على الجهاز ويسمع

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٨٨٨.

منه صوت "ديان" و"رابين" و"شارون" و"اشكول" و"أيبان" و"اللون" وغيرهم يتحدثون عما جرى كما رأوه، أحيان بالحقائق وأحيانا آخرى بالمبالغات.

وفى كل الأحوال فقد كان كل حرف يخرج منهم صادراً عن جهاز التسجيل موضع متابعة دقيقة ويقظة. وفى كثير من الأحيان كانت هذه الجلسات لسماع الشرائط تستمر أربع وخمس ساعات، وتعقبها مناقشات مفتوحة تحاول فحص ما فيها وتحليله وفرزه.

(حضرت بعض هذه الجلسات، وكان تعليقي أنها نوع من التعذيب الصيني. وربما كان الأفضل والأفيد تفريغ الشرائط وقراءة ما فيها مكتوبا. وكان رأى جمال عبدالناصر مختلفا، باعتقاد أنه بسماع الأصوات ذاتها يكون التدقيق أسلم، فى حين أن قراءة الأقوال مكتوبة على أوراق لا يحقق هذه الفائدة تماما)».

القصة التى سردها أ. هيكل وضحت أن عبدالناصر لم يكن لديه جهاز يستطيع الاعتماد عليه فى هذه المهمة، فى الوقت الذى يكشف عن قناعة عبدالناصر فى آن الحقيقة ـ منطقيا وبديهيا ـ محصورة داخل "شلة المشير" وهو الأمر الذى جعله يقوم بتكليف الفريق أ. مرتجى بكتابة تقرير أسباب الهزيمة.

و طالما كان عبدالناصر لا يثق فى "شلة المشير" وبالتالي لن يثق أيضا فى تقرير المرتجى، فقد لجأ إلي أعدائه الصهاينة ليعرف منهم الحقيقة، من خلال الجلسات التى وصفها هيكل بأنها نوع من التعذيب الصيني.

(٢) أسباب هزيمة المعلنة ٦٧ فى عصر جمال عبدالناصر

وعلى ذلك فإنه لا يمكننا آن نعرف على وجه الدقة ما توصل إليه الرئيس جمال عبدالناصر عن حقيقة الهزيمة وأسبابها، فقد يرى بعض السياسيين أن هناك معلومات لازال الوقت غير مناسب لإعلانها.

إلا أننا سنعتبر آن ما كتبه أ. محمد حسنين هيكل في هذا الموضوع وأعلنه على الشعب هو نفسه ما توصل إليه عبدالناصر باعتبار أن هيكل كان موضع سره

ويعرف الكثير من أسرار الدولة وقتها، وحيث كتب[١]: "ذلك أن ضربة الطيران الإسرائيلي أدت مباشرة إلى نتيجتين":

الأولى: أن القيادة العسكرية المصرية فقدت أعصابها وتوازنها، وهذا هو الهدف الأول لفكرة الحرب الخاطفة "Blitzkrieg" منذ دعا إليها أساتذة الاستراتيجية الإنجليزية، وفى مقدمتهم "ليدل هارت" إلى أن طبقها الجنرالات الألمان. من أمثال "جودريان " و"مانشتاين" و"رومل" فى الحرب العالمية الثانية، وخصوصا فى مراحلها الأولى. حينما سقطت هولاندا، وبلجيكا، ولوكسمبورج فى ظرف ساعات، وسقطت بولاندا، فى ظرف أيام، واستسلمت فرنسا، فى ظرف أسبوعين، وأصبح حصنها الدفاعى الشهير خط "ماجينو" طللا من أطلال الماضى، قبل أن تتاح له فرصة الحياة ولو يوما واحدا !.

الثانية: أن الجيش المصرى أصبح فى وضع عسكري لا يطاق، فبدون غطاء من طائراته فوقه، ومع سيطرة كاملة على الأجواء للعدو، وفى صحراء مكشوفة، فأن القتال لا يعود قتالا، وإنما يتحول إلى قتل، مهما كانت شجاعة الرجال !.

وكان هذا الوضع الذي دعا "عبدالحكيم عامر" الى القرار بالانسحاب فجر[٢] يوم ٦ يونيو (حزيران) وهو قرار منطقي من ناحية المبدأ. وإنما جاءت المصيبة من طريقة اتخاذه وأسلوب تنفيذه، وذلك أن نظرية الحرب الخاطفة كانت قد حققت أثرها على القائد العام وأفقدته أعصابه وتوازنه.

- **وكتب أ. هيكل أيضا**[٣]:

> « لقد كانت ضربة الطيران الإسرائيلي هى العنصر الحاسم فى المعركة، منذ ساعاتها الأولى ».

(١) نفس المرجع، ص٧١١.

(٢) أجمعت كل المصادر المصرية والإسرائيلية على أن قرار الانسحاب للمشير عامر كان فى حوالى الساعة ٥ مساء يوم ٦٧/٦/٦ إلا أ. هيكل الذى ذكر أنه كان فى فجر يوم ١٩٦٧/٦/٦م.

(٣) نفس المرجع، ص٨٢٢.

ونلخص أسباب الهزيمة التى توصل إليها الرئيس جمال عبدالناصر فى الآتي:

(١) تركزت أسباب الهزيمة فى سبب واحد محورى، هو "**تدمير الطيران المصرى**"، الذى أدى إلى عجز الجيش المصرى فى استمراره فى الحرب، بسبب عدم وجود مظلة جوية تحميه من ضرب الطيران الإسرائيلي، وبعد أن تحولت الحرب إلى عملية قتل من جانب واحد.

(٢) قرار الانسحاب للمشير عبدالحكيم عامر، هو قرار منطقى سليم دعت إليه الظروف والأوضاع السيئة، والتى كانت بسبب تدمير القوات الجوية المصرية.

(٣) كارثة تدمير الجيش المصرى وقعت بسبب طريقة وأسلوب تنفيذ القوات لقرار الانسحاب، وليس بسبب القرار.

وطالما أن كارثة ٦٧ كانت نتيجة لتدمير الجيش الذى كان نتيجة قرار الانسحاب، الذى كان نتيجة لتدمير الطيران، فإن الاستنتاج الطبيعى لهذا التسلسل هو: أن السبب المحورى لكارثة ٦٧ هو "تدمير الطيران المصرى"، على أن صحة النتيجة اعتمدت على صحة الأسباب التى استندت عليها.

وبتالي وبناءً علي كل ما سبق تركزت محاسبة المسئولين عن الهزيمة فى محاكمة قائد الطيران مع بعض رموز الهزيمة فيما يعرف باسم "قضية الطيران ومسئوليته عن النكسة".

الحرب الخاطفة والأستاذ هيكل:

أوحى "هيكل" بسبب أخر للهزيمة، وهو تفوق الفكر العسكري الإسرائيلي، حين آعتبر أن ضربة الطيران الإسرائيلي كان لتحقيق الهدف الأول لفكرة الحرب الخاطفة التى دعا إليها أساتذة الفكر الاستراتيجي وطبقها جنرالات ألمانيا - أمثال "مانشتاين"، و"روميل" - فسقطت تحت أيديهم الدول الأوربية تباعا، بولاندا، بلجيكا، فرنسا، .. الخ.

وهو الأمر الذى يوحي تلقائيا بتخلف الفكر العسكري المصري أمام نظريات الحرب الخاطفة الإسرائيلية، فهل يا ترى كنا نحارب بفكر ونظريات الهنود الحمر؟ أم نظريات الكر والفر للعصور الوسطى؟، والمسألة هنا تحتاج إلى بعض التوضيح:

- إن فكرة الحرب الخاطفة والتى برع فى تطبيقها جنرالات ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية لم تعد سراً عسكريا، ولكنها علم أساسي يدرس بأكاديميات

جميع الجيوش الحديثة، بما فيهم مصر. ذلك أنه بعد هزيمة ألمانيا تم تقسيمها بين المعسكرين، السوفيتي والأمريكيي. حيث شمل التقسيم عناصر وأجهزة الدولة الألمانية، بما فيها شتى أنواع المعرفة والتكنولوجيا.

- إن أي نظرية من نظريات الفكر العسكري - مثل نظرية الحرب الخاطفة - يعتمد تطبيقها على طبيعة الأرض وظروف المعركة. فليست كل نظرية عسكرية صالحة للتطبيق على أى أرض وفى أى ظروف. فعلى سبيل المثال لو أخذنا نظرية الحرب الخاطفة سنجد أنها أساسا صالحة للأرض المفتوحة سواء صحراء أو سهول. حيث تستغل سرعة ومرونة المدرعات فى الانطلاق للوصول إلى مؤخرة جيش العدو، وقطع طرق مواصلاته وطرق إعاشته وعزله، الأمر الذى يسبب انهيار الجيش المعادى، ويتم ذلك بحشد القوى والتركيز على إحدى النقط الضعيفة فى دفاعات العدو واختراقها أو بالالتفاف من أحد الأجناب، وكان نجاح المارشال "رومل" فى تطبيق نظرية الحرب الخاطفة لأنه طبقها فى مسرح شمال أفريقيا، وهى أرض صحراء مفتوحة تناسب هذه النظرية، كذلك نجح المارشال "مانشتاين" الذى طبقها فى سهول أوربا المفتوحة.
- لكن لاحظ أن "رومل" نفسه فشل فى تطبيق هذه النظرية فى العلمين، حينما حاول دخول مصر. حيث كانت طبيعة الأرض لا تسمح له بالمناورة وأجبرته على التقدم فى اتجاه واحد، هو الذى نظم عليه " مونتجومرى " خطوط دفاعاته، فكانت هزيمته الساحقة.
- النظريات والخطط العسكرية التى تصلح للأرضي المفتوحة، لا تصلح بأى حال للأراضي الجبلية مثل سيناء، والتى تفرض على الجيوش أن تتحرك فى طريق محدد لا تستطيع أن تخرج عن الحدود التى رسمتها له الطبيعة فى وجود هيئات وجبال عالية من الجانبين، لا مناورة، ولا التفاف من اليمين، أو من اليسار ولا أي تصرف ولا أي بديل للقائد سوى التحرك فى حدود هذا الطريق.

الأمر الذى فرض على الفكر العسكرى المصرى أن يضع كل القوات المسلحة بكافة تشكيلاتها وأسلحتها ومطاراتها على هذا المحور وهو ما يسمى بالمجهود الرئيسي للقوات المسلحة المصرية ، ولما كان من المحتم على المدرعات الإسرائيلية المهاجمة أن تسلك هذا المحور الأوسط، فأنه بالتالي لا مفر لها من أن تصطدم بسلسلة الخطوط المتتالية للشبكة الدفاعية المصرية والتى هى أشبه بخطوط نار من جهنم تحرق وتدمر كل المدرعات الإسرائيلية، التى تحاول العبور،

وإذا ما افترضنا وعبرت واحدة من هذه الخطوط بعد معارك شرسة تكلفها خسائر لا حصر لها، فإنها ستصطدم بالخط الدفاعى التالى .. ثم التالى .. ثم التالى .. وهكذا يصبح تقدم المدرعات الإسرائيلية على المحور الأوسط هو عبورها لخطوط دفاعية متتالية تشكل مراحل إبادة وتدمير لقواتها ومعداتها. (وتسمى سلسة الدفاعات المتتالية هذه "النطاق الدفاعى الأول")، حتى إذا وصلت إلى خط الممرات ـ فرضا ـ وهو خط الموت الذى هو نهاية النهاية لقوات العدو الإسرائيلي، وجدت المدرعات الإسرائيلية نفسها أمام أحد أقوى الموانع الطبيعية فى العالم وأمامه خطوط دفاعية متتالية... تشكل النطاق الدفاعى الثانى ثم فوق كل هذا أقوى تشكيل مدرع مصرى ـ الفرقة الرابعة مدرعة ـ جوهرة الجيش واحتياطى عام الآمة المصرية هنا يصبح عبور أى كائن حى من هذا الخط هو ضرب من المستحيل.

إلا أن الخطة " قاهر" ـ وكما أسلفنا ـ وهى خطة الدولة الوطنية للدفاع عن مصر تدخلت فيها " شلة المشير " بآلية الهدم والتخريب، وقامت بتغيرها فى لحظة نشوب الحرب!! أى قبل الحرب بأيام قليلة، حيث قامت بأبشع جريمة فى حق الجيش المصرى وفى حق الامة المصرية، وذلك بإخلائها المحور الأوسط وكذلك خط الممرات ـ خط الموت ـ من القوات المصرية المقاتلة!!، وبالتالى آتاحت للمدرعات الإسرائيلية التقدم على المحور الأوسط الخالى تماما من خطوط الدفاع المصرية، ـ حتى وكأنها تسير فى أحد شوارع إسرائيل الآمنة ـ لتصل حتى قناة السويس، فى سلام، وأمان، بدون حرب، ولا معارك، وآخر حلاوة، أين هنا الحرب الخاطفة؟!

وفي النهاية، علينا أن نركز على نقطة شديدة الأهمية، بأن جميع التحليلات العسكرية وتقارير كبار القادة عن الحرب والكارثة حتى وفاة عبدالناصر، أعلنت بصورة واضحة وجلية صحة قرار الانسحاب الذي أصدره المشير عامر، وكما ذكر "هيكل" هو قرار منطقى دعت إليه ظروف المعركة لتصحيح الأوضاع السيئة من جراء تدمير الطيران المصرى.

(٣) إعادة تقييم حرب ٦٧ بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر:

- تقول السيدة برلنتى عبدالحميد زوجة المشير عبدالحكيم عامر[1]:

> « كم هو مظلوم هذا التاريخ فقد كتب فى بداية عهد عبدالناصر بطريقة، وفى نهاية عهده بطريقة أخرى، وكتب فى عهد السادات بطريقة مختلفة، وهو يكتب الآن باختلاف كبير. وما ألاحظه أن الذين يكتبون التاريخ يكتبونه على طريقة إظهار جزء وإغفال جزء آخر عن عمد، وهم يستقون معلوماتهم إما من "شماشرجى" كان يلبس الحذاء لأحد المسئولين، أو من أحد الخدم والموظفين الصغار الذين كانوا يخدمون الحكام. لتبرير أخطائهم أو لادّعاء بطولات زائفة، بإضافة معلومات غير صحيحة تلوى الحقائق لحساب اليمين أو اليسار أو للحصول على بضعة دولارات. إن من يشوهون التاريخ يعتمدون على أن الموتى لا يتكلمون».

بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر أعلن عن أسباب لهزيمة ٦٧ مختلفة عن الأسباب التى أعلنت فى حياته وانقسمت هذه الأسباب إلى ثلاث أقسام، أعلنت في ثلاث مراحل زمنية متتالية.

- السبب المحورى للهزيمة هو قرار المشير عامر بالانسحاب.
- أسباب الهزيمة نتيجة للسياسات الاستراتيجية الشاملة التى نفذتها الدولة.
- هزيمة ٦٧ أحد افرازات نظام الحكم الناصري الفاشل ورمزاً له.

(٤) السبب المحوري للهزيمة هو قرار المشير عامر بالانسحاب.

بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣م سمح الرئيس السادات بحرية الرأي والنقد، وكانت حرب ٦٧ هى أحد القضايا التى طرحت للبحث على الرأي العام المصرى، وأعلن جنرالات هزيمة ٦٧ عن أسباب مختلفة للهزيمة، فى أسلوب كمن يعلن عن أسرار عسكرية تذاع لأول مرة عن الحرب، وأن هذه الأسرار ما كانت لتذاع لولا الديمقراطية وحرية الرأى التى أتاحها النظام الساداتى الجديد.

على أنه للغرابة - أن هذه الأسرار أعلنت على غرار ما قالته السيدة برلنتى عبدالحميد، على طريقة إظهار جزء وإغفال جزء آخر عن عمد، لتبرير أخطائهم، أو لادعاء بطولات رائعة، بإضافة معلومات غير صحيحة تلوى الحقائق، لحساب اليمين أو اليسار، فقد أعلنوا أن تدمير الطيران فى بداية الحرب غير كاف بمفرده كسبب

---

(١) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص١١٦.

لأى هزيمة بشعة مثل التى منى بها الجيش المصرى فى حرب ٦٧، وهى حقيقة لا جدال فيها، إلا أنهم نسجوا حولها كثير من الروايات: صنعت فى النهاية قصة آخرى للحرب مخالفة للحقيقة.

- **يقول الفريق أ. محمد فوزى[1] فى شهادته:**

فوزى: « وصول الـ ٢٠ دبابة للقنطرة شرق... نفرض... ماذا يتم للحجم المهول الجامد فى البشر وفى التسليح، لو تمسَّك بالأرض، وظلَّ فى محلاته.... وأمر الانسحاب ظهر، وعلمنا بعد ذلك أن أماكن كثيرة آخرى ظلت موجودة ومتماسكة.

س: مضبوط

فوزى: وآخر ما كان يمكن الاحتماء بالساتر الطبيعى فى المضايق، وكان التاريخ تغير فى هذه الحالة... ثم شيء آخر استكمالا للموضوع، فى أى زمن؟... وفى أى معركة حدثت فى التاريخ أن القوات الجوية تحصلت على نصر وحيد؟... نصر وحيد كيف؟

س: هى لا تكسب معركة، وحدها أبدا؟

فوزى: هى بذاتها وحدها، حققت نصر، عسكرى.... لم يحصل، وهناك دول دمرت بواسطة الطيران وثبتت، وقاتلت لأن هناك عناصر أخرى للقوات المسلحة، أربع أفرع، وكل فرع لوحده له قيمته، صحيح الأربعة يتعاونون، بعضهم مع بعض فى كسب معركة ما، ولكن واحد فقط لا يمكن، ولما نفرط أكثر ونقول ممكن، رجل المشاة والدبابة وهما الأصل فى القوات المسلحة فى اكتساب آرض، والتمسك بها، ممكن دول يكون لهم الأساس أكثر من باقى الأسلحة الآخرى ».

وطالما أن تدمير الطيران المصرى ـ والذى أدى إلى سيطرة الطيران الإسرائيلي المطلقة على سماء المعركة ـ لم يحسم المعركة، ولم يؤثر بشكل خطير على الموقف، فقد ترتب على ذلك أنه بعد أن كان قرار المشير عامر بالانسحاب منطقى وسليم ـ دعت إليه الظروف والأوضاع السيئة، التى سببها تدمير الطيران المصرى ـ أصبح العكس أن قرار المشير عامر لا هو منطقى ولا سليم!!! لأن تدمير الطيران المصرى لم يسبب أوضاع سيئة أو خطيرة فى الموقف العسكرى للقوات المصرية،

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٩٦ – ٩٧.

حتى آن **محمد فوزى** أعلن أنه فوجئ بطلب المشير عامر بوضع خطة للانسحاب وبرر هذا الكلام حيث كتب[١]:

> « فقد كانت القوات البرية فى سيناء عدا قوات الفرقة السابعة مشاه متماسكة حتى هذا الوقت. ولم يكن هناك ما يستدعى اطلاقا التفكير فى انسحابها ».

ثم رتبوا علي هذه الحقيقة تلفيق نص جديد لقرار الانسحاب خلاف النص الحقيقي، حيث ادعوا آن النص هو "**الانسحاب الي غرب قناة السويس خلال ليلة واحده**" حيث يتضمن النص الجديد - وبالرغم من أنها جملة لا تزيد عن بضع كلمات - كل تصرفاتهم المشينة التي صدرت منهم في الحرب، وكأن كل آحداث الحرب كانت تنفيذا لنص قرار الانسحاب!!. الأمر الذى يكشف أن تغييرهم لنص قرار الانسحاب كان بهدف تحويله دليل إثبات براءتهم من مسئولية الهزيمة.

إلا أن الصياغة الجديدة لنص الانسحاب أوقعتهم في مشكلة، ذلك آن النص غير منطقي، لأنه يتضمن صورة وقحة وفاجرة من صور الاستسلام، بدون قيد ولا شرط حيث جعلت القائد العام يصدر أوامره إلى القوات المصرية بإخلاء مواقعها العسكرية؛ والتحرك فورا لعبور قناة السويس: الأمر الذي يصنع الظروف الملائمة لاكتساح مدرعات العدو الاسرائيلي لأرضنا طالما أزلنا موقعنا العسكرية التي كانت تمنع تقدمهم - وإبادة أبنائنا المقاتلين الشرفاء، وأسر مايشاؤون منهم؛ ويضاعف من حجم الكارثة تحديد ليلة واحدة للانسحاب، ذلك لعدم وجود حملة كافية لنقل الأفراد، الأمر الذي صنع من قرار الانسحاب صيحة يطلقها القائد إيذانا ببدء مسابقة للجري في اتجاة قناة السويس لإتاحة الفرصة لمن يملك القدرة البدنية وقوة التحمل للنجاة بحياته... نفسي... نفسي...

(٥) كيف عالجوا المشكلة التي صنعها النص الجديد لقرار الانسحاب؟

المشكلة هي: كيف يصدر المشير عبدالحكيم عامر القائد العام مثل هذا القرار، الذي هو في مضمونه تدمير للجيش المصري، والتخلي عن سيناء بالكامل للصهاينة، بدون أي مبرر أو ظروف عسكرية تحتم ذلك؟!!
ولعلاج هذه المشكلة أعلنوا بالآتي:

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ - ص١٥١.

(أ) ضعف الكفاءة الفنية للمشير عامر وعدم صلاحية للقيادة:

باعتبار آنه قرار غير منطقي، وأنه يستحيل علي آى قائد عسكري أن ينطق بمثل هذا النص إلا أن يكون جاهلا تماما بأبسط مبادئ العلم العسكري، ولذلك أجمع جنرالات كارثة "٦٧" عدم كفاءة المشير عامر الفنية وعدم صلاحيته لقيادة القوات المسلحة من خلال حملة دعائية منها على سبيل المثال ما يقوله الفريق **عبدالمحسن مرتجى**[١]:

> « إن القائد العام مفيش شك آن فيه صفات قيادية كثيرة، وكان ممكن يصبح القائد الأمثل.. لولا أنه تنقصه نواحى كثيرة... كان فى رتبة الرائد وعمره ٣٨ سنه وجد نفسه لواء ثم مشير، واستمر ماسك القوات المسلحة طوال هذه المدة قائد عام للقوات المسلحة... هذا الرجل من رائد اشتغل أركان حرب كتيبة ثم فى إدارة المشاة إلى أن يصبح الرجل الأول فى القوات المسلحة.... دون أن تهيأ له الظروف ليمارس القيادة فعلا... يعنى أنه ابتدأ يرهق نفسه بنواحى سياسية كثيرة، السد العالى ـ المواصلات ـ الإقطاع... يعنى غير متفرغ إطلاقا للقوات المسلحة.... وعلى ذلك فى نظرى لم تزد معلوماته عما كانت عليه أيام ما كان رائد ».

(ب) المشير عامر صاحب السلطة المطلقة فى القوات المسلحة

ظهر بعد آخر للمشكلة ذلك أن أى قرار للقائد العام فى الحرب لا بد أن يصدر من خلال القيادة العامة للقوات المسلحة، الأمر الذى يشكل اشتراكهم فى مسئولية إصدار مثل هذا القرار. لذلك عالجوا هذا الأمر بأن أعلنوا أن المشير عامر كان ديكتاتوريا مستبدا، ومركزيا، وصاحب السلطة المطلقة فى القوات المسلحة. ونكتفى على سبيل المثال بما كتبه **الفريق** أ. **محمد فوزى**[٢]:

> « على مستوى القوات المسلحة، فإن المركزية المطلقة فى السلطة. وفى القيادة كانت فى يد فرد واحد فقط، هو المشير عبدالحكيم عامر ».

---

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٨٣.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٥١.

(ج) انهيار المشير عبدالحكيم عامر أثناء إصداره قرار الانسحاب:

وجد " جنرالات هزيمة ٦٧ آن ضعف كفاءة المشير عامر وعدم صلاحيته كقائد لاتصل به إلى حد أن يصدر هذا القرار... فالنص يثبت أن قائله مخبول عقليا، لا يدرك ما يقوله، لذلك تراءى لهم أن يدعوا أنه لم يكن فى كامل قواه العقلية عند إصداره للقرار، ذلك أنه كان يعانى من انهيار نفسى، حزنا على تدمير القوات الجوية.

- **وكتب الفريق أ. محمد فوزى**[1]:

« وخلال ليلة ٦ ، ٧ يونيو كان المشير يصارع انهيارا نفسيا نتيجة الموقف. فقد قضى طوال الليل فى غرفة نومه، التى تقع خلف مكتبه ببدروم القيادة، ولعل صدمة تحطيم القوات الجوية كانت هى العامل الأساسى فى هذا الانهيار اليائس، حيث أصدر بعدها قراره الشفوى بانسحاب كما ذكرت سابقا ».

لم يوضح محمد فوزى كيف كان المشير عامر يصارع الانهيار النفسى طوال الليل؟! وما هى المظاهر والأعراض التى أكدت له أنه يصارع انهيارا نفسيا؟! هل كان يصرخ؟! هل كان يبكى؟! وما هو تصرفه الذى قام به حيال هذا الموقف؟! هل استدعى طبيبا؟ أو نقله إلى مستشفى عسكرى؟ ولماذا لم يتول القيادة بدلا منه لحين شفائه - وهى آحد واجباته باعتباره الرجل الثانى - حسب قوانين ونظم الحرب؟

وما هو موقف باقى ضباط القيادة الآخرين؟ هل تركوا أيضا القائد العام فى حالة الانهيار هذه؟! أم أنه بمفرده اكتشف حالة الانهيار؟.

- **كتب أ. عبدالله إمام**[2]:

« إن عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة ذهبوا لمكتب المشير عامر يوم ١٩٦٧/٦/٥ وهم عبداللطيف البغدادى، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، ولاحظوا أن قائد الطيران الفريق أ. صدقى محمود كان يتصل كل ٥ دقائق بالمشير عامر فأحسوا أنه منهار، وأنه يبكى، وكان المشير عامر يطمئنه، ويطلب منه أن يضبط أعصابه ! ».

---

(١) نفس المرجع، ص١٥٥.
(٢) **عبدالله إمام**، ناصر وعامر، ص١٥٢.

أى أن الذى انهار هو الفريق أ. صدقى محمود قائد الطيران، وليس المشير عامر.

(د) عقدة الانسحاب السيكولوجية:

وتراءى لقادة آخرين إمكانية الربط بين قرارى الانسحاب اللذين صدرا فى حربى ٥٦ و٦٧ وذلك باستغلال غموض ظروف كلا المعركتين، وعدم معرفة أسباب صدورهما، وبالتالى يمكن الإيحاء بأن هذين القرارين أصدرهما المشير عامر كرد فعل انفعالى تلقائى أشبه بمن يعانى من عقدة سيكولوجية مثل عقدة أوديب أو غيرها من العقد السيكولوجية، وبالتالى أعلنوا أن المشير عامر أصدر قرار الانسحاب بمجرد بدء الحرب مثلما فعل فى حرب ٥٦، على أن فكرة " عقدة الانسحاب السيكولوجية " تتناقض مع فكرة الانهيار العصبى، بمعنى أنه إما أصيب بالانهيار العصبى وإما أنه كان مصابا "بعقدة الانسحاب السيكولوجية" ومع ذلك فإنه من الثابت أن قرار الانسحاب فى حرب ١٩٥٦ قد أصدره الرئيس جمال عبدالناصر الأمر الذى يسقط هذا الموضوع أيضا.

قـــرار الانسحـــاب[1]

(تحليل - نقد)

(٦) الروايات المختلفة لقرار الانسحاب:

لم يختلف أحد على آن قرار الانسحاب كان محور كارثة ٦٧، وأنه لم يقلب فقط ميزان المعركة بصورة حادة، ولكنه أنهى أيضا المعركة وحولها إلى كارثة بكل المقاييس " ولكن الاختلاف كان فى كل شيء يتضمنه هذا القرار سواء الشكل والمضمون وحتى صيغة القرار ثم ما تبعه من أسلوب التنفيذ.

فرغم أن قرار الانسحاب صدر من القائد العام للقوات المسلحة المشير عبدالحكيم عامر ومن القيادة العامة للقوات المسلحة ومن أحد أجهزتها الرسمية وهى هيئة العمليات والتى تحتفظ فى سجلاتها الرسمية بصورة القرار، وكذلك كان صدوره من خلال أجهزة السيطرة الشرعية الرسمية إلا أنه تم إعلان قصة مخالفة للحقيقة للرأى العام المصرى باعتبار أمرين أحدهما ضمان عدم نشر أى وثائق للقوات المسلحة خارجها والأمر الثانى فى مضمون قول السيدة **برلنتى عبدالحميد**:

> « إن الذين يشوهون التاريخ يعتمدون على أن الموتى لايتكلمون ».

وسنبدأ بتحليل القصة ومصدرها الفريق أ. محمد فوزى رئيس الأركان فى حرب ٦٧ وقد كتبها فى مذكراته بعد نهاية الحرب بأكثر من ١٠ سنوات. وقد استند عليها كبار القادة فى رواياتهم حيث ألقوا عليه بمسئولية صحتها.

(أ) رواية الفريق أ. محمد فوزى رئيس الاركان فى حرب ٦٧

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى[2] تحت عنوان قرار الانسحاب:**

> « ظهرت أول نية للمشير بانسحاب القوات من سيناء عندما صدرت إشارة لاسلكية من القيادة العليا إلى قائد منطقة شرم الشيخ فى الساعة ٥.٥٠ صباح

(١) اصدر المشير عبدالحكيم عامر قرارين بالانسحاب فى حرب ٦٧، الأول حوالى الساعة ٥ مساء يوم ٦٧/٦/٦، والثانى حوالى الساعة ٥ مساء يوم ٦٧/٦/٨، وعند ذكر قرار الانسحاب فقط يكون المقصود هو قرار الانسحاب الأول الذى صدر الساعة ٥ مساء يوم ٦٧/٦/٦.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٥١ – ١٥٢.

يوم ٦٧/٦/٦ يطلب فيها وضع خطة انسحاب كاملة لقواته من شرم الشيخ إلى غرب القناة.

وقد طلبنى المشير بعد ظهر يوم ٦٧/٦/٦ قائلا لى: عاوزك تحط لى خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء الى غرب قناة السويس، ثم أضاف "أمامك ٢٠ دقيقة فقط".

فوجئت بهذا الطلب، إذ إنه أول أمر يصدر إلى شخصيا من المشير، الذى كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لم يكن يسمح بالمناقشة أو الجدل، أو معرفة دوافع التفكير فى مثل هذا الأمر. فقد كانت القوات البرية فى سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاه متماسكة حتى هذا الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعى إطلاقا التفكير فى انسحابها. أسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضى رئيس الهيئة، واللواء تهامى مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر فى أسلوب وطريقة انسحاب القوات، بعد أن أعطيت طلب المشير إلى كليهما.. وانتهى بنا الموقف إلى وضع خطوط عامة جدا، وإطار واسع لتحقيق الفكرة، ودونها اللواء تهامى فى ورقة، وكان هذا الإطار يحدد خطوط انسحاب القوات وتوقيت التمركز فى هذه الخطوط.

توجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظرا واقفا خلف مكتبه. واضعا إحدى ساقيه على كرسى المكتب، ومرتكزا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسى. بادرت المشير بقولى "على قدر الإمكان، وقدر الوقت، وضعنا خطوطا عامة لتحقيق فكرة سيادتك، ونرجو الإذن بأن يقرأ اللواء تهامي"، وبدأ اللواء تهامى فى القراءة بقوله: "ترتد القوات إلى الخط وكذا..... يوم كذا ثم إلى الخط.... يوم كذا وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط لحين وصولها إلى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء فى الانسحاب ـ أى أن يتم الانسحاب فى أربعة أيام وثلاث ليال". عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب، رفع صوته قليلا موجها الحديث لى: "أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزى، أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص". ثم دخل إلى غرفة نومه التى تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية، بعد أن كان وجهه قد ازداد احمرارا أثناء توجيه الحديث، بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير. بعد ذلك وصلت الأخبار من سيناء .. الخ ».

بدأ محمد فوزى قصته بالكذب الفاضح والتناقض المهين بقوله "ظهرت أول نية للمشير بانسحاب القوات من سيناء الساعة ٥.٥ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦م"، ثم بعدها ذكر أنه فوجئ بطلب المشير عامر حينما استدعاه بعد الظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦م - حوالى الساعة ٤.٥ مساء[١] - لوضع خطة انسحاب سريعة خلال ٢٠ دقيقة.

فإذا كانت نية المشير للانسحاب ظهرت منذ الساعة ٥.٥ صباحا. فلماذا إذن ينتظر ١١ ساعة كاملة ليفاجئ رئيس الأركان بطلب خطة انسحاب سريعة خلال ٢٠ دقيقة؟!.

ولماذا لم يقوم محمد فوزى كرئيس للأركان ومعه هيئة العمليات تلقائيا بتجهيز خطة مستقبلية لانسحاب القوات من سيناء منذ الساعة ٥.٥ صباحا - أى منذ تأكدوا من نية المشير للانسحاب[٢]- ذلك لأن واجبهم هو تجهيز الخطط المستقبلية لنوايا القائد؟ وكيف يعلن محمد فوزى أنه فوجئ بطلب خطة الانسحاب الساعة ٤.٥ مساء وبالرغم من اعترافه بعلمه بنية المشير عامر بالانسحاب منذ ٥.٥ صباحا أى قبلها بحوالى ١١ ساعة.؟! أين هنا المفاجأة؟! .

إلا أن اللواء **عبدالمنعم خليل** قائد قوة شرم الشيخ فى حرب ٦٧ كشف الحقيقة المدعمة بالوثائق المسجلة، ليظهر الكذب الفاضح للفريق أ. محمد فوزى، حيث كتب تحت عنوان[٣] أوامر العودة إلى الغرب:

> « قبل غروب يوم ٦ يونيو ١٩٦٧م وصلتني برقية من القاهرة تحمل توقيع مسعد الجنيدى ضابط شفرة القيادة العامة تفيدنى بالاستعداد لتلقى برقية هامة من المشير عامر، وبعد حوالى ٢٠ دقيقة طويلة مملة وصلت برقية المشير عامر تقول: الرجوع الليلة بقواتك إلى غرب القناة على مرحلتين وليلتين المرحلة الأولى..... إلى الطور، المرحلة الثانية إلى غرب قناة السويس مطلوب برقية منى توضح قرارى للعودة إلى غرب القناة.... وكانت الساعة قد تعدت السادسة بقليل واقترب موعد الغروب. العامة معنى ذلك أنها أرسلت وبمعرفته شخصيا وأرسلت برقية إلى المشير عامر بقرارى للعودة إلى الطور الليلة كمرحلة أولى، ثم من الطور إلى غرب القناة فى الليلة الثانية ٨/٧ يونيو (حزيران) ».

(١) ذكر الفريق محمد فوزى الساعة وهى ٤. ٥ مساء فى ص
(٢) ذكر محمد فوزى أن إشارة شرم الشيخ أرسلت من القيادة العامة، معنى ذلك أنها أرسلت بمعرفته شخصيا
(٣) **عبدالمنعم خليل**، حروب مصر المعاصرة، ص٨٥ – ٨٦.

وبذلك يتضح أن أمر انسحاب قوة شرم الشيخ كان ضمن قرار الانسحاب الذى شمل كافة القوات والذى صدر الساعة ٥ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦م، ومع ذلك .. لماذا يتخلى المشير عامر عن منطقة شرم الشيخ وهى ما هى من الأهمية الاستراتيجية، يعتبرها البعض السبب الرئيسى لاندلاع الحرب؟

بداية للتوضيح، فإن منطقة شرم الشيخ ليست على أى محور من محاور الحرب الرئيسية حتى ولا يعتبر ساحل جنوب سيناء بأكمله محور حرب نهائيا، وسحب القوات منها يعنى مجرد التخلى عن منطقة منفصلة عن مسرح الحرب والعمليات الرئيسية. أما الإجابة فببساطة لأن الأهمية الأولى فى الحرب الشاملة للمواقع الاستراتيجية العسكرية المؤثرة على العمليات الحربية، كذلك الاعتبار أيضا لموقف العمليات، وقد كانت قوات شرم الشيخ على الخصوص فى وضع سيئ لأنها فى منطقة معزولة تماما عن القوات الرئيسية، وفى ظل تدمير قواتنا الجوية أصبح من المستحيل معاونتها جوا أو حتى بحرا بواسطة قطع الأسطول الموجودة بميناء سفاجا، لذلك فمن السهل عزلها وقطع طرق الإمدادات والمواصلات عنها من خلال إسقاط جوى للعدو خلف القوات فيسهل تدميرها بعد ذلك ، لذلك كان قرار سحبها إلى غرب القناة هو قرار منطقى سليم. على أنه يمكن استرداد منطقة شرم الشيخ بعد الانتهاء من المعركة الرئيسية على محاور الحرب الرئيسية، والتى سوف تحدد نهائيا المنتصر والمهزوم.

ثم قام محمد فوزى بعرض باقى القصة بأسلوب المسرحيات الدرامية، صور فيها المشير عامر القائد المنهار، واضعا إحدى ساقيه على كرسى المكتب و..... إلخ حتى أنهى المشهد المسرحى بعبارة يوسف وهبى وأمينة رزق: "**أربعة أيام وثلاث ليال يافوزى .. أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص**"!.

قد نرى أن فوزى نجح فى كتابة مشهد مسرحى كامل، وأن هذا المشهد الدرامى نجح فى هز أوتار ومشاعر الرأى العام المصرى، إلا أنه كانت تنقصه الحقائق والحبكة الفنية، تعال مثلا لعبارة يوسف وهبى وأمينة رزق: "**أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزى .. أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص**" نجد أن مضمون العبارة يناقض مضمون المشهد بأكمله، فكيف يستدعى المشير عامر فوزى لعمل خطة الانسحاب ثم حينما يعرض فوزى عليه الخطة يقول له: "**أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص**"؟!!.

ولكن الجملة موسيقية، فيها نغمة الغفلة الحراقة، التى تؤثر على الجمهور وتدغدغ مشاعره.

(ب) رواية الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات فى حرب ٦٧:

اتفق الفريق أنور القاضى مع الفريق أ. محمد فوزى على الخطوط الشكلية لأحداث قصة قرار الانسحاب من ناحية التوقيت والمكان، واختلفا فى مضمون وجوهر القصة، وتتلخص رواية القاضى فى أن المشير عامر استدعى فوزى وطلب منه عمل خطة انسحاب إلى خط الممرات - وليس غرب القناة كما ادعى فوزى - وأن فوزى، توجه مباشرة إلى هيئة العمليات حيث دارت مناقشة بينه - (الفريق القاضى) - وبين فوزى، وحيث اعترض القاضى على مدة الانسحاب، والتى كان المشير عامر قد حددها بليلتين اثنتين فقط، ونقل فوزى هذا الاعتراض إلى المشير، وظل يتردد كرسول بين الفريق القاضى والمشير عامر للتوفيق بينهما فى تحديد مدة الانسحاب، حتى انتهى الأمر للاتفاق على ثلاث ليال، وبالتالى قامت هيئة العمليات بتجهيز تعليمات وخطة الانسحاب للقوات، واصدر المشير عامر قراره إلى الفريق صلاح محسن قائد الجيش بالانسحاب إلى شرق وغرب خط الممرات خلال ثلاث ليال، إلا أن الفريق صلاح محسن بمجرد أن تلقى إشارة نص الانسحاب قطع الاتصال مع القيادة العليا، دون أن يتصل بهيئة العمليات لاستلام تعليمات خطة تنظيم الانسحاب - كما تنص التعليمات المستديمة - وتقديرا للخطورة الشديدة لهذا الموقف، فقد أرسلت هيئة العمليات اللواء ممدوح تهامى، ومعه جميع وثائق عمليات خطة الانسحاب إلى سيناء لتسليمها إلى قيادة الجيش إلا أن اللواء ممدوح تهامى التقى بالفريق صلاح محسن قائد الجيش على قناة السويس.

- **يقول الفريق القاضى فى شهادته عن قصة محمد فوزى**[1]:

« بالنسبة لينا وبالنسبة للفريق فوزى فى هذا الموقف بالذات لا.... لأنه ٣ ليال، وهذا الاتفاق صدر بيننا وبين بعض، وأنا آذكر المكان مش لحاجة، يمكن كان له أثر شويه.... فأنا فاكره.... وفاكر مكانه.... وفاكر مخاطبته لى فى هذا الموضوع.... وفاكر رجوعه ثانى مرة للمشير عامر.... وفاكر رجوعه لنا ثانى وقال " صدق على ٣ ليالى " وبدآنا نستريح.... ونخطط لثلاث ليالى ».

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٢٢٥.

- **وقال أيضا**[١]:

« إنما انا آقول لما حصل إنه قال على ليلتين تشاورت أنا والفريق فوزى، وقلت له مش كفايه .. قال ٣ ليال يبقى معقول .. قلت له: هذا أقل ما يجب، فطلعنا الترتيبات على ٣ ليال ومعها تعليمات، يعنى أرجو آن تكون موجودة حتى الواحد يعرفها هى إيه، لأن أنا ناسى التعليمات التى أرسلتها مع ممدوح بتاريخ ٦ بتنظيم الانسحاب على ٣ ليال ».

(وقام اللواء غنيم عضو لجنة تسجيل ثورة ٥٢ والذى كان يدير المناقشة مع الفريق القاضى باحضار وثيقة تعليمات الانسحاب والتى صدرت من هيئة العمليات وكانت محفوظة بالهيئة وقام بسرد جزء منها أمام الفريق أنور القاضى).

- **يقول اللواء غنيم**[٢]:

« كان تاريخها ٦ يونيو، وقيل فيها إن العدو يحتمل أن يحتل أثناء تقدمه مجموعة المضايق المحازية للقناه، ويبقى بها ليرتكز عليها لغرض تهديد القناه. يدافع الجيش الميدانى عن مجموعة المضايق الآتية: ـ(بعد عودة القوات إلى الخلف) ـ **شرق المضايق**: فى الخط الواصل بين مزار وأم مرجم بين الجدى وجعل الحيطان ورأس الجدى، **غرب المضايق** ـ يعنى شرق القناة ـ الخط الواصل بين القنطرة شرق الإسماعيلية شرق جنوب البحيرات الشط بير أبو صوير، مع الاحتفاظ باحتياطى قوى مدرع بهذه الاتجاهات يعمل فى منطقة غرب المضايق، للمعاونة فى الهجمات المضادة أو القضاء على جنود الجو ـ لتأمين المعابر غرب القناة، **خصصت الفرقة السادسة واللواء ١٢٤ واللواء ١٢٥ واللواء الاول مدرع لمهمة الدفاع عن المضايق، وضرب العدو الذى يحاول اختراقها**، ومنعه من التقدم فى اتجاه القناة وتأمين المعابر شرق وغرب القناة يركز الدفاع م/ط على المعابر. تؤمن المعابر ضد أعمال النسف والتخريب.

القاضى: موضوع الاحتفاظ بالمضايق.... موضوع الاحتفاظ بشرق القناة.... موضوع الاحتفاظ بالمعابر.... كل هذا يعنى موجود، ومخطط، ومعمول فى الانسحاب، وأنا أعتبر طبعا والله أعلم أن الذى حدث أمامى... بس لو نفذ هذا الكلام وهو الاحتفاظ بالمضايق... الاحتفاظ بشرق القناة...

(١) نفس المرجع، ص٢١٨ – ٢١٩.
(٢) نفس المرجع، ص٢٢٠ – ٢٢١.

الاحتفاظ باحتياطى كويس فى هذه المنطقة لأمكن جدا أن تستمر القوات صامدة إلى مدى كبير جدا فى هذه المنطقة، خصوصا أنها منطقة محدودة جدا، ومنطقة قريبة منا، ومنطقة يمكن الدفاع عنها بسهولة ومنطقة مضايق... يعنى منطقة دفاعية.

س: هل بالرغم من أنه لم يوجد قوات جوية كان ممكن البقاء فيها؟

القاضى: سأقول لك، كيف كان يمكن البقاء والصمود بسهولة.

س: فى ضوء ما ذكرته فى خطة الانسحاب، التى وضعتها هيئة العمليات مع رئيس أركان القوات المسلحة والتى تستغرق ثلاثة أيام... هل كان يمكن للقوات التى كان يفترض أن تقف عند المضايق، وبدون غطاء جوى أن تقف وتصمد وتوقف العدو؟

القاضى: كان يمكن البقاء فى منطقة المضايق **ولو بدون غطاء جوى**. والخطة التى بني عليها الانسحاب أن الفرقة المدرعة تبقى على المضايق - حيث كان مكانها فى الخطة " قاهر " – وكانت ستبقى فى منطقة المضايق **الليلة الأولى**... يحصل تحرك القوات من أمامها. فى **الليلة الثانية**، تحتل الفرقة السادسة وتأخذ أماكن الفرقة المدرعة ويحصل تغيير لها تماما فى المضايق. **الليلة الثالثة** تنسحب الفرقة المدرعة ما عدا لواء واحد احتياطى.

س: يبقى غرب المضايق؟

القاضى: يبقى غرب المضايق.

س: لو حدث كان تغير مجرى التاريخ... لو كنا اخذنا المضايق.

القاضى: لو كانت نفذت.

س: كان العدو سيعجز عن عبور المضايق.

القاضى: **تصور مثلا واحد يقطع الاتصال بينه وبين قيادته... بالطبع لا بد أن تحدث لخبطة وارتباك... طيب أمرت بالانسحاب... وبعدين قطعت الخط... طيب التعليمات توصل إزاى...؟ بالرجل... باليد... مفيش مانع... طيب الناس اللى هناك الذين قطعت عليهم الخط ينفذوا بدون تعليمات وتوجيهات وبدون سيطرة أو تنظيم... الانسحاب ما هو شكله؟... ما هى خطته ؟... نحن فى هيئة العمليات لم نكن نعلم ماذا يجرى هناك**... ماذا يحدث بالتفصيل... أنا سمعت بعد هذا أن الفرقة السادسة عادت من سدر... أنا رأيت بنفسى لواء ميكانيكى موجود

فى هايكستب يوم ٦ ليلا... من الفرقة المدرعة... وجاى من القنال لغاية هايكستب... وصدرت له التعليمات والأوامر أنه يطلع من هايكستب... على الأقل... ويطلع فى اتجاه القنال ليقف هناك... يحاول الاتصال مع قائد الفرقة... كان هناك تنظيم... لونفذ هذا التنظيم على بساطتة كان من الممكن أن القوات تحافظ على هذه المنطقة التى هى عبارة عن مربع قوى، لايمكن وليس من السهل التغلب عليها عند المضايق شرق القنال وغرب القناه... المعابر والاحتياطى وقوة مدرعة موجودة شرق القناه... لم يكن من السهل للعدو أن يتغلب على كل ذلك وفى هذه المنطقة بالذات ".

(ج) قرار " أبو عرَّام " بالإنسحاب للفريق أ. محمد فوزى:

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى[1] تحت عنوان ارتداد القوات إلى غرب القناة:**

« فى الساعة الثامنة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦م صدر قرار نائب القائد الأعلى المشير عبدالحكيم عامر بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة إلى قائد الجيش الفريق صلاح محسن رأسا بارتداد القوات إلى غرب القناة خلال ليلة واحدة ».

أعلن محمد فوزى هذا القرار الحاسم والقاطع. وكأنه ينهى به أى شك، فى مسرحية "يوسف وهبى وأمينة رزق" وأصبح وكأنه حسم القضية تماما، أو كأنه أخرج قرارا "لأبوعرَّام"، ولكن بالنظر لميعاد صدور قرار "أبوعرام" وهو الساعة ٨ مساء نجد أنه كرر نفس القرار بعد ثلاث ساعات ـ لأن المسرحية كانت الساعة ٥ مساء وقال فيها "أنا أعطيت الأمر خلاص" ـ وتكرار القرار هو أمر غير مقبول، بل ومرفوض من الناحية العسكرية والمنطقية، إلا إذا أشار إلى أنه تأكيدا للقرار السابق، وبذلك لا يصبح قرارا جديدا ولكن مجرد تأكيد، وتنبيه للقرار السابق إصداره.

المهم: أن محمد فوزى ذكر أن قرار "أبوعرام" صدر فى وجود رئيس هيئة العمليات فقط، وهو الفريق أنور القاضى، الذى أصبح بذلك الشاهد الوحيد على

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٥٠.

هذا الحادث، إلا أن **الفريق أنور القاضى** شهد أنه لا يوجد سوى قرار واحد فقط، وهو ما ذكره فى روايته السابقة حيث قال[١]:

> « أنا الذى أذكره تماما أن أمر الانسحاب صدر للتنفيذ خلال ثلاث ليال. الأمر الوحيد الذى صدر من القيادة من هيئة العمليات أنه يتم على ثلاث ليال ».

وبذلك سقط قرار "أبو عرام"، كما سقطت قبله رواية يوسف وهبى وأمينة رزق وثبتت فقط رواية الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات فى حرب ٦٧، الموثقة بمستندات هيئة العمليات.

(د) قرار قائد الجيش الفريق صلاح محسن يؤكد رواية الفريق انور القاضى:

ذكر الفريق أ. محمد فوزى - للعجب - أن قائد الجيش الفريق صلاح محسن طلب من المشير عبدالحكيم عامر التصديق له بارتداد الجيش، إلى النطاق الدفاعى الثانى الذى هو خط المضايق أو الممرات. وأنه بناء على تصديق المشير عامر أصدر قائد الجيش أوامره إلى قادة التشكيلات الساعة ٦ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦م بالارتداد إلى النطاق الدفاعى الثانى - خط المضايق أو الممرات - وهو نفس القرار الذى أصدره المشير عامر الساعة ٥ مساء من نفس اليوم، الأمر الذى يثبت بصورة مطلقة رواية الفريق أنور القاضى.

- **وحيث كتب الفريق أ. محمد فوزى**[٢]:

> « صدرت أوامر قائد الجيش بارتداد بقية قوات النطاق الأول والتمسك بمواقع النطاق الثانى، وكان ذلك الساعة ٦ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦م ».

(هـ) تغيير معنى المصطلحات كأسلوب لتزوير الحقائق:

حاول **محمد فوزى** معاجة هذا التناقض بأسلوب خلط الحقائق، وهو أسلوب غير أخلاقى حيث أعلن أن النطاق الدفاعى الثانى - الذى هو خط المضايق أو الممرات - قد تغير ليكون خط آخر حدده على هواه، والأمر بذلك يخرج عن الأمانة العلمية والخلقية، وحيث كتب تحت عنوان زوال الخطة "قاهر"[٣]:

---

(١) سليمان مظهر، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٢٢٤.
(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ - ص١٤٧.
(٣) نفس المرجع، ص١٠٥.

« لقد تغير الحد الأمامى للدفاع فأصبح الكونتلا ، القسمة ، رفح بدلا من خط التمد ، القسمة ، أم قطق ، العريش الذى تحول تلقائيا ليكون النطاق الدفاعى الثانى ».

- وكتب أيضا[١] :

« وتمت الموافقة على تجهيز النطاق الثانى والتمسك به ، وهو "الخط الذى يمتد من جبل لبنى حتى التمد" وهذا الكلام من فوزى لا يستند إلى حقيقة علمية ، لأن تعديل الخط الأمامى للدفاعات سواء للأمام أو للخلف ، أو دفع قوات للأمام أو للخلف ، لا يتبعه تغير النطاق الدفاعى نفسه ، ولكنها مجرد تعديلات تكتيكية داخل هذا النطاق - (وهو موضوع ضمن علم التكتيك) - إلا أننا نؤكد على أن الأسماء أو المصطلحات العسكرية والتى تحدد معانى محددة ، يجب على جميع العسكريين التقيد والالتزام بمعانيها ، لأن اللغة أداة للفكر ، وهى التى تحدد المعانى ولسنا نحن الذين نتحكم فيها ، لذلك تسقط عبارة محمد فوزى " تحول تلقائيا .. إلخ ».

- كتب أ . هيكل[٢] :

« كانت العادة دائما أن المصطلح دلالة تعبير عن فكرة ، ثم توصلت فنون الحرب النفسية إلى أن المصطلح قد يكون أداة تغيير فى فكرة ».

- وكتب أيضا[٣] :

« وهكذا راح المصطلح يغير الفكرة ، وكانت تلك حركة أخرى فى هذه الحرب من نوع جديد ».

---

(١) نفس المرجع، ص١٤٨.
(٢) **محمد حسنين هيكل**، حرب من نوع جديد، ص٣٩.
(٣) نفس المرجع، ص ٤٠.

(و) العدو الإسرائيلي يؤكد رواية الفريق القاضى:

- كتب الدكتور عبدالعظيم رمضان[1]:

« على أن المراجع العسكرية الإسرائيلية، التى أشار إليها الفريق أ. مرتجى لا تحدد شيئا من هذا القبيل، فهى تذكر أن العميد جافيتش قائد القيادة الجنوبية للعدو الإسرائيلي، علم من أسرى الحرب المصريين فى الساعة السابعة والنصف مساء، أن القيادة العامة المصرية أصدرت أوامرها إلى الجيش المصرى بالانسحاب إلى "خط الدفاع الثانى"!.

ومعنى ذلك أن هذه المراجع تتعلق بالانسحاب إلى خط الدفاع الثانى ـ خط المرات ـ وليس بقرار الانسحاب إلى غرب القناة، وقد راجع الفريق مرتجى نفسه فى هذه النقطة ».

(ز) ماذا عن جميع ضباط الوحدات المقاتلة الذين اشتركوا فى حرب ٦٧؟

ترى... هل نقتصر على تحليل وبحث أقوال كبار القادة فى أخطر قرار صدر فى حرب ٦٧، دون أن نشرك ضباط الوحدات المقاتلة الذين اشتركوا فى الحرب؟... فى حين أنهم الذين صدر إليهم القرار... وهم الذين قاموا بتنفيذه، حتى نرى أن فى شهادة هؤلاء الضباط القول الفصل فى هذه القضية !

و لما كنت ـ كاتب البحث ـ تخرجت من الكلية الحربية في ١٩٦٧/١٢/٦ وهي أول دفعة بعد الحرب مباشرة، وبما لا يزيد عن ٦ شهور من انتهاء الحرب، فقد عشت مع قصص زملائى وقادتى الضباط الذين شهدوا أهوال الحرب، وكان أهم وأخطر أحداثها "قرار الانسحاب"، الذى يستحيل أن يكون عرضة للنسيان، ترى.. لو أجمع الضباط والقادة بصورة مطلقة أن قرار الانسحاب كان إلى "خط الدفاع الثانى، خط المرات"!!... هذا مع اعتبار أن من هؤلاء الضباط الذين اشتركوا فى حرب ٦٧ ما زالوا على قيد الحياة.

(ح) لماذا لم يعلن محمد فوزى هذه القصة فى نهاية الحرب مباشرة ؟

لماذا احتفظ محمد فوزى بهذه القصة لنفسه مع اعتبار أن صيغة القرار بالانسحاب التى ذكرها تثبت براءة جميع القادة بدون استثناء؟ ولماذا ترك بعض

(١) عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة، ص١١٧.

القادة يحاكم ويدان وتصدر عليهم الأحكام ومعه إثبات براءتهم؟ ولماذا كتب القصة بعد وفاة عبدالناصر بأكثر من عشر سنوات فى مذكراته؟ !

(٧) الخلاصة لقصة قرار الانسحاب:

من روايتى للفريق أ. محمد فوزى رئيس الأركان والفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات، ومن وثائق هيئة العمليات التى ذكرها أنور القاضى، والثلاث مصادر يعتبروا المصادر الرسمية المعتمدة للدولة فى هذه القضية - نستخلص الآتى:

- فى الساعة ٥ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦م - ثانى أيام الحرب - وبناء على طلب من الفريق صلاح محسن قائد الجيش أصدر المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة قرار الانسحاب إلى الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى ونصه "**الانسحاب إلى شرق وغرب خط الممرات - وهو النطاق الدفاعى الثانى - خلال ثلاثة ليال**".
- بمجرد أن تلقى الفريق صلاح محسن قائد الجيش نص القرار بالانسحاب قام بقطع الاتصال بالقيادة العامة - وبدون أن يتصل بهيئة العمليات لاستلام تعليمات وخطة الانسحاب. كما تنص التعليمات المستديمة - ثم أعاد تكرار نص قرار الانسحاب إلى قادة التشكيلات، بدون أن يصدر تعليمات وخطة لتنظيم الانسحاب - (رغم وجود فرع عمليات بقيادة الجيش يعمل به ضباط أر كانات حرب للقيام بهذه المهام) - ثم قام فور ذلك بقطع خطوط الاتصال مع قيادات التشكيلات، وأغلق مركز قيادة الجيش وركب عربته الجيب وانطلق يسابق الريح فارا من ميدان المعركة، ليعبر قناة السويس إلى الإسماعيلية.
- بمجرد أن تلقى قادة التشكيلات نص قرار الانسحاب من قائد الجيش قاموا بنفس الأعمال التى قام بها الفريق صلاح محسن قائد الجيش بالضبط (**حيث أعادوا تكرار نص قرار الانسحاب إلى قادة الوحدات المرؤوسة، بدون أن يصدروا تعليمات وخطة لتنظيم الانسحاب. "وبالرغم من وجود فرع عمليات ضمن تنظيم قيادة التشكيلات يعمل به ضباط أر كانات حرب يمكنهم القيام بهذه المهام". ثم قاموا بقطع خطوط الاتصال مع وحداتهم المرؤوسة، وأغلقوا مراكز قياداتهم وركبوا عرباتهم الجيب وانطلقوا يسابقون الريح، ليعبروا قناة السويس وليلحقوا بقائد الجيش بالإسماعيلية**).

- إغلاق قائد الجيش وقادة التشكيلات مراكز قيادتهم، وتقطيعهم خطوط الاتصال مع وحداتهم المقاتلة، أفقد القيادة العامة وهيئة العمليات الاتصال مع الوحدات المقاتلة بسيناء، الأمر الذى صنع أهم وأخطر عناصر الكارثة، وحيث كان من الممكن ومن خلال مراكز القيادة توصيل تعليمات خطة تنظيم الانسحاب إلى الوحدات المقاتلة مباشرة، لكن إغلاق هذه المراكز وتقطيع خطوط الاتصال، حسم الموقف، وقطع الشك باليقين بأن هدفهم كان صناعة الكارثة، وليس قيادة الجيش إلى النصر.
- أحست هيئة العمليات بخطورة الموقف الذى افتعله الفريق صلاح محسن قائد الجيش ذلك بقطعه الاتصال بالقيادة العامة، وكان عليه أن يتصل بهيئة العمليات ويستقبل تعليمات وخطة تنظيم الانسحاب. مما دعا اللواء أ. ح ممدوح تهامى نائب رئيس هيئة العمليات إلى السفر فور قطع الاتصال إلى قيادة الجيش بسيناء لتسليم تعليمات وخطة الانسحاب. إلا أنه تقابل مع الفريق صلاح محسن قائد الجيش - وهو فى طريقه إلى سيناء - على قناة السويس، الذى أخبره بغلق مركز قيادة الجيش، وأنه فى طريقه إلى الإسماعيلية. **وبذلك نجح الفريق صلاح محسن قائد الجيش فى تحويل قرار الانسحاب إلى كارثة، دمرت الجيش المصرى وأفقدتنا سيناء.**

- **يقول الفريق القاضى رئيس هيئة العمليات فى حرب ٦٧[(١)] فى شهادته:**

« تصور مثلا واحد يقطع الاتصال بينه وبين قيادته .. بالطبع لابد أن يحدث لخبطة وارتباك .. طيب أمرت بالانسحاب .. وبعدين قطعت الخط .. طيب التعليمات توصل إزاى؟ بالرجل .. باليد .. مفيش مانع طيب الناس اللى هناك الذين قطعت عليهم الخط ينفذوا بدون تعليمات وتوجيهات وبدون سيطرة أو تنظيم... الانسحاب ماهو شكله ما هو خطته؟ .. نحن فى هيئة العمليات لم نكن نعلم ماذا يجرى هناك.. ماذا يحدث بالتفصيل .. أنا سمعت بعد هذا أن الفرقة السادسة عادت من سدر .. أنا رأيت بنفسى لواء ميكانيكى موجود فى هايكستب يوم ٦ ليلا .. من الفرقة المدرعة .. وجاى من القنال لغاية هايكستب .. وأصدرت له التعليمات والأوامر أنه يطلع من هايكستب .. على الأقل .. يطلع فى اتجاه القنال ليقف هناك .. يحاول الاتصال مع قائد الفرقة .. كان هناك تنظيم .. لو نفذ هذا

(١) سليمان مظهر، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٢٢٠.

التنظيم على بساطته .. كان من الممكن أن القوات تحافظ على هذه المنطقة، التى هى عبارة عن مربع قوى لا يمكن، وليس من السهل التغلب عليها، عند المضايق .. شرق القنال .. وغرب القناه .. المعابر والاحتياطى وقوة مدرعة موجودة شرق القناة .. لم يكن من السهل للعدو أن يتغلب على ذلك وفى هذه المنطقة بالذات ».

٨) أسلوب الطابور الخامس فى تغيير خط واتجاه الانسحاب:

ترى كيف يتصرف قادة الوحدات المقاتلة لتنفيذ قرار الانسحاب المبهم والغامض؟

طالما لم يصل للوحدات المقاتلة إلا نص قرار الانسحاب إلى شرق وغرب الممرات " بدون تعليمات تفصيلية تحدد مكان كل وحدة على هذا الخط ولا كيف تقوم كل وحدة بالانسحاب بدون تنسيق مع باقى الوحدات؟ بمعنى كيف يتم تبادل ستر الانسحاب بين الوحدات وبعضها؟

وطالما لم يجد قادة الوحدات المقاتلة من يجيب على استفساراتهم حين أغلق قادة التشكيلات مراكز قياداتهم وقطعوا كل خطوط الاتصال، وانطلقوا يسابقون الريح فارين من ميدان القتال إلى الإسماعيلية. فى هذا الوقت الحرج والخطر المفعم بالتوتر قامت القيادة العليا بتحويل اتجاه الانسحاب للقوات إلى اتجاه آخر .. إلى "غرب القناه والقاهرة" بدلا من "شرق وغرب الممرات" باستخدام أسلوب جديد غير مألوف ـ شرحه الفريق أ. محمد فوزى فى مذكراته ـ مع استبعاد مضمون وحقيقة الاسم حيث نعنى به أسلوب الخفاء فى توصيل الأوامر عند تجنب الأسلوب الشرعى والقانونى، مع إشاعة البلبلة والفوضى فى صفوف الوحدات المقاتلة.

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى**[1]:

« بعد ذلك وصلت الأخبار من سيناء عن طريق الإسماعيلية " قيادة القناة " أن المشير قد أصدر أمره إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته بأسلحتها الشخصية فقط إلى غرب القناة فى ليلة واحدة، والغريب أنه لا يمكن وصول هذه المعلومات عن قرار الانسحاب بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦م، أى حوالى الساعة الخامسة

(١) محمد فوزي، مذكراته، ج١ – ص١٥٢.

مساء، إلا إذا كان الأمر قد صدر فعلا قبل الظهر من المشير إلى قائد ما، لم نكن نستطيع حتى تلك اللحظة الاستدلال عليه ».

• **وذكر كذلك[١] تحت عنوان "إشاعات حول خبر الانسحاب":**

« لعدم وجود قرار مكتوب ومنظم لأمر الانسحاب، تطوع ضباط كثيرون خاصة من أفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، بزيادة تفصيلات وإضافات على الأمر نفسه، فزاد الغموض أكثر، وحدثت بلبلة فى التنفيذ، وأصبحت حالة انهيار القوات ماديا ومعنويا هى السائدة، وانقلب الانسحاب غير المنظم إلى فوضى وهلاك.

لقد انتشر خبر الانسحاب بأى طريقة، وبأى شكل، وبسرعة انتقل الأمر من مصادر غير مسئولة أو متأكدة من نص القرار أو توقيته، فتعارضت أماكن تمركز المنسحبين، وطرق انسحابهم، مرة إلى غرب القناة، ومرة إلى وسط الدلتا، دون تحديد مكان معين، مرة إلى هايكستب، ومرة أخرى إلى دهشور. كانت كل هذه الأوامر صادرة من ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية، التى كانت تلقن من ضباط وأفراد مكاتب المخابرات الحربية، وأهمها مكتب مخابرات العريش، الذى انضم إلى مكتب مخابرات الإسماعيلية ».

ذكر محمد فوزى عبارة "**وصلت الأخبار .. إلخ**" وهى عبارة تحمل من الغموض أكثر مما تحمل أخبارا، ولم يكن بعيدا عن علم فوزى حقيقة هذه الأخبار بحكم وظيفته كرئيس للأركان، ولم يكن ليعجز عن سؤال المشير عامر إذا لم يكن يعلم يقينا هذه الأخبار التى جاءت فى صورة إشاعة ليؤكد الغموض والسرية حتى فى عباراته "الغريب أن.... لا يمكن وصول هذه المعلومات... قائد ما... (القائد المجهول) .. إلخ. وهل كان المشير عامر عاجز عن إصدار الأمر إلى قائد الجيش حتى يلجأ إلى القائد المجهول؟!. ثم أفصح فوزى عما يقصده بالألفاظ والعبارات المبهمة بما يفيد عن أعمال تمت بأسلوب أشبه بأسلوب الطابور الخامس، قام بها ضباط وأفراد المخابرات الحربية والشرطة العسكرية، ولما كان ضباط وجنود المخابرات والشرطة العسكرية هم من أفضل وأكفأ وأخلص ضباط وجنود مصر وأشدهم التزاما بتنفيذ أوامر قادتهم، الأمر الذى يشير إلى أنهم كانوا ينفذون أوامر قادتهم، لنصل مع تتبع تسلسل هذه الأوامر عكسيا إلى مصدر الأوامر وهو اللواء أحمد

---

(١) نفس المرجع، ص١٥٤.

صادق مدير المخابرات الحربية، وفى نهاية التسلسل شمس بدران أعلى مسئول عن جهاز المخابرات الحربية.

- **ويستكمل محمد فوزى**[1]:

> « علمنا بعد ذلك أن بلاغات من سيناء ـ عن طريق العريش، وصلت ضمن البلاغات التى تصب المتابعة والمشاهدة ـ لإجراء الانسحابات الفردية الارتجالية، ثم علمنا بتدخل كل القيادات وأجهزة الأمن، شمس بدران، على شفيق، الشرطة العسكرية، المخابرات الحربية... تدخلهم فى تبليغ أوامر فردية بالانسحاب كل حسب هواه وبأسلوبه.... إلى غرب القناة »!!!.

كشف أيضا محمد فوزى عن مضمون أعمال تدرج ضمن أعمال "**الطابور الخامس**" كانت وراء تغيير اتجاه وخط الانسحاب لقواتنا لتكون إلى "غرب القناة والقاهرة"، بدلا من "خط الممرات"، وكشف صراحة عن أن الذين أداروا أعمال "**الطابور الخامس**" كانوا ضباط تحت قيادة وإشراف شمس بدران وهم الأمن، والمخابرات الحربية، والشرطة العسكرية، وضباط القيادة العليا ـ الذين هم ضباط مكتب المشير ـ مثل على شفيق، وأن شمس بدران اشترك بنفسه فى إدارة هذه الأعمال.

وحتى ندرك خطورة دور "**الطابور الخامس**" علينا أن نعلم أن الوحدات المقاتلة لم تكن لتنفذ أمر الانسحاب الغامض والمبهم، وأن تخلى مواقعها العسكرية بأى حال، وأنها كانت ستظل تقاتل وتتمسك بمواقفها حتى الموت، طالما لم تصل تعليمات وخطة تنظم الانسحاب، وتحدد مكان كل وحدة على خط المضايق، كما أشرنا ـ بمعنى أنه كان يستحيل تحرك الوحدات المقاتلة وتنفيذ الانسحاب بهذه الصورة، وبالتالى يصبح قرار الانسحاب كأنه لم يصدر أو كأنه "قرار مع إيقاف التنفيذ" وبالتالى ما كانت لتحدث الكارثة. كذلك نشير إلى اعتماد نجاح دور "**الطابور الخامس**" على جو الغموض والتوتر، نتيجة عزل الوحدات المقاتلة عن معرفة أى معلومات عما يدور حولها فى الحرب الدائرة، وهذا الأمر كان شرط نجاح "**الطابور الخامس**" فى مهمته. وهو الأمر الذى صنعه قائد الجيش وقادة التشكيلات حين أغلقوا مراكز قياداتهم وقطعوا كل وسائل الاتصال بين الوحدات المقاتلة وبعضها، وبينها وبين القيادة العامة بالقاهرة لتصبح منعزلة تماما حتى لا يعرفوا أى شيء عما يدور حولهم. ثم فرارهم من ميدان المعركة بركوبهم العربات الجيب

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٨٢.

وانطلاقهم يسابقون الريح إلى الإسماعيلية. وبالتالى لم يجد قادة الوحدات المقاتلة بديل عن قبول الأوامر التى جاء بها أفراد "الطابور الخامس" - مع كونهم أفراد مخابرات وشرطة عسكرية مصريين جاءوا برسالة من القيادة العليا - **وبهذا الالتباس نفذ قادة الوحدات المقاتلة تعليمات "الطابور الخامس" بالانسحاب إلى غرب القناة، وحدثت الكارثة.**

(٩) دور قيادة الجبهة فى مسألة الانسحاب: (بقيادة الفريق أ. مرتجى):

قصة انسحاب قائد الجبهة الفريق أ. **عبدالمحسن** مرتجى وحالة السلبية الغير مفهومة والغير مقنعة التى أعلنها، حتى أن القوات كانت تنسحب وهو لا يعلم أى شئ عن أى شئ وحيث كتب **محمد فوزى**[1]:

> « الغريب أن الفريق أ. **مرتجى** قائد الجبهة قد عرف بأمر الانسحاب، من القوات المنسحبة نفسها، وقرر أن ضابط شرطة عسكرية توجه إلى قيادته، وأخبره بالأوامر مدللا على ذلك بأنه الوحيد الموجود فى الموقع بعد انسحاب القوات فعلا، أى لم يتم إخطاره لا من القيادة العليا أو من قيادة الجيش الميدانى».

- **أما المرتجى فيقول**[2]:

> « إلى أن فوجئنا الساعة ٢,٣٠ من مدير الشرطة العسكرية اللواء سعد عبدالكريم - الله يرحمه - ودخل علينا وقال بتعملوا إيه؟ ده كل القوات انسحبت والقيادة الوحيدة الموجودة فى سيناء، هى انتم، ده الساعة ٢,٣٠ صباحا ».

والرواية الأخيرة من صاحبها مباشرة، لذا فهى أدق فى التفاصيل، حيث حددت شخصية واسم ضابط الشرطة الذى هو اللواء سعد عبدالكريم شخصيا قائد الشرطة العسكرية، ومضمون القصة فيها مبالغة فى الاستخفاف والاستهبال، فكيف يكون قائد قوات الجبهة ومعه مركز قيادة كامل، مجهز بكافة وسائل الاتصال والسيطرة، والحرب دائرة على أشدها، ثم يقول مثل هذا الكلام؟... علاوة على الموقف الدرامى الذى صوره مرتجى بذهاب مدير الشرطة العسكرية اللواء سعد عبدالكريم إلى سيناء ليعسعس فى جبهة القتال، ثم فجأة يكتشف أن قائد قوات الجبهة ما زال موجود ولم ينسحب!!... هل الشرطة العسكرية أصبحت أكثر

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٥٣.

(٢) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٧٧.

تعرضا للخطر من الصاعقة وأن مهمتها البحث عن القادة التائهين أو الغائبين عن الوعى فى ميادين القتال؟ ولكن بعد ما ذكر الفريق أ. محمد فوزى عن دور الشرطة العسكرية "كطابور خامس" فتكون مسألة زيارة اللواء سعد عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية كانت لتوصيل رسالة من شمس بدران تتضمن تعليمات تغيير خط الانسحاب إلى غرب قناة السويس.

ولما كان تبليغ الفريق أ. مرتجى متأخرا عن تبليغ قائد الجيش، وبالتالى كان وصوله إلى الإسماعيلية متأخرا بعدة ساعات عن وصول قائد الجيش، الأمر الذى استغله مرتجى لصالحه ليصنع منه موقفا دراميا صور فيه نفسه بطلا من أبطال التاريخ عرض نفسه للأخطار والأهوال.

(١٠) هل تم التخطيط المسبق لصناعة الكارثة ؟

- كشف تحليل أحداث كارثة ٦٧ أن قرار الانسحاب صنعت أسبابه قبل بدء الحرب، أى قبل صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥م، والتى تتبلور فى التغيرات التى أحدثت فى الخطة "قاهر" التى قام بها جنرالات (آلية الهدم والتخريب) فى الفترة التحضيرية قبل الحرب مباشرة، بمعنى أن قرار الانسحاب تم التخطيط له قبل بدء الحرب، وذلك بصناعة الأسباب التى تحتم صدوره، ليصبح قرار المشير عامر بإعادة توزيع القوات المصرية لإعادة اتزان الشبكة الدفاعية على النطاق الدفاعى الثانى ـ على خط الممرات ـ أمرا لا مفر منه، ولا بديل له بمجرد أن يبدأ الاشتباك مع العدو الإسرائيلي.
- إصدار الفريق صلاح محسن قائد الجيش وكذلك قادة التشكيلات نص قرار الانسحاب إلى الوحدات المرؤوسة بدون تعليمات وخطة تنظيم للانسحاب، هو إثبات أن هدفهم كان تدمير الجيش، ذلك لوجود ضمن تنظيم قيادة الجيش، وكذلك ضمن تنظيم كل قيادة تشكيل "فرع عمليات" يعمل به ضباط أركانات حرب، للقيام بخطط العمليات، الأكثر من هذا أن الفريق صلاح محسن قائد الجيش رفض الاستعانة بهيئة العمليات فى تنظيم وعمل خطة الانسحاب، حتى أنه قطع الاتصال بالقيادة العامة ليضمن منع وصول أى تعليمات لخطة الانسحاب إلى وحدات الجيش.
- عزل الوحدات المقاتلة فى سيناء عن القيادة العامة بالقاهرة، وذلك بغلقهم جميع مراكز القيادة والسيطرة التى تربط التشكيلات والوحدات بالقيادة العامة

بالقاهرة، بالإضافة إلى تقطيعهم جميع وسائل الاتصال بين هذه المراكز وبين وحداتها المرؤوسة كان العنصر الحاسم فى منع وصول أى تعليمات من القيادة العامة بالقاهرة لإنقاذ وحدات الجيش من الكارثة، ثم إشاعة جو الغموض والتوتر بين صفوف الوحدات المقاتلة نتيجة لعدم تبليغ القيادات الصغرى بأى معلومات عن الموقف، ومع فرار قائد الجيش ومعه قادة التشكيلات من ميدان القتال بركوبهم عرياتهم الجيب وانطلاقهم يسابقون الريح إلى الإسماعيلية ازداد الموقف غموضا على غموض، وأن الأحداث أكثر خطورة، وأن الأمر جلل - بالإضافة إلى ضربات الطيران الإسرائيلي المتسيد على سماء المعركة - كل هذه الأمور كانت العناصر الأساسية لتهيئة الظروف الملائمة لعمل "الطابور الخامس"، حيث صنعت هذه العناصر دوافع أحاطت وضغطت على فكر القادة لاستقبال الأوامر التى وصلت إليهم - من الطابور الخامس - وتنفيذها بدون تردد، لأن الظروف المبهمة وجو الغموض يؤكد صدور مثل هذه الأوامر، وبذلك نفذوا أوامر الانسحاب إلى غرب القناة والقاهرة... وحدثت الكارثة.

(١١) قرار الانسحاب الثانى :

فى حوالى الساعة ٥ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨م أصدر المشير عبدالحكيم عامر قرار الانسحاب الثانى ونصه "**انسحاب الجيش المصرى من سيناء إلى غرب قناة السويس**".

وقد سرد **الفريق أ. مرتجى** قصة هذا القرار[١] فى شهادته باعتباره أحد صناعه ونجومه - (وكان موجود فى ذلك الوقت فى معسكر الجلاء بالإسماعيلية وحوله جميع الجنرالات الفارين من ميدان المعركة) - حيث يقول:

مرتجي: « خلال الحديث بيننا وبين رئيس الأركان جاءت إلينا هذه المعلومات، وفى الوقت نفسه وصل إلينا أحد قادة اللواءات المدرعة وأظن أنه كان فى "الجدى" وقال لنا أن موقف الفرقة الرابعة مدرعة واللواءات المدرعة أصبح موقف ميؤوسا منه.

س: كان هذا يوم ٨ يونيو " حزيران " ؟

مرتجى: تمام، واتصلنا بالمشير تليفونيا ووضعناه فى الموقف الجديد، اليهود اخترقوا القنطرة، وابتدأوا يتجهون جنوبا إلى الفرقة الرابعة المدرعة،

---

(١) نفس المرجع، ص١٩٢.

> التى كانت تعتبر غير موجودة، دمرت أو تنسحب، قال لى "طيب ما رأيك الآن؟" قلت نسحب قواتنا الموجودة شرق القناة، نظرا للموقف الضعيف للقوات. قال: "اعطنى رئيس الآركان". واتصل به رئيس الأركان الفريق أ. محمد فوزى، وقال له: "إيه رأيك؟"، فرد عليه: "لا مفر من أن نسحب قواتنا كلها من الشرق"، فقال المشير: "طيب انتظرونى شويه، وأنا أعطيكم القرار النهائى". وبعد دقائق ضرب التليفون وأملى علينا الفريق أنور القاضى قرار الانسحاب عن القناة. وانسحبت القوات كلها من سيناء".

طبيعى ألا يذكر الفريق أ. محمد فوزى أي شيء عن قرار المشير عامر بالانسحاب الثانى لأن هذا القرار يفضح كذبه باعتبار أنه لا يمكن صدور قرارين من القيادة العامة بنفس المضمون والصياغة، وأن أى صياغة تحمل مضمون قرار سابق تعتبر مجرد توجيهات لا تذكر كقرار جديد طالما فى سياق عمل ومهمة القائد التى كلف بها سابقا.

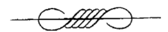
كشف الفريق أ. مرتجى بصورة واضحة عن أسلوب تسلسل صدور القرار من القائد العام المشير عبدالحكيم عامر، وكيف أن فكرة أى قرار تبدأ من القائد الذى يعرف كل شيء عن الموقف وعن ظروف المعركة . وكان فى ذلك الوقت الفريق أ. مرتجى ومعه باقى كبار قادة الجيش اعتبارا من قائد الجيش الفريق صلاح محسن . حيث عرض الموقف العسكرى بالتفصيل، ثم أنهى هذا العرض باقتراحه بالتصرف المناسب كى يصدق القائد العام علي اقتراحه، وعلي ذلك قام المشير عبدالحكيم عامر بأخذ رأى رئيس الأركان الفريق أ. محمد فوزى الذى وافق على اقتراح مرتجى، ثم قال المشير عامر: انتظرونى، وذلك لأخذ رأى رئيس العمليات، ثم صدر القرار من الجهة الرسمية المنوطة بالعمليات، وهى هيئة العمليات وحيث أعلن القرار الفريق أنور القاضى شخصيا رئيس هيئة عمليات وهو الأسلوب الصحيح لاتخاذ أى قرار من القيادة العامة وذلك لاشتراك جميع المسئولين عن صنع القرار، الأمر الذى يؤكد أن القرار جماعى صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة وليس قرارا فرديا من المشير عبدالحكيم عامر. وهو أيضا ما يؤكد مرة أخرى قصة الفريق القاضى فى أسلوب صدور قرار الانسحاب الأول والذى دارت مناقشاته بين المشير عامر ورئيس الأركان وهيئة العمليات وبناء على طلب الفريق صلاح محسن قائد الجيش، الذى شرح الموقف العسكرى للقائد العام، ليصبح هذا القرار

أيضا قرارا جماعيا وبالأسلوب الصحيح وأنه صادر من القيادة العامة وليس قرارا فرديا من المشير عبدالحكيم عامر.

(١٢) موافقة الرئيس جمال عبدالناصر على قرار الانسحاب:

انقسمت الروايات على رأيين، **أحدهما** يؤكد عدم أخذ مشورة عبدالناصر فى قرار الانسحاب قبل صدوره، **والرأى الآخر** يؤكد العكس، بأن قرار الانسحاب عرض على الرئيس عبدالناصر قبل صدوره وقد وافق عليه، على أنه بعد إكتشافنا وجود قرارين للانسحاب، وليس قرار واحد، نجد أن كلا الرأيين صحيح، فأما رأى الفريق الأول الذى يؤكد عدم أخذ مشورة الرئيس جمال عبدالناصر، فهو يقصد قرار الانسحاب الأول وكان هذا القرار يدخل ضمن قرارات إدارة المعركة والحرب مازالت على أشدها، وبالتالى لم يكن هناك مبرر لأخذ رأى جمال عبدالناصر، باعتبار أنه لا يصح أن يتدخل فى عمل القادة العسكريين وفى سير المعركة.

أما الفريق الثانى فرأيه أيضا صحيح لأنه يقصد قرار الانسحاب الثانى، والذى صدر فى نهاية المعركة. وهو قرار سياسى ـ أكثر منه قرار عسكرى ـ يترتب عليه تحركات دبلوماسية عالية لإنقاذ الموقف المتدهور، الأمر الذى أوجب على المشير عامر إبلاغ الرئيس عبدالناصر. وأخذ موافقتة قبل إصدار القرار وهو ما ظهر فى رواية مرتجى فى ذكره أن المشير عامر قبل إصداره القرار قال: " انتظرونى شويه وأنا أعطيكم القرار النهائى "، الأمر الذى قد يؤكد أكثر مما يحتمل ـ أنه أخذ رأى الرئيس عبدالناصر، وفى سياق هذا المضمون كانت المكالمة التليفونية بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر، والتى أحدثت لخبطة عند كثير من الكتاب الذين كتبوا عن حرب ٦٧ وذلك لعدم انسجام مضمون عبارة الرئيس عبدالناصر: **"هو أنت أخذت رأيى فى الانسحاب الأول لما جاى تأخذ رأيى فى الانسحاب الثانى".** ذلك لأن رواية محمد فوزى الكاذبة لم تذكر أى شئ عن قرار الانسحاب الثانى، وبالتالى تراءى لبعض الكتاب حذف جملة الانسحاب الثانى من عبارة الرئيس جمال عبدالناصر.



الفصل السادس

الادعاء بأن هزيمة ٦٧ نتيجة للسياسات الاستراتيجية للدولة

« إذا كان العقل يسمح بمرور
المعلومات التي هو مستعد لقبولها..
فإن الحقيقة قادرة على احتواء العقل كله »
د. عبدالرحمن العيسوي
أستاذ علم النفس

(١) انحراف أسباب الهزيمة من عسكرية إلي سياسية

استمرت وسائل الإعلام في تناولها موضوع هزيمة ٦٧، إلا أن مسار الأحاديث انحرف من بحث الأسباب العسكرية، التي أدت للهزيمة إلي الكلام عن أسباب سياسية صنعت الأسباب العسكرية التي أدت للهزيمة، وهو الأمر الذي حول الكرة من ملعب جنرالات الحرب إلى ملعب رجال السياسة.

وكان بحث جنرالات حرب٦٧ عن مهرب للبعد عن الحديث أو الحوارات، في تفاصيل المعارك الحربية والمسئولين عن أخطائها، يبدو لأول وهلة منطقياً، ذلك أن هذه الأحاديث أو الحوارات ستنتهى - كأمر طبيعي - بالكشف عن كل أسرار الحرب، وبالتالى فضحهم وإدانتهم. وبذلك حشروا القضايا السياسية، سواء التى لها صلة بالحرب أو التى ليس لها أي صلة بها، ثم بالأسلوب النازى تم خلط الحقائق بربط القضايا ببعضها، حتى وصلوا إلى إلقاء مسئولية الهزيمة على النظام الحاكم وخطوطه الاستراتيجية بإدعاء أنه لم يهيأ لهم، لا الإمكانات ولا الوسائل العسكرية المناسبة للمعركة، ولا وفر لهم الظروف المناسبة للحرب، حتى صنعوا تصوراً جديداً لحرب ٦٧، على اعتبار أنها كانت حرب بين قوتين غير متكافئتين، جيش مصري شديد الضعف والتخلف، أمام جيش إسرائيلي جبار غاية في التحضر!!.

(٢) أسلوب الدعاية في بحث أهم قضية للشعب المصري

أهمية دراسة وتحليل أحداث هزيمة الجيش المصري في ٦٧، للكشف عن أسباب الهزيمة، وتقييم التجربة للوصول إلي كيفية تلافي الأخطاء والسلبيات وإيجاد الطرق والوسائل التى تضمن لنا عدم تكرار مثل هذه الأخطاء أو السلبيات، وبالتالى تصحيح مساري الخطوط الاستراتيجية للقوات المسلحة والدولة.

أما حينما تسير الدراسة والتحليل على الاتجاه الخاطئ وهو ما يؤدي إلي تصحيف مساري الخطوط الاستراتيجية للقوات المسلحة والدولة إلى اتجاه ليس فى مصلحة الأمة المصرية. تعال نرى كيف سارت تحليلات جنرالات الحرب للهزيمة..... والتالى بعد جزء من شهادة الفريق أ. **عبدالمحسن مرتجى**[1] قائد قوات الجبهة فى حرب ٦٧ أمام لجنة تسجيل ثورة ١٩٥٢م كمثال:

س: عايزين من سيادتك توضح لنا بصفة استراتيجية تعبوية أسباب نكسة ٦٧ فى رأيك؟

مرتجى: لو اتكلمنا من الناحية النظرية الاستراتيجية الشاملة نجد أن السياسة عليها أن تتخذ جملة إجراءات تساعد فيها الاستراتيجية العسكرية..... وأنا أقصد من الاستراتيجية العسكرية كل ما يمت للصراع المسلح من الناحية العسكرية بصلة. فمثلا أعداد قوات مسلحة قوية، تهيئة الأسلحة الكافية، وتعطى لها فترات الاستقرار الكافية التى من خلالها تحقق الأهداف السياسية. هذا الكلام الذى قلناه لم يتحقق. الأسلحة التى كانت عندنا لاشك متخلفة عن الأسلحة التى كانت موجودة فى إسرائيل خصوصا السلاح الجوى، نوعية العسكرى، الجيش، نوعية التدريب العسكرى متخلفة عن التدريب العسكرى الإسرائيلي. كان العسكرى الاسرائيلى يعمل لهدف معين، ونحن لا نعمل لأي هدف معين. هناك غموض فى الهدف والغرض، بينما لدى اليهود لا يوجد هذا الغموض.

قواتنا الجوية كان فيها نقص كبير جدا على ما أعتقد كان عندنا حوالى ٢٠٠ طيارة أو أقل صالحة للعمل، بينما عندنا أقل من هذا العدد طيارين، فى نفس الوقت كان اليهود عندهم حوالي ضعف هذا العدد... وحوالى ١٠٠٠ طيار من المرتزقة الذين استدعوهم. إذن أنا أعتبر نسبة التفوق فى الطيران بنسبة ٨: ١ "١٠٠٠ إلي ١٥٠" عندنا لأن كان من الممكن أي طيارة تعمل ريفوويل " إعادة ملئ " ويطلع بها طيار آخر. إحنا بنقول أن الطيار الفايتر لا يستطيع أن يطير اكثر من طلعتين أو ثلاثة للإرهاق الذى يصيب الطيار.... وليس الطيارة.... لكن هنا كان ممكن

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٩٣ - ١٩٤.

كل ثلاثة يتعاملون مع الطيارة.... يعنى الطيارة الإسرائيلية ممكن إنها تطلع تسع مرات، إنما الطيار المصرى لم يكن يقدر يطلع إلا ثلاث مرات، فكان التفوق الجوى فى جانب العدو. إذن فإن بناء القوات المسلحة لم يأخذ الشكل اللازم.... السياسة لم تهيئ له البناء اللازم خصوصا أن هناك التزامات كبيرة كانت تتدخل الزعامة السياسية كانت تبعد القوات المسلحة عن الخط.... سواء بمساعده الثورات فى الجزائر أو سواء فى حرب اليمن وسواء فى سوريا سواء فى الكونغو كلها هزات تؤثر على القوات المسلحة سواء فى المعارك أو فى العمليات التى دخلت فيها القوات المسلحة من عام ٤٨ .. الخ ».

السؤال عن أسباب نكسة ٦٧ من ناحية "الاستراتيجية التعبوية" والمعنى بها كل ما يخص التخطيط للعمليات الحربية على مستوى الجيش الميداني، وبالرغم من آن السؤال فى صلب تخصص ومسئوليات مرتجى، إلا أنه تهرب إلى الكلام عن الاستراتيجية الشاملة للدولة. ترى... لو كان مرتجى وجد ما يقوله ولا يدينه فى النهاية... أكان يلجأ للتهرب من السؤال للكلام فى موضوع آخر؟

حشر "مرتجى" مقارنة لإعداد الطائرات بين مصر وإسرائيل، فى تصوير دعائي، ضمن حديثه عن الاستراتيجية الشاملة، واعتمد على الغموض وعدم ذكر الأعداد التى ثبتت رسميا لدينا، ومع ذلك وحتى نساير "مرتجى" علينا أولا أن نشير إلى أعداد الطائرات التي ثبت رسميا صحتها من أدق المصادر لدينا، ومنها ما ذكره **الفريق أ. محمد فوزى**[1] فى مذكراته حيث كتب تحت عنوان الخطة الإسرائيلية "كولمب":

« خصصت اسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة وهى حوالى ١٦٤ طائرة للاشتراك فى الضربة الجوية المفاجئة، التى تمت بنجاح فى أربع ساعات تقريبا، ما بين الساعة ٨,٤٥ صباحا الى الساعة ١٢ ظهرا. وتركت مهمة الدفاع الجوى فى قلب اسرائيل لمظلة جوية من طائرات الأسطول السادس الأمريكي، ولوسائل الدفاع الجوى السلبى، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات ».

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٣٦.

وفقا لأدق المصادر لم تكن إسرائيل تملك فى حرب ٦٧ سوى ١٦٤ طائرة صالحة، وهو نفس العدد تقريبا للطائرات الصالحة لدينا، ذلك أن الطيران كان آحد آهم عناصر التوازن الاستراتيجي الذى فرضته كل من الولايات المتحدة والسوفيت بين مصر وإسرائيل. ودون الاستناد علي أى أساس أعلن مرتجى أن الطيران الإسرائيلي ضعف الطيران المصرى؟!. ثم بالأسلوب النازى للدعاية رفع عدد الطيارين الإسرائيليين إلى ١٠٠٠ طيار!! دون أن يذكر مصدر لهذه المعلومة، ثم بحسبه آغرب ذكر أن الطائرة يبدل عليها ثلاث طيارين!!، ثم قام بالعجب العجاب حيث قلب الطيارين إلى طائرات ليقفز بعدد الطائرات الإسرائيلية إلى ١٠٠٠ طائرة!!... وبذلك قلب المقارنة لتكون ١٠٠٠ طائرة إسرائيلية إلى ١٥٠ طائرة مصرية! ثم أعلن أن النسبة ٨: ١.

وحسبة الجنرال مرتجى توضح لنا عبقرية جنرالات حرب ٦٧ ـ وكيف تفوقوا بجدارة على هتلر نفسه فى أسلوبه النازى للدعاية حيث استطاعوا تحريك الأرقام الصماء التى لا تقبل اللعب فيها، فحينما كانت مقارنة أعداد الطائرات بيننا وبين إسرائيل بنسبة ١: ١ قلبتها عبقرية الجنرال مرتجى إلى ٨ : ١، إلا أن زيادة عدد الطيارين عن الطائرات سواء فى إسرائيل أو أى دولة هو أمر مطلوب تحقيقه فى أي جيش، باعتبارها أحد المبادئ الأساسية للحرب وعلى العكس فأن عدم تحقيقه فى مصر هو تقصير من قيادة القوات الجوية المصرية، وحيث ذكر تقرير **الجنرال دينيسوف** مستشار القوات الجوية السوفيتي فى مصر[1]:

> « وليس كل الطيارين قادرين على تنفيذ المهام، حيث يوجد عدد كبير منهم فى وظائف إدارية بالقواعد الجوية ولا يشتركون فى أعمال الطيران، والمفروض أن يكون لكل طائرة قتال من ٢ ـ ٣ طيار على الأقل ».

الأمر بذلك ليس بهدف أن تبدل على الطائرة ثلاث طيارين، ذلك لأن الطائرة المقاتلة لها نظام خاص فى إعطائها راحة وإجراء الصيانة لها وإعادة ملئها بالصواريخ والوقود بين كل طلعة وأخرى، الأمر الذى يؤكد على اختلاف نظام تشغيل الطائرة المقاتلة عن الميكروباس، الذى يعمل فى شوارع القاهرة ورديتين فى الـ ٢٤ ساعة لزوم تسديد قسط البنك.

---

(١) **عبدالمنعم خليل**، حروب مصر المعاصرة، ص١٢١.

وإذا كانت عدد الطائرات المشتركة فى الحرب والمعروفة والمحددة - حددتها التوازن الاستراتيجى للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة - قفزت نسبتها من ١ : ١ إلى نسبة ٨ : ١ فما بالك بالمعلومات الغير معروفة لدى الرأي العام أو غير محددة بأرقام!!.. إذن "**حدث ولا حرج**".

لاحظ أيضاً استراتيجية تبادل المواقع فى الحديث، فالمارشال مرتجى تخصص مشاه وقائد القوات البرية، والذى ليس عنده آي فكرة عن الطيران يتكلم ويتفلسف فى غير تخصصه، ولم "يترك العيش لخبازة" لان أى طيار متخصص وعلى علم لن يجرآ آن يقول هذا الكلام الفارغ، الأمر الذى قد يوجب إسقاط أحاديثهم، ذلك لعدم موضوعيتها، والشك فى مصداقيتها.

استخدام الأسلوب النازي للدعاية:

يقول هتلر إن من دواعى تصديق الأكذوبة مبلغ ضخامتها، فإن العامة فى سذاجتهم ليقعون فريسة للأكذوبة الكبيرة، قبل الأكذوبة الصغيرة ".. وأضاف مرتجى على الأسلوب النازي" الطريقة الرياضية حين عرض الأرقام فى فكرة يبدو فيها الظُرف مع البعد الكوميدي وخفة الظل. ففي الوقت الذي عرض القضايا الرئيسية - بدون الاستعانة بالأرقام - فى صورة مقارنة مع العدو الإسرائيلي الذى لا يعلم الرأي العام المصرى شيئا عن حقيقة قوته، وهو الأمر الذي صنع الغموض الذى آتاح له الإيحاء بما يهدف إليه، إلا أن هذه المقارنة من الناحية الموضوعية لا تصح لأنها مقارنة مع مجهول، مثلاً تعالي إلي قصة الأسلحة - والتى هى أهم عنصر من عناصر المعركة، حيث عرضها من زاوية مسئولية السياسة الخارجية للدولة فى توفير الأسلحة اللازمة للمعركة - قام بتقييم الأسلحة المصرية، فى صورة مقارنة كيفية مع الأسلحة الإسرائيلية، بدون ذكر أرقام للاستدلال بها، ولتوضيح مدى الفارق فى التباين بينهما فمثلا ذكر أن الأسلحة السوفيتية المسلح بها الجيش المصرى متخلفة عن الأسلحة الغربية المسلح بها الجيش الإسرائيلي، وهذا الأسلوب يوحي للمستمع أو القارئ بأن هناك فارقاً كبيراً جدا بينهما، خلاف لو ذكر أرقام محددة قد تكشف أن الفارق ضعيف، لا يستحق الذكر، كذلك استخدام التعبيرات الإنشائية والبلاغية التى تعطى تأثير أكبر على الرأي العام، لأنها تخاطب العاطفة، والوجدان، خلاف الأرقام التى تخاطب العقل والفكر، الأمر الذى يثير غضب الرأي العام ضد السلطة الحاكمة المسئولة عن أستيراد أسلحة لمصر أقل كفاءة من أسلحة العدو الإسرائيلي، ومع استكمال عرض باقى القضايا بهذا

الأسلوب، يكونوا قد استكملوا جميع عناصر الهزيمة للجيش المصري، فى نفس الوقت الذى استكملوا فيه عناصر النصر للجيش الإسرائيلي، مع تحميل القيادة السياسية مسئولية صناعة هذه الأسباب.

(٣) صناعة أسباب مضللة للهزيمة بدلا من أسبابها الحقيقية

بالاستعانة بالأسباب العادية لأي هزيمة عسكرية، وتقديمها علي اعتبار أنها أسباب هزيمة الجيش المصرى فى ٦٧ ، بعد تحريف وتغيير الأحداث الحقيقية للحرب. فطالما أن أسباب أى هزيمة عسكرية بصورة عامة لا تعدو عن ضعف فى الكفاءة القتالية للجيش المهزوم، والتى تتضمن مجموعة من الأسباب منها " ضعف كفاءة الأسلحة، وضعف التدريب، وضعف الروح القتالية للأفراد و.. الخ. فقد كان تقديم هذه الأسباب المضللة كأسباب لهزيمة الجيش المصرى فى ٦٧ أكثر قبولا وأكثر منطقية لدى الرأى العام المصرى من الحقيقة بأنه لم تحدث حرب، أو تصادم مسلح بين الجيشين المصرى والإسرائيلي. وبالتالى عرض جنرالات الحرب مجموعة من القضايا صنعوا منها أسباب تبدو كأسباب طبيعية ومنطقية للهزيمة، وأهم هذه القضايا الآتي:

- كفاءة أسلحة الجيش المصرى فى حرب ٦٧.
- طرق وأساليب التدريب القتالى حسب "العقيدة القتالية السوفيتية".
- نوعية المقاتل المصرى.
- هدف الجيش المصرى فى حرب ٦٧.
- إشغال القوات المسلحة بقضايا سياسية.
- حملة اليمن العسكرية.

(٤) القضية الاولى: كفاءة اسلحة الجيش المصرى فى حرب ٦٧

(أ) سياسة مصر / عبدالناصر تجاه تسليح الجيش المصرى :

السلاح هو أهم عنصر فى تكوين أي قوة عسكرية، وقد حددت مصر سياستها لتسليح الجيش فى خطين متوازيين متلازمين الأول الاستيراد والثانى التصنيع، وقد تقدمت صناعة الأسلحة فى عصر عبدالناصر بخطا واسعة ثابتة وفق تخطيط طموح جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيم وإعداد الجيش المصرى كجيش عصرى باستيراد كافة المستلزمات الأساسية اللازمة، سواء أسلحة حديثة أو أشكال تنظيمات للوحدات العسكرية أو نظم التدريب العسكرى وغيرها.

(ب) استيراد الأسلحة :

استيراد الأسلحة عملية سياسية اكثر منها عملية تجارية:

استيراد الأسلحة تعتبر قضية حساسة لها حسابات معقدة وتخضع لقواعد وشروط ومبادئ تضعها الدولة المصدرة وفقا لمصالحها الاستراتيجية، ومع أنها عملية سياسية استراتيجية فى المقام الأول فإنها أيضاً عملية تجارية، وبالتالى فإن نقد سياسة الدولة تجاه هذه القضية ليس بالأمر السهل حتى لا تأخذ الشكل الجزافي أو الكلام الارتجالي، الذى لا يستند علي أي أساس، بالإضافة إلى اشتراطات الدولة المصدرة للسلاح هناك الاعتبارات الدولية التى تتحكم فى استراتيجية المنطقة، وبالتالى كان توجه مصر فى البداية فى أولى مراحل الثورة إلى الغرب وأمريكا ثم تغيرت أخيرا بالتوجه إلى الغرب وأمريكا في عصر السادات، على أن كل مرحلة حدد توجهها حصيلة تفاعل الثوابت مع المتغيرات فى كل مرحلة.

وكانت الاعتبارات الدولية، والتى تتضمن تحكم استراتيجية قوى المعسكرين السوفيتي والأمريكي فى المنطقة، حين اتفقا على إقرار نظام للتوازن الاستراتيجي بين مصر وإسرائيل، ليضمنا عدم تفوق إحدى القوتين على الأخرى تتجرأ فيها أحدهما على غزو الأخرى، وذلك لضمان إقرار السلام فى المنطقة وعدم اندلاع حرب عالمية بين المعسكرين.

ثم استغلال الغموض وسرية الموضوعات العسكرية، عرض مرتجى بالأسلوب النازي أو "حدث ولا حرج" القضية بادعاء تخلف أسلحتنا السوفيتية عن أسلحة إسرائيل الغربية دون أن يستند على أي دليل يثبت صحة كلامه.

ومع ذلك وبدون سرد بيانات ومعلومات عسكرية، قد يكون من المحظور نشرها لعمل مقارنة بين أسلحتنا السوفيتية وأسلحة إسرائيل الغربية فى حرب ٦٧، فأننا سنجد أن هذه المقارنة قد حدثت فعلا، ولكن فى مسارح حرب أخرى مثل الحروب التى حدثت بين الهند وباكستان، حيث كانت الهند مسلحة بنفس أسلحتنا السوفيتية أمام باكستان ذات التسليح الغربي الأمريكي مثل إسرائيل، وكذلك حرب كوريا، وحرب فيتنام، وقد انتصرت جميع الدول المسلحة بتسليح سوفيتى على الدول المسلحة بتسليح غربى امريكى، مع اعتبار انه لا يحق لنا نقد الأسلحة السوفيتية طالما أننا لم نستخدمها فى الحرب، وكان ذلك بأوامر من كبار قادتنا، الذين فروا من ميدان القتال، وكان المارشال الغضنفر مرتجى أكبر القادة الفارين من ميدان القتال.

ولما قد تصادف نشر هذه الأحاديث فى ظروف صدور القرار السياسى للرئيس السادات، بتغيير مصدر السلاح إلى الولايات المتحدة، الأمر الذى يرجح احتمال أنها بدافع تأييد قرار الرئيس السادات، باعتبار آن رأى القوات المسلحة أساسى وجوهرى، ويمثله كبار القادة بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام المصرى، لقبول القرار لاقتناع عامة الشعب بآراء ذوى المراكز القيادية فى كل تخصص. وبهذه الصورة يعتبر موقف كبار القادة موقف وطنى مشهود لهم ـ من وجهة نظرهم ـ لتأيدهم السلطة، وتوجيههم الرأى العام لسياسة الرئيس السادات، ولكن من جهة أخرى، فإنه موقف مضلل، لأن القرار يجب أن يبنى على حقائق وأن الأفضل والواجب هو تقديم الحقيقة فقط للمسئولين عن إصدار القرار.

صحيح أن القرار قد يستند على عناصر أخرى، وقد تكون هى التى رجحت صدوره...... ولكن مع ذلك ينبغى الالتزام بمبدأ الصدق، وإعلان الحقيقة للحقيقة.

وطالما كانت لنا تجربة سابقة فى تسليح الجيش المصرى مع المعسكر الآمريكي، فأنه علينا أن نعرف أولا لماذا انقلبنا إلى المعسكر السوفيتي قبل أن نرتد مرة أخرى إلي المعسكر الأمريكي.

سياسة المعسكر الأمريكي مع رجال الثورة فى تسليح الجيش المصري:

بانتقال زعامة المعسكر الغربى ومركز الثقل العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت بالتالى ملامح الخطوط الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على الشرق الأوسط، وكان أولها عام ١٩٥٠ فيما يعرف بالاتفاق الثلاثي حين ضمت أمريكا معها كل من بريطانيا

وفرنسا. وقد تضمن الاتفاق حظر تصدير الأسلحة إلى الدول العربية بهدف إقامة توازن استراتيجي فى القوى العسكرية بين إسرائيل وجميع الدول العربية، الأمر الذى أدى إلى فشل جميع محاولات رجال الثورة للحصول على سلاح من أى دول غربية بما فيها الولايات المتحدة، وذكر كتاب هيئة البحوث العسكرية[1]: "فى البداية كان هناك نوع من الوفاق بين حكومة الثورة وبين الولايات المتحدة استمر لمدة ثلاث سنوات، عقد خلالها كثير من الاتفاقات المالية والثقافية، ولكنها لم ترسل لمصر أسلحة ثقيلة تمشياً مع اتفاق كانت قد عقدته مع بريطانيا وفرنسا فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ بشأن حظر إرسال الأسلحة إلي دول الشرق الأوسط ".

- **كتب محمد حافظ إسماعيل[2]:**

> « فى ديسمبر ١٩٥٢ لم تنجح مهمة على صبرى فى واشنطن للتفاوض حول احتياجات مصر من التسليح. فقد اقتصرت واشنطن على عرض التسليح الخفيف، واشترطت الوفاء بثمنه نقدا، والتعهد بعدم استخدامه لغير أغراض الأمن الداخلى والدفاع ».

إلا أن قيادة الثورة لم تضع قضية الأسلحة علي رأس الأولويات الاستراتيجية، إلا حينما استمرت تحرشات إسرائيل بالقوات المصرية علي الحدود، وكان أبرزها الإغارة الإسرائيلية علي خان يونس في أبريل (نيسان) ١٩٥٥، وبعدها عملية الصابحة في سبتمبر (ابلول) من نفس العام، ثم عملية الكونتلا بعدها بأيام، حتي ما كان من استيلائهم علي منطقة "العوجة" المصرية خرج الأمر من صورة الاستفزاز إلى صورة تحدي، وكانت منطقة "العوجة" منزوعة السلاح حسب اتفاقية الهدنة، كذلك إغارتهم علي غزة،باعتبار حساسية مسئولية مصر السياسية والعسكري عن قطاع غزة الفلسطيني، وكانت إسرائيل البادئة بالعدوان في جميع التحرشات، ذلك لاستخفافها بقوة الجيش المصري، طالما كانت وستظل القوة بمفردها هي الرادع الوحيد الذي يضمن لمصر التزام إسرائيل بقواعد السلام.

---

(١) **هيئة البحوث العسكرية**، حرب العدوان الثلاثي على مصر، ج١ — ص١٩.

(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٣٩.

إغارة القوات الإسرائيلية على وحدة عسكرية مصرية فى غزة وتأثيرها الإستراتيجى:

- **ذكر كتاب هيئة البحوث العسكرية[١]:**

« فى ليلة ٢٨ فبراير ١٩٥٥ قامت قوات المظلات الإسرائيلية "٥٠ فردًا" بهجوم فى اتجاه أحد معسكرات الجيش المصرى فى الجزء الشمالى لمدينة غزة بغرض تدمير المعسكر، وتم الهجوم من ثلاث اتجاهات، وكانت الخسائر كبيرة، فلقد بلغت ٢٨ قتيلاً وعدداً من الجرحى، وفى الجانب الإسرائيلي ٨ قتلى، و٩ جرحى. وقد أعلن مراقبوا الهدنة أن هذه الإغارة مخططة من السلطات الإسرائيلية، توضح انتهاك إسرائيل لاتفاقية الهدنة وأنها تعتبر من أكثر الحوادث دموية بين مصر وإسرائيل ».

- **أما عن تأثير هذه الغارة استراتيجيا فقد ذكر نفس المصدر[٢]:**

« كان تأثير هذه الغارة كبيراً على عبدالناصر، حيث هددت مركزه، لأن قبل الإغارة بعدة أيام كان قد زار قواته في غزة، وأكد لهم أنه ليس هناك خطر من قيام الحرب وأن خط الحدود الفاصل بين مصر وإسرائيل سوف يبقى هادئا، ولقد جعلت إغارة غزة المنطقة كلها توترا، ولهذا أصبحت أحداث الحدود وتبادل النيران وزرع الألغام أصبحت متكررة ـ ومع هذا فإن عبدالناصر لم يرد على هذه الاعتداءات بأي رد فعل عسكري قوى في ذلك الوقت – إلا أنه لقى صعوبة فى إقناع القوات بالصبر حيث تزايدت ضجات المطالبة بالأسلحة الحديثة، كما بدأ فى تغيير الأسبقيات فى سياسته فبعد أن كان يعطى أولوية لإصلاح المجتمع المصرى، نجد أنه أعطى الأسبقية الأولى لتسليح الجيش ».

الأمر الذى دفع عبدالناصر، بالتالى أن يرمى بثقل الدولة فى قضية تسليح الجيش المصرى فاستمر فى الإلحاح على المعسكر الأمريكي، وقد كتب نفس المصدر[٣]:

« كان طلب مصر من الدول الغربية فى كل مرة تقابل بالمماطلة والتسويف والمساومة والحجج المتعارضة، وفى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ عرضت الصين الشعبية

(١) **هيئة البحوث العسكرية**، حرب العدوان الثلاثي على مصر، ج١ ص٢٣.
(٢) نفس المرجع، ص٢٣.
(٣) نفس المرجع، ص٢٥.

على لسان رئيس وزرائها "شواين لاى" تزويد مصر بأسلحة من الكتلة الشرقية، وراح عبدالناصر ينذر السفير الأمريكي بالالتجاء إلى الكتلة الشرقية إن لم يزود الغرب مصر بالأسلحة التى تحتاجها، وكانت النتيجة أن حصلت مصر على ٤٠ دبابة سنتوريان من بريطانيا، دون أن تشحن معها طلقة واحدة من الذخيرة، وبعد أن احتجت مصر وصلت عشر طلقات لكل دبابة!!، مع أنه في نفس التوقيت كان هناك اتفاق سرى بين فرنسا وإسرائيل، لتزويدها بالأسلحة وأن الشحنات الأخيرة لها تضمنت ٧٠ طائرة مستبر، ١٠٠ دبابة، ١٠٠ مدفع ١٥٥ مم، ١٥٠ مدفع مضاد للطائرات عيار ٧٥ مم، ونظراً لعدم حصول مصر على مطالبها من التسليح من الغرب، ولكي تواجه خطر التسليح السري الذي تقوم به إسرائيل، لذا فإن مصر عقدت في ١٧ سبتمبر ١٩٥٥ صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتي، حيث تم توريدها عن طريق تشيكوسلوفاكيا ».

(ج) صفقة الأسلحة التشيكية:

- **ذكر كتاب البحوث العسكرية[١]:**

« أعلن عبدالناصر بنفسه ـ فى ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٥ ـ نبأ هذه الصفقة قبل أن يسأله أحد بذلك، وكانت هذه الصفقة عبارة عن: ٥٣٠ عربة مدرعة، ٢٣٠ دبابة، ٢٠٠ ناقلة جند، ١٠٠ مدفع ذاتى الحركة، ٥٠٠ قطعة مدفعية أنواع، ٢٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، مجموعة بحرية تضم مدمرات، وكاسحات ألغام وثلاث غواصات ».

أما تفاصيل الصفقة من اتفاقيات دارت ـ قبل الإعلان الرسمي لها ـ بين الوفود العسكرية المصرية وبين السوفييت فيمكن إيجازها فى الأتي:

في أوائل يونيو ١٩٥٥[٢] توجه أول وفد عسكري مصري إلي تشيكوسلوفاكيا للقيام بمفاوضات لتوريد احتياجات مصر من الأسلحة ثم توالت الوفود العسكرية للتعاقد على باقي الاحتياجات المختلفة، حيث تم التعاقد على الدبابات ومدافع الاقتحام وأعيرة المدافع المختلفة وطائرات القتال والقاذفات الخفيفة وطائرات النقل واحتياجات الأسطول البحرى من مدمرات، وغواصات، وزوارق طوربيد وهذه

---

(١) نفس المرجع، ص٢٥.

(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٤٦ – ٤٨.

الاتفاقات تتضمن المعدات التكميلية وقطع الغيار والبرامج التدريبية التى تجرى لتدريب العاملين والفنيين.

- **كتب حافظ إسماعيل[١] وهو أحد المسئولين عن صفقة الأسلحة:**

« ولقد كان من أهم ما يميز التسليح السوفيتي أن فكرا واحدا يسيطر على الصناعة، بحيث يرتب صورا مختلفة لاستخدام نفس السلاح. وكان ذلك يوفر درجة عالية من المرونة، وييسط الكثير من مشاكل الإمداد والصناعة والإصلاح، وعلاوة على ذلك كانت هذه الأسلحة تتميز ببساطة الصناعة وتتجنب التعقيدات التكنولوجية، ثم بالصلابة التي تتواءم وخشونة استخدام الفلاح الروسي لها، وكانت هذه الأمور تلائم إلى حد كبير الظروف السائدة عندنا.

ومع أننا لم نجد في المعسكر الاشتراكي تنوع المصادر مثلما توفره شركات الأسلحة الغربية مما يتيح حرية الاختيار، إلا أننا كنا نضمن في التعامل مع السوفيت سرية النتائج التي يتفق بشأنها، بينما تتعرض مشترياتنا الغربية للكشف عنها حتى قبل أن تتم. كما كانت أثمان الأسلحة الروسية على مستوى لا ينافسه مصدر غربي، وكان المتاح فيها يشبع احتياجاتنا. وهكذا كان واضحا الأساس السياسي - وليس التجاري - لصفقة الأسلحة.

وفضلا عن ذلك فقد قبل السوفيت أن يتولوا نقل مشترياتنا بحرا وتسليمها فى الإسكندرية. فلم تكن لدينا قدرات للنقل البحري كافية، كذلك قبلوا تخفيض قيمة الصفقة من ٣٢ مليون جنية إلي ٣٠ مليون جنية، وكانت شروط الدفع تقضى بأن يشتروا سلعا مصرية، وأن يتم سداد الدين في أقساط سنوية وتحمل فائدة ٢ في المائة ».

- **وكتب أيضا[٢]:**

« في منتصف نوفمبر ١٩٥٥ سافرت إلي وارسو مصحوبا بوفد من السلاح البحري، لإبرام اتفاقية مماثلة مع بولندا تتعلق باحتياجات الأسطول الحربى. ولقد استمرت زياراتنا لوارسو أسبوعين، أتممنا فيها التعاقد على المدمرات، والغواصات، وزوارق الطوربيد، واحتياجاتها من المعدات التكميلية، والذخائر،

---

(١) نفس المصدر – ص٤٦ – ٤٧.
(٢) نفس المصدر – ص٤٨.

وقطع الغيار، وكذا الاتفاق على برنامج التدريب الذي سيجرى بميناء جدينيا على بحر البلطيق".

(د) بناء الجيش المصرى الحديث :

وفى أوائل عام ١٩٥٧ وبعد جلاء قوات العدوان الثلاثى لحرب ١٩٥٦، وضع عبدالناصر الخطوط الاستراتيجية لسياسة بناء الجيش، التى تضمن له كل مقومات وعناصر الجيوش الحديثة العصرية، بعد أن كانت المسألة مجرد استيراد آسلحة.

وكما استعان محمد على باشا بخبراء فرنسيين من الحكومة الفرنسية، لنقل الجيش المصرى من حضارة القرون الوسطى إلى حضارة القرن الحديث بكل مقوماته وعناصره، كذلك فعل عبدالناصر بالاستعانة بالحكومة السوفييتية، ليقفز بالجيش المصرى بعيداً عن ظل استراتيجية الاستعمار، والتى لم تمكن الجيش إلا بالوفاء بمهمة حفظ الأمن الداخلي، واستقدم الخبراء السوفيت والتشيكوسلوفاك من كل فرع من فروع الأسلحة، وفى مجهود متواصل لأربع سنوات، حتى ظهر الجيش المصري العصري كنتيجة مباشرة للسياسة الاستراتيجية للحكومة المصرية الوطنية المستقلة بزعامة عبدالناصر.

١. التنظيم والتسليح:

تنظيم وهيكلة الجيش المصرى فى وحدات وتشكيلات حسب التنظيمات الحديثة للجيوش السوفيتيه:

- القوات البرية: المشاة، المدرعات، المدفعية بأعيرتها المختلفة، المظلات، الصاعقة.. إلخ.
- القوات الجوية: أسراب المقاتلات، والمقاتلات القاذفة، والقاذفات والهليكوبتر، وطائرات النقل.. إلخ
- القوات البحرية: مدمرات، فرقاطات، كاسحات ألغام، قناصات، لنشات صواريخ وطوربيد، غواصات، ناقلات جند.. إلخ

٢. إقامة نظام كامل للدفاع الجوى عن سماء مصر

٣. استيراد نظام كامل "لأساليب القتال الحديثة":

وهو نظام "العقيدة السوفيتية للقتال"، وهذا الأمر لا يقل أهمية وخطورة عن أهمية وخطورة السلاح نفسه، ذلك آن التطور التكنولوجى الكبير فى الأسلحة تبعه تطور آخر فى أساليب استخدام هذه الأسلحة فى القتال، وأدى تنوع وتباين الأسلحة إلي زيادة كبيرة فى عدد التخصصات والأفراد المكلفين باستخدامها، وتكونت داخل هذه التخصصات كوادر مختلفة، كذلك تم إنشاء نظام متكامل كمنظومة عمل كبرى تتعاون فيهاكل الأسلحة لتحقيق هدف مشترك.

هذا بالإضافة إلى تطور أساليب السيطرة والقيادة والتخطيط للعمليات الحربية المختلفة على مستوياته المختلفة، وكان عامل الخبرة من الممارسة العملية لهذه الأساليب فى الحروب، وأهمها الحرب العالمية الثانية هو العامل الأساسي لتطويرها والوصول إلى "نظام متكامل فى أسلوب القتال"، ولما كانت مصر قد تخلفت تماما عن هذا النوع من المعرفة، فقد استعانت لهذا الغرض بعدد كبير من الخبراء السوفييت.

حتى كان عام ١٩٦٤[١] حين قررت القيادة العسكرية التخطيط إلى تقليل أعدادهم تدريجيا اعتباراً من ذلك العام حتى كان عام ١٩٦٧ والذى وصل فى عدد الخبراء السوفيت إلى أقل عدد.

٤. استيراد نظام كامل "للتدريب على القتال"

كذلك دخل التطور التكنولوجي أيضا فى وسائل التدريب وطرقها، حين أصبح التدريب فى حد ذاته عمليه أشبه بالعمليات الصناعية لإنتاج المقاتل المتخصص الذى يمر بمراحل متعددة أشبه بالمراحل الصناعية "مرحلة فرد، جماعة، فصيلة.. إلخ - التى هى مراحل التدريب المختلفة - وتدور هذه المراحل داخل وحدات القوات المسلحة كعمل داخلي من خلال منظومة أخرى، هى خلاصة خبرات عملية أيضا لم يبخل بها الاتحاد السوفيتي عنا، حين قدموا لنا كافة المساعدات منها الآتي:

- تقديم المنح الدراسية فى الأكاديمية العسكرية فرونز بالاتحاد السوفيتي للضباط أركان حرب، وهى دورات دراسية لمدة ثلاث سنوات لدراسة "العقيدة القتالية السوفيتية" لإدارة عمليات "التشكيلات الكبيرة والجيوش".

---

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٨٥.

- تقديم كافة المعاونات لتنظيم وتطوير الجهاز التعليمى لإعداد وتدريب الكوادر المختلفة سواء "للكلية الحربية أو الكلية الجوية أو الكلية البحرية" وكذلك إنشاء مراكز التدريب المختلفة لتخريج كوادر الصف ضباط المعلمين للأسلحة المختلفة.
- تقديم كافة المعاونات فى إنشاء أكاديمية الفنية العسكرية وتنظيم الجهاز التعليمى لإعداد وتدريب الكوادر المختلفة لتعليم مصممى الأسلحة وكذلك صيانة وإصلاح الأسلحة المختلفة، كذلك إنشاء المعهد الفنى للقوات المسلحة لتخريج الضباط الفنيين فى جميع الأسلحة للمعاونة فى الصيانة والإصلاح فى الورش المختلفة للجيش وفى جميع أنواع الأسلحة (موضوع التدريب فى البند التالى).

٥. تصنيع قطع الغيار للأسلحة المختلفة داخل ورش الجيش:

قدم الاتحاد السوفيتي كافة المساعدات لنا في إنشاء قاعدة فنية واسعة لتصنيع أعلى نسبة من قطع الغيار داخل ورش القوات المسلحة بعد تطويرها لهذا الغرض. وكان الهدف هو سد احتياجات القوات المسلحة من قطع الغيار المستهلكة، كنوع من الاكتفاء الذاتى خوفا من قطع خطوط الإمداد مع الاتحاد السوفيتى أو تأخر وصولها أثناء العمليات الحربية، كذلك ساعدت هذه الخطوة على التقدم للخطوة التالية للتصنيع وإنشاء المصانع الحربية.

٦. تنظيم القيادة العامة للجيش المصرى:

- **كتب حافظ إسماعيل[1]:**

« كان أهم إنجاز لنا هو تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة. وكان المشير عامر قد كلفنى بإجراء الدراسة المطلوبة مع وفد سوفيتى جاءنا خصيصا لهذا الغرض، وحقق معنا التنظيم المنشود، ثم تدريب أجهزته.

كانت القيادة العامة حتى عام ١٩٥٧ تتمثل فى القائد العام ومكتبه على رأس هيئات أركان الحرب للجيش والطيران والبحرية.

---

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٧٥ - ٧٦.

وعندما ناقشت مع الخبراء مشكلات القيادة العامة استقر رأينا على عدة توصيات تتركز آساسا حول "رفع" هيئة أركان حرب الجيش لتصبح "هيئة الأركان العامة لكل القوات المسلحة"، ويصبح رئيس الهيئة هو النائب الأول للقائد العام للقوات المسلحة، والذى يتولى أيضا مهام وزير الدفاع، ويسيطر من خلال الهيئة على قيادات القوات البرية، والجوية، والبحرية ».

ويتضح من تنظيم العميد حافظ اسماعيل فكر آلية الهدم والتخريب باعتباره آحد أعضاء "شلة المشير" وقد حدد خطوطه في الأتي:

استبقاء منصب القائد العام للقوات المسلحة:

رغم إلغاء هذا المنصب في أغلب جيوش العالم في وقت السلم ـ حين ألغته بريطانيا[1] بصفة نهائية منذ عام ١٩٠٤ باعتباره مدعاة للفوضى والارتباك من الناحية الفنية والعسكرية فضلا عن الناحية الدستورية، وكذلك فعلت باقي دول العالم حيث وزعت أعمال هذا المنصب على هيئة أركان حرب، وبعض شعب وزارة الحربية ـ فقد احتفظ محمد حافظ إسماعيل بهذا المنصب الحربي المستفز وقت السلم، والذي يعتبر منصب متخلف من ناحية التقييم العلمي له بالإضافة إلى التأثير السيكولوجي السلبي الذي يحدثه على بعض الشخصيات، الذين يحملون هذا المنصب مثلما حدث للمشير عامر فلم يخلع البدلة العسكرية وعليها الرتب والنياشين وعاش في دور المارشال "رومل" أو نابليون، حتى وكأن حافظ إسماعيل قد وضع إصبعه على أخطر أبعاد شخصية عبدالحكيم عامر، والتي استطاعت بها "شلة المشير" قيادته حتى أوصلته إلى نهايته المأساوية.

سحب منصب وزير الحربية من السلطة التشريعية وإسناده إلى القوات المسلحة:

ثم قام حافظ إسماعيل بما هو أدهى وأمر، وذلك بالتعديل الجوهري، الذي تدخل فيه مباشرة في السلطة التنفيذية للدولة ذلك بسحب منصب وزير الحربية منها وضمه إلى القوات المسلحة. وبذلك شغل المشير عبدالحكيم عامر منصبين في وقت واحد قائد عام للقوات المسلحة ووزير للحربية لأول مرة منذ تم تشكيل المجالس النيابية في عصر الخديوي إسماعيل.

(١) عبدالعظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص٢١١.

- **وكتب اللواء طه المجدوب**[1]:

> « وزير الدفاع هو وزير سياسي يعمل كممثل للسلطة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية، وهو المسئول عن إعداد الدولة للحرب بما في ذلك القوات المسلحة، بينما القائد العام يكون مسئولاً عن القوات وتنظيمها وتدريبها وإعدادها لتنفيذ مهام القتال، ووضع خطط العمليات الحربية وإدارتها في إطار الأهداف السياسية للدولة التي تحدد بواسطة رئيس الجمهورية ».

الاختلاف واضح بين منصبي القائد العام ووزير الحربية، الأول عسكري بحت يخرج من الكادر العسكري للقادة وفي أعلى قمتها، أما الثاني فهو كادر سياسي بحت لا يشترط في شاغله أي مؤهلات عسكرية.

الأول كقائد عام يملك الكفاءة والقدرة في معرفة إمكانات وقدرات قواته المسلحة، وبالتالي قبول الأهداف السياسية طالما تدخل ضمن إمكانيات قواته بعد تحويلها إلى أهداف عسكرية، ووضع الخطط العسكرية من خلال القيادة العامة لتنفيذها، ليتحمل المسئولية بمفرده عن قبوله مهام وأهداف في حدود قدرة وطاقة قواته المسلحة، وبالتالي فله الحق أن يقدم استقالة عند إرغامه على تنفيذ مهام يكون على قناعة من عدم استطاعته تنفيذها.

أما الثاني فهو كممثل للجانب الاستراتيجي العسكري داخل الحكومة فهو يشترك مع باقي الوزراء للتخطيط لاستراتيجيات الدولة العليا والتنسيق بين إمكانات وموارد الدولة الاقتصادية والحربية وأهدافها السياسية المطلوب تحقيقها كذلك يقوم بتمثيل السلطة التنفيذية للدولة داخل القوات المسلحة لتكليف القوات المسلحة الممثلة في القائد العام بالمهام والأهداف المطلوب تنفيذها للدولة.

ووزير الحربية والقائد العام يكمل كل منهما الآخر، مع التباين بين المهمتين.

- الأول: السياسي الاستراتيجي يكلف القائد العام المهام المطلوبة للدولة.
- والثاني: القائد العام ينفذ المهام التي في استطاعته.

الأول يريد ويطلب، والثاني ينفذ في حدود قدراته وطاقته، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حوار، أشبه بالحوار الذي يدور حينما يستأجر تاجر عربة نقل لتحميل بضاعته، فالتاجر يريد أن يحمل أكبر ما يمكن من كمية بضاعة والسائق يرفض

---

(١) **لطفي الخولي**، حرب يونيو بعد ٣٠ سنة، ص١٢٢ – ١٢٣.

أن يحمل أكثر من طاقة العربة والحوار هنا ضروري لأن السائق المحترف يعرف طاقة عربته المستعملة التي لا تتحمل سوى حمل كمية محددة.

حتى إذا ما زهزهت الدنيا مع السائق ليقوم بأعمال التجارة لحسابه الخاص بالإضافة إلى قيادته للسيارة ليجمع بين مهنتين "تاجر + سائق عربة" فإنه تحت إلحاح التجارة والديون ومواعيد استحقاق الكمبيالات والشيكات التي غالباً ما تدفعه إلى تحميل السيارة بأكثر من طاقتها رغم معرفته الكاملة بخطورة هذا العمل، ذلك لأن الحوار السابق الذي كان يدور بين التاجر والسائق والذي كان يضمن سلامة العربة وعدم تحميلها بأكثر من طاقتها لم يتم، وكذلك نفس الأمر حين تم إدماج منصبي القائد العام ووزير الحربية الذي ألغى الحوار بين الاثنين، والذي كان يضمن سلامة القوات المسلحة المصرية، وعدم تحميلها بمهام أكثر من طاقتها، **لنكتشف أن العبارة الشهيرة للمشير عامر (برقبتي يا ريس) ليست عبارة هزلية، بقدر ما هي تعبر عن حقيقة وضع خاطئ في الجمع بين منصبي وزير الحربية والقائد العام.**

وكذلك التناقض في المؤهلات والقدرات الشخصية المطلوبة لكلا المنصبين، فالقائد العام تتطلب فيه الشخصية العسكرية القيادية الجادة والصارمة والحسم، خلاف وزير الحربية الذي يتطلب فيه الشخصية السياسية بكل ما في معنى السياسة من دهاء ومقدرة على التفاوض والتفاهم للتوصل لمعرفة حقيقة الهدف السياسي للدولة مع رجال السياسة الآخرين. حتى الصورة والشكل العام للقائد العام والمقدرة الصحية واللياقة البدنية وقوة التحمل المطلوبة تحتم أن يكون السن في حدود ٥٠ سنة لظروف العمل العسكري الروتيني لحضوره المناورات الحربية والتدريبات في ظروف صعبة وعلاوة على أن قيادته للجيش في الحرب تتطلب قدرة في تحمل الضغط النفسي والعصبي الشديد خلال أيام الحرب، كل ذلك يجعل السن شرطاً أساسياً وحتمياً وليس محل اختيار، وهذا عكس تماماً وزير الحربية الذي تزيد خبرته السياسية وكفاءته مع زيادة سنه، مما يفرض عدم اشتراط أي سن على جميع السياسيين ومع مرور الأيام.. والسنين.. يتقدم في العمر.. ليزداد كوزير للحربية خبرة ونضجاً، ولتزداد كفاءته السياسية تألقاً ومع كونه قائد عام للجيش يصل به العمر ليقول **بدلاً من العبارة الشهيرة (برقبتي يا ريس) يقول (بشيخوختي يا ريس).**

- **يقول اللواء طه المجدوب[١]:**

« إن وزير الحربية قد جمع المسئوليتين السياسية والعسكرية فهو وزير الحربية. وفي نفس الوقت قائد عام للقوات المسلحة وهو نفس النظام المتبع في الاتحاد السوفيتي ».

إلا أن النظام التركيبي للاتحاد السوفيتي بجمهورياتها المتعددة تختلف تماماً عن النظام التركيبي لمصر كليةً.. وبالتالى علينا تغيير النظام التركيبي لمصر ليكون مثل الاتحاد السوفيتي، حتى يمكننا جمع وظيفتي وزير الدفاع والقائد العام في شخص واحد، لأن كل نظام هو منظومة متكاملة..

أما أخذ جزء من نظام وتركيبه على نظام آخر مختلف عنه تماماً.. **فهو أشبه بعمل ملوخية بالكريم شانتيه.. فهل نسمي عمل الملوخية بالكريم شانتيه بدلاً من التقلية هو تطوير لعمل الملوخية؟!.**

(هـ) صناعة الأسلحة:

ظهرت صناعة الأسلحة كأحد الملامح الرئيسية الاستراتيجية للنظام الناصري والذي كان يسعى إلى استقلالية القرار السياسي وتحقيق الإرادة المصرية، والتي لم تكن لتتحقق إلا بالتحرر من ضغوط ونفوذ كل القوى المؤثرة على حرية القرار السياسي، وأهمها نفوذ وسيطرة الدول المصدرة للسلاح، والتي غالباً ما تربط صفقات السلاح بشروط تقيّد من استخدامه أو تقيّد من حرية القرار السياسي للدولة المستوردة، قد تصل إلى تغيير خطها السياسي.

- **كتب د. يزيد طايع[٢]:**

« إن الرغبة في ضمان الأمن القومي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأسلحة وحفز التنمية الاقتصادية، قد عملت على إقناع الزعامة المصرية الجديدة ذات النزعة الوطنية الجارفة، بأن التصنيع العسكري المحلي هو الحل، فقد اعتقدت هذه الزعامة أنها تستطيع بذلك كسر احتكار القوى الكبرى للسلاح وتقوية حركة عدم الانحياز مع تعزيز وضع مصر داخل مجموعة دول العالم الثالث، وفي أثر اتخاذ القرار بالتوسع في صناعات الأسلحة عام ١٩٥٣، ثم إنشاء العديد من المصانع ».

---

(١) نفس المرجع، ص١٢٢.

(٢) **يزيد صايغ**، الصناعة العسكرية العربية، ص١٥٤.

وذكر د. يزيد طايع عن محاولات سابقة لثورة ٥٢ وهي حصول مصر على ترخيص لتجميع وتصنيع مقاتلة بريطانية عام ١٩٥١ وقد ألغى هذا الترخيص في وقت لاحق، كذلك ترخيص بإنتاج طائرة تدريب تم إنتاج النموذج المحلي عام ١٩٥٠. وبذلك يكون عبدالناصر قد بدأ صناعة الأسلحة من الصفر شبه المطلق.

(١) الهيئة القومية للإنتاج الحربي:

تم تشكيل "الهيئة العامة للمصانع الحربية"(١) تحت سيطرة وزارة الدفاع في فترة الخمسينات، ثم استبدلت "بالمؤسسة العامة للمصانع الحربية" في فترة الستينات ثم استبدلت الآن باسم "الهيئة القومية للإنتاج الحربي" وهي تتولى إدارة خمس عشر مصنعاً كانت مملوكة ملكية كاملة للدولة(٢) وتقسم هذه الشركات إلى مجموعات فرعية وفقاً لطبيعة نشاطها وانتاجها وكان لكل مصنع رقم معين المضاعف للرقم ٩ أو ١٠ بحسب موقعه الجغرافي، أما الآن فأصبح لكل مصنع اسم مناسب. ومجموعات المصانع هي(٣):

(أ) مجموعة مصانع إنتاج الأسلحة :

- شركة المعادي للصناعات الهندسية (مصنع ٥٤): أنشئ هذا المصنع بالقرب من القاهرة، وبدأ إنتاجه بأسلحة فردية ذات تصميم سويدي في عام ١٩٥٤ ومنذ ذلك الحين، يتركز نشاطه على إنتاج الأسلحة الصغيرة، والهندسة العكسية للبندقية الآلية السوفيتية (أ. ك. ٤٧)، وإنتاج المسدسات ذات التصميم المحلي.
- شركة حلوان لآلات الورش (مصنع ٩٩٩): بالإضافة إلى إنتاج أجهزة التصويب وقطع الغيار، تنتج هذه الشركة مدافع الهاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم، وسبطانات إطلاق الصواريخ عيار ١٢٢ ملم.
- شركة أبوزعبل للصناعات الهندسية (مصنع ١٠٠): ويعد هذا المصنع آخر ما أنشئ من المصانع الحربية، حيث بدأ إنتاجه بعد وفاة عبدالناصر، ويقوم بإنتاج سبطانات المدفعية ومدافع الدبابات المضادة للطائرات. وقد بنى هذا المصنع على مساحة ٥٠٠٠٠٠م٢ في منطقة أبو زعبل (القليوبية) خصص منها ١٢٠٠٠٠ م٢ لتسهيلات الإنتاج. ويعمل هذا المصنع اعتماداً على أسلوب الهندسة العكسية

(١) نفس المرجع، ص١٦٤.
(٢) نفس المرجع، ص١٦٥.
(٣) نفس المرجع، ص١٦٦ - ١٦٩.

للأسلحة السوفياتية، وينتج أنظمة مهجنة عبارة عن مزيج من أجزاء غير مصرية الصنع بحسب تصميمات محلية.

(ب) مجموعة مصانع إنتاج الذخائر:

- شركة حلوان للصناعات الهندسية (مصنع ٩٩): تختص هذه الشركة بصناعة الأجزاء المعدنية والغلاف الخارجي للذخائر المتوسطة والثقيلة. ولهذا، فهي استطاعت أيضاً أن تكتسب خبرة في مجال تصنيع الرؤوس المتفجرة والقذائف المضادة للدروع وقنابل تدمير مدرجات المطارات والقذائف الصاروخية.
- شركة هليوبوليس للصناعات الكيميائية (مصنع ٨١): وينتج هذا المصنع مجموعة كبيرة متنوعة من المقذوفات للأسلحة المتوسطة والثقيلة، بما في ذلك ذخائر المدفع المضاد للطائرات عيار ٥٧ ملم فأكثر، وسبطانات المدفعية عيار ١٢٢ ملم و١٣٠ ملم، وقذائف الدبابات عيار ١٠٥ ملم، وقذائف الهاون، وصواريخ المدفعية غير الموجهة. كما يقوم بإنتاج الألغام والقذائف الدخانية والمضيئة، وبعض ذخائر البحرية والقنابل الجوية، والرؤوس الحربية للأسلحة الموجهة المحمولة على الكتف المضادة للدبابات والطائرات، والمفرقعات وتضم هذه الشركة في الواقع مصنعين أساسيين، إلى جانب سبعة مصانع صغيرة، والمصنع الأول ينتج العتاد المشار إليه آنفاً، في حين يتخصص المصنع الثاني في تفريغ أغلفة الذخائر المستعملة، وتحضير النابالم وقاذفات اللهب، وصناعة الفيوزات وإنتاج المتفجرات، والكيميائيات الضرورية، والمعدات المصنوعة من المطاط أو البلاستيك، مثل الأقنعة الواقية من الغازات وعجلات الدبابات. وكانت هذه الشركة تضم في خلال النصف الأول من الستينيات مصنع الصواريخ في مصر الجديدة الذي أنتج الصواريخ القاذفة (أرض ـ أرض) طويلة المدى، والمعروفة بلقب "القاهر" و"الظافر" و"الرائد".
- شركة شبرا للصناعات الهندسية (مصنع ٢٧): أنشئت في عام ١٩٥٣، وبدأت منذ عام ١٩٥٤ في إنتاج ذخائر الأسلحة الفردية. وفي عام ١٩٥٦ اتجهت هذه الشركة إلى التصميمات السوفياتية، بدلاً من التصميمات الغربية.
- شركة أبو قير للصناعات الهندسية (مصنع ١٠): وتنتج الذخائر ذات الأعيرة اللازمة للبنادق الشرقية والغربية، إلى جانب بعض أنواع العتاد مثل القنابل الدخانية، والطلقات لمدافع الهاون، ومعدات فردية لتنظيف البنادق. وقد أنشئت

هذه الشركة بالقرب من مدينة الإسكندرية في عام ١٩٥٢ وبدأت إنتاجها في عام ١٩٥٤.

- شركة المعصرة للصناعات الهندسية (مصنع ٤٥): تخصص هذا المصنع منذ إنشائه في عام ١٩٥٦ في إنتاج الذخائر للمدافع المضادة للطائرات ذات الأعيرة المتوسطة، والألغام المضادة للأفراد، والقنابل اليدوية وفيوزات الذخائر الثقيلة.

(ج) مجموعة مصانع إنتاج الكيميائيات والمواد المتفجرة:

- شركة أبو زعبل للكيميائيات المتخصصة (مصنع ١٨): بدأ هذا المصنع إنتاجه في عام ١٩٥٧، وينتج هذا المصنع مجموعة كاملة ومتنوعة من الوقود الدافع والشحنات المتفجرة للأسلحة البرية ذات الأعيرة الصغيرة والمتوسطة والثقيلة، وللألغام والقنابل والصواريخ.
- شركة قها للصناعات الكيميائية (مصنع ٢٧٠):، ويتركز نشاطها في تصنيع طلقات التدريب والطلقات الكاشفة (الخطاط) والطلقات الدخانية إضافة إلى عتاد متنوع، مثلم القنابل اليدوية والبطاريات الكهربائية للاستخدامات العسكرية وأمشاط الذخيرة.

(د) مجموعة مصانع الإنتاج المعدني:

- شركة حلوان للصناعات غير الحديدية (مصنع ٦٣): بعد أن كان نشاط هذه الشركة قاصراً على إمداد مصانع ذخائر الأسلحة الفردية بالمواد المعدنية، حتى عام ١٩٥٤، اتسع هذا النشاط لكي يمتد إلى إنتاج السبائك اللازمة لتصنيع أمشاط الذخيرة والطلقات، وبعض مكونات الأعيرة الثقيلة. ويقوم أيضا بسلسلة من العمليات الصناعية لإنتاج الشرائط والقضبان وبعض المكونات شبه تامة الصنع، مثل المصبويات في قوالب والمصبوبات الرملية والتشكيل بالبثق والدلفنة.
- شركة حلوان للمنتجات الحديدية (مصنع ٩): يمد هذا المصنع المصانع الحربية الأخرى بالمصبوبات الحديدية، إضافة إلى المحركات وآلات الورش، وأجسام المحركات الكهربائية، وما يتصل بذلك من مكونات.
- شركة حلوان للمعدات المعدنية (مصنع ٣٦٠): منذ عام ١٩٦٤ تنتج هذه الشركة الصفائح المعدنية، التي تستخدم في صناعة الألغام والشحنات الناسفة، وفي الخنادق ومواقع إطلاق النيران.

(هـ) الإلكترونيـــــات:

- شركة بنها للصناعات الإلكترونية (مصنع ١٤٤): ويعد هذا المصنع من أكثر المصانع الحربية تقدماً. وتشمل منتوجات هذا المصنع أجهزة استقبال وأجهزة ارسال واستقبال لأجهزة اللاسلكي العسكرية وآجهزة التليفون، وأجهزة التشويش وكاشفات الألغام وآجهزة التفجير وأجهزة التوقيت.

(و) معدات الخدمة الميدانية:

- شركة حلوان لمحركات الديزل (مصنع ٩٠٩): بعد آن كانت هذه الشركة تنتج محركات "الدبابة ت ـ ٣٤" في عام ١٩٦٤، تحولت إلى تصنيع مجموعة من المحركات تبدأ من قوة ٨ آحصنة حتى ١٥٠ حصاناً.

(٢) الصواريخ الظافر، القاهر، الرائد (صواريخ أرض ـ أرض طويلة المدى)

ذكرنا سابقاً هذه الصواريخ ضمن إنتاج شركة هليوبوليس (مصنع ٨١) فى مجموعة الذخائر، ونشير هنا بصورة خاصة لهذه الصواريخ، لما نالته من ضجة كبيرة قبل حرب ٦٧ وبعدها، لتباين المعلومات عنها لدرجة النقيض في الفترتين من رمز لفخر الإنتاج الحربي قبل الحرب، إلى رمز للسخرية منها بعد الحرب، لنضم هذه القضية مع باقي قضايا كارثة ٦٧.

وخلاصة القول فى القضية أن هذا المشروع كان تحت إشراف مجموعة من الخبراء الألمان وقبل أن يكتمل الإنتاج بأهم جزء وهو "نظام التوجيه" استطاعت إسرائيل الوصول لهؤلاء الخبراء الألمان، وقامت ضدهم بعمليات إرهابية حتى أرغمتهم على ترك العمل بمصر، الأمر الذي يعود إلى مسئولية أجهزة الأمن والمخابرات المصرية، والتي أمامها علامات استفهام، كذلك مسئولية قيادة القوات المسلحة في عرض هذه الأسلحة في استعراضات أمام الجمهور المصري، قبل التوصل لحل مشكلة "نظام التوجيه" للصواريخ.

- كتب أ. هيكل[١] :

> « ... مصر أكثر تقدماً في مجال الصواريخ، وإن ظلت هناك مشكلة في التوجيه بعد غياب "الدكتور بلز" خبير الصواريخ الألماني الذي خاف من التهديد الإسرائيلي وهجر البرنامج المصري إلى البرنامج الصيني وقتها ».

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٤٢٢.

- وكتب د. يزيد طايع[١]:

« الظافر والقاهر والرائد: في عام ١٩٦٠، وكجزء من البرنامج الطموح والمبكر في مجال التصنيع العسكري في عهد عبدالناصر، تم وضع برنامج لتطوير صواريخ قصف ثقيلة أرض – أرض. وقد أجريت التجارب على صاروخ من مرحلة واحدة وعلى آخر من مرحلتين، لكي يتم عرضهما بعد ذلك على الجمهور في تموز(يوليو) عام ١٩٦٢. وقد تولى مصنع مصر الجديدة للصواريخ مسئولية تطوير هذه الأسلحة، ووضع لذلك ثلاثة تصميمات: "الظاهر" و"القاهر" و"الرائد"، وتم إنتاج نحو ١٠٠ صاروخ من هذه الطرز الثلاثة، وحمل كل من "الظافر" و"القاهر" رأساً حربياً زنة ٤٥٠ – ٥٠٠ كلغ و٦٧٠ كلغ وبلغ مداهما ٣٧٥ ـ ٣٩٠ كلم و٦٠٠ ـ ٦٢٠ كلم على التوالي. أما "الرائد"، فقد كان من المفترض أن يخصص لأغراض غير عسكرية، وهو قادر على حمل رأس حربي يزن ١٨٠ كلغ يصل إلى مسافة ٩٠٠- ٩٥٠كلم، أو رأس زنته ١٠٠٠ كلغ للاختبارات العلمية وبمدى قدرة ٧٠٠ كلم ».

غير أن هذه المعلومات الخاصة بأداء تلك الصواريخ ظلت معلومات افتراضية إلى حد كبير، فقد انخفض مستوى دقة الصاروخ بسبب عدم كفاءة نظام توجيهه الذي يعمل بالقصور الذاتي، كما أنه، حتى نهاية البرنامج، لم تحقق مصر نجاحاً في تطوير الرؤوس الحربية الخاصة بهذه الصواريخ.

ومع هذا، فقد كانت هذه الأسلحة مفخرة للصناعة العسكرية المصرية، على الرغم من أنها صممت بمساعدة مجموعة من العلماء الألمان بلغ عددهم ٨٠ عالماً (تولوا مهمة الإشراف) إلى جانب نحو ٦٠٠ من الفنيين الغربيين. وفي خلال السنوات الخمس التي نشط فيها هذا البرنامج قبل توقفه، ساعد هؤلاء الخبراء على تكوين فريق مكون من ١٥٠ من المهندسين والفنيين المصريين، وعلى إنشاء عدد من مكاتب البحث والتطوير ذات الصلة بهذا البرنامج.

(٣) ناقلات الجند المدرعة (وليد):

ذلك بقيام شركة النصر للسيارات بحلوان بإنتاج أول ناقلة جند مدرعة لمصر وهي "وليد" وذلك باستخدام تصميم يتطابق إلى حد كبير مع ناقلة الجند المدرعة

(١) **يزيد صايغ**، الصناعة العسكرية العربية، ص٢٠٩.

السوفيتية من طراز "ب. ت. د ـ ٤٠" وبدأ إنتاجها في أواخر الستينيات وتم تصدير الإنتاج علاوة على إمداد الجيش المصري لكل من الجزائر، السودان، اليمن، وغينيا، وبوروندي".

(٤) إنتـــاج الطـــائرات:

(أ) طائرات التدريب[١]:

- **جمهورية**: وهو أول مشروع ـ سبق أن ذكرناه ـ قبل ثورة ٥٢، حيث تم إنتاج النموذج المحلي له عام ١٩٥٠، وهي طائرة ذات تصميم ألماني تم تطويره أثناء الحرب العالمية الثانية، وبدأ إنتاجها بعد ثورة ٥٢، حيث خضعت لعمليات تحديث متكررة، وقد أنتجت منها نحو ٣٠٠ طائرة قبل أن يتوقف إنتاجها في نهاية الستينيات، وباعت أعداد منها لكل من الأردن، والسودان، والجزائر، والسعودية، ولا يزال هناك نحو ٢٠٠ نموذج "جمهورية" تعمل في خدمة القوات الجوية بعد مضي نحو ٤٠ سنة على إنتاج أول طائرة منها.
- **القاهرة هـ. أ – ٢٠٠**: في بداية الستينات خطت صناعة الطائرات المصرية خطوة هامة إلى الأمام حين بدأت برنامجين طموحين، أولهما الإنتاج بمقتضى ترخيص لطائرة التدريب النفاثة الأسبانية من طراز "هـ. أ ٢٠٠" سابقاً إنتاج شركة هسبانو، وتحت اسم جديد هو "القاهرة" وقد تضمن البرنامج التصنيع المحلي لجسم الطائرة. وكذلك محركها طراز "أي ـ ٢٠١" والذي تولى إنتاجه مصنع ١٣٥ حتى عام ١٩٧٠ (أنشئ هذا المصنع عام ١٩٦٠) وبلغ إجمالي الإنتاج ٦٣ طائرة قبل إلغاء إنتاجه.

(ب) طائرات القتال[٢]:

- **الطائرة (هـ. أ ـ ٣٠٠)**: تمثلت الجهود المحلية في برنامج طموح لإنتاج طائرة مقاتلة خفيفة هي الطائرة "هـ.أ ـ ٣٠٠" وهو تصميم آخر من شركة "هسبانو" وقد أشرف على تطوير هذه الطائرة في مصر مجموعة من العلماء الألمان بقيادة "براندنر" وأدخلت عليها تعديلات هامة، على أنه قد تم أيضاً إيقاف هذا المشروع.
- **إنتاج مشترك مع الهند "الطائرة" هـ. ف. ٢٤ ماروت"**: وهو التعاون الذي سعت إليه الهند لتصنيع طائرتها المقاتلة بإنتاج مشترك بين الهند ومصر، تقوم الهند بصناعة

---

(١) نفس المرجع، ص١٧٩.

(٢) نفس المرجع، ص١٨٢.

الهيكل أما مصر فتقوم بتصنيع المحرك، وكانت مصر تنتج المحرك "آي ـ ٣٠٠" ويقول د. يزيد طايع إنها بمثابة المحاولة الوحيدة تقريباً من جانب بلد من بلدان العالم الثالث لتطوير محرك طائرة محلياً مع الأخذ في الحسبان أن المحرك "آي ـ ٣٠٠" أخذ الكثير من المحرك البريطاني "أوزفيوس" والواقع أن ذلك يشير إلى حقيقة هامة، هي أن الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة صناعياً والدول الأقل عنها في مجال التقانة العسكرية في فترة الخمسينات والستينات لم تكن هوة سحيقة يستحيل تخطيها على عكس الوضع السائد حالياً.

- **وكتب أ. هيكل[1] عن هذه التجربة:**

« كذلك كانت مصر أكثر تقدماً في مجال صنع المحركات النفاثة، وكانت الهند أكثر تقدماً في مجال بناء هياكل الطائرات. وجاء "بهابها" للحديث في مجال التعاون النووي، وبعدها بأيام وصل هيكل طائرة من الهند من طراز "هـ ٢٤" ووضع فيه محرك مصري من طراز هـ٣٠٠" وقام طيار التجارب الهندي الشهير "شابرا" بتجربة الطائرة الجديدة "محرك مصري، وهيكل هندي" وكانت التجربة نجاحاً كاملاً، **فقد نزل طيار التجارب "شابرا" مندفعا في اتجاه "آبا بانت" سفير الهند وقتها في مصر، وكان أحد شهود التجربة ليعانقه قائلاً له: "مدهش".. لم أكن لأصدق لو لم أكن بنفسي الذي أختبر الطائرة**، وفي حين أن "جمال عبدالناصر" كان سعيداً بهذا التعاون، فإن آخرين لم يكونوا سعداء، وإنما كانوا يرقبون ما يجرى بتربص كاد صبره أن ينفذ ».

وقد تم إيقاف هذا البرنامج في نهاية عام ١٩٦٨ وحيث ذكر د. يزيد طايع أنه بسبب الصعوبات التي قابلت العاملين المصريين، إلا أننا نرى أن هذه الصعوبات هي أمر طبيعي يقابل أي صناعة في بدايتها، لذلك نرى إضافة عامل تأثير كارثة ٦٧ والتي دفعت إلى تركيز كل إمكانيات الدولة المادية والفكرية في إعادة بناء القوات المسلحة وتهجر القطاع المدني لمدن القنال على حساب استمرار تطوير الصناعة.

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٤٢٢.

(٥) بناء السفن الحربية:

- كتب د. يزيد طايع[١]:

« وبعد بداية متواضعة، شهدت هذه الصناعة في منتصف شهر تموز (يوليو) ١٩٦٩ طفرة تمثلت في توقيع الاتفاق المصري - السوفياتي الذي نص على أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر بالخبرة والتدريب اللازمين لبناء السفن، كما تم بناء أحواض بناء السفن في الإسكندرية في ظل توجيهات الخبراء السوفيت، وتم تجهيزها بمعدات سوفيتية، وجدير بالذكر أنه يوجد في مصر حالياً أربعة أحواض لها نشاط في المشروعات المتصلة بمجال الدفاع، وهي "أحواض المقاولين العرب" في الإسكندرية، "أحواض التمساح" في الإسماعيلية وأبوقير وأحواض كاسترو في بورسعيد، وأحواض القنال في بورفؤاد، وعلى الرغم من أن هذه الأحواض تزاول أساساً نشاطاً مدنياً، فقد تولت بعض أعمال بناء السفن للبحرية المصرية، إلى جانب ذلك توجد منشأة أخرى هي المركز الفني البحري المركزي الذي يعد مسئولاً عن معظم أعمال الإنتاج الخاص بزورق الهجوم السريع المصري المزود بالصواريخ المعروف باسم "أكتوبر".

وكانت أحواض "كاسترو" هي التي تولت تنفيذ أول برنامج رئيسي في مجال البحرية في فترة الستينات، وقد تضمن هذا البرنامج إنتاج ثلاث زوارق كبيرة هي "نصر" و"نمر" و"ثأر" وهي الزوارق التي طلبتها البحرية في عام ١٩٦٠ ودشنت في آيار (مايو) ١٩٦٣ وقد بلغ الوزن المزاح لكل زورق ١١٠ طن، وكان كل منها يحمل مدفعاً عيار ٢٠ مم، كما كان كل منها يعمل بمحركين ديزل من طراز "مايباخ" وتبلغ قوتها ٣٠٠٠ حصان، وبلغت سرعة الزورق ٢٤ عقدة، ولا تزال هذه الزوارق تعمل في خدمة البحرية المصرية ».

(٦) الخدمات المساندة (الصيانة، قطع الغيار):

توفر الصناعة الوطنية للأسلحة أحد الميزات التى قد لا نتنبه إلي حجم قيمتها المادية والأمنية وهى الخدمات المساندة "الصيانة وقطع الغيار"، حيث كشفت العقود المبرمة لصفقات الأسلحة مع الدول الأوروبية والأمريكية المبالغة الشديدة فى تقديرها، علاوة على أنها تدرج ضمن شروط العقد حيث تنص اتفاقيات استيراد

(١) **يزيد صايغ**، الصناعة العسكرية العربية، ص٢١٩.

الأسلحة على إلزام الدولة المستوردة أن تقوم الدولة المصدرة بها، وقد تصل قيمة هذه الخدمات إلى ٤ أضعاف قيمة الأسلحة نفسها، خلال فترة العمر الافتراضي لها.

- **كتب د. يزيد طايع**[1]:

« تتضح هذه الملاحظة بشكل أفضل بالإشارة إلى بعض الأمثلة العملية، فقد عبر المسئولون المصريون عن عدم رضائهم إزاء ارتفاع كلفة الخدمات المساندة (الصيانة، قطع الغيار) لطائراتهم الثمانية الأولى طراز "ف ـ ١٦" التى استهلكت مليار دولار من أصل ١.٥ مليار دولار قيمة المبلغ المخصص للبرنامج فى كل من السنتين اللتين تنتهيان فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، وقد جاءت كل هذه المبالغ من المعونة الأمريكية، حيث أوضحت مصر أنها لا تستطيع تمويل سوى جزء فقط من خدمات المساندة للمعدات الأمريكية حتى العام المالي ١٩٩٢، والواقع أن حجم المشكلة يبدو أكثر هولا، نظراً إلى أن التكاليف المتراكمة لعمليات الصيانة طوال العمر الافتراضي للمعدات قد تصل إلى أربعة أضعاف ثمن شرائها الأصلي ».

وما دامت المسألة أننا سندفع أربع أمثال ثمن الأسلحة، والتي هي معونة أمريكية في صورة صيانة وقطع غيار. إذن المعونة الأمريكية ليست كما فهمنا أنها مجانية، والعملية لا تعدو عن صفقة تجارية على أقساط مؤجلة مضاف عليها فوائد فاحشة وبدون دفع مقدم، على أن استحقاق سداد الأقساط في مواعيد صيانة الأسلحة وتضاف ضمن فاتورة الصيانة.... **والله يرحم أيامك يا كوسيجين.**

من هذه الزاوية تكون استراتيجية صناعة الأسلحة لها اعتبارها.

- **وقد كتب د. يزيد طايع**[2]:

« وقد انعكست المزايا التي تمتلكها مصر في نواح كثيرة منها إنشاء مراكز التدريب الفني داخل القوات المسلحة التي تتولى مهمة إعداد الأفراد للقيام بأعمال الإصلاح والصيانة للمعدات العسكرية، فالمعهد الفني التابع للقوات المسلحة في القاهرة على سبيل المثال يتولى تدريب الضباط للقوات الأربعة (البرية، الجوية، البحرية، الدفاع الجوي) في حين يقوم معهد التدريب الفني التابع للقوات الجوية بتخريج ٥٠٠ صف ضابط سنوياً وهذه القدرات العامة تساعد الصناعة

(١) نفس المرجع، ص٣٩٠.

(٢) نفس المرجع، ص٢٢٧.

العسكرية على أن تقدم لعملائها المحتملين الذين يشترون صادراتها، خدمات التدريب والخدمات المساندة الأخرى اللاحقة للبيع ».

(٧) البرنامج النووي المصري:

قامت مصر بعمل برنامج نووي لصناعة القنبلة الذرية، في الوقت الذي كانت فيه كل من إسرائيل والهند تقومان أيضاً بعمل برنامجهما النووي الخاص بكل منهما حتى وكأنها كانت مسابقة بين الدول الثلاث، وكانت النتيجة النهائية توقف مصر مؤقتا - كما أسلفنا - بسبب كارثة ٦٧ مثلما أوقفت أي تطوير لأي صناعة أخرى ثم ألغي هذا البرنامج نهائياً بوفاة الرئيس جمال عبدالناصر، في الوقت الذي نجحت فيه كلا الدولتين اللتين كنا نتنافس معهما في هذا المضمار، والأغرب أن دول آخرى نجحت في هذا الميدان لم تكن قد دخلت نهائياً في ذلك الوقت مثل باكستان وكوريا الشمالية.

- كتب أ. هيكل[1]:

« كان "جمال عبدالناصر" شديد الاهتمام ببرنامج إسرائيل النووي، ولقد كان يتابع بنفسه البرنامج المصري النووي، ولكنه كان يدرك أن المشروع الإسرائيلي متقدم في ذلك الوقت بثلاث سنوات عن المشروع المصري. وكان يتفهم أسباب ذلك ويقبلها عن معرفة بأن إسرائيل كانت لها ميزة استقبال لاجئين من العلماء اليهود القادمين من أوربا، فضلاً عن أن آخرين - يهود أو غير يهود - من الجامعات الأوروبية والأمريكية تطوعوا بجهودهم لمعهد "وايزمان" الذي كلف باستضافة المشروع الإسرائيلي في أيامه الأولى.

ومن المفارقات الغريبة أن العالم المرموق في البرنامج الإسرائيلي، وهو الدكتور "إسرائيل دوستروفسكي" والعالم المرموق في البرنامج المصري وهو الدكتور "محمد النادي" كانا معاً في نفس الوقت يدرسان في لندن، ولبعض الوقت كان معهما في معامل الجامعة الدكتور "بها بها" وهو العالم الهندي المرموق في البرنامج النووي الهندي.

وبشكل ما فإن الدكتور "محمد النادي" كان يعتقد أن التفكير المصري، والتفكير الإسرائيلي يسيران في نفس "طرق الاقتراب" من تنفيذ مشروعيهما، ثم

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص١٤٨.

بدأت المسافة تتسع بين المشروعين، حين تقدمت فرنسا لمساعدة إسرائيل ببناء مفاعل "ديمونة" في قلب صحراء النقب بقوة ٢٤ ألف كيلو وات، ثم لحقت الولايات المتحدة ببناء مفاعل أصغر في منطقة "سوريك" على شاطئ البحر الأبيض بقوة ٥ آلاف كيلووات ».

- **وكتب أيضاً**[١]:

« وفي يوم ٢٩ مارس ١٩٦٧ كان "جمال عبدالناصر" مشغولاً بشئون التعاون في مجالات الذرة وإنتاج الطائرات مع الهند. كان قد أجرى محادثات هامة مع العالم الهندي "بهابها" المشرف على برنامج الطاقة النووية في الهند. وكان "بهابها" قد جاء إلى القاهرة بدعوة خاصة نتيجة محادثات جرت بين "جمال عبدالناصر" و"أنديرا غاندي" في الهند. وفي هذه الزيارة، وفي حديث سري في إطارها تم الاتفاق على روابط أكثر بين برنامج تطوير التكنولوجيا في البلدين، وذلك لفائدتهما معاً. فالهند متقدمة في المجال النووي. ومصر أكثر تقدماً في مجال الصواريخ، وإن ظلت هناك مشكلة في التوجيه بعد غياب الدكتور "بلز" خبير الصواريخ الألماني الذي خاف من التهديد الإسرائيلي، وهجر البرنامج المصري إلى البرنامج الصيني وقتها ».

كذلك ذكر **هيكل** موافقة "شوين لاى" على مساعدة الصين لمصر فى المجال النووي أثناء زيارته للقاهرة حيث كتب[٢]:

« وسأله الرئيس جمال عبدالناصر ـ عما إذا كانت الصين مستعدة للتعاون مع مصر فى الميدان النووى، وكان رد "شوين لاى" إيجابيا».

- **كتب ايضا**[٣]:

« جمال عبدالناصر كان لديه نظرية ـ وفي واقع الآمر كان ذلك رأي "نهرو" ونحن تبنيناه ـ وهو أن البداية للمشروع النووي الحقيقي هي إعداد البشر، لأن العالم سيلتفت إليك بمجرد أن تكون لديك بدايات التشغيل، ولكن ما تستطيع أن تفعله وأنت مطمئن ـ ودون أن يلتفت إليك أحد ـ أن تبدأ بالتركيز علي البشر،

---

(١) نفس المرجع، ص٤٢٢.
(٢) نفس المرجع، ص١٦٢ – ١٦٣.
(٣) جريدة الدستور – العدد ٥٣ – بتاريخ ٢٢ ٢٠٠٦/٣/١

وبالفعل في أعوام ٥٤ و٥٥ و٥٦ كانت لديك كوادر تدرس جنباً إلي جنب مع القائمين علي المشروع النووى الإسرائيلي، وحاولت أن تتبني مجموعة من البشر في "أنشاص" أكثر مما يحتاجه هذا المفاعل، وبدأت تنشئ معرفة أكبر، ثم تكتسب المهارة، وبعدها تستعد للمفاعل الثاني الأكبر.. إن العالم الذي نعشه الآن ينقسم إلي شعوب تعرف وشعوب لا تعرف، وأنت وقتها كنت تبنى الخامة الأولى.. تستطيع الآن أن تسأل عما حدث، هناك بعض العلماء مازالوا على قيد الحياة، هناك أستاذ اسمه د. محمود محفوظ اسأله كيف كان يتم إعداد الكوادر.. وبالفعل وصلت الكوادر عام ٦٦ أو ٦٧ إلى حد أصبح لديك مع د. محمد النادى ما بين ١٥٠، ١٦٠ كادر على درجة عالية من المعرفة، غير مئات بل آلاف من الفنيين اللذين يفهمون تقنية فى حدود كافية.

عندما دخل الأمريكان فى مصر، وصار لهم نفوذ.. أول ما حدث أن هؤلاء العلماء اختفوا.. بعضهم خرج من البلد مثل د. "المشد" الذى ذهب إلى العراق، وقتل أثناء مهمة أرسلوه إليها فى باريس، وهناك كثيرون غيره.. والجزء الأكبر موجود الآن فى كاليفورنيا.. نعم.. تم إقناعهم وإغرائهم ومنحهم الجنسية الأمريكية ».

- ويتابع هيكل حديثه:

« تعال وانظر إلى ماتواجهه "إيران" الآن بسبب تطوير طاقتها النووية.. لقد واجهت أنت نفس المشكلة فى صمت، لأن الظروف كانت مختلفة.. لكن مشروعك النووى كان من أسباب حرب ٦٧ ».

(٨) الهيئة العربية للتصنيع نتيجة لنجاح مصر فى (الصناعة والسياسة) معا:

توفى عبدالناصر بعد أن استكمل بناء الأساس القوى والسليم للصناعات العسكرية المصرية، وهو الأمر الذى بلور فكرة إنشاء الهيئة العربية للتصنيع لدى زعماء الدول العربية لتجميع الجهود الإمكانات العربية فى بناء صرح قوى للصناعات العسكرية العربية كأحد عناصر استراتيجية وحدة الصف العربى والعمل على إقامة كيان سياسى عربى واحد، وحيث اعتمد المشروع أساسا على وجود القاعدة العلمية والمهارات والخبرات الفنية للمهندسين والعمال المصريين والتي اعتبرت فى الوقت نفسه نصيب مصر من رأس المال فى المشروع، وبالتالى فإن المشروع كان نتيجة لتفاعل نجاح عبدالناصر فى تأسيس هذه الصناعة مع نجاح دعوته لوحدة الصف العربى.

- كتب د. يزيد طابع[1]:

« جاءت أول خطوة فى اتجاه التصنيع العسكرى العربى المشترك عام ١٩٧٢ عندما اجتمع رؤساء أركان جيوش ثمانية عشر بلدا عربيا تحت إشراف مجلس الدفاع العربى (التاسع لجامعة الدول العربية) لمناقشة هذه القضية، وقد انتهى هذا الاجتماع بتوصية بإنشاء مشروع مشترك يساهم فيه كل بلد بما يوازى نسبة ٢ بالمائة من إجمالي ناتجة القومى، غير أنه ثبت أنه مثل هذا المشروع كان مغرقا فى الطموح ولم تناقش هذه القضية من جديد إلا فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ».

- وكتب أيضاً[2]:

« ولكن فى واقع الأمر لم تمض هذه الخطط قدما فى البلدان العربية كافة، واقتصر الأمر فى منتصف عام ١٩٧٥ على اشتراك كل من السعودية، ودول الإمارات العربية وقطر ومصر معا فى تأسيس "الهيئة العربية للتصنيع" وكان يتعين على البلدان الثلاثة الأولى أن تقدم رأس المال، فى حين اعتبرت مصر المصدر الأساسى لتوفير البنية الأساسية للمشروع إضافة إلى التقانة والأيدي العاملة، وقد بلغ رأس المال الأولى للهيئة ١.٠٤ مليار دولار، وكان لكل بلد من البلدان الأعضاء نصيب متساو من الأسهم تبلغ قيمته ٢٦٠ مليون دولار، كما كان من المفترض أن يبلغ احتياطي رأس المال ما يربوا على ٩ مليارات دولار، ولكن الرقم لم يكن يتجاوز ١.٤ مليار دولار قبل حدوث التصدع فى العلاقات المصرية - العربية فى عام ١٩٧٩، ومن الناحية الإدارية كانت "الهيئة العربية للتصنيع" مسئولة أمام مجلس إدارة يضم وزراء دفاع البلدان الأربعة الأعضاء منها».

الخـــــلاصة:

بعد استعراض رحلة عبدالناصر فى تسليح وتطوير الجيش المصرى، التى بدأها مع الغرب الأمريكي ليتحول عنه إلى السوفيت، ماذا ترى فى نقد كبار القادة - ومنهم المارشال مرتجى - لهذه السياسة ؟

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص١٥٨.
(٢) نفس المرجع، ص١٥٩.

(٥) القضية الثانية

إتباع طرق وأساليب التدريب العسكري السوفيتية

(أ) ماذا يعنى التدريب بالنسبة للقوات المسلحة؟

تعنى الحياة..... طالما أن مصيرهم في الحرب مرهون على كفائتهم القتالية، والتي تعتمد على التدريب.. وبالتالي فإن جميع أنشطة الحياة العسكرية لجميع أفراد القوات المسلحة فى السلم تتمحور حول التدريب، فمنذ التحاق الأفراد بالجندية حتى خروجهم رديف، وكذلك للضباط منذ التحاقهم بالكلية الحربية حتى خروجهم للاستيداع أو المعاش، يتبرمج نظام حياتهم اليومية والذى يبدأ باستيقاظهم من النوم فى الصباح لينتهى بخلودهم للراحة والنوم فى نهاية اليوم لخدمة برنامج التدريب، ليتضح أن التدريب هو كل شئ بالنسبة للقادة، والضباط، والجنود على السواء. إنها قضية حياة بالنسبة للقوات المسلحة.

على أن الفريق أ. مرتجى تعرض لقضية التدريب بنفس أسلوبه وباستغلال الغموض والإبهام المحيط بالموضوع، فذكر أن "نوعية التدريب العسكرى عندنا متخلفة عنها فى إسرائيل!!".... فإذا كنا لا نعرف شئ عن التدريب فى إسرائيل، ولا حتى المتكلم نفسه المرتجى فكيف ينسب تدريبنا إلى مجهول وينعته بالتخلف!!.

(ب) نظم التدريب العسكرى قضية سياسية:

وقضية "نظم التدريب العسكرى" قضية سياسية فى المقام الأول أكثر من قضية السلاح نفسه. لأنها تعنى رفع الكفاءة القتالية لقوة عسكرية أجنبية الأمر الذى يؤكد بداهةً شرط وجود تحالف سياسى يجمع بينهما لتضمن أنها لا تساعد دولة فى الجانب المعادى لها.

(ج) إسناد مهمة تدريب الجيش المصرى للخبراء السوفيت:

- **كتب الفريق صلاح الحديدى[1]:**

« أكاد أجزم أن فكرة استخدام الخبراء السوفيت فى القوات المسلحة المصرية على مستوى واسع، واتباع الأسلوب الشرقى – كما كنا نسميه – فى تكتيكات وتنظيم هذه القوات، لم تخطر على أذهان المسئولين إلا بعد الاعتداء

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٥٦ – ٥٩.

الثلاثي، بل كانت نتيجة حتمية له، ففي أعقاب الخسائر الفادحة التى لحقت بالمعدات العسكرية نتيجة تدخل الطيران الإنجليزي الفرنسي، ووضوح مستقبل العلاقات السياسية بين مصر والمعسكر الغربى، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وصاحبة نفس الأهداف السياسية فى النهاية – مع صديقتيها فرنسا وإنجلترا - رأى المسئولون فى مصر أنه من العبث محاولة استرضاء أعداء الأمس القريب، أو تكرار استجداء السلاح من أمريكا، التى سحبت عرض تمويل السد العالى منها ومن البنك الدولى الخاضع لنفوذها، هذا فى الوقت الذى لم يعد فيه سرا حصولنا على ما نحتاج إليه من تشيكوسلوفاكيا، كما لم يعد خافيا موقف الاتحاد السوفيتي، وبالتالى باقى الدول الاشتراكية منا، أثناء العدوان الثلاثى وبعده، وكان الإنذار التاريخي الذي بعث به بولجانين إلى كل من إنجلترا وفرنسا ما يزال صداه يرن في الآذان، ولذا كان من بعد النظر المستند على شجاعة في مواجهة الأمر الواقع، أن قرر المسئولون إيفاد نخبة من كبار الضباط للدراسة في أكاديمية " فرونزا " العسكرية بالاتحاد السوفيتي، وفعلا بدأت هذه الدفعة الأولى دراستها في أوائل عام ٥٧ أي بعد جلاء القوات المعتدية على مصر بأشهر قليلة بل قبل جلاء إسرائيل عن قطاع غزة، وتبعتها دفعة ثانية في أوائل عام ١٩٥٨، كما أوفد ضباط من السلاحين البحرى والجوى إلي الكليات السوفيتية الخاصة بهم.

وتسجل عودة هؤلاء المبعوثين نقطة هامة من التاريخ الحديث للقوات المسلحة المصرية بعد أن تولوا قيادة التشكيلات والوحدات المقاتلة وبعض الوظائف الرئيسية فى رئاسة الأركان العامة، وبذلوا جهودا ضخمة فى إعادة تنظيم القوات وتسليحها وتدريبها حسب الأساليب السوفيتية التى سبق أن درسوها فى الاتحاد السوفيتي، وهنا ظهرت الحاجة إلى بعض الخبراء والمتخصصين في التكتيكات الصغرى والاستخدام التكتيكي للأسلحة وصيانتها وضرب النار، وخلاف ذلك من الموضوعات التى لم تتضمنها مناهج دراسة المبعوثين.

وقد كانوا - كما سبق القول - من كبار الضباط، وفعلا وصل عدد من الخبراء السوفيت فى أواخر عام ١٩٥٧ وبدأوا عملهم فى الوحدات والتشكيلات ثم ازداد هذا العدد تدريجياً سنة فى إثر سنة حسب الحاجة إليهم وحاجة التشكيلات الجديدة التى كانت تنشأ طبقا لسياسة التوسع الموضوعة للقوات المسلحة.

كان موقف الخبراء السوفيت وتصرفاتهم فى الفترة حتى نكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ فوق كل شبهة ترمى إلى اتهامهم بالتدخل فيما لا يعنيهم، وكان لا يعنيهم إلا إجادة عملهم وإضفاء روح الجدية على إنجازاتهم العسكرية، شأنهم فى هذا شأن شعوب الاتحاد السوفيتى الذين يقدسون عملهم، فلم يحاولوا الحصول على سلطات أو نفوذ قد تنفّر القادة والضباط منهم، بل كانوا من الناحية الواقعية تحت قيادة المناطق والقيادات يلبون آية مهمة يكلفون بها ويشرحون ـ مخلصين ـ ما يطلب منهم إبداء الرأى فيه متفانين فى عملهم، على جانب كبير من اللباقة فى تعاملهم مع الضباط.

ولم يكن هذا الأسلوب الذى اتبعوه أسلوبا فرديا اختص به البعض دون الآخر، بل كان سياسة اتبعها الجميع مما يثبت وحدة الأوامر التى صدرت لهم من رئاستهم، راسمة لهم هذا الطريق، كما نهتهم عن الحديث فى أى موضوع خارج الأعمال المكلفين بها حتى يكونوا فى مأمن من اتهامهم بأنهم رسل الشيوعية فى مصر وطلاب نفوذ وسيطرة.

وبصفة إجمالية كانت العلاقات بين الخبراء والقادة المصريين مبنية على التعاون الكامل للاستفادة بخبرتهم وما توصلوا إليه من علم وتجربة، فلعبوا دورا كبيرا فى النهوض بتدريب القوات المسلحة وعاونوا هيئة التدريب معاونة فعالة فى رسم وتفهم الأسلوب الصحيح لما يجب أن يكون عليه تدريب القوات، كما عاونوا المناطق والتشكيلات فى وضع سياسة التدريب وتنفيذها.

أما عن موضوع الخطط الحربية أو الاشتراك في تخطيط الاستراتيجية، سواء فى مسرح العمليات باليمن أو في سيناء، فلم يتدخلوا إطلاقا في هذه الموضوعات ولم يطلب منهم التدخل، ولم يطالبوا به ولم تعرض عليهم أية خطط لإبداء الرأي فيها في يوم من الأيام، وفى الحقيقة أنهم قاموا بعملهم على أحسن وجه وبأشراف وسيلة، حسب الظروف التي وجدوا فيها، ولم يتسببوا في أية مشكلة سياسية أو شخصية من أي نوع، وكان الجنرال السوفيتي الذي رأس هيئة الخبراء للمرة الأولى ولمدة تجاوزت أربع سنوات مثالا للياقة وللماحية وحسن تأدية الواجب.

أما عن نتيجة أعمالهم القاصرة على التدريب وإعداد القوات للقتال، فقد كانوا ولا شك على جانب كبير من الفائدة، عملوا على توسيع آفاق القادة والضباط إلي ما هو أعمق من الموضوعات التكتيكية التي تنتهي بقتال الفرقة

المشاة أو المدرعة في مراحل الحرب المختلفة، وبدأنا في تفهم العمليات التعبوية والاستراتيجية التي يشترك فيها جيش ميداني أو أكثر والمدعم بعناصر من القوات البحرية والجوية وعناصر من الدفاع الجوى، كما وضع الخبراء أساسا سليما وقويا لتدريب كبار القادة ».

كشف الحديدى عن حقيقة الدور الذى قام به السوفيت لبناء الجيش المصرى، وهى صورة مغايرة تماما للصورة التى عرضها المارشال مرتجى الذى نعت السوفيت بالتخلف متناسيا ومتجاهلا فى المقابل أو بالمقارنة بالدور الذى قامت به بريطانيا والغرب ـ الغير متخلف ـ قبل أن ننقلب عنهم إلى السوفيت؟!.

- **وفى حديث للفريق سعد الدين الشاذلى فى قناة الجزيرة[1]:**

الشاذلى: « فوجئنا بهذه الحرب[2]، دون أن يكون الجيش مدرب لهذا.... وبعدين الجيش عبارة عن كوادر، ناس بيتعلموا من الذين قبلهم. طب إحنا نتعلم من مين؟ !

أحمد منصور: "عفوا" اللى إتعلمتوه إيه آثناء دراستكم فى الكلية الحربية، وما بعدها؟

الشاذلى: بتعلم على الورق

أحمد منصور: لأ، برضوا، يعنى لازم دائما الجيوش بتفترض أعداء ليها تحاربهم، هل كان هناك عدو مفترض فى ذلك الوقت؟

الشاذلى: لأ، يعنى أنا أضرب لك مثل، إحنا فى الكلية الحربية لما نيجى على القنبلة اليدوية، يرسموا لنا القنبلة اليدوية، لم نر القنبلة اليدوية، ولما تشيل كده، تشيل الفل، كلام نظرى.

أحمد منصور: لكن ألم تقوموا فعليا، بالتدريب على ذلك؟

الشاذلى: إطلاقا، إطلاقا، إذا كنت لم تر.

أحمد منصور: حتى بعد ما تخرجت من الكلية الحربية؟

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الأولى.

(٢) هي حرب ١٩٤٨، وكان الشاذلي يتحدث عن نتيجة تدريب بريطانيا للجيش المصري قبل ثورة ١٩٥٢.

الشاذلى: حتى بعد ما تخرجنا من الكلية الحربية، فكانت الجيوش معمولة أساسا، عندك البندقية، وعندك الرشاش، الحاجات اللى انت متمرن عليها البندقية، والرشاش ».

أما اذا أجرينا مقارنة بين صورة الجيش المصرى فى المرحلتين، "مرحلة المنهج التدريبى الغربى، ومرحلة المنهج التدريبى السوفيتى" نجد أن السوفيت بدأوا رحلة تدريب الجيش المصرى من الصفر شبه المطلق.

حتى آن الدورات الدراسية للضباط المصريين فى المعسكر الغربى لم يكن يسمح لهم بحضور جميع المحاضرات.

- **وفى سؤال للفريق سعد الدين الشاذلى[1] فى برنامج " شاهد علي العصر":**

أحمد منصور: « طيب اتجاوز هذا إلى فترة ١٩٥٣، واختيارك للقيام بدورة تدريبية فى الولايات المتحدة الأمريكية، كيف كانت علاقة الأمريكان بالثورة؟

الشاذلى: مش ممكن تكون علاقة سيئة، وأنت بتروح لناس للتدريب، ولو أن فيه بعض المحاضرات كانوا يكتبوا لنا Allied officers not allowed الفرقة فيها أمريكان وفيها ناس من دول مختلفة، فالناس اللى من دول مختلفة يقولوا "Allied"، ففى بعض المحاضرات وبعض حصص لا يسمح لنا بحضورها ».

وفى الجهة المقابلة فإن حضور الضباط المصريين جميع المحاضرات مع الضباط السوفيت فى أكاديميات العسكرية بالاتحاد السوفيتى أحدث نتيجة عكسية، ذلك أن بعض المحاضرات التى تدرس كانت فى علم الاجتماع عن الماركسية الأمر الذى دفع المشير عبدالحكيم عامر إلى تقديم تقرير للرئيس جمال عبدالناصر، الذى أرسل بتعليمات مباشرة إلى سفير مصر فى موسكو وكان رد السفير المصرى[2] بأنه أثار الموضوع على أعلى المستويات فى موسكو، وقد قيل له "**إن الضباط المصريين يدرسون كل العلوم جنبا إلى جنب مع الضباط السوفيت، فإذا**

(١) نفس المرجع، الحلقة الثانية.

(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٣٩٩.

كانت رغبة القاهرة وهى كما شرحها، فمعنى ذلك أنه إما أن يوضع برنامج خاص بالضباط المصريين، وإما أن يتغيبوا عن بعض الدروس".

أما عن طبيعة المنهج الدراسي لكلا الكبيرين " الغربي، والسوفيتي " فترك أحد القارب الذين عاصروا هذا الموضوع وذلك في سؤال **للفريق الشاذلي**[١]:

أحمد منصور: « وبدأت الفرق العسكرية تتوجه إلي الإتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٨ ـ كيف كانت بعثتك إلى الإتحاد السوفيتي؟ وما الذي أفادته لك من الناحية العسكرية؟ وكيف كانت طبيعة العلاقات العسكرية المصرية السوفيتية في ذلك الوقت؟

الشاذلي: هو مافيش شك أن واحد زى حالاتي حضر بعثات في أمريكا وبعثات في الاتحاد السوفيتي، يشعر بمدى الجدية في جانب الاتحاد السوفيتي، لأن يعنى مثلا البعثات بتاعتنا إلى أمريكا أو الدول الغربية واحد، أو اثنين، إنما في البعثات للاتحاد السوفيتي تبعت قائد، تبعت فصل كامل مثلا من القادة. فطبعا دي بتعمل عملية إسراع شديدة جدا في أسلوب التعليم، ثلاثين معلم وثلاثين قائد، بالإضافة إلى أنه كان فيه خبراء سوفيت في مصر علشان يعلموا في نفس الوقت، يعنى كانت الماكينة شغالة بأقصى سرعة.

أحمد منصور: الإمكانات العسكرية، هل لاحظت أن الأمريكان كانوا أكبر من إمكانات العسكرية من السوفيت حتى فى التدريب؟

الشاذلي: من ناحية مساعدات التدريب، نعم، عندهم مساعدات. تدريب أفضل، إنما السوفيت مهوماش متخلفين.

أحمد منصور: هل نستطيع أن نقول أن السوفيت بدأوا في تلك الفترة بعد ١٩٥٦ أن يلعبوا دوراً فى بناء الجيش المصري؟

الشاذلي: طبعاً .. طبعًا .. بس مش من الناحية التنظيمية، من ناحية الخبرات بيقدموا الخبرات بتاعتهم، لكن عندما نضع تنظيمهم، فالتنظيم مصري، والفكر مصري، لكن مفيش شك أنه متأثر بالنظريات الحديثة وبالخبرات السوفيتية ».

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الثانية.

على أن اتهام كبار القادة لنظام التدريب السوفيتي بالتخلف أبرز صورة أخرى من الإسقاط. ذلك أن التقصير في التدريب ظهر عندما سيطرة آلية الهدم والتخريب لشلة المشير" على التدريب الأمر الذي كشف إسقاط هذا التخريب على السوفيت.

- **كتب الفريق الحديدي**[١]:

« وقد وصل مستوى التدريب بالجنود في معظم السنوات السابقة للنكسة حتى مستوى فرق مشاة ومدرعة، ويعتبر هذا المستوى مثالياً لدولة في إمكانيات مصر، ولكن في عام ٦٧/٦٦ وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة على أن يقتصر تدريب التشكيلات في المنطقة العسكرية الشرقية - وهي المنطقة المناط بها الدفاع عن سيناء – على تدريب مستوى سرية مشاة أو مدرعة فقط بناء على طلب تقدمت به قيادة المنطقة المذكورة، التي ارتكنت في هذا الطلب على نظام الأجازات المتبع في الوحدات التي تعمل في سيناء ».

- **ثم تساءل الفريق الحديدي**[٢] **في مذكراته:**

« كيف نسمح للقوات التي ستتلقى الصدمة الأولى مع العدو أن تكون أقل في مستواها التدريبي عن باقي القوات المتمركزة فمي العمق؟! كما أنهم لم يستوضحوا سؤالاً آخر هو: كيف أمكن الوصول بالقوات التي عملت في سيناء من قبل، أن تصل في تدريباتها إلى مستوى فرق مشاة أو مدرعة، رغم أن الظروف واحدة؟... وهل يجب أن يرتفع التدريب سنة بعد سنة؟... أو يسمح له أن يكون دون ما وصلت إليه القوات في السنوات السابقة، رغم الظُروف العادية والمناسبة؟ ».

والجدير بالذكرأن قائد المنطقة الشرقية الذي طلب هذا الطلب هو الفريق صلاح محسن وهو الذي قاد القوات المصرية بسيناء في حرب ٦٧ إلى الكارثة، وأول من أطلق صيحة الإنسحاب ثم انطلق بعربته الجيب فاراً من ميدان المعركة ليسابق الريح ويعبر قناة السويس إلى الإسماعيلية.

أما القوات التي كانت تحت قيادة المنطقة الشرقية في السلم وشملها هذا القرار كانت فرقة مشاة مدعمة فقط، أما باقي القوات لم تكن تحت قيادته، حيث كانت في معسكرات حول القاهرة واستكملت تدريبها حتى مستوى الفرقة المشاة.

(١) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص٦٠.
(٢) نفس المرجع، ص٦٠.

وكانت نتيجة مجهود الاتحاد السوفيتي في تدريب الجيش المصري والوصول به إلى مستوى عال، كجيش عصري.

- **في حديث لوزير الدفاع السوفيتي جريتشكو لشمس بدران في موسكو أثناء زيارته في آزمة ٦٧ حيث قال[1]:**

« إنه يعلم أن القوات المسلحة المصرية هي اليوم غير ما كانت عليه منذ عشر سنوات، ولا يوجد أحد يريد استفزازها آو التحرش بها، وأن الاتحاد السوفيتي يسعده آن يرى جمهورية مصر القوية، لأننا نحس أن لنا نصيبا في تشكيل هذه القوة، ليس بالسلاح فقط وإنما بالعمل والخبرة أيضاً، وأنه عندما شاهد مناوراتها خلال زيارته الأخيرة لمصر كان في غاية السعادة، ولهذا فإن أعداء مصر وعملاء الاستعمار يخشون قوتها ويضعون ذيولهم بين أرجلهم اليوم مثل الكلاب المذعورة ».

- **وكتب الفريق الحديدي[2]:**

« لست أعنى بهذا أن الأمور قد توقفت في القوات المسلحة نتيجة هذه الأوضاع أو أن التدريب على القتال للوحدات والتشكيلات لم يمض في الطريق المرسوم له، أو أن الفوضى عمت تنقلات الضباط وتعييناتهم في مختلف الوظائف، فقد كان كل هذا يسير بصورة مرضية بصفة عامة، وقد ساعد على هذا إخلاص العديد من الضباط لعملهم، وتفانيهم فيه، وعدم اهتمامهم بإظهار الولاء، أو إخفائه، بل سارو في تأدية واجبهم، كما أظهر بعض القادة الكبار شجاعة في بعض الأحيان في الوقوف أمام حالات صارخة، تتعلق بتعيينات، أو حتى أفكار لا يرتضوها وقد انعكست هذه الصورة المشرفة على التشكيلات والوحدات في وقت من الأوقات، فارتفع مستواها القتالي، والانضباطي ».

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٦١٥.

(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٠٣.

(٦) القضية الثالثة

نوعية المقاتل المصري

(أ) هل كارثة ٦٧ كانت بسبب نوعية المقاتل المصري

أم بسبب نوعية كبار القادة المغاوير؟!

ما المقصود بالنوعية؟.... درجة التعليم أم المستوى الثقافي أم المستوى الاجتماعي أم المستوى الحضاري، أم نوع الجنس.

وعلى أي حال فقد هاجم كبار القادة، المقاتل المصري في كل المستويات، وبالنظر لأحداث الحرب، نجد أن الكلام في هذا الموضوع هو قلب صارخ للحقيقة، ذلك أن كارثة ٦٧ تمحورت في نوعية كبار القادة وليس نوعية الجندي أو الضابط.

ففي الوقت الذي وقف فيه المقاتلون المصريون الشرفاء في مواقعهم "جنوداً أو ضباطاً يقاتلون بشراسة يومي ٥، ٦٧/٦/٦ ضد هجمات مدرعات العدو بمعاونة كافة أنواع النيران من مدفعية وصواريخ وقذائف طائرات العدو المتسيد سماء المعركة، كان كبار القادة يطلقون صيحة الإنسحاب، ليركبوا عرباتهم الجيب وينطلقوا يسابقون الريح، فارين من ميدان المعركة ليعبروا قناة السويس إلى الإسماعيلية، تاركين جنودهم لمصيرهم المجهول دون أن يقوموا بأبسط واجبات القيادة، والتي تحتم عليهم تنظيم تحرك وانسحاب قواتهم، فحدث ما حدث من أمر الكارثة.

وهذا المعنى يحدد صورة توصل إليها علماء النفس تسمى "الإسقاط" وهو أسلوب دفاعي يلجأ إليه الفرد لإبعاد الصفات المشينة أو الغير مرغوب فيها عنه بالصاقها بالآخرين، وذلك لتخفيف حدة التوتر، والصراع النفسي من شعوره بالعيوب التي فيه.

إلا أن الجنرال مرتجي كذب نفسه في نفس الحديث، الذي أعلن فيه تخلف الجندي المصري عن الجندي الإسرائيلي بذكره قصة صمود كتيبة مدفعية مصرية أمام تقدم وهجوم مدرعات العدو الإسرائيلي وطائراته حتى أبيدت عن آخرها..

- **يقول مرتجي**[١] :

« وفي الحقيقة لا يستطيع الإنسان أن ينسى الأمجاد التي صنعتها قوة من المدفعية التي أرسلت، والتي تمركزت في مثلث الطرق شرق الإسماعيلية بهدف إيقاف تقدم اليهود، وهذه القوة صمدت، وظللنا طوال الليل نسمع صوت إطلاق نيرانها على العدو، إلى أن أبيدت عن آخرها ».

(ب) الدكتور/ جمال حمدان يرد على الأكاذيب:

ومع زيادة اللغط والكذب باشتراك بعض الكتاب مع كبار القادة في القدح والتجريح في صلاحية المصريين كمقاتلين، باستخدامهم أسلوب الخبث في اعتبارهم أن ما يكتبوه منقولاً عن تقييمات وأبحاث لبعض الأجانب ـ وأنها حقائق تستند على نتائج تحليلات علمية موضوعية، الأمر الذي دعى **د. جمال حمدان** للرد على هذا اللغط في كتابه شخصية مصر، ونذكر منها بعض الفقرات[٢] :

« مهما يكن فإن سؤال الشعب المحارب هذا اتخذ حساسية خاصة في السنوات الأخيرة منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي. فقد أعاد العدو الإسرائيلي والدعاية الصهيونية طرح القضية بعد يونيو خاصة وقبل أكتوبر. ليلقى ظلالا باهتة على الشخصية المصرية كجزء من حربه النفسية الضارية على مصر. وذلك بخبث شديد ولكن بخطأ أشد، وفشل أشد وأشد، فالواقع أن النظرية برمتها إن لم تكن قطعة من أوهام العوام أو الخواص، فإنها لا تعدو فرية ملفقة من صنع الاستعمار، أما علمياً فلا أساس لها من الصحة، بل الصحيح هو عكسها تماما، سواء على المستوى العملي أو النظري أولاً من ناحية الواقع التاريخي، ربما كان للمصريين أطول سجل معروف في الحرب والقتال إذ لم تكف مصر القديمة عن المعارك والحروب لآلاف السنين.

بل لقد آخذ على الإمبراطورية من قبل الفرعونية إفراط العسكرية، والإسراف في الحروب وهذا لا يدل إلا على شعب محارب بالطبع، ومنذ البداية، وللنبي محمد بعد هذا كلمة بالغة الدلالة والحسم هنا، إذ أوصى العرب أن أتيح لهم فتح مصر، أن يتخذوا منها "جنداً كثيفاً لأنهم خير أجناد الأرض" وعلل ذلك بأنهم " في رباط إلى يوم القيامة".

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٩١.
(٢) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٢ ص٧١١.

ومن بعد كان نابليون. يعتبر أن الجندي المصري خامة مُثلى للجيش المقاتل، حتى قال أنه لو كانت كل جيوشه كالمصريين لملك العالم، ومن بعده استبدل محمد على المصريين بالجند الأتراك والألبانيين، وكانوا هم كل جيوشه، وبهم حقق إبراهيم كل انتصاراته، وكان إبراهيم بالذات يفاخر العالم بالمقاتل المصري، ويعده علناً خير من المقاتل التركي. أما اليوم فإن سيناء أكتوبر هي آخر دليل قاطع على الشعب المحارب، وآخر تكذيب دافع لنظرية الشعب غير المحارب ».

- ذكر أيضاً[1]:

« أما عن الجنس فحتى أشد العنصريين غلواء، لم يجسروا على أن يصنفوا الأجناس والسلالات إلى عناصر محاربة، وآخرى غير محاربة، ومع ذلك فحتى من هذه الزاوية هناك مغالطة ساذجة، تكذب نفسها بنفسها، لقد تواتر المحاربون الغزاة من البدو والرعاة والجبليين ومن مختلف الأجناس والدماء على مصر، وحكموا وسقطوا فاستقر منهم من استقر، وانصهر واستوطن نهائيا كما رأينا.

فالمصريين إذن بينهم الآن كل العناصر التي هي - بالتعريف أو بالفرض وإلا لما دخلوا وتغلبوا - "محاربون أشداء" فكيف يمكن أن يكونوا حتى بمنطق العرق شعب غير محارب؟! ».

- وذكر أيضاً[2]:

« كذلك لماذا نعد الموجات الغازية في بريطانيا تعميراً لا استعماراً؟! إن كل تاريخ بريطانيا حتى العصور الحديثة مستعمرة، فلقد استعمر الجرمان، النيوتون، على التتابع وبلا انقطاع منذ الكلت. وحتى وقت قريب جداً من القرن الماضي كان ملوكها المستوردون من القارة لا يعرفون الإنجليزية. وبالمثل ما أكثر في أوربا الحالات التي كان الملوك والحكام يستوردون من بلاد أو دول أخرى، إما بالوراثة، أو الغزو، أو المصاهرة، والمعاهدة... إلخ. والغريب بعد هذا كله أن مصر وحدها هي دائما التي تذكر كنموذج للظاهرة. ولا تفسير حقيقي لهذا التخصيص إلا أنها مركز من أهم مراكز التاريخ. وأن تاريخها معروف جيداً، وموضع اهتمام خاص جداً ».

(١) نفس المرجع ص٧١٣.
(٢) نفس المرجع، ص٧٠٥.

(٧) القضية الرابعة
هدف الجيش المصري في حرب ٦٧

(أ) الخطة (قاهر) حددت هدف ومهمة كل فرد في القوات المسلحة في الحرب:

حددت الاستراتيجية العليا للدولة الهدف السياسي للحرب وصدرت التوجهات واضحة لجميع قطاعات الدولة (الخارجية، الداخلية، الاقتصاد، الثقافة، أعلام، صناعة، زراعة.... الخ) ومنها القوات المسلحة، والتي تسمى بالاستراتيجية العسكرية، وقامت القيادة العامة بتحويل الهدف السياسي إلى هدف عسكري، حيث قامت هيئة العمليات بعمل خطة عسكرية، لتنفيذ هذا الهدف وتحت الاسم الكودي "قاهر".

وفي هذه الخطة تحدد لكل تشكيل رئيسى مهمته في الحرب، الذي قام بالتالي بتحديد مهام وحداته المرؤوسة التابعة له، وهكذا.... حتى تحدد لكل جندي في القوات المسلحة مهمته ودوره في الحرب، أما معنى عدم تحديد هدف للجندي هو ما يعني عدم وجود خطة عسكرية أساساً.

(ب) لماذا يشكك مرتجي في وجود خطة لحرب ٦٧؟

- **يقول مرتجي:**

> « أن العسكري الإسرائيلي كان يعمل لهدف معين، ونحن لا نعمل لأي هدف، هناك غموض في الهدف، والغرض .. الخ ».

نجاح المرتجي في التشكيك في وجود خطة عسكرية للجيش المصري في حرب ٦٧ معناها سقوط كل مسئوليات كبار القادة عن أدائهم في الحرب، الذي يعتمد على وجود خطة عسكرية تحدد مسئوليات وواجبات كل قائد بدقة في الحرب، والأمر فيه مبالغة في " الاستهبال " والاستخفاف بالرأي العام المصري.

ثم الكلام عن أهداف إسرائيل بإعجاب، والتي هي أهداف عدوانية توسعية لإقامة وطن لتجميع يهود العالم تحت شعار " من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل"، وطالما علم المارشال مرتجي بأهداف إسرائيل العدوانية التوسعية، ألا يدعوه هذا الأمر لاستنتاج رد الفعل التلقائي الواجب للدفاع عن أرضنا وأرض سوريا التي طلبت معاونتنا في أزمة ٦٧، حتى يظهر فى أسلوب كلام مرتجي وإعجابه الشديد بأهداف إسرائيل ما يكشف عن روح عدم الولاء أو الانتماء لمصر، وإلا فعلى

أي أساس كنت قائداً عاماً لقوات الجبهة في حرب ٦٧ أيها المارشال وأنت لا تعرف مهمة الجيش؟!!.

هذا على الرغم من أن هذا المرتجي ظل يطلق التصريحات في أيام ما قبل الحرب مباشرة إلى العالم أجمع عبر الإذاعة وعبر باقي وسائل الإعلام عن استعداداتنا العسكرية في مواجهة العدو الإسرائيلي، حيث كتب **الحديدى**(١):

> « وبدا لها - قيادة الجبهة - أن خير تدعيم لسلطانها ينحصر في أن تذيع بيانات انشائية موجهة إلى القوات، تستحث فيها هممهم لتحقيق النصر في المعارك المقبلة. ونشرت هذه البيانات على صفحات الجرائد وأذيعت على العالم من محطات الإذاعة المصرية. كما نشرت المجلات كثيراً من المؤتمرات الصحفية والأحاديث الخاصة تأكيداً لمسئولية القيادة الجديدة عن جبهة قتال إسرائيل ».

كيف بعد كل هذا يعلن أنه لا يعرف للجيش مهمة؟!!.

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١٥٩ - ١٦٠.

(٨) القضية الخامسة
اشغال القوات المسلحة بقضايا سياسية

هي صورة أخري واضحة لخلط الحقائق. حين قام "مرتجي" بمزج مجموعة قضايا سياسية غامضة، لا يعرف الرأي العام أي شئ عن تفاصيلها والإيحاء بأنها تسببت في الإسراف وبعزقة أموال الدولة، وهو الوتر الحساس الذي يلمس وجدان الشعب، وكيف أنه يقف مع مصلحة الشعب والوطن، ثم أوحى بأن هذه القضايا أضافت زيادة على الإسراف اشغال القوات المسلحة بها عن واجبها الأساسي، فلم تهيأ لها الاستقرار حتى أحدثت لها هزات!!.

على أن هذا الأسلوب البعيد تماماً عن الموضوعية يكشف أنه ليس من ورائه إلا تشويه الحقائق والشوشرة. ذلك أنه طرح مجموعة قضايا كبيرة غير معروفة وبدون شرح في جملة واحدة اعتبرها أدلة إثبات على صحة كلامه !!.

ومع ذلك فسوف نشير فقط إلى هذه القضايا:

(أ) اشتراك كتيبة مظلات مصرية ضمن قوات الأمم المتحدة في الكونغو:

اشتراك كتيبة المظلات المصرية بقيادة العقيد سعد الدين الشاذلي، ضمن قوات الأمم المتحدة في الكونغو كانت ضمن الالتزامات السياسية لمصر، باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي وعليها أن تكون عضواً إيجابي في المحافل الدولية، ولم تشكل مهمة كتيبة المظلات حمل ثقيل على ميزانية مصر، باعتبارها أمراً صغيراً في الوقت الذي كان الأمر يمثل المظهر اللائق بدولة مستقلة، على أن المرتجي لم يوضح كيف شغلت هذه الكتيبة القوات المسلحة المصرية؟!.

فكتيبة المظلات انفصلت تماما عن القيادة العامة فى مصر، ووضعت تحت قيادة الأمم المتحدة وأصبح اتصالها إداريا بالسفارة المصرية بالكنغو ووزارة الخارجية، والرئيس جمال عبدالناصر، على اعتبارها عملية سياسية بحتة لا دخل للقوات المسلحة بها.

- **ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي**(١) **الذي كان قائداً لكتيبة المظلات بالكنغو في أجابته لأسئلة برنامج " شاهد على العصر " لقناة الجزيرة:**

أحمد منصور: « قيادتك في ذلك الوقت. هل كنت بتعود للقيادة المصرية آم إلى قيادة الأمم المتحدة؟

سعد الدين الشاذلي: لا إلى قيادة الأمم المتحدة طبعاً، لأن أنا تابع للأمم المتحدة، والقيادة بتاعة الأمم المتحدة في (ليوبولفيل) وأنا كانت القاعدة بتاعتي في (جنز آب) ».

- وفي سؤال آخر:

أحمد منصور: نعود إلى الكنغو وما ذكرته سعادتك من آن كان فيه شكل من أشكال الاستفادة من خلال الاحتكاك.

سعد الدين الشاذلي: ما فيش شك. الإفادة العسكرية مثلاً أننا لأول مرة بنشوف قوات مسلحة آجنبية، يعني إحنا ما كنش آيامنا لا بنعمل مناروات مشتركة مع دول أخرى لأن آمريكا وإنجلترا دول كلهم أعداء بالنسبة لنا، يعني بالعكس بنخفي عنهم كل أسرارنا. وهذه الأسرار لا يمكن أن نخفيها، لما تعمل مناورات مشتركة مع دول آخرى".

(ب) مساعدات مصر لتحرير الجزائر:

تقديم مساعدات للثوار الجزائر لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي سواء بتقديم أسلحة أو معونات مالية هي قضية سياسية حيث كلفت المخابرات العامة بالدور التنفيذي لتسليم هذه المعونات، ولم يكن للقوات المسلحة أي دور في هذا الموضوع، وإلا فلماذا لم يوضح المرتجي ماهية الدور الذي قامت به القوات المسلحة في هذا الأمر؟!.

(ج) الوحدة بين مصر وسوريا:

هو أيضاً من الموضوعات السياسية الغامضة، والتي ما زالت أسرارها لم تنشر على الرأي العام المصري، ولسنا بصدد تحليل هذه القضية، إلا أنه باختصار فإنها

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الثالثة.

أحد القضايا التي تدخلت فيها "شلة المشير" كسلطة سياسية من خلال رئاسة المشير للاقليم السوري، وفرضت إرادتها على الدولة وظهرت آليتها - "الهدم والتخريب" - وبالتالي استطاعت تنفيذ أقذر جرائمها السياسية في حق الأمة العربية بأكملها بفصل الوحدة بين مصر وسوريا. ويمكننا الرجوع للفصل الثاني من الكتاب، والتي وضحنا فيه كيف فرضت شلة المشير نفسها وإرادتها على نظام الحكم، وليس العكس. فلم يكلف الرئيس جمال عبدالناصر المشير عبدالحكيم عامر بأي مهام سياسية لا في سوريا ولا في غيرها إلا بقدر ما فرضه المشير عامر على عبدالناصر بحكم قوته وفرض إرادته علي الدولة حتى تدخل في كل شئون الدولة. ومن جهة أخرى فإن كل آليات الحكم لشلة المشير خرجت من مكتب المشير، وبالتالي فإن القيادة العامة للقوات المسلحة بجميع أجهزتها وهيئاتها كانت متفرغة لإدارة أعمال القوات المسلحة.

(٩) القضية السادسة
حملة اليمن العسكرية

(أ) غموض أحداث حملة اليمن العسكرية:

على عكس حرب ٦٧ التي جرت كل أحداثها بكل تفاصيلها أمام أعيننا، كانت حرب اليمن بمسرح عملياتها البعيد عن أعيننا لمسافة تزيد عن ٢٠٠٠ كم والتي أحيطت كل أحداثها بسور من السرية صنعته السلطة العسكرية، الأمر الذي أتاح لكبار القادة حرية إعلان ما يتراءى لهم من معلومات، فأعلنوا في حياة عبدالناصر عن صور من الانتصارات العسكرية الرائعة ظهرت أثناء تحقيقهم أهداف الدولة المكلفين بها.

وبعد وفاة عبدالناصر كذبوا أنفسهم، وأعلنوا أن معارك اليمن كانت سلسلة من الهزائم والخسائر العسكرية المتتالية وأنها لم تحقق أي أهداف لمصر، الأمر الذي يفرض الشك في أقوالهم، فما يدرينا في أي المرتين كانوا كاذبين وفي أيهما كانوا صادقين؟! وقصة حملة اليمن من أكثر الموضوعات تعقيداً نظراً لصعوبة الوصول لحقائقها، مع اعتبار ضرورة تحليل آراء الجانب اليمني سواء المؤيدين للثورة اليمنية أو المعارضين لها، والذين كانوا يمثلون الجانب المعادي لنا في الحرب، الأمر الذي يحتاج إلى مجهود كبيرقد يخرجنا عن موضوعنا الأساسي، وبالتالي فإننا

سنكتفي بتحليل الخطوط الرئيسية لملامح حرب اليمن لتساعدنا في معرفة تأثيرها على حرب ٦٧. في الوقت الذي نتطلع فيه إلى أحد الفرسان المصريين المخلصين ليضلع على القضية من داخل اليمن لاستقصاء حقيقة وجلية الأمر.

(ب) الأحداث السياسية تشير لانقسام فى وحدة الصف المصري:

وتظهر بداية فى التناقض الغريب فى خطوط السياسة المصرية تجاه معالجة القضية والتى تظهر فيما كتبه **الفريق الحديدى**:[1]

> « يحضرنى قول مشهور للرئيس عبدالناصر لأحد الوفود العسكرية الأجنبية وكان الحديث حول أهداف مصر من تدخلها فى اليمن يقول عبدالناصر "لم يكن فى نيتنا أن نتدخل فى اليمن... لقد أرسلنا سرية مشاة فقط، ولكننا أجبرنا على تقوية هذه السرية ثلاث فرق أو أربعة" ».

ترى .. بأي أسلوب أجبر عبدالناصر علي التورط في اليمن؟ !

وبالتحليل نجد أن الممارسات السياسية لبعض المسئولين كانت تخالفُ الخط السياسي الرسمي للدولة، حتى نستطيع أن نميز بوضوح ثلاث آليات سياسية كانت تدير سياسة مصر فى المسألة اليمنية أحدها آلية العمل السياسي للسيد أنور السادات، والثانية آلية الدولة "الخارجية المصرية والرئيس جمال عبدالناصر"، والثالثة "آلية الجيش".

١. السيد أنور السادات كمسؤل سياسى عن مسألة اليمن:

وهى آلية الممارسة السياسية الفعلية، التى قام بها السيد أنور السادات لمعالجة مشكلة اليمن على أرض الواقع بالاتصال المباشر مع أطراف القضية ومن مشايخ وزعماء القبائل اليمنية لكلا طرفى النزاع " المؤيدين للثورة، والغير مؤيدين " وكذلك الأطراف الأخرى، وقد كلف " السادات " بالمهمه من لحظة قيام ثورة اليمن حيث تم تعيينه مسئولاً سياسيا عنها ليسافر إليها على رأس وفد لدراسة الموقف وتقديم تقرير مفصل عما يتراءى له، والذى بدأه بطلب اشتراك قوة عسكرية مصرية صغيرة بهدف مساندة رمزية للثورة، ثم مسئوليته فى تصعيد الموقف حتى تحول إلي صراع عسكرى ثم تصعيد هذا الصراع إلي ما لا نهاية...... وجميع المعلومات عن هذه الممارسات سرية، مع اعتبار عدم توثيقها ـ أى ليس لها أى

---

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١١٤ – السطر ٨.

مستندات - باعتبار أن هذه اللقاءات والاتفاقات كان لها أسلوبها الخاص والتى قد تحتم سريتها. ثم كان تقدير وحب الشعب المصرى للسادات بعد أن تولى حكم مصر وراء عدم محاولة كشف النقاب عن هذه المسألة.

- **كتب الفريق الحديدى[١] وهو أحد كبار المسئولين عن حرب اليمن:**

« لا يمكن أن أتجاهل الفترة التى ساهمت فيها بدور كبير. كان بلا شك له أبعد الأثر فى سير الأمور ، أما كيف بدأت القصة؟.... ومتى علمت بها القاهرة؟.... وما موقف المسئولين إزاءها؟.... فهذا ما لا أستطيع التعرض له، والخوض فى تفاصيله. فهناك أسرار للدولة لا يجوز تداولها أو نشرها، ويجب حجبها فترة طويلة حتى تفقد قيمتها بالتقادم، مع يقينى بأن قلاتل معدودين هم الذين يعرفون كيف بدأت القصة. وشكى الكبير فى أن أحدهم سيقوم يوما على تدوين الحقيقة كاملة ».

ورغم السرية التى أحاطت كل الممارسات السياسية للسادات. إلا أن الأمر لا يخلو من خروج بعضها عن نطاق السرية، وعلى سبيل المثال:

قام السيد أنور السادات بعرض د. عبدالرحمن البيضانى، كشخصية سياسية على مسرح أحداث اليمن وفرضه على نظام الحكم اليمنى الثورى باعتبارها رغبة السياسة المصرية. وبذلك يختلط الأمر فيما إذا كانت السلبيات التى قام بها د. البيضانى بناء على رغبة وتعليمات أنور السادات؟ .. أم بإرادة مستقلة من د. البيضانى؟.... وهو أسلوب ملتو فى السياسة لتحريك الأحداث بدون أن يظهر المحرك الحقيقى لها.

- **ويقول أ. سامى شرف سكرتير الرئيس عبدالناصر للمعلومات عن د. البيضانى:[٢]**

« كان بعيدا عن المسرح السياسي ولم يظهر إلا فى منتصف سنة ١٩٦٢. ورغم أصله اليمنى، فقد ظل بعيدا عن أرض اليمن خلال دراسته الطويلة بمصر، ثم سافر لألمانيا ليعمل هناك كدبلوماسى، ثم عاد للقاهرة وتزوج من سيدة مصرية، مما جعله أبعد مما يكون عن معايشة حقيقة الأوضاع باليمن، وكان

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٣٨ – السطر ٩.
(٢) **عبدالله إمام**، عبدالناصر كيف يحكم مصر، ص٣٣٩.

متباعدا تماما عن أى نشاط نضالى بالاضافة إلى عدم ثقة العناصر القيادية اليمنية فيه ».

وتنكشف سياسة السادات من خلال أحاديث البيضانى فى الإذاعة المصرية فى صوت العرب وحيث فتح أنور السادات له باب الاذاعة، وحيث يقول **سامى شرف**[1]:

« كانت مصيبة، حيث هاجم الهاشميين هجوما عنيفا بلا مبرر، غير مدرك أن أغلبية الضباط والقيادات الوطنية المشاركة للأعداد فى الثورة من الهاشميين، كما كان عدد كبير منهم فى سجون الإمام أحمد حميد الدين، وكانوا الهاشميون فى مقدمة الكفاح والنضال اليمنى، اعتبرت هذه الأحاديث من البيضانى، مقدمة للتفتيت وتخريب القوى الثورية، بالرغم أنها أوقفت بناء على طلب من صنعاء ».

- **ويقول كذلك رداً على سؤال عن علاقة عبدالرحمن البيضانى بالقوى الوطنية الأخرى**[2]:

« لم تكن له علاقات داخل اليمن، وفى القاهرة لم يكن على وفاق مع النعمان، والزبيرى، عندما كانا لاجئين هنا، وقد انعكس الخلاف على الأوضاع بعد الثورة، فى صراع عندما بدأ يعرض نفسه بشكل ضاغط على الثورة - مستغلا معرفة كل الأطراف بعلاقته بأنور السادات - مبعدا القيادات التى تحملت مسئولية الأعداد للثورة، وقد شهدت الفترة التى أعقبت قيام الثورة مباشرة، تعاونا بينه وبين السلال، وبالذات بعد اتفاق على أخذ البيعة لتعيين السلال رئيس للجمهورية، وترقيته لرتبة المشير، على أن يصبح البيضانى نائبا لرئيس الجمهورية، ويقوم بتشكيل الوزارة، تم ذلك مدعيا أن القاهرة هى التى ترى ذلك، إلا أن شهر العسل بين السلال والبيضانى لم يستمر طويلا وبدأ الخلاف بينهما لينعكس بالتالى على الأوضاع ».

وبالتالي كانت تصرفات البيضانى محسوبة على سياسة مصر - للأسف - والتى تحسب على آلية الممارسات السياسية للسيد أنور السادات

(١) نفس المرجع، ص٣٣٩.

(٢) نفس المرجع، ص٣٤٠.

٢. آلية الدولة " الخارجية المصرية وعبدالناصر " فى مسألة اليمن:

تركزت الممارسات السياسية الخارجية المصرية فى محاولات عبدالناصر لانهاء المشكلة. والتى تركزت فى محاولاته المتواصلة والمستميتة مع الملك فيصل للتوصل إلى اتفاق لإنهاء حرب اليمن بما يضمن مصلحة الشعب اليمنى.

- كتب هيكل[١]:

" وكان المثال الصارخ لذلك هو حرب اليمن، التى حاول "جمال عبدالناصر" إيقافها بكل وسيلة أثناء اجتماع مؤتمر القمة الثانى فى الإسكندرية (سبتمبر ١٩٦٤) وقد حضره الأمير "فيصل ال سعود" نائبا عن الملك، وكان قد بدأ بالفعل عملية تطويق أخيه الملك "سعود" تمهيدا لعزله، وقد آحس "جمال عبدالناصر" ومؤتمر القمة مازال منعقدا فى الإسكندرية، آن حل قضية الحرب فى اليمن مازال بعيدا، فقد وصله نص حوار جرى فى حديقة قصر المنتزه بين الأمير "فيصل" والرئيس التونسى "الحبيب بورقيبه"، وفى هذا الحوار ورد على لسان الأمير "فيصل" قوله إنه إذا لم ينسحب الجيش المصرى من اليمن فنحن على استعداد لأن نجعل منها مقبرة كبيرة له !

وكان جمال عبدالناصر أول راغب فى سحب الجيش المصرى من اليمن، فلم يكن تدخله هناك آمنية سعى اليها، وقصد لها، ولكنه كان يرى نفسه مضطرا بضرورات حماية الثورة التى تعرضت للحرب عليها من لحظة إعلانها ".

- وكتب أيضاً[٢]:

« ولقد تصور "جمال عبدالناصر" عندما راح يحاول بذل جهد مكثف أن يستطيع تحكيم الملوك والرؤساء العرب فى العلاقات بينه وبين الملك "فيصل" فقد كانوا جميعا شهودا على محاولة اتفاق بذلت فى مؤتمر القمة بالإسكندرية "سبتمبر ١٩٦٤" وقد كتب بالفعل خطاب وجهه إلى الملوك والرؤساء العرب بهذا الخصوص، ولم ينتظر عبدالناصر حتى يرد عليه الملوك والرؤساء العرب ولكنه كان يسابق الزمن ويحاول بكل الطرق لإنهاء المشكلة ».

---

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٦٢.
(٢) نفس المرجع، ص١٨٥ - ١٨٦.

- كتب أ. هيكل[١]:

« كان "جمال عبدالناصر" يتصور أن مسافة الخلاف الموضوعي بينه وبين الملك "فيصل" فى شأن اليمن ليست هى من صميم القضية، ولكن صميم القضية هو الشكوك المترسبة فى النفوس أولا، ثم جهود جماعات المستفيدين من معركة اليمن، وهم تحالف بالغ القوة يضم عددا من أجهزة المخابرات الغربية، إلى جانب إسرائيل، وإيران إلي جانب ثلاثي "تجار السلاح وسماسرة البترول، ورجال المخابرات المختلفة" من بين العرب.

وعلى نحو ما فإن "جمال عبدالناصر" شدّه التفاؤل فى بعض اللحظات، وتصور أن هناك صراعاً يدور حول روح وضمير الملك "فيصل" وأنه إما أن يأخذه التحالف الإقليمى الدولى الذى يحيط به، وإما أن يتركه لهم ويواجه النتائج.

وأحس "جمال عبدالناصر" أنه ربما يستطيع أن يدخل هذه المنافسة على روح وضمير الملك "فيصل"، ويخرج منها بتفاهم يحتفظ بالأوضاع فى العالم العربى تحت السيطرة العربية بدلا من أن تبدو المنطقة منفلتة ـ كما تبدو الآن ـ فى طريقها بأقصى سرعة ممكنة الى صدام تظهر بوادره، وإن ظلت خافية مخططاته الدقيقة وتفاصيلها ! ».

وأصدر عبدالناصر تعليماته إلى السيد حسن صبرى الخولى ـ الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية ـ كى يعمل على ترتيب لقاء بينه وبين الملك "فيصل" وحيث نجح فى ترتيب هذا اللقاء، ولما كانت رغبة عبدالناصر صادقة فى إنهاء مشكلة اليمن فقد رأى أن يذهب إلى الملك "فيصل" فى المملكة السعودية لإبداء حسن النية، أو لعله يرضى غروره وكبرياءه أنه هو الذى جاء إليه ليتفاوض معه، وبذلك سافر عبدالناصر الى السعودية ليصل يوم ١٩٦٤/٨/٢٢، يحمل معه مقترحات مصر لحل المشكلة والتى تتبلور فى استفتاء لتقرير مصير نظام الحكم الجديد فى اليمن بواسطة الشعب اليمنى على أن يجرى هذا الاستفتاء تحت الإشراف المشترك لمصر والسعودية وأية أطراف عربية أخرى يمكن الاتفاق عليها.

---

(١) نفس المرجع، ص١٨٦ - ١٨٧.

- وكتب أ. هيكل [١] :

« يوم ١٩٦٥/٨/٢٤ تم التوصل إلى ما عرف بعد ذلك باسم "اتفاقية جدة" وكان أهم ما فيها هو الاتفاق على ثلاث نقط مبدئية:

(١) يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ١٩٦٦/١١/٢٣.

(٢) تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب للاستفتاء المذكور.

(٣) تتعاون المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية المتحدة فى تشكيل مؤتمر انتقالي يتكون من خمسون عضوا، تمثل القوى الوطنية، وأهل الحل والعقد للشعب اليمنى، بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة، حسب ما تم الاتفاق عليه ».

على أن النجاح في إنهاء مشكلة اليمن لم تكن لتتوقف على مدى الإخلاص والنية الصادقة للزعيمين "عبدالناصر" و"فيصل" بقدر ما توقفت على مدى قدرة كل زعيم فى السيطرة على الطرف الذى يمثله فى إدارة الصراع الدائر بينهما، ليتضح لنا أن فشل محاولات عبدالناصر المستميتة لإنهاء المشكلة مع الملك فيصل لم يكن إلا الدليل والإثبات والشاهد على وجود قوى مؤثرة لها دوافعها فى استمرار هذه الحرب. وفى فترة الهدوء التي أعقبت الاتفاقية، قام الملك فيصل بزيارة القاهرة رداً على زيارة الرئيس جمال عبدالناصر له، وذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة الثالث بالدار البيضاء فى سبتمبر ١٩٦٥م، ولم تكن فترة الهدوء إلا استعداداً لإشعال الصراع مرة أخرى، حيث تحركت القوة المؤثرة على القرار السعودى لعرقلة تنفيذ الاتفاق الذى تم بين عبدالناصر وفيصل، وذلك عندما اختلقوا خلافات فى اجتماع يوم ١٩٦٥/١٠/٢٣م لمؤتمر القوى الوطنية اليمنية فى مدينة حرض. وهو المؤتمر الانتقالى الذى يتكون أعضاؤه من ٥٠ عضو يمثلون القوى الوطنية فى اليمن. البند الثالث من اتفاقية جده. وكانت حقيقة الخلاف شكلية من الظاهر حول إلغاء اسم جمهورية اليمن، الذى لا يعترف به المؤيدين لنظام الملكي السابق. والحقيقة أن القضية لم تكن شكلية بقدر ما هو أسلوب العناصر المسيطرة على المسار السعودى لأمور

(١) نفس المرجع، ص١٩٤.

اليمن فى عرقلة تنفيذ بنود الاتفاقية وبالتالى عدم تنفيذها ـ والرجوع مرة أخرى للصراع المسلح.

ويلخص الرئيس جمال عبدالناصر رأيه فى الموضوع فى حديث مع "جورج ماكجى" مساعد وزير الخارجية الأمريكية والذى كان فى زيارة للقاهرة فى ١٩٦٦/٤/٨م[١] حيث سألة "ماكجى":

« ألا يمكن لأحد من المسئولين المصريين آن يذهب إلى السعودية مرة أخرى؟ ورد عليه جمال عبدالناصر قائلا: إننى بدأت أفقد الامل، فإن فيصل مثلكم أخطأ فى فهم معنى زيارتى له بقصد الوصول إلى حل فى اليمن. فقد تصور إننا مضغوطون بين اليمن وإسرائيل، وهو لا يعرف أننى ذهبت إلى السعودية فى العام الماضى لأن الجيش طالبنى بأن أعطيه الحرية فى ضرب قواعد العدوان. فلم تكن هناك فائدة فى قصر نشاطنا على مواجهة قوات المرتزقة الأجانب فى اليمن، وإنما كان ضرورياً لاستكمال ردع العدوان أن نقوم بضرب قواعده، وكان معنى ذلك أننى أضرب السعودية، ولكي أتجنب هذا القرار الصعب فقد ذهبت بنفسى إلى مقابلته بغير حساسية، وأخطأ فى فهم موقفي».

وهكذا وبفعل أسباب وظروف سياسية "محلية، وإقليمية، وعالمية" استمر الصراع العسكرى فى اليمن حتى كارثة ٦٧.

٣. دوافع القوى المسيطرة على مسار القرار السعودى:

- **كتب أ. هيكل عن القوى المسيطرة على مسار القرار السعودى:[٢]**

« وربما كان أخطر إفرازات حرب اليمن فى تلك الفترة "منتصف الستينات وما حولها" هو ظهور مجموعة قوة عربية جديدة وصلت إلي قرب مواقع صنع القرار فى بعض العواصم التقليدية، وكان معظم أفراد تلك المجموعة من رجال أجهزة المخابرات المحلية المتصلين بمخابرات الدول الغربية الكبرى. وكانت بداية ظهورهم هى الحاجة إليهم فى الاتصالات مع أجهزة المخابرات فى الغرب. وفى صفقات شراء السلاح. وربما كان النموذج الظاهر لنوعية الرجال من هذه

(١) نفس المرجع، ص٣٢١.

(٢) نفس المرجع، ص١١١.

المجموعة رجل مثل "عدنان خاشقجى" الذى تردد اسمه وقتها، كأبرز سمسار سلاح بين مجموعة من نفس النوع تضم كثيرين.

وتلاقت هذه المجموعة المهتمة بالسلاح - بواقع الصلات العملية - مع مجموعات المخابرات الدولية المهتمة بالمنطقة، والعاملة فيها تحت الارض وفوقها. ثم أصبح التلاقى الثنائي بين تجار السلاح وبين عملاء المخابرات تجمعا ثلاثيا حين انضم إلى الفريقين فريق ثالث دفعته مصالح سابقة ولاحقة إلى التحالف معهما وهو شركات البترول.

ولقد كان هذا التحالف الثلاثى "السلاح والمخابرات، والبترول"، هو الذى أخذ على عاتقه مهمة تغيير شكل الحرب فى اليمن حين استخدم آلاف المرتزقة الاجانب من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا وغيرها للقتال ضد الجيش المصرى فى اليمن. وكان هذا التحالف الثلاثى هو الذى جَرّ إلى ساحة الحرب عدداً من قوى المنطقة فى مقدمتها إيران، تحت حكم الشاه الذى سارع إلى مسرح اليمن يصفى مع " جمال عبدالناصر " حسابات كثيرة لم تبدأ فيه. ثم انضمت إسرائيل إلى هذا التحالف، وكان تجار السلاح هم الذين فتحوا لها الأبواب. وكانت جاهزة للدخول تنتظر فرصتها حتى جاءت الدعوه فى لقاء تم بين "عدنان خاشقجى" و"شيمون بيرز" فى باريس سنة ١٩٦٤م ».

- وكتب أيضا[١]:

« وفجأة ظهر "روبرت كومر" أحد كبار المسئولين فى المخابرات المركزية الأمريكية على مسرح اليمن ينسق مع التحالف الثلاثى "للسلاح، والمخابرات، والبترول"، ويشارك فى توجيه خطط المرتزقة ضد الجيش المصرى، حتى أن المسئولين فى البيت الأبيض الأمريكي كانوا يسمون حرب اليمن كلها بوصف أنها " حرب كومر الخاصة ».

- وكتب أيضا[٢]:

« إلى جانب هؤلاء جميعا كان هناك الحلف المركزى - حلف بغداد سابقا، وقد تغير اسمه بعد الثورة العراقية - الذى تكشف وثائقه عن محضر اجتماع عقد فى تلك الفترة للمجلس الوزاري للحلف رأسه وزير الخارجية الإيراني الذى ورد

(١) نفس المرجع، ص١١٨.
(٢) نفس المرجع، ص٢٣١.

> عنه قوله: "أن المحاولات التى تجرى بين السعودية ومصر حول اليمن لن تتوصل الى حل حقيقى فناصر ليس مخلصا فى أى اتفاق، وحكومة شاهنشاه إيران، لا تعرف حكومة عربية لم تظهر لها ضيقها من تصرفات النظام الديكتاتورى المصرى. وإذا استطاع ناصر أن يسحب قواته من اليمن فسوف يستعملها فى مكان آخر لإثارة القلاقل، ولذلك فأننا نوافق حكومة جلالة الملكة (البريطانية) على أنه لا ينبغى لدولنا أن نسمح بسحب القوات المصرية سليمة من اليمن، والأفضل أن تظل معطلة (stuck) هناك بدلا من إعطائها رخصة للعمل بحرية فى مكان آخر" ».

وما دامت الولايات المتحدة هى التى تدير الصراع بالنيابة عن الطرف السعودى، فلم يعد - بالطبع - للفيصل أى رأى فى القضية باعتبار تبعيته للمعسكر الغربى وتسليمه بقيادة الولايات المتحدة له، الأمر الذى يؤكد أن أهداف ومصالح المملكة السعودية انطمست تحت أقدام وأهداف ومصالح الولايات المتحدة فى هذا الصراع. فكيف بهذه الصورة كان من الممكن أن يتفق الفيصل مع عبدالناصر لإنهاء المشكلة لصالح الشعوب العربية "مصر والسعودية واليمن"؟ !.

على أن نفس الصورة تكررت، وعلى مقياس أكبر حين دار الصراع بين دول الخليج والعراق، حتى استدعت الكويت الولايات المتحدة الامريكية، وانتهت حرب الخليج الأولى، ونحن لا نعرف. هل حققت الحرب للكويت استقلالها؟.... أم حققت للولايات المتحدة أهدافها وأحلامها الاستراتيجية فى السيطرة على منابع الذهب الأسود فى الخليج ؟

ومن هذه الزاوية فإنه لم يتم الاتفاق الحقيقى مع الفيصل، على إنهاء مشكلة اليمن إلا بعد الانتهاء من تدمير الجيش المصرى فى كارثة ٦٧. فهل كان الفيصل ينتظر تدمير الجيش المصرى لإنهاء مشكلة اليمن؟.... أم كانت هناك خلافات بين مصر والسعودية حول وضع اليمن انتهت تلقائيا بمجرد كارثة ٦٧؟.... أم صدرت الأوامر من الولايات المتحدة للملك الفيصل للاتفاق مع عبدالناصر على إنهاء التواجد العسكرى المصرى باليمن بعد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها وأغراضها الاستراتيجية في حرب ٦٧؟

٤. آلية الجيش ـ وشله المشير ـ فى مسألة اليمن:

تمثل حملة اليمن أحد أعنف نقاط الصراع بين آليتي "الدولة والجيش" أو "البناء والتعمير مع الهدم والتخريب" وذلك بعد أن خرج الجيش عن سيطرة الدولة وأصبح سلطة ثانية تفرض إرادتها على الدولة، منذ منتصف عام ١٩٦٤م، وبذلك عينت "شلة المشير" أحد نجومها اللامعين الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى قائدًا للقوات المصرية باليمن فى نوفمبر ١٩٦٤م ـ بدلا من الفريق أنور القاضى ـ وأسندت إليه المسئولية السياسية بالإضافة إلى المسئوليات العسكرية، وبذلك تكون انفردت باليمن سياسيا وعسكريا، وبالتالى فقدت الخارجية المصرية وعبدالناصر دورها الرئيسى فى إدارة المشكلة سياسيا ليتحول إلى دور هامشي لا يتخطى التفاهم مع الملك فيصل باعتباره أحد العناصر المؤثرة فى الصراع، وكشفت الأمور عن أن الحاج عبدالناصر الشديد وسعيه المضنى وراء الفيصل للتوصل لحل مشكلة اليمن لم يكن أمراً طبيعيا، ذلك أن استبداد المشير وشلته وانفرادهم بأمور اليمن حتم على عبدالناصر التعلق بآخر قشة علّها تنقذه من الغرق، بل لم يكن أمامه أي أمل سوى هذا الفيصل، لإنقاذ الجيش المصرى من آلية الهدم والتخريب وإعادته لأرض الوطن.

وتتركز كل خيوط المشكلة اليمنية فى التوصل لحل يرضى القبائل اليمنية المعارضة لنظام الحكم الجديد، حتى كان اقتراح عبدالناصر بعمل استفتاء لشعب اليمن لاختيار نظام الحكم الذى يرغبه، ترى.... ماذا قدمت "شلة المشير" سياسياً فى اليمن؟.... هل قامت ببحث وتحليل المشكلة سياسيا لتحديد أسباب رفض القبائل اليمنية المعارضة لنظام الحكم الجديد؟ .. هل فتحت الحوار والنقاش مع القبائل المعارضة للتوصل إلى حل يرضى الجميع؟ .. هل قدمت حلول بديلة؟ .. ما هى الطرق والوسائل التى اتبعتها مع المعارضين؟

استخدمت "شلة المشير" دبلوماسية المدافع والدبابات لإخضاع القبائل المعارضة بالقوة، لتحول صورة الجيش المصرى الذى ذهب لمساعدة الشعب اليمنى إلى صورة من صور المستعمر الأجنبي الذى يحاول فرض إرادته بالقوة على الشعب اليمنى وفرض حكومة عليه لا يقبلها.

وفى قصة "الشاطر حسن والأمير المدلل" التى سيأتى عرضها إشارة كيف كان الجيش يقوم بالممارسات السياسية مع القبائل المعارضة، وكيف كان التفاوض مع أحد كبار زعماء المعارضة "الغادر" وكيف تم تجهيز حملة عسكرية لتأديبه، فى الوقت الذى لم يعرض علينا رأى هذا الزعيم والذى يعتبر فى حقيقة

الأمر رأيا له قيمته كصاحب مشكلة جئنا بجيش عرمرم لحلها، والأغرب هو العكس حيث كتب اللواء عبدالمنعم خليل يسخر من هذا الزعيم، وكيف أنه تجرأ بطلب قدوم المشير عامر أو الرئيس عبدالناصر للتفاوض معه ألا يكفيهم سخرية فشلهم بهذا الجيش العرمرم تحقيق أى نجاح، حتى تكون كرامة القائد فى عدم ذهابه للتفاوض مع عدوه، ومن الجائز أن نقول إن هذه هى آخر إمكاناتهم وقدراتهم كرجال حرب فى السياسة، ولكنهم هم الذين فرضوا إرادتهم على الدولة ليتولوا دور ومهام رجال السياسة المتخصصين غصبا، وبالتالى يكون ما قاموا به من هدم وتخريب فى السياسة عن قصد ولتحقيق هدف مبيت لهم.

حتى قلبت هذه الممارسات السياسية طبيعة وضع الجيش المصرى داخل اليمن وغيرته تغيرا جوهريا ليتحول من جيش عربى حليف الى جيش أجنبي مستعمر، طالما استطاعوا أن يقلبوا صورة أبنائنا المقاتلين الشرفاء الذين ذهبوا ليقدموا يد العون لإخوانهم باليمن إلى صورة غزاه ظالمين جاءوا لاستعمار بلادهم، وبالتالى فإنهم يستحقون ما يستحقه المستعمر الغاشم.

و سنكتفي بهذا القدر مع التأكيد على أن أحد أهم أسباب تفاقم واستمرار مشكلة اليمن تركزت فى سيطرة "شلة المشير" على كل أمور اليمن سياسياً وعسكريا بما يشمله - بالطبع - المسئولية عن المصاريف التى صرفت بأيديهم على اليمن، والتى تحولت إلى أحد رموز الإسراف، والتى كانت نتيجة لفرض إرادتهم على الدولة وابتزاز الأمة المصرية وصرفها فيما لا يستحق ثم إسقاط كل هذه الأفعال على الدولة وعبدالناصر.

(ج) العمليات الحربية تشير لوجود دوافع غير وطنية وراءها:

بالنظر للعمليات الحربية، نجد أن الأخطاء التى وقعت فيها القيادة المصرية باليمن، والتى تسببت فى كوارث عسكرية كانت لا تتعدى الخروج عن المبادئ والقواعد الأساسية لنظم الحرب الأمر الذى قد تتعجب له لأول مرة باعتبار أنها أخطاء من النادر أن يقع فيها ضابط حديث التخرج من الكلية الحربية فما بالك بمجموعة عمليات، على أن استمرار الوقوع فى نفس الأخطاء وبنفس الأسلوب، يؤكد أن هناك قصد ونية للتخطيط لهذه الأخطاء، الأمر الذى قد يفرض علينا أن نسمى هذه العمليات باسمها الحقيقى، التى يحددها دوافع القادة المخططين لها وانتماءاتهم أو ولاءهم.

(١) عملية الشهيد نبيل الوقاد:

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى**[١]:

« كانت أول عملية هجومية سريعة تقوم بها هذه الطليعة الصغيرة من القوات، على منطقة صرواح، حيث استشهد كل أفراد فصيلة المظلات التى شاركت فيها، وكان الملازم نبيل الوقاد أول شهيد فى اليمن ».

كان غياب المعلومات الصحيحة للتخطيط لعملية نبيل الوقاد وراء فشلها، ذلك أن المعلومات الصحيحة هى الشرط الأول للتخطيط لأي عملية عسكرية ناجحة. لكن الصورة هنا كانت بشعة، حيث لم تكن هناك آى معلومات نهائيا، ولا نقول ضعف أو نقص فى المعلومات، فلم يكن هناك أى خريطة توضح شكل وتضاريس الأرض الجبلية، التى ستسقط عليها فصيلة المظلات، الأمر الذى جعل من إبادتها أمراً حتميا.

- **حيث يقول الفريق الحديدى**[٢]:

« لم يكن لدى مصر معلومات من أى نوع، لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية، ولا سياسية ».

- **ويضيف الفريق أ. محمد فوزى**[٣]:

« وزاد من صعوبة الموقف ضعف المعلومات عن اليمن لدرجة آنه لا يوجد خريطة طبوغرافية واحدة عن اليمن ».

أما الشرط الثاني فهو تحديد نوع الوسيلة العسكرية التى تلائم تنفيذ المهمة، ذلك آن لكل نوع من أنواع الأسلحة استخدام تكتيكي محدد، ففي المثال السابق فإن المظلات تسقط فى منطقة العدو - خلف خطوط العدو - للقيام بأعمال لمعاونة تقدم قوة أخرى مع اعتبار أن قدرة فصيلة المظلات على الاستمرار فى القتال ٢٤ ساعة فقط ليكون هو الزمن المخطط لوصول القوة المتقدمة للانضمام إليها، وهو الأمر الذى لم يكن مخطط فى العملية، صحيح أن أعمال المظلات، مثل الصاعقة

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٢٣.
(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٤٠.
(٣) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٢٣.

هى تنفيذ مهام فدائية أو انتحارية، ولكن مع اعتبار أن التضحية بأرواح الرجال يكون بهدف وليس مجرد التضحية بهم بلا طائل.

أما الشرط الثالث فهو تحديد حجم القوة الملائمة للعملية، فذلك لأن لكل قوة قدرة وطاقة، وتكليف أي قوة بمهمة أكبر من قدرتها وطاقتها معناها فشل هذه القوة فى مهمتها. ومن هذه الزاوية نتساءل ماذا يمكن أن تقوم به فصيلة مظلات لاتزيد قوتها عن ثلاثين مقاتل بأسلحة صغيرة، بمفردها مع قبائل صرواح ؟.

الأمر الذى يكشف عن دوافع "شلة المشير" من وراء تخطيطها للعملية، هى إبادة فصيلة المظلات، ومع ذلك، فبدلا من الاستفادة من أخطاء العملية السابقة والتى دفعنا من أرواح أبنائنا الشهداء ثمنا لها، على العكس قامت "شلة المشير" بأسلوب الخداع والتضليل بتعبئة الرأي العام بروح الوطنية والحماس والمطالبة بأخذ ثأر نبيل الوقاد، ثم قامت بدفع قوات مصرية كبيرة لتدعيم الموقف المفتعل ـ سواء كان ذلك بموافقة عبدالناصر بإرغامه على قبوله أو بغير موافقته باعتبارهم كسلطة للجيش كانوا ينفذون إرادتهم بدون موافقة الدولة ـ لتتداعى الأحداث فى مسلسلها الدرامى وتتحول ساحة اليمن إلى مسرح تنفرد به آلية الهدم والتخريب.

(٢) قصة الشاطر حسن والأمير المدلل:

- **كتب اللواء عبدالمنعم خليل عن حملة اليمن وكان يشغل وقتها ضابط عمليات برتبة عقيد:[(١)]**

« وقامت لجنة من اللواء عثمان نصار واللواء أحمد المسيرى والعميد محمد محمود قاسم، المسئول عن القبائل اليمنية فى القيادة العربية، واستطاعت اللجنة مقابلة الغادر فى منطقة نفوذه فى العرقوب، حيث دارت مفاوضات طويلة مملة وركب الغادر رأسه وأراد أن يظهر قوته، وطلب أن يحضر لمفاوضته الرئيس جمال عبدالناصر شخصيا والمشير عامر!! وكان الرئيس جمال عبدالناصر قد وصل إلى اليمن واجتمع مع جميع زعماء القبائل إلا الغادر الذى أصر على إعلان التمرد ضد المشير السلال أساسا، ولقد خيم الغضب على المشير السلال وكذا المشير عامر وقررا أن يستخدما القوة ضد هذا الغادر، فأصدر المشير عامر تعليماته بوضع الخطة الكفيلة بإخضاع قبائل الخولان وزعيمها الغادر بقوة السلاح. وفعلا تم تخطيط العملية بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

(١) **عبدالمنعم خليل**، حروب مصر المعاصرة، ص٦٧ – ٦٨.

الفريق فريد سلامه والفريق عبدالمحسن مرتجى قائد القوات العربية باليمن ومجموعة عمليات القيادة، وتم تخصيص القوات المكونة أساسا من لواءين مشاه تعززهما الدبابات والمدفعية وعناصر المهندسين وتعاونها قوة جوية من المقاتلات والقاذفات الخفيفة وتم مناقشة الخطة، وأصبحت جاهزة للعرض على المشير-عامر الذى كان موجودا فى هذا الوقت باليمن ـ وللحقيقة والتاريخ لم يكن أحد من المخططين لهذه الخطة وأنا منهم على اقتناع بنجاح هذه الخطة التى ستكلفنا الكثير من الأرواح نظرا لوعورة المنطقة وكثرة الكهوف بها وشدة بأس رجال القبائل الشرقية وعنادهم ضد الثورة.... كما أن هذه القوات النظامية ذات التسليح التقليدى لن تكون كفاءتها القتالية عالية فى مثل هذا النوع من القتال.

كل هذا جعلنا جميعا نأمل أن يرد الله المشير عامر غضبه، ويهديه إلى قبول حل للمشكلة سلمياً. ولكن أحدا من الموجودين لا يستطيع أن يقول للمشير عامر هذا، فألهمني الله سبحانه وتعالى أن أعرض عليهم اقتراحا بمحاولة منى مع المشير عامر ليكف عن هذا الانتقام الذى سيكلفنا الكثير من أرواح رجال أبرياء، فوافقوا، وصعدت إلى المشير عامر فى مكتبه بالدور العلوي من القيادة وأحسست أنه بحاجة إلى شخص يتحدث معه أو يقول له رأيه بصراحة فأخبرته بحقيقة الموقف، وأن كل من اشترك فى وضع هذه الخطة غير مقتنع بنجاحها.. فوافق فى الحال على إلغاء الخطة ».

التعـــــليق:

دعنا من الأسلوب الممتع للواء عبدالمنعم خليل الذى حول القصة إلى إحدى قصص ألف ليلة وليلة ليجعل من المشير عامر الأمير المدلل وحوله قادة الجند فى خشوع ومسكنة، إذا غضب الأمير حرك الجيوش لتأديب القبيلة المتمردة، ثم جعل من نفسه الشاطر حسن الذى نجح فى إنقاذ الأبرياء والمساكين، وتعالى ننظر إلى جوهر القصة لنلمس فيها نفس أخطاء عملية إبادة فصيلة نبيل الوقاد، والتى سردها صراحة بعدم ملاءمة هذه القوة المحددة لنوع المهمة المكلفة بها حتى أن ما ذكره بالنص: "وللحقيقة والتاريخ فلم يكن أحد من المخططين لهذه الخطة ـ وأنا منهم ـ على اقتناع بنجاح هذه الخطة والتى .. الخ"، يتضمن الاعتراف الكامل **بالتخطيط لعملية إبادة لهذه القوات أيضاً مثل فصيلة نبيل الوقاد.** ثم ما كان من إلغاء المشير عامر للخطة لمجرد علمه بعدم سلامتها: لنكتشف أن المشير عامر لم يكن

بالشخصية الجبارة التى تصر على تدمير قواتها بدون طائل. وعلى العكس كان لعدم تواجد المشير عامر باليمن إلا لزيارات قصيرة الأمر الذى أتاح الفرصة لكبار القادة للتخطيط وتنفيذ عمليات آخرى مشابهة دون أن يستطيع الشاطر حسن إلغائها من الأمير المدلل.

أشارت القصة أيضاً إلى أسلوب ممارسة كبار القادة للقضية سياسيا، مع القبائل اليمنية ولم يوضح ـ الكاتب ـ سبب عناد الزعيم الغادر وبالتأكيد له أسبابه ومنطقه. الأمر الذي يكشف آن عدم عرضهم الموضوع على الرئيس جمال عبدالناصر كان لخوفهم من أخذه المبادرة لإجراء أي حل للتفاوض مع الزعيم اليمنى، سواء بإرساله بعض الزعماء اليمنيين للتوسط فى الموضوع أو حتى ذهابه إليه شخصياً.

ألم يكن هو بأفضل خلقا وأقل غدراً من هذا الملك "الفيصل" المخادع الذى كان يظهر حسن النوايا للصلح ويضمر فى قلبه الأسود الحقد وعدم الوفاء بما يعلنه، حتى لم يُجْدِ معه فى النهاية كل ما بذلناه من مساعٍ كثيرة لإنهاء المشكلة.

(٣) أولى حروب القرن: " أفغانستان وأمريكا " مقارنة وتقييم

مسلسل الأحداث الدامية والخسائر المتتالية للجيش المصرى باليمن أظهر صورة غير طبيعية ولا منطقية، ذلك لاعتبار فارق القوة الغير متكافئ بين الطرفين، ويمكننا تصور هذا الموقف بإلقاء نظرة على موقف مشابه فى حرب أمريكا مع أفغانستان، والتى أطلق عليها "أولى حروب القرن". ليمكننا عمل مقارنة فى بندين، الأول:الاعداد والتجهيز للحرب، والثاني: تحديد نوع وحجم القوة الملائمة للمهمة.

وقد نقلت إلينا أحداث الحرب من خلال شريط من الصور الحية غطى الجوانب المتعددة للأحداث بتسلسلها كما هو واقع، وباحتراف واتقان مجموعة العمل المتكاملة لقناة الجزيرة.

بالنسبة للبند الأول وهو الأعداد والتجهيز للحرب: فبالرغم من عدم التكافؤ فى القوى بين طرفى الصراع والضعف الشديد للخصم الافغانى، والذى يتشكل من قبائل بدائية من الرعاة فى مستوى حضارى أقل من القرون الوسطى ـ أشبه بقبائل الهنود الحمر، لعلهم يعيدوا للولايات المتحدة تاريخ أجدادهم القديم ـ فقد أظهرت الولايات المتحدة الجدية الكاملة فى الاستعداد والتجهيز للحرب وكأنها ستحارب

خصم مكافئ لها، الأمر الذى فى جوهره تطبيق لأحد مبادئ الحرب وهو عدم الاستهتار بضعف الخصم.

ويشمل هذا البند تجميع أكبر قدر من المعلومات الاستراتيجية عن العدو، ويظهر هنا تقدير الولايات المتحدة لخطورة دور المعلومات حينما لم تتدخر وسعاً فى تجميع المعلومات الاستراتيجية عن ضحيتها الأفغانية، فعلاوة على التصوير الجوى لمسرح العمليات بالأقمار الصناعية والمسح الجغرافى السابق، وكل الخرائط التى حصلت عليها من بريطانيا ذات الخبرة الاستراتيجية فى هذه المنطقة، حيث خاضت فيها حروب منذ أكثر من قرن، أرسلت وفودها العسكرية إلى الدول العربية للحصول على معلومات عن المجاهدين، الذين تطوعوا لتحرير أفغانستان من الاستعمار السوفيتى، علاوة على الدول الأخرى المحيطة، مثل باكستان ودول جنوب الاتحاد السوفيتى السابق، فإذا عدنا إلى جبال اليمن للمقارنة نجد أن ضعف المعلومات وعدم وجود خرائط كان يستدعى من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية إرسال مجموعات الاستطلاع لدراسة أرض المعركة وتجميع المعلومات الضرورية من القبائل اليمنية الموالية للثورة ذلك قبل الدخول فى أى عمليات عسكرية، الأمر الذى يدعونا للبحث عن لغز السر الغامض فى عملية نبيل الوقاد والتى هى أشبه بتنفيذ حكم الإعدام بإلقاء أفراد مقاتلين من الطائرة بدون مظلات، ذلك باعتبار أنها تحقق نفس المضمون (و سنكتفي بهذه النقطة لعدم الإطالة).

أما البند الثاني فهو تحديد نوع وحجم القوة والوسائل العسكرية الملائمة للمهمة فى الحرب فقد حددتها الولايات المتحدة فى سلاحين الأول الطيران، والذى يعتبر أحد عناصر التفوق العسكرى للقوات الأمريكية، أما الثاني فهو وحدات المشاة المدربة على أعمال القتال فى الأراضي الجبلية، وحيث لجأت لاستخدام ماليشيات شبه عسكرية من الأفغان المعارضين لنظام الحكم الأفغاني ـ حكومة طالبان ـ وبالطبع هم أقدر على استخدام الأرض الجبلية الأفغانية، لمعرفتهم بها وبطرقها ودروبها ومسالكها والمناطق الوعرة فيها وكذلك قدرتهم على العمل فى طبيعة المناخ الجبلى.... ثم معرفتهم بطبيعة الإنسان الأفغاني فى هذا المجتمع القبلى البدائى وأسلوب التعامل معه.

وقامت بتدريبهم وأطلقت عليهم اسم "تحالف الشمال" وكانوا من عدة أجناس وقبائل مختلفة، كذلك حددت حجم القوة والعدد المناسب، الذى يحقق المهمة حسب المبدأ الاستراتيجي فى "الاقتصاد فى القوى" لأن الزيادة فى عدد القوات ضار، مثل

النقص تماما، حتى إذا ما استكملت الولايات المتحدة كل التجهيزات والاستعدادات للحرب بدأت الهجوم وكأنها تقوم بتصوير مسلسل تلفزيوني حربى، وسنترك للقارئ إجراء المقارنة فى هذا البند بالرجوع إلى العمليات العسكرية باليمن عملية "نبيل الوقاد" وقصة "الشاطر حسن والامير المدلل".

على أن الهدف من إجراء المقارنة ليس إبراز صورة ميلودرامية بين الأداء الأمريكي والأداء المصرى فى الحربين، بقدر ما هو تقييم للتجربة المصرية بوضعها تحت الاختبار فى المنهج التجريبى، بافتراض أن الحرب الأمريكية الأفغانية معيار نمطي مثالى للحروب الجبلية، مع اعتبار أن الإمكانات العسكرية الجبارة لأمريكا لا تدخل فى التقييم لأنها لا تحقق سوى التباين الشديد فى القوى بين أمريكا وخصمها أفغانستان، الأمر الذى يتحقق أيضا فى حرب مصر واليمن، وبذلك يتركز التقييم فى الأداء البشرى وفى عنصر القيادة بالأخص، مع التأكيد على أن أسس وقواعد الحرب الحاكمة فى كلا الحربين واحدة، ذلك لتشابه عقيدتى القتال الأمريكية والسوفيتية فى جوهرها دون بعض الشكليات.

أما تقييمنا بصورة عامة لأداء قادة الجيش الأمريكي، فإن نجاحهم فى تحقيق أهدافهم لم يرجع إلى ذكاء فى التخطيط أو المعية فى إدارة العمليات ولم يضيفوا أي جديد فى أسلوب القتال وتكتيك الجبال، بل لم تخرج الحرب عن التطبيق النمطى العادى لأساليب ونظم القتال التقليدية وإنما يرجع نجاحهم فقط إلى أن ولاءهم وانتماءهم كان لوطنهم أمريكا. فى الوقت الذى كان فشل قادة مصر فى تحقيق الهدف النهائي للدولة، كشف عن وجود فترتين لحرب اليمن، تباين فيها الأداء - لتحقيق هدف الدولة - تباين شديد وذلك بسبب تغير القيادة خلال هاتين الفترتين. وبالتالى تحول تقييم اداء القادة فى حرب اليمن إلى تقييم لاداء كل من القائدين اللذين تولاّ القيادة خلال هاتين الفترتين.

ولما كانت الظروف والإمكانات المتاحة واحدة لكلا القائدين، كذلك لم تكشف الأمور عن وجود أى تباين فى المؤهلات الشخصية والقدرات العقلية بين القائدين الأمر الذى يشير بصورة مباشرة إلى أن التباين الشديد فى الأداء بين القائدين كان نتيجة لاختلاف جهة الولاء والانتماء لكل منهما.

(٤) معركة اليمن بين قيادتى الفريق القاضى والفريق أ. مرتجى:

انقسمت صورة الصراع وأحداثها، خلال الفترة الكلية لتواجد القوات المصرية باليمن، لتصنع صورتين مختلفتين تكونان معا صورة ميلودرامية، يفصل

بينهما خط زمنى قاطع هو نوفمبر ١٩٦٤م هو تاريخ تغير القيادة المصرية باليمن من الفريق القاضى الى الفريق أ. مرتجى لتنتهى فترة الأخير باستدعائه لقيادة قوات الجبهة فى حرب ٦٧ قبل بدء الحرب بأسبوعين، مع استبعاد مسئوليته عن عملية نبيل الوقاد، والتى نفذت فى فترة دراسة موقف الثورة اليمنية تحت مسئولية اللواء على عبدالخبير[١] وكان أحد أعضاء الوفد المرافق للسيد أنور السادات. حيث لم تكن تمثل هذه القوة الصغيرة فى البداية تواجد عسكرى بقدر ما كانت تمثل تواجد سياسى.

معركة اليمن تحت قيادة الفريق أنور القاضى:

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى[٢]:**

> « إذ كانت القوات العسكرية المصرية قد حققت السيطرة الكاملة على المثلث الداخلى فى اليمن وهو "صنعاء - تعز - الحديدة" وكان تعزيز هذه المنطقة وسكانها، كافيا لإنهاء المهمة العسكرية لمصر فى اليمن، وذلك حتى نوفمبر ١٩٦٤م"، وبتغيير القيادة من الفريق أنور القاضى إلى الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى وعودة بعض ألوية يمنية أتمت تدريبها وتسليحها فى مصر كى تقوم بواجباتها فى تعزيز وتوطيد الثورة اليمنية ».

لخص لنا فوزى موقف اليمن تحت قيادة الفريق القاضى فى أنه نجح فى تحقيق المهمة المكلف بها القوات المصرية وهى السيطرة على المثلث " صنعاء - تعز - الحديدة " والذى يحتوى على المناطق الحيوية والآهلة بالسكان للدولة وما عداها فمناطق الحدود الشرقية مع الاستعمار البريطانى فى عدن، ومناطق الحدود الشمالية مع المملكة السعودية حتى أن الفريق أ. محمد فوزى وهو رئيس الأركان فى ذلك الوقت حدد بصورة قاطعة انتهاء المهمة العسكرية لمصر بنجاح القوات المصرية فى السيطرة على هذا المثلث باعتبارها المهمة التى كلفت بها القوات المصرية باليمن، وكان هذا النجاح العسكرى وراء تحرك السياسة المصرية لإنهاء قضية اليمن مع السعودية لتأمين الدولة من الخارج ذلك أن الحرب هى الجزء الساخن من الحوار السياسي أو كما يقول عبدالناصر "الحرب جهد سياسي يدخل القتال كعنصر من عناصره فى وقت من الاوقات" بمعنى أن مساعى عبدالناصر المكثفة

(١) نفس المرجع، ص٥٦ - السطر ٢٣.
(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ - ص٢٤.

لإنهاء الخلافات مع السعودية، والتى سردناها سابقا بداية من مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ١٩٦٤م لم تكن إلا تجسيداً لصورة من وحدة الفكر والعمل بين السياسة والعمل العسكرى فى فترة قيادة الفريق أنور القاضى (آلية الدولة للبناء والتعمير).

وخلاصة تقيمنا لفترة قيادة الفريق القاضى للقوات المصرية باليمن لا تؤكد سلامة الفكر الاستراتيجى العسكرى المصرى وتحقيق هدف الدولة الاستراتيجى فحسب، ولا تؤكد كذلك قدرة الإنسان المصرى فى فن القيادة وإدارة العمليات العسكرية وتنفيذه المهمة المكلف بها بنجاح، بقدر ما تؤكد الدوافع الوطنية الخالصة للقائد المصرى الفريق أنور القاضى ليسجل نفسه فى سجل القادة الشرفاء.

معركة اليمن تحت قيادة الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى:

تولى قيادة القوات المصرية باليمن فى نوفمبر ١٩٦٤م حيث قام بتغيير الخطة العسكرية والتى أثبتت نجاحها فى تحقيق أهداف الدولة، إلى خطة أخرى تسببت فى خسائر فادحة فى القوات.

- **وكتب الفريق أ. محمد فوزى**[١] :

> « وبتغيير القيادة من الفريق أنور القاضى، إلى الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى، وعودة بعض آلوية يمنية أتمت تدريبها وتسليحها فى مصر، كى تقوم بواجباتها فى تعزيز توطيد الثورة فى اليمن، تعدلت الاتجاهات العسكرية، لتكون السيطرة على مناطق الحدود الشمالية والشرقية لليمن!! وهى مناطق شاسعة جبلية وصحراوية يسيطر عليها عدد من القبائل غير الموالية للثورة، كما أصبح القائد الجديد مسئولاً سياسيا وعسكريا عن مسرح العمليات فى اليمن فى وقت واحد.
>
> وقامت هذه القوات المصرية الكبيرة وألوية يمنية حديثة، ورجال قبائل موالين للثورة، بعمليات تقليدية ضد عدو ضعيف متناثر فى كل مكان، يظهر ويختفي، يتجمع ويتوزع ليلا ونهارا، ونتيجة لعدم إمكان التعرف على حقيقة هذا العدو وقوته أو إمكانياته، عانت القوات المصرية النظامية المقاتلة صعوبات كثيرة ».

(١) نفس المرجع، ص٢٤.

لاحظ السبب والنتيجة المباشرة لهذا السبب، فتغير الخطة بإخراج القوات المصرية إلى المناطق الشاسعة للحدود الشرقية مع الاستعمار البريطانى بعدن. وكذلك الحدود الشمالية مع المملكة السعودية أدى إلى وضع استراتيجي سيئ للقوات المصرية ذلك بانتشارها فى مناطق شاسعة لتصبح سهلة المنال لأعمال حرب العصابات داخل مناطق صعب السيطرة عليها لجوارها المباشر لدولتين معاديتن فى ذلك الوقت وهما الاستعمار البريطاني شرقا والمملكة السعودية شمالا. سواء بدفعهما أفراد مرتزقة أجانب أو بتدعيم القبائل اليمنية المعادية للثورة. وبذلك فشلت الخطة الجديدة لتحقيق مهمة القوات المصرية مع اعتبار أنها لا تتمشى مع هدف الدولة المصرية، لأن تأمين ثورة اليمن ليس معناها القضاء التام على كل أعداء الثورة بقدر ما هو تثبيت أقدام النظام الجديد ليأخذ فرصته الكاملة فى إثبات فاعليته وقدراته كنظام قادر على كسب ثقة الشعب اليمنى بجميع قبائله باستخدام كل الأساليب السياسية. الأمر الذى أحدث انفصال فى وحدة الفكر والعمل بين الجيش والسياسة ـ والتى كانت تسعى لاستفتاء شعبى لقبائل اليمن تقرر فيها مصير النظام الجديد ـ وبالتالى فشل الدولة فى تحقيق هدفها من الحرب.

ومن قبيل الاستطراد، أن تغيير مهمة القوات المصرية لتكون السيطرة على المناطق الجبلية الشمالية والشرقية هو أمر أقرب للمستحيل، ذلك لعدم إمكانية السيطرة الكاملة على مثل هذه المناطق، فحتى أمريكا نفسها لم تجرأ لإعلان سيطرتها على الأراضي الجبلية لأفغانستان، أو القضاء على قوات طالبان وتنظيم القاعدة وزعيمها الشيخ "بن لادن"، وبذلك تكون هدف المهمة الجديدة هو استنزاف الجيش المصرى وموارد الدولة إلى أجل غير مسمى لاحظ أن تبديل القيادة من الفريق القاضى إلي الفريق أ. مرتجى كان فى فترة سيطرة " شلة المشير " على الدولة.

خلاصة تقييمنا لفترة قيادة الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى:

أسلوب تخطيط مرتجى للعمليات الحربية يؤكد أن وراءه دوافع غير وطنية، ذلك لإصراره على الاستمرار فى الخطة الجديدة التى تكبد القوات المصرية الخسائر المستمرة بالرغم من وجود الخطة السابقة التى أثبتت نجاحها فى تحقيق أهداف الدولة بأقل خسائر ، كذلك مسئوليته كقائد بصورة مطلقة عن الخطة ذلك أنه بالرغم أن الخطط تقوم بأعدادها هيئة عمليات القوات المسلحة إلا أنه يستطيع تعديلها أو رفضها وعمل خطة بديلة، ولا أحد يملك سلطة إرغامه على قبول تنفيذ خطة غير مقتنع بها، وإلا يمكنه أن يتنازل عن القيادة لغيره، مع اعتبار أن

هذا الأمر بالطبع للقيادات الكبيرة التى يتوقف عليها تحقيق أهداف استراتيجية هامة للدولة. أما القيادات الصغيرة فليس عليها إلا أن تطيع الأوامر وتنفذ الخطة بدون تردد.

(د) أسلوب (شلة المشير) فى عرض قضية اليمن:

ليس فى قدرتنا أن نقيم تقييم كامل لحرب اليمن، لعدم حصولنا على كل المعلومات والحقائق عنها، والتى كما كتب الفريق الحديدى- وكان أحد كبار المسئولين عنها ـ بأنها من أسرار الدولة، ولا يجوز تداولها ونشرها، ويجب حجبها فترة طويلة من الزمن حتى تفقد قيمتها بالتقادم.

ومن خلال هذا الغموض وحجب الحقائق باعتبارها أحد آسرار الدولة، عرضت "شلة المشير" مسألة اليمن على الرأي العام باعتبارها أحد أسرار الدولة، التى لم تكن لتذاع لولا حرية الرأي التى أباحها الرئيس أنور السادات مع اعتبار آنهم كانوا المصدر الوحيد لأخبار حملة اليمن ليس فقط للرأي العام ولكن أيضا للمؤرخين والمحللين الاستراتيجيين وقد ظهرت الخطوط الرئيسية لأسلوبهم فى عرض القضية فى الآتي:

(١) أسلوب الدعاية النازى:

عرضت "شلة المشير" مسألة اليمن بالأسلوب النازي للدعاية من مدخل تأثير الناحية الاقتصادية على سيكولوجية الرأى العام وذلك بتناول الموضوع من زاوية مصاريف الحملة العسكرية الباهظة التى استنزفت موارد الدولة الاقتصادية، واستمر الضرب على الوتر الحساس للرأى العام والمبالغة فى هذه المصاريف، وأن عبدالناصر بدد ثروة مصر بلا هدف ولا مصلحة من ورائها إلا الجري وراء الزعامة الشخصية، ومع استثمارهم هذا المدخل بإجراء مضاربة بين الكتاب ومزايدة على من يستطيع إعلان أكبر رقم حيث بدأ المزاد بإعلان أن المصاريف أضاعت رصيد احتياطي الذهب للدولة وسار المزاد ليعلن أحد الكتاب بأنها مليون جنيه يوميا..!!.

ثم ما كان من إعلان أحد كبار الكتاب بأن مصاريف اليمن لو وزعت على قرى مصر بالتساوي لأصبحت هذه القرى أحسن حضاريا من قرى أوربا وأمريكا !!.

الأمر الذى أثار غضب الرأي العام على القيادة السياسية، التى تسببت فى هذا الإسراف، ثم بعد الوصول لمنتهى الإثارة مع اعتبار أنهم ـ شلة المشير ـ فى صف الرأي العام بانتقادهم هذه المصاريف واهتمامهم بمصالح الشعب قاموا بعرض

أحداث الحرب باعتبار مسئولية عبدالناصر ، عن المسألة برمتها - سياسيا وعسكريا - وأنها مغامرة عسكرية لعبدالناصر وأنهم ضحايا هذه المغامرة التى ورطهم فيها.

واستغلوا كذلك التأثير السلبي للغضب على قدرة إدراك العقل وعدم تمييزه بالخلط بين ما هو عسكرى مسئولية جنرالات الحرب وما هو سياسى مسئولية عبدالناصر.

(٢) الربط بين انفصال الوحدة وحملة اليمن العسكرية:

أحد أساليب الدعاية النازية هى ربط موضوعين أو حدثين لا يوجد ارتباط بينها باستغلال الغموض فى كليهما، وهنا فى هذا المثال صورة نموذجية لهذا الأسلوب، موضوع فشل الوحدة مع سوريا وموضوع حرب اليمن، ثم الربط بينهما بأن "فشل تجربة الوحدة أصابت عبدالناصر بالشعور بالفشل والإحباط، الأمر الذى دفعه للبحث عن قصة أخرى يحقق بها أي نجاح وليفرض فيها زعامته وسيطرته" هذا بالرغم من أن الربط هنا غير منطقى وغير موضوعي، بل مرفوض لأن فشل الوحدة كان بسبب الجيش بقيادة المشير عامر، وبالتالي فان نتيجة تجربة عبدالناصر - فى فشل الوحدة - هى أن مصيبة مصر فى كبار قادتها المغاوير، فكيف يدّعو بعد ذلك بتسرع عبدالناصر بإعادة المأساة وإدخاله الجيش وكبار قادته - الذين أفسدوا الوحدة - إلى اليمن؟!...

وإذا كانت تجربة فشل الوحدة أصابت عبدالناصر بالحزن فهو لم يحزن عليها بمفرده ولكن شاركته الأمة العربية بأكملها، لأنه كان حلم وأمل أمة.

فإذا ما تسايرنا مع رأى البعض فى حزن عبدالناصر، وأن هذا الحزن تعدى إلى مرحلة الإحساس بالفشل والإحباط، ثم إلى مرحلة السلوكيات، فانه بالتالي يكون عبدالناصر قد تولد داخله الدافع القوى ليكون أشد الناس إصراراً على عدم دخول الجيش فى اليمن، ذلك لعدم ثقته فى المشير عامر وشلته باعتبارهم السبب فى فشل الوحدة، حتى تكشف الأحداث بمفردها أبعاد جوانب الموضوع ذلك أن عبدالناصر أرسل السيد أنور السادات على رأس وفد إلى اليمن، لدراسة الموقف الذى عاد من اليمن بتقرير يتضمن ضرورة إرسال قوة مصرية صغيرة لليمن لأهداف سياسية، وكان إرسال عبدالناصر لهذه القوة الصغيرة إلى اليمن تنفيذا لأحد خطوط السياسة المصرية فى مساعدة الدول العربية لدعمها للتقدم على طريق الحرية، ووحدة الصف العربى، يستوى فى ذلك ثورة الجزائر، وثورة اليمن، وبمجرد إرسال القوة المصرية الصغيرة إلى اليمن توالت الأحداث فى مسلسلها الدرامى، الذى

صنعه المشير عامر وشلته استناداً إلي وجود هذه القوة الصغيرة، ليصل بها إلي تواجد جيش مصرى كامل.

- **كتب العميد حافظ اسماعيل كمثال[1]:**

> « لا يمكن أن يحدد الإنسان متى تجاوز تدخل مصر فى اليمن نقطة "اللاعوده" أو متى أصبح هذا التدخل مخلاً بالتوازن الاستراتيجي لقواتنا المسلحة. وفى تقديري أن القرار السياسي بالتدخل العسكرى قد اتخذ بعد عام بالضبط من كارثة الانفصال السوري، كرد فعل طبيعى له، ومن أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها.
>
> إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل تقدير عبدالناصر أيضا للاعتبارات الجيوبوليتيكية، اتصالا بانتشار النفوذ المصرى، والوجود العسكرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ».

ظهر أسلوب البلاغة للعميد محمد حافظ إسماعيل المتمرس بالخارجية فى عباراته التى تعطيك إحساسا متضخما بقوتها واستنادها على فهم وإدراك عميق لأبعاد الموقف .. تعالى مثلا: لعبارة "تجاوز نقطة اللاعودة"، عبارة موسيقية جميلة، ولكننى لا أعرف ما المقصود "بنقطة اللاعودة"، هل هى اصطلاح سياسى أم اصطلاح كيميائى مثل نقطة انصهار الجليد، ونقطة غليان الماء، كذلك عبارة "كرد فعل طبيعى من أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها"، ما الذى جعلها رد فعل طبيعى؟!، وما هى حجته التى استند عليها فى هذا الكلام؟.

الأمر الذى يوضح كيف تتدخل البلاغة والأسلوب الأدبي لاثبات قضايا مادية، ليحل سحر البلاغة محل الأسباب المادية والتى تحدث نفس الفاعلية فى إدراك العقل، وهكذا استمر فى حديثه على نفس السياق "متى أصبح التدخل مخلا بالتوازن الاستراتيجي؟" الاعتبارات الجيوبوليتكه، وانتشار النفوذ المصرى، لتكشف فى صياغتة لهذه القضايا الكبيرة الغامضة والمبهمة فى جمل موسيقية رنانة ليصل إلى المعنى الذى يقصده كنوع من التضليل لأنه لا يستند إلى اى حقيقة.

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٩٧.

(٣) تساؤلات حول مصاريف حملة اليمن:

عرضت قضية مصاريف حملة اليمن بأسلوب الدعاية النازي، وللغرابة أن الذين عرضوا القضية هم الذين صنعوها... فهذا المرتجى نفسه كان قائدا للقوات المصرية باليمن الذى صرف بيده كل مليم فيها، حتى أن مصاريف اليمن بدأت بصورتها الاستفزازية منذ توليه القيادة باليمن عام ١٩٦٤م وبالتالى فهو مطالب بتقديم كشف حساب عن كل ما صرف بحملة اليمن .. وما هى الدواعي والأسباب التى قدمها للدولة لكى تصدق له على كل هذه المصاريف؟ .. وما هى البنود التى قام بالصرف فيها؟ .. ألم تحدث انحرافات مالية كما يقول المثل "المال السايب يعلم السرقة"؟.

- **وفى سؤال قناة الجزيرة للفريق سعد الدين الشاذلى**(١) :

أحمد منصور: « لكن كانت ماهيات مجزية اللى فى اليمن؟

الشاذلى: ماهياش مميزة زى مانت شايف.

أحمد منصور: وسعادتك اتكلمنا عن مخزون الذهب المصرى، وقلت انك لاتعلم. ويقال أنه استنفذ فى حرب اليمن.

الشاذلى: هاقولك، هو استنفذ فى حرب اليمن أو فى حرب عدن أو فى حرب الكنغو، ما هو لازم نعرف ايه هو؟ الأرقام دى آنا ما اقدرش أجادل فيها، أنا اللى اعلمه تماما من فم عبدالناصر إن كان فيه ميزانية الاحتياط اللى هى ٤٠ مليون جنيه للإنفاق منها على حملة اليمن، بيصرف منها مصاريف النقل من السويس إلى اليمن ذهاب وإياب زائد الفلوس (pocket money) يعنى الضباط كانوا بيأخذوا ٤٠ ريال فى الشهر.

أحمد منصور: ٤٠ مليون جنيه فى ذلك الوقت رقم يعتبر.....

الشاذلى: وماله، معلش.

أحمد منصور: مبلغ بسيط، يعنى كان يزيد عن ١٢٠، ١٣٠، ١٥٠ مليون دولار ربما.

---

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الثالثة.

الشاذلى: حلو ، شوف أنا باكلمك... يعنى عايزين أرقام... دى الأرقام اللي هى بتاعتنا ، اللى موجودة ، إنما احتياطى الذهب ، واحتياطي مش عرف ايه ، ده ما قدرش أقول لك . لأن أنا عارف الدين وقت وفاة عبدالناصر دخل فيه كله حرب ٥٦ ، ٦٧ وحرب اليمن . والكنغو ، كل دول دخلو فيه وكان اقل من ٢ مليار دولار .

أحمد منصور: طوال سنوات الحرب؟

الشاذلى: طوال سنوات الحرب.

أحمد منصور: يعنى لو طلبنا ان تحدد منذ سنه كام الى........؟

الشاذلى: لا أستطيع .. إنما أنا اطالب بأن إحنا نكشف المستندات بتاعتنا ، ونقول . لان الكلام المطلق دلوقتى عيب قوى.... وإن حاجات زى دى فاتت عليها اكثر من ٣٠ سنة ولسه لغاية دلوقتى بنتكلم ، وما حدش بيقول الحقيقة ، يعنى أنا لما أقول لك كلام بأقول لك كلام سمعته من جمال عبدالناصر حكاية الـ ٤٠ مليون جنيه.

أحمد منصور: هل ترى أن المكاسب كانت أكبر؟

الشاذلى: الخسائر البشرية والمادية التى تحملتها مصر قليلة جداً إذا ما قورنت بالمكاسب السياسية التى كسبها العرب ، هى المشكلة إن مصر ماكسبتش ، إنما كسبت (Rang in the long) يعنى فى ٧٣ الدول الخليجية دى ساهمت بكذا مليار دولار للسادات أظن ١٧ مليار دولار ، لو كانت البلاد دى لم تستقل ما كانش ستساهم يعنى انا شايف ان مصر لم تستفاد وقتها ، لكن استفادت على المدى الطويل ، وظهرت النتائج فى حرب ٧٣ لما قفلنا باب المندب على اسرائيل سنة ٧٣ ، وكانت القوات البحرية بتاعتنا بتتمركز فى اليمن ، لولا استقلال اليمن وعدن ما كنا نقدر نعمل هذه العملية ، فإذن فيه استثمار للمستقبل "

(هـ) تأثير حملة اليمن على حرب ٦٧:

(١) كيف يمكن تقييم تأثير حملة اليمن على الجيش المصرى؟

التأثير السلبى لحملة اليمن على الجيش المصرى هو أمر لا جدال فيه، ولكن أن يكون هو السبب الرئيسى فى هزيمة ٦٧ فهنا تكون نقطة الخلاف.

وطالما عرضت قضية اليمن من باب الدعاية النازية التى تعتمد على الغموض والمبالغة والتهويل والتأثير على العاطفة - بعيدا عن الدخول من الباب الشرعى لعرض القضية بالأسلوب الموضوعي لتقييم مدى تأثيرها المادى على نتيجة حرب ٦٧ - فأن ذلك يعنى تضليل وخداع الرآى العام ولا يهدف للوصول إلى الحقيقة.

وحسم هذه القضية يتبلور فى استخدام الطرق والوسائل العلمية لتقييم وحساب حجم السلبيات بالضبط التى وقعت على الجيش المصرى فى اليمن، إلا أن كل الطرق والأساليب تعتمد على المعلومات التى أحيطت بالسرية حتى أصبح كبار القادة هم المصدر الوحيد لهذا التقييم المرفوض، ومع ذلك ألا ترى فى أحداث حرب ٦٧ نفسها تقييم وحساب لحجم هذه السلبيات ؟...... وهل هناك أدق وأصدق من نتيجة الحرب لتقييم الكفاءة القتالية لقواتنا المسلحة؟... فقد أتيحت للقوات المسلحة المصرية فرصة قتال القوات الإسرائيلية يومي ٥، ١٩٦٧/٦/٦ قبل أن يطلق كبار القادة المغاوير صيحة الانسحاب وينطلقون بعرباتهم الجيب يسابقون الريح فارين من ميدان القتال إلى الإسماعيلية.

ونتيجة هذا التقييم هو صمود القوات المصرية على جميع الخطوط الدفاعية، وعدم استطاعة مدرعات إسرائيل تحقيق آي نجاح فى اختراق مواقعنا بصورة مطلقة، رغم شراسة ضربات الطيران الإسرائيلي المسيطر على سماء المعركة هذا مع اعتبار أن القيادة العليا المصرية كانت قد فتحت ثغرة قبل الحرب فى منطقتى رفح والعريش حتى تعبر منهما المدرعات الإسرائيلية على المحور الشمالى بدون أي تصادم مع قواتنا العاملة المصرية.

فإذا كان أمر الانسحاب قد حسم المعركة ومنع التقييم الدقيق لكفاءة هذه القوات وأنها من الجائز ألا تصمد اكثر من ذلك سواء صدر أمر الانسحاب أم لم يصدر، فإنه على العكس يؤكد أن صمود هذه القوات الصغيرة لهجوم مدرعات العدو المتواصل وتحت سيطرة طيران العدو المطلقة وتحت كل أنواع النيران والقذائف الشرسة خلال يومي ٥، ١٩٦٧/٦/٦ هو إثبات كاف بأن التأثير السلبى لحرب اليمن

ـ والذى لا جدال فيه ـ لم يكن بالدرجة المهولة والمبالغ فيها بالأسلوب النازي الذى استخدمه كبار القادة، وأنها لم تكن سبب للهزيمة بأى حال، سواء أيضا صدر أمر الانسحاب أم لم يصدر.

ولا نتجاوز بأى حال هذا الإطار لنتكلم فى حق المقاتلين الشرفاء لتضليل الرأى العام لحساب فئة من كبار القادة نعلم يقينا ما صنعوه فى ميدان القتال.

- **وفى سؤال للفريق سعد الدين الشاذلى**[1]:

"**احمد منصور:** « هل ترى أن هناك صلة مباشرة بين وجود حرب اليمن وبين هزيمة ٦٧؟

سعد الدين الشاذلى: والله شوف بقى، أصل فيه بعض أوقات يعنى بنحاول إن احنا نجد باستمرار مبرر للخطأ، ونضع الخطأ بتاعنا على شماعة بتاعة واحد تانى ».

وقد تركزت ادعاءات كبار القادة "شلة المشير" عن تأثير حرب اليمن فى أمرين:

الأول: محور اليمن حرم مصر من اشتراك عدد كبير من وحدتها العسكرية فى حرب ٦٧ وقد كان اشتراكها يمكن أن يقلب ميزان المعركة لصالح مصر.

الثاني: التأثير السلبى لانتشار وحدات عسكرية نظامية بأرضى جبلية حيث أضعفت مستوى انضباطها العسكرى وكذلك أضعفت مستوى كفاءتها القتالية بالإضافة إلى بعض الأضرار للأسلحة والمعدات من جراء عدم استطاعة إجراء أعمال الصيانة اللازمة لها لظروف المناخ الجبلى.

(٢) محور اليمن حرم مصر من اشتراك عدد كبير من وحدتها العسكرية فى حرب ٦٧:

إحراز التفوق العددى والنوعى على الخصم هو أحد مبادئ الحرب، وبذلك يكون السعى لتكثيف أكبر عدد من القوات ووسائل الحرب بسحب كل القوات الموجودة باليمن إلى سيناء أمر واجب التطبيق كأحد أهم مبادئ الحرب، ولكن هناك مبدأ آخر يضبط ويتحكم فى تطبيق المبدأ السابق، ذلك أن إحراز التفوق العددى والنوعى ليس بلا حدود، ولكن له أصول وضوابط، تحكمت فيها طبيعة

(١) نفس المرجع، الحلقة الثالثة.

أرض المعركة التى لها حدود فى طاقة استيعابها للقوات والأسلحة، وقد عرف هذا المبدأ[1] باسم "الاقتصاد فى القوى" ومضمونه هو المطابقة الدقيقة بين الهدف والوسيلة (القوى المخصصة لتحقيق الهدف) وأن الزيادة فى القوى مثل النقص تماما، والمطابقة الدقيقة تحقق الاقتصاد فى القوى لتكشف لنا فى الوقت نفسه وبشكل واضح تفاعل خصوصيات أرض المعركة مع التكتيك، وأهمية وخطورة المواقع الاستراتيجية مثل الممرات، والمضايق .. الخ. لنجد بصورة غاية فى الغرابة، أن قوة صغيرة تسيطر على موقع استراتيجى هام تحقق مضمون التفوق العددى على خصم يفوقها عدة مرات! وبذلك يكون "الاقتصاد فى القوى" هو المثالية بين مبدأين متناقضين هما "الحشد" اكبر عدد و"الانتشار" أقل عدد وهذا أشبه بالمثالية فى الأخلاق العامة مثل مثالية "الكرم" بين نقيضين هما "البخل والإسراف" أو مثالية الشجاعة بين نقيضين "الجبن، والتهور" ويحدد التكتيك بدقة متناهية العدد المثالى من القوات المطلوبة لكل موقع "لا زيادة ولا نقص".

من هنا كان تحديد الحجم المثالى للدفاع عن سيناء فى الخطة " قاهر " الذى هو إجمالي حجم ونوع القوات الملائمة لكل محور من محاور الحرب الموزعة على الخطوط والنقط الاستراتيجية..... وهى: "٤ فرقة مشاه + فرقة مدرعة "..... لا زيادة ولا نقص.

أما باقى القوات المسلحة فهى احتياط استراتيجي للدولة تتمركز خارج سيناء فى الدلتا أو فى معسكرات بالقاهرة مثلا ، هذه الفرق الخمسة هى القوات المثالية الملائمة والقادرة تماما على الدفاع عن سيناء من الناحية الاستراتيجية العسكرية العلمية.... لا زيادة.... ولا نقص.... حسب الخطة "قاهر"، وتحقق الفرق الخمس بسيطرتها على الخطوط الاستراتيجية الحاكمة فى سيناء كما حددتها الخطة "قاهر" - مثل خط الدفاع الرئيسى أو خط الممرات - تطبيق مبدأ "الاقتصاد فى القوى" والذي يحقق مضمون التفوق العددى على عدو يفوقها بعدة مرات.

فإذا كان مجرد الدفاع يحقق التفوق لثلاث أضعاف الخصم المهاجم فإن السيطرة علي الخطوط الاستراتيجية الحاكمة تحقق تفوق يزيد من (٤ - ١٠) مرات على العدو المهاجم الإسرائيلي. من هذه الزاوية لم يكن لوجود قوات لنا باليمن أى تأثير على نتيجة معركة ٦٧ - مع ملاحظة أن الوحدات العسكرية لا ترسل إلى اليمن إلا بتصديق من هيئة العمليات بعد التأكد من كفاية باقى القوات المصرية لتحقيق

(١) ج. ل. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها فى العالم، ترجمة: الهيثم الأيوبي، ص٢٧٧.

الخطة " قاهر " أولا" . فاذا حاولت "شلة المشير" التشكيك فى هذه النقطة.... فإنه اعتراف صريح بأنهم قاموا بتوزيع القوات المصرية على المحورين الاستراتيجيين "اليمن وسيناء" لصالح إسرائيل.... وهذا الأمر يقع تحت مسئوليتهم، إلا أن الحقيقة أن القوات التى اشتركت فى معركة ٦٧ هى القوات المحددة حسب الخطة "قاهر" وهى كافية تماما للدفاع عن سيناء.

وبالتالي فإن الكلام فى هذه النقطة يكشف عن نوع من الخلط فى الحقائق....... **فهل حاربو وانهزموا بسبب نقص القوات؟..... ماذا فعلوا بخمس تشكيلات عسكرية ضخمة فى حرب ٦٧؟**

على العكس قد نجد أن جبال اليمن أنقذت جزء من قواتنا كان من المحتم تدميرها مثل باقى قواتنا التى وقعت تحت أيديهم فى حرب ٦٧.

(٣) التأثير السلبى لانتشار وحداتنا العسكرية فى الأراضي الجبلية باليمن:

أمر طبيعى أن تتأثر الوحدات العسكرية النظامية بانتشارها على الأراضي الجبلية اليمنية سواء بضعف مستو كفاءتها الفنية القتالية أو بضعف مستوى انضباطها العسكرى بالإضافة إلى بعض الأضرار من جراء ظروف المناخ الجبلى وعدم استطاعة إجراء الصيانة للأسلحة والمعدات، إلا آن كبار القادة عرضوا الموضوع بأسلوب الدعاية النازية مع العلم بالآتي:

- القوة الرئيسية للقوات المسلحة موجودة بمصر . ذلك أن حوالى ٣/١ القوة فقط كلفت بالسفر إلي اليمن، في حين بالغ بعض القادة وذكر أنها كانت حوالى ٢/١ القوة وبالتالى فإن باقى القوات وهى حوالى ٣/٢ او النصف كانت تعيش فى ظروف طبيعية وتحت سيطرة القيادة العامة للقوات المسلحة علي أن القوات المصرية باليمن يتم تغيير وحداتها بصورة دورية، وبذلك لا تستمر فى اليمن أى وحدة لأكثر من عام أو ستة شهور لتعود مرة أخرى إلي مصر، لاستعادة تدريبها، ورفع كفاءتها القتالية وانضباطها العسكري.
- الكفاءة القتالية مسألة نسبية يتركز جوهر أهميتها حينما تتم أساسا بالمقارنة بالقوات الإسرائيلية، وهو الأمر المعنى أساساً لتحقيق التفوق عليه كأهم أهداف استراتيجية القوات المسلحة، وبالتالى فإن القضية لا تكتمل إلا بمعرفة مستوى الكفاءة القتالية لقوات العدو الإسرائيلي... أما الأمر الفيصل الذى يحسم هذه القضيه ويرجح كفه قواتنا فى هذه المقارنة فيظهر بوضوح فى طبيعة تكوين

الجيش الإسرائيلي الذى كانت تتشكل أغلب وحداته من وحدات الاحتياط والتى لا يتم تدريبها إلا فى أوقات قصيرة، وعلى فترات متقطعة من العام مما يجعل كفاءة وحداتنا العاملة النظامية العائدة من اليمن على ضعفها أفضل نسبيا بكثير وبلا جدال من كفاءة القوات الاحتياطية الإسرائيلية، كأمر بديهى. وهو الأمر الذى كشفته وقائع أحداث الحرب عند التحليل الموضوعي بعيداً عن أسلوب الدعاية النازية الذى حول القضية إلى قصص وروايات من الخيال.

(١٠) الخـــلاصة:

وماذا تقول منظومه الدعاية النازية الصهيونية لجنرالات حرب ٦٧؟ قصة لا تمت لحرب ٦٧ بأي صلة، حتى يمكننا أن نطلق عليها حرب ٦٧ المعدلة:

- أول وأهم عناصر المعركة فيها وهو السلاح السوفيتى الصنع أقل كفاءة ومتخلف عن سلاح العدو الإسرائيلي غربى الصنع.
- ثانى عناصر للمعركة: وهو المقاتل المصرى أقل نوعية ومتخلف عن المقاتل الإسرائيلى.
- ثالث عنصر: وهو التدريب العسكرى مختلف عن التدريب العسكرى الاسرائيلى.
- رابع عناصر المعركة .. خامس .. سادس .. الخ.

لقد صنعت المنظومة الكاذبة أسباب عدم التكافؤ فى القوة بصورة شديدة التباين وغاية فى الميلودراما بين الجيشين المصري والإسرائيلي، وطالما أن المنظومة الفاشلة كلها نسبت إلى التخطيط الفاشل لاستراتيجية الدولة، الأمر الذى يسقط مسئولية الهزيمة عن كاهل جنرالات الحرب ليضعها على جهاز الدولة الذى خطط للهزيمة وصنع عناصرها وعلى قمة هذا الجهاز الرئيس جمال عبدالناصر.

وفى نفس الوقت صنعت المنظومة قصة أخرى للحرب، لاتمت لحرب ٦٧ بأى صلة، مما يفرض علينا أن نطلق عليها اسم آخر للتمييز وليكن اسم "حرب ٦٧ المعدلة ".

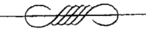
وطالما أن مضمون أحداث "حرب ٦٧ المعدلة"، وسياق الأحداث فيها يهدف إلى غرس الأفكار المسمومة التى تتعرض بالطعن فى شرف جنديتنا وشخصيتنا القومية، فى صورة آراء " لكبار القادة " لتبرئة أنفسهم من مسئولية الحرب والهزيمة.. حيث تحتاج دائما الأهداف الخبيثة الغير شريفة إلى مبرر أو غلاف خارجى

تستتر داخله. فى حين لم يكن هناك ما يوجب على " كبار القادة " ظهورهم أساسا لعرض قضية هزيمة قد تخطاها الشعب المصرى بنصر أكتوبر ٧٣، إلا أن تعرض آرائهم من خلال أبحاث علمية على الجهات المنوطة للإستفادة منها، ومع ذلك.. وإذا ما تمشينا مع هدفهم المعلن بأنه لتبرئة أنفسهم من الحرب والهزيمة، فإن الأمر لم يكن يوجب عليهم عرض صورة كاذبة مهينة للجيش المصرى، أو التأكيد على هزيمة لم تحدث، ولماذا الكذب بإعلان صورة عدم تكافؤ فى القوى بين الجيشين. بتصوير جيشنا المصرى غاية فى الضعف والجيش الإسرائيلى غاية فى القوة ؟ !!.

كيف نجحت الدعاية النازية الصهيونية فى إقناع الرأي العام المصرى؟

صناعة الرآي العام علم وفن، ومن خلال استغلال الظروف والوسائل المتاحة يمكن إقناع الرآي العام بقضايا لا تستند على أى حقائق، وقد اعتمد نجاحهم على الآتي:

- غموض هذه الموضوعات، والتى لم يكن مسموح بالكلام عنها، بل إن نقدها ـ حتى الآن ـ يجرمه القانون ويعرض مرتكبيها لعقوبة شديدة، وبسبب هذا الغموض والسرية أصبحت الموضوعات شديدة الإثارة للجمهور، ليقبل كل قضية معروضة عليه كما هى، للجهل التام المسبق بها.
- عرضت وسائل الإعلام كبار القادة باعتبارهم أهل ثقة غير متهمين فى آرائهم مع اعتبار ولاءهم وإخلاصهم للرئيس جمال عبدالناصر زميل السلاح قبل الثورة. وبذلك تبدو تصريحاتهم كنقد بناء لصالح الأمة المصرية.
- الصداقة القوية ـ التي كانت تبدو ـ بين الرئيس أنور السادات والزعيم الراحل الرئيس جمال عبدالناصر، تعطى مصداقية لكل هذه التصريحات، باعتبار أن الرئيس السادات لا يمكن أن يسمح بتشويه صورة صديقه الرئيس جمال عبدالناصر بإعلان آن كل بنود الاستراتيجية للدولة، التى وضعها كانت مجموعة من الأخطاء، إلا إذا كانت فعلا حقيقة باعتبار أن المصلحة العليا للأمة المصرية أبقى وأولى من الصداقة.
- عدم تدخل أجهزة القوات المسلحة المسئولة عن الرد على هذه القضايا كان بمثابة تأكيد بصحتها، واعتبارها حقائق لا خلاف عليها .. حتى ضاعت الحقيقة.



الفصل السابع

سياسة مصر الخارجية

« نصادق من يصادقنا .. ونعادي من يعادينا »

جمال عبدالناصر

١ ـ كيف يمكننا تحديد سبب اندلاع حرب ٦٧؟

بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر أُعلن أن سبب اندلاع حرب ٦٧، كان فى قرار الرئيس عبدالناصر بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، والذي كان بمثابة قطع شريان الحياة لإسرائيل، وهو ما حتم عليها إعلان الحرب.

وطالما أن مصدر هذا الإعلان "شلة المشير" فإنه يحتمل عدم صدقه، باعتباره عملية اسقاط أو تغطية على أمر آخر قد ارتكبوه هو السبب الحقيقي لاندلاع الحرب. وحتى يمكننا حسم هذه القضية وتقييم قرار غلق مضيق العقبة فيما إذا كان هو السبب المباشر للحرب أم أن هناك سبب آخر، علينا أولا تحديد الأسس والقواعد الاستراتيجية التي كانت تحفظ استقرار السلام فى المنطقة، وتضمن عدم اندلاع الحرب، ثم تحليل جميع الأحداث والقرارات التي صدرت منذ بدء الأزمة في ٦٧/٥/١٤ وحتى قبل الحرب مباشرة، وتقييمها، وبالتالي يمكن تحديد أي هذه الأحداث ـ بما فيها قرار غلق خليج العقبة ـ كان السبب في الإخلال بأحد القواعد والأسس الاستراتيجية التي كانت تحفظ استقرار السلام فى المنطقة وبالتالي تسببت في اندلاع الحرب.

أما الأسس والقواعد الاستراتيجية التي كانت تحفظ استقرار السلام فى المنطقة فقد كانت إحدى منتوجات سياسة مصر الخارجية التي حددتها الدولة، الأمر الذي يجعلنا نتعرض للخطوط الأساسية لسياسة مصر الخارجية.

٢ ـ الأسس والقواعد التي تحكمت في تحديد سياسة مصر الخارجية

• كتب د. جمال حمدان[١]:

« ضوابط سياسة مصر الخارجية شأنها شأن أي دولة، تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات، فعلى رأس الثوابت تأتي حقائق الجغرافيا والتاريخ، أما المتغيرات فعوامل عديدة متباينة تمتد من خلال التاريخ نفسه، إلى توازن القوى العالمي والإقليمي إلى العامل الفردي البحت، وبالتالي الشخصي غير الموضوعي نوعاً ممثلا في القيادة السياسية... إلخ ».

أ) الثوابت التي تحدد سياسة مصر الخارجية:

الثوابت هي حقائق الجغرافيا والتاريخ وهي القواعد العامة الثابتة التي تحدد شخصية مصر الاستراتيجية:-

(١) التناسب بين الموقع والموضع:

• كتب أيضا[٢]:

« الحقيقة العظمى في كيان مصر، ونقطة البدء لأي فهم لشخصيتها الاستراتيجية هي اجتماع موقع جغرافي أمثل مع موضع طبيعي مثالي، وذلك في تناسب أو توازن نادر المثال.

فالموضع والموقع هنا متكاملان جداً في الدور، ومتناسبان إلى حد بعيد في المقياس، فكل منهما ضخم الحجم أو الخطر، ولكن في تناسق دقيق وشبه محسوب.

فمصر ليست مجرد موقع أو موضع هام، بل الاثنين معاً. ليست مجرد ممر أو مقر خطر، بل كلاهما، ليست مجرد محطة طريق حاسمة، أو صومعة غلال ضخمة، بل هي هما على السواء.

فعلى طول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ولمسافة ١٠٠٠ ميل من الصحراء لا تجد معمورا سوى وادي النيل، بل هو بحجمه الذي يحمل اليوم ـ عام ١٩٨١ ـ ٤٣

---

(١) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٢- ص٧١٧.
(٢) نفس المرجع، ص٦٩٠.

مليون من البشر . يُعد أكبر وأضخم رقعة معمورة في شمال أفريقيا وغرب آسيا ، ابتداء من المحيط الأطلسي حتى تخوم الهند.

أما عن الموقع فإذا كانت منطقة الشرق العربي، حول الجزيرة العربية بعامة هي خاصرة العالم القديم، حيث يضيق اليابس أكثر مما يضيق، وحيث يتداخل اليابس والماء أكثر مما يتداخل، فإن مصر هي بدورها خاصرة الخاصرة، أو عين القلب، وحيث تجتمع فيها القارات الثلاثة، وتفترق البحار الداخلية الهامة. كان التناسق والتناغم بين حجم موضعها وخطر موقعها هو مفتاح عبقرية المكان فيها ».

(٢) تأثير الإطار الإقليمي استراتيجياً على مصر:

ظهر التأثير المتبادل لأجزاء الوطن العربي، وكأنها منطقة استراتيجية واحدة، منذ القدم، حيث أثبتتها الأحداث التاريخية، وقد ركّز د. جمال حمدان على التأثير الاستراتيجي للشام على مصر، أكثر من باقي أجزاء الوطن العربي الأخرى، أما شبه الجزيرة العربية فلم يكن لها تأثير في الماضي قبل الإسلام، حين كانت أشبه بالقلب الميّت الذي دب فيه الحياة بنزول الإسلام، ثم زاد تأثيرها مع الاكتشافات البترولية في أجزاء كثيرة من منطقة الخليج العربي.

- **كتب د. جمال حمدان**[(١)]**:**

« إلى هذا المدى إذن ترتبط مصر بالشام استراتيجيا، وعند هذا الحد أيضاً ينبغي لنا أن نضغط على حقيقة لم تتلق التعبير الكافي عنها بعد. إن ساحل مصر الشمالي وساحل الشام، اللذين يكوّنان ضلعي زاوية شبه قائم في شرق البحر المتوسط، يمثلان معاً وحدة استراتيجية واحدة. نعم إنهما وحدتان مورفولوجيتان مختلفتان، الأولى نهرية والثانية جبلية، ولكن القطاع من الإسكندرونة حتى الإسكندرية هو أساساً قطاع استراتيجي واحد، من وضع قدمه على أي طرف أو نقطة فيه وصل إلى الآخر تلقائيا أو آليا، وليست فلسطين وسيناء في هذا سوى النقطة الحرجة ورأس الزاوية »

(١) نفس المرجع، ص٦٩٨ – ٦٩٩.

- وكتب أيضاً[١]:

« فالشام قد لا يكون في ذاته مقر الخطر – لم يكنه قط – ولكنه ممر للخطر محوري. إنه - استراتيجيا - جسر معلق إلى مصر بالدقة، ورأس جسر إلى الحلقة السعيدة عموماً.

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجي يهدد الشام، يهدد مصر تلقائيا وعلى الفور. بل نكاد نقول إن مصير مصر مرتبط عضوياً، تاريخياً وجغرافياً، بمصير الشام عموماً وبالأخص منه فلسطين التي شبهها كيلنج " بتوكة على حزام العالم " والتي يصفها كول بأنها متوسطة في أكثر أقاليم العالم القديم توسطاً. إن الذي يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجيا بمثل ما يهددها هيدرولوجيا من يسيطر على السودان.

ولذلك فليس من قبيل الصدفة قط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة، سواء منها المنتصر أو المنهزم، إنما دارت على أرض الشام وفي ربوعه حسمت ».

- وكتب أيضا[٢]:

« لا يمكن أن نتكلم عن البعد النيلى لمصر دون أن نضع أكثر من خط تحت السودان. فموقع الجوار الجغرافى ووحدة وادى النيل الهيدرولوجية من أشد الأقاليم التصاقا وارتباطا بمصر طوال التاريخ، شأنه فى ذلك شأن الشام حيث الرابطة هى موقع الجوار والوحدة الاستراتيجية، هذه الوحدة الهيدرولوجية، وهذه الوحدة الاستراتيجية، أى أن بين مصر والسودان، كما بين مصر والشام "علاقة خاصة" بمعنى ما. وكلتا العلاقتين قديمة وسابقة للعروبة كما هى لاحقة.

ولئن انعكست هذه العلاقة فى الماضى فى أن الشام والسودان كانا أكثر ما ارتبطت به مصر وتفاعلت معه سياسيا وحربيا، فليس من الصدفة أنهما هما أيضا اللذان دخلا بصورة أو بأخرى فى وحدة سياسية مع مصر فى العصر الحديث، ولهذا فإن السودان ومصر بين البلاد العربية هما، كالشام ومصر مرة آخرى، مثل التوائم بين الأشقاء ».

---

(١) نفس المرجع، ص٦٩٨.

(٢) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٤ - ص٤٣٧ - ٤٣٨ .

• وكتب أيضا[1]:

« وإذا كانت قبرص بالذات تشبه شكلاً وموضوعاً مسدساً مصوّباً نحو الشام. فإنه كثيرا ما استدار ليوجه إلى مصر، كما حدث في الصليبيات وفي الاحتلال البريطاني. وفي كل هذه الحالات كانت قبرص أول نقطة وثوب وآخر قاعدة انسحاب سواء بالنسبة للشام أو لمصر. هذا بينما كانت كريت عتبة أخرى وقصوى إلى مصر ».

ب) المتغيّرات المؤثرة والحاكمة للاستراتيجية المصرية:

• كتب أ. هيكل[2]:

« ذلك أن متغيّرات كثيرة راحت تحدث آثارها وتجري أحكامها، وتفرض نتائجها حتى بغير أن يتوفر الفهم العقلاني الكامل للأسباب والدواعي. كان العالم يرى ما يجري ويعيشه كل يوم، ويحار في تعليل أسبابه؛ حقائق واقعة بدت طويلاً في رسوخ الجبال تنكمش وتتقلص، ولا تظهر مكانها على الأرض ما يملأ الأفق. وقيم تقليدية تتداعى ولا يحل محلها شيء يقوم بدورها في سلوك الأفراد والجماعات ».

أما أهم هذه المتغيّرات فكانت:

(١) ازدياد موقع مصر أهمية وخطورة مع تضاؤل وزنها كإقليم نسبياً:

مع الكشوف الجغرافية اتسعت بحار العالم، وظهرت عوالم جديدة تؤكد أهمية وخطورة موقع مصر الذي يتوسط القارات الثلاثة القديمة بل جعلها أكثر توسطاً وأهمية مما كانت عليه، في الوقت نفسه تضاءل حجم إقليم مصر بالنسبة للأقاليم والمناطق الشاسعة الجديدة المكتشفة مثل الأمريكتين.

• كتب د. جمال حمدان[3]:

« لقد تكشف المعمور المتمدد عن قوى جديدة، ومواضع أغنى، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصري، وفي صراعاتها فيما بينها

---

(١) نفس المرجع، ص٦٩٧ – ٦٩٨.

(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٣٦.

(٣) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٢ ص٦٤٣.

أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت أن المفتاح يرقد دائماً في أرض الزاوية تلك - مصر - ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة.

ونظراً لأن وزن موضعها لم يعد يسعفها إزاء هذه القوى الأكبر جرماً، فقد وقعت مصر فريسة لها.

بمعنى آخر، إن الانقلاب الذي حدث في مصير مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيراً عن قوة موضعها، لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوّره، ولم تعد إمكانيات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثاني الباهظة ».

(٢) العلم والتقنيات:

منذ بدية العصور الحديثة انطلق العلم وفي ركابه التقنيات في تنامي بمعدلات لا عهد للبشر بها، حتى أصبحا من أهم عناصر القوة للدولة الحديثة.

- **كتبت الدكتورة يُمنى طريف الخولي**[1]:

« وبفعل متغيّرات ثقافية وتحوّلات حضارية جديدة وعميقة اقترنت بها نشأة العصر الحديث، انبثق من ركام العلم القديم عملاق هو العلم الحديث، انبثق في صورة نسقية، أي مهيأة للاستقلال، بحيث تحمل في صلب ذاتها حيثياتها وإمكانات تناميها وفاعلية عوامل تقدمها ذي المعالم الواضحة. إن النسقية موطن لتميّز العلم الحديث عن العلم القديم، ويمكن أن تتمثل نقطة التحول في أن العلم في العصر الحديث، أو العلم الحديث قد أصبح نسقاً. والنسقية تعني إحكام البحث العلمي، فيرتكز في شتى ممارساته على أصوليات منهجية صارمة، ترتد في صورة خصائص منطقية دقيقة، تحدد لظاهرة العلم تخوماً واضحة، مما يكفل تآزر الجهود العلمية فيجعلها تمثل متصلاً صاعداً، يواصل تقدمه باستمرار، ويلقي في جوانحنا الثقة بأن غده أفضل من يومه، تماماً كما أن يومه أفضل من أمسه ».

(١) **يمنى طريف الخولي**، فلسفة العلم في القرن العشرين، ص٥٠.

- وكتب د. جمال حمدان[1]:

« فالعلم ـ والعلم القمى المطلق ـ هو الشكل الجديد للقوة، ومن يملك العلم النووي ـ أكثر من الأرض والسكان والموارد ـ يملك القوة الاستراتيجية، وإن كانت الأرض والسكان والموارد هي بيقين من مقومات أو خامات ذلك العلم النووي الفيصل، فإذا ما ملكت دولتان قوة العلم النووية المتكافئة، فقد يمكن حينئذ للفروق الطبيعية في المساحة والسكان والموارد أن ترجح الميزان في هذه الكفة أو تلك ».

- وكتب أ. هيكل[2]:

« وفي هذه الحقبة توجهت وسائل القوة إلى استكمال استعدادها، فقد كانت بريطانيا تصنع أول غواصة في عمق البحار، وكان المدفع الرشاش يحدث انقلاباً في أساليب القتال، تبدت نتائجه المروّعة في المعركة مع الدراويش أثناء حملة إعادة فتح السودان، وتحوّل الأسطول البريطاني من استعمال البخار إلى استعمال البترول وقوداً لبوارجه ومدمراته، واختلفت بذلك مطالب السيطرة على المحيطات، وكانت فكرة الدبابة قد تحوّلت إلى رسوم على ورق، ثم إن الطيران بدا إمكانية مهيأة تقلب نظريات القتال رأساً على عقب ».

(٣) التكتلات والأحلاف السياسية والدول الضخمة (الماموث):

ظهرت التكتلات والأحلاف السياسية، والتي تمثل مجموعة من الدول لها مصالح وأهداف مشتركة، وظهر في الحربين العالميتين الأولى والثانية التعاون السياسي والعسكري لكل حلف حتى كادت أن تختفي الأهداف والملامح السياسية الخاصة بكل دولة على حدا، لتذوب داخل الأهداف والمبادئ والقواعد المتفق عليها لكل حلف أو تكتل سياسي.

وتعتبر الدول الضخمة (الماموث) مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المضمون الآخير هى أعلى أنواع التحالف السياسي فكل منهما دولة اتحادية لا وحدوية يسيطر عليها حضارياً وعددياً الإنجليز في الولايات المتحدة، والروس في الاتحاد السوفيتي. وحينما اقتصر العالم على قوتين ضخمتين فقط وباقي دول العالم الأخرى لا ترقى إلى منافستهما، سيطرا على استراتيجية العالم واقتسما العالم فيما

(١) **جمال حمدان**، استراتيجية الاستعمار و التحرر، ص٢٩٣.
(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٣١.

بينهما حتى أصبحت أي دولة في العالم تابعة للمعسكر الغربي الأمريكي أو المعسكر الشرقي السوفيتي.

- **كتب د. جمال حمدان تحت عنوان "الولاءات الكتلية"**[1]:

« فأولاً كان الولاء والتماسك الكتلي شبه تام أو مطلق، بمعنى أن كلا المعسكرين كانت صفوفه تقف خلف قيادته في اتباعية أو تبعية كاملة بلا تذمر أو تمرد (أو إمكانية أو قدرة عليهما على أية حال). إن لم نقل إن الصفوف الخلفية كانت أميل إلى المزايدة في العداء والتحريض على الاستقطاب من القيادة، وإن كانت هذه تلقائيا أبعد شيء عن المناقصة على أحسن الفروض، باختصار، كان كلا المعسكرين يقف كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، أو كالحجر الواحد الهائل Monolith يريد أن ينقض على نقيضه، هذا يمتد شرقا من وسط أوربا حتى الهادي بلا انقطاع، وهذا يتمدد غرباً من وسط أوربا عبر الأطلسي إلى أمريكا الشمالية حتى الهادي أيضاً.

والحقيقة أن كلا المعسكرين كان يقع عمليا تحت الوصاية الكاملة لقيادته، يعيش في كنفها اقتصادياً وعلى معونته مادياً وتحت مظلته النووية عسكرياً وأمنياً، هذا فضلا بالطبع عن الانتماءات القومية والأصول العرقية في الحالين، فكما أن أوربا الغربية هي أم الولايات المتحدة بيولوجيا وتاريخيا وحضاريا وثقافيا، فإن الروسيا هي الأخت الكبرى لشرق أوربا السلافي وحاميته التقليدية تاريخيا.. إلخ، وهكذا من كل ناحية كانت كلتا الكتلتين تكمن تحت جناح زعامتها في استكانة وتدور في فلكها في هدوء.

أوربا الغربية:

فأما أوربا الغربية فقد خرجت من الحرب حطاماً وأنقاضاً وركاما بالمعنى الحرفي، وجسمها المخرب مستنزف تماماً يعاني من فقر الدم الحاد، ولولا المساعدة الهائلة المكثفة التي حقنتها بها الولايات المتحدة في شكل مشروع مارشال الشهير لما قامت على قدميها ثانية إلى أمد بعيد. كذلك فإلى جانب هذا الفقر والتآكل الداخلي، أضف فقد الموارد الخارجية وانقطاعها، فلقد خرجت

(١) جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرر، ص٣٠٢ - ٣٠٤.

أوربا الغربية من الحرب، وقد جردت أيضا من إمبراطوريتها أو أوشكت، خاسرة بذلك كل مواردها ومكاسبها الهائلة.

ذلك أن ثورة التحرير قد بدأت وبلغت مرحلة متقدمة للغاية. وكادت عملية تصفية الاستعمار القديم آن تكتمل، مثلما اكتملت الإدالة النهائية من الاستعمار القديم إلى الجديد أو من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة التي ورثت دورهما ولا نقول إمبراطوريتهما ووضعت قدمها في حذائهما، وقد انعكست كل هذه الانقلابات والتبعية بصورة حادة ودرامية في ملحمة العدوان الثلاثي على مصر حين أدركت بريطانيا وفرنسا مدى خضوعهما الحقيقي لأمريكا. وعلى الجملة، وفي النتيجة، ففي هذه المرحلة من الخطر والعجز العسكري البالغ أمام القوة السوفيتية الفائقة، كانت أوربا الغربية أشد عداءً للشيوعية واستعداء عليها وأطلب بالتالي للحماية الأمريكية من رغبة الولايات المتحدة نفسها ربما.

أوربا الشرقية:

أما عن شرق أوربا فيكفي أنها كانت تدين بتحريرها من نير الاحتلال النازي لجيوش الاتحاد لكي يشدد هذا قبضته عليها إلى حد التسلط التام والكبت المطلق. والواقع أن اتفاقيات انتهاء الحرب من " بوتسدام إلى يالتا " إنما كانت عملية تقسيم ثنائي لأوربا إلى منطقتي نفوذ: أوربا الغربية للولايات، والشرقية للاتحاد، وكلتاهما بعد منطقة نفوذ مغلقة غير مسموح للطرف الآخر بالتدخل فيها، كأنما هما بغير الاسم "نصفا مبدأ مونرو" متقابلان ولكن مد هذا إلى أوربا، أو كأنما قد مددت الولايات مبدأها الشهير عبر الأطلسي ليضم غرب أوربا، بينما استحدث الاتحاد لنفسه – كأمر واقع – مبدأً مناظراً يطوي شرق أوربا.

غير أن الاتحاد، بحكم الموقع الجغرافي الملاصق وفارق الحجم والقوة الرهيب إلى جانب العوامل الإثنية التاريخية وأخيرا الإيديولوجية الجديدة، جاءت قبضته على منطقة نفوذه أشد من قبضة الولايات على منطقتها خارج كل حدود أو مقارنة بالطبع، فلا وجه هنا لأي شيء كنديّة أو تحالف لبق كما في المعسكر الغربي ولا مفر من قدر من التبعية الفظة أو الغليظة بصورة أو بأخرى، ولهذا فإن شرق أوربا بالنسبة للاتحاد حاليا يكاد يكون كأمريكا اللاتينية بالنسبة

للولايات تقليديا، حديقة خاصة أو فناء خصوصياً، إلا أن يكون هذا أو ذاك أمامياً أو خلفياً بحكم الموقع الجغرافي فقط أو المحور العرضي هنا والطولي هناك.

وكانت من أبرز الملامح الاستراتيجية في هذه الفترة أن الحروب بين الدولتين منفردتين كادت أن تختفي، وحيث كانت تدار فعليا من خلال قيادة المعسكرين الأمريكي والسوفيتي مثل "كوريا، فيتنام، السويس ٥٦، حرب ٦٧" ».

(٤) الولايات المتحدة الأمريكية:

- **كتب د. جمال حمدان**[1]:

« ليس من العسير على طالب الجغرافيا السياسية أن يرى أهم مفتاح للتطوّرات العالمية الأخيرة يكمن ـ موضوعياً ـ في تحركات ونشاطات وديناميكية الولايات المتحدة بصفة أساسية، وهي نشاطات وتحركات دينامية عدوانية أحياناً بصفة قاطعة. وليس من العسير عليه أيضا أن يرى مفتاح الدينامية أو العدوانية الأمريكية هذه يكمن في مرحلة تطورها الجيوبوليتكي ».

- **وكتب أيضاً**[2]:

« فإن الإمبريالية الأمريكية الجديدة لم ترث الإمبرياليتين البريطانية والفرنسية القديمة فحسب كما هو شائع، وإنما ورثت في الحقيقة كل الرأسماليات المتنحية "بريطانية، فرنسية، ألمانية، إيطالية، يابانية.... إلخ " أي كل الرأسماليات الديمقراطية والديكتاتورية، الليبرالية والفاشية على حد السواء.

وقامت القوة الجديدة الآتية من وراء البحار بتصدير تجربتها الخاصة والأصيلة في الاستغلال بدل الاحتلال، والسيطرة والنفوذ بدل الامتلاك والوجود، أو بالتعبير الدقيق لتمارس الامبريالية بدل الاستعمار وهذا هو الاستعمار الجديد. وتلك كانت بداية خيبة أمل العالم الثالث في الولايات، ولكن الأسوأ منه كانت النهاية، إذ أصبحت الولايات لعنة العالم الثالث بالتحديد.

---

(١) نفس المرجع، ص٣٧٥.

(٢) نفس المرجع، ص٣٧٧ – ٣٧٩.

عناصر القوة:

وعند هذا الحد يمكن تشخيص خطر الولايات في أنها دولة في التاريخ اجتمعت فيها ولها كل عناصر القوة ومقوماتها، ولكن أيضا كل أعراضها وأمراضها، وذلك على أكبر مقياس في التاريخ كذلك، فهي في كل ذلك "أول أكبر" أو "أكبر أول" كما قيل. فهي كقارة أو شبه قارة تعد أول دولة تقف على قمة دور الشباب في مثل هذا الحجم والضخامة والثراء. ويكفي في هذا الصدد تفوقها العلمي والتكنولوجي المجنح الذي خلق بينها وبين أوربا الغربية نفسها هوة كالهوة التي بين أوربا الغربية والعالم الثالث ! وإذا كان أهم ما يُميّز الدولة في دور الشباب أن نضج قوتها المادية يسبق نضج خبرتها وحنكتها السياسية إلى درجة مقلقة، فإن هذا يصدق على الولايات كما لا يصدق على دولة أخرى. بل إلى الحد الذي يضع العضل فوق العقل تماما في السياسة العالمية.

وهي بعد ذلك أول دولة رأسمالية تتعدى حدود الرأسمالية التقليدية وآفاق الرأسماليات القديمة إلى مرحلة يمكن أن توصف حقاً بمرحلة ما فوق الرأسمالية Super-capitalism فهي اليوم أكبر قلعة للاحتكارات والاستثمارات العالمية والشركات متعددة الجنسية. وهي كذلك ولذلك أول دولة تتبنى الديموقراطية وتمارسها شكلاً وتعلن نفسها حامية "العالم الحر" والمدافعة عنه، ولكنها مع ذلك التي أخذت تنمي لنفسها ملامح فاشية بقدر أو آخر، أكثر من جنيني على أية حال، وذلك بتضخم آلة الحرب تضخماً رهيباً جعل الحكم فيها أدنى إلى شركة مساهمة بين الاحتكارية والعسكرية أو بين تجار الأسلحة وتجار الحروب. وهي بهذا ـ موضوعيا ـ أول دولة تعرف لوناً جديداً من الفاشية هي الفاشية المقنعة، تمييزاً لها عن الفاشيات السافرة السابقة. ويكفينا شاهداً في هذا المجال تصريحات بعض الساسة الأمريكيين أنفسهم. من أولها ما قاله الرئيس الأسبق "أيزنهاور" عن التلاحم الوثيق بين رجال الصناعة والعسكرية وتحذيره من "حصول هذا المركب الصناعي ـ العسكري على نفوذ لا مبرر له". ومن آخرها ما أعلنه مرشح للرياسة الأمريكية من أن الولايات "لم تعد قلعة للديمقراطية، وإنما أصبحت معقلا للديكتاتوريات". وأن "ما يحدث في أمريكا الآن.. يُشبه إلى حد كبير ألمانيا الهتلرية عام ١٩٣٩".

والولايات بعد كل هذا وقبله وفوقه أوّل وأكبر قوة نووية في التاريخ. وهذا عنصر لا يقبل المزيد من التعليق، إلا أن نلاحظ فقط مغزاه في ضوء اجتماع الخصائص السابقة. وهو أن هاهنا أول حالة لدولة عظمى في دور الشباب، فوق رأسمالية، شبه فاشية، وفي نفس الوقت ذات قدرات - أو أنياب - نووية.

وإنه لمنطقي جداً بعد هذا - فيما يبدو للولايات - أن تتطلع إلى السيطرة العالمية المطلقة وألا تقنع بأقل من دور الوصاية الكاملة على هذا الكوكب. وهناك من يخشى أن تكون الولايات ساعية في معنى حقيقي جدا إلى إنشاء أول إمبراطورية كوكبية في التاريخ الإمبريالي وإن يكن في شكل غير مباشر هو الاستعمار الجديد. أو قل الإمبريالية العليا أو العظمى Super-imperialism. لقد كانت أعظم إمبراطوريات الاستعمار القديم مهما تعاظمت تغطي جزءاً فقط من هذا الكوكب. ولكن يبدو الآن أن الاستعمار الأمريكي الجديد يود أن يُعوّض عن الكثافة بالمساحة. وهناك من يرى - مثل "توينبي" - أن الولايات المتحدة هي روما العصر، بينما يُسجل أحد قادة الولايات نفسها "أننا أصبحنا نقوم بالدور الذي كانت تقوم به الإمبراطورية البريطانية القديمة".

أما من الناحية العملية فإن عناصر القوة الأمريكية لم تعد مفتاحاً أساسياً من مفاتيح السياسة العالمية فقط، بل وأخطر عناصر الصراع والصدام الدولي المحتمل.

فهدف السيادة العالمية كان حرياً منذ البداية بأن يصطدم مع الاتحاد السوفيتي، ومن خلفه الكتلة الشرقية، كما يستدعي ابتلاع العالم الثالث، ولقد رأينا من قبل كيف كاد العالم غير الشيوعي في الستينات يبدو فراغاً في نظر أمريكا، وكيف كان ملؤه يبدو عبء الرجل الأمريكي.

هذا فضلاً عن طبيعة الرأسمالية التنافسية ونزعتها التسلطية، إضافة إلى إمكانياتها الفائقة وتفوقها التكنولوجي الباهر.

وكانت أهم منطقة ورثتها الولايات المتحدة من دول أوربا الاستعمارية هي منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على الخصوص، وقد زادت أهمية المنطقة استراتيجياً بالاكتشافات البترولية في الخليج العربي كأكبر احتياطي عالمي -

وذلك بعد الحرب العالمية الثانية - والتي احتكرت استغلالها الشركات الأمريكية والبريطانية.

ولإحكام سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة العربية، وهي تضمن بقاء استمرار نفوذها وهيمنتها على المنطقة، ووضعت نظامها الاستراتيجي في المنطقة العربية والذي اعتمد كلية على مشروع إنشاء إسرائيل ».

(٥) إسرائيل تعبير لفلسفة استراتيجية السياسة الأمريكية في المنطقة العربية:

كانت فكرة مشروع إنشاء قاعدة استراتيجية للاستعمار البريطاني - كموطئ قدم ثابتة له - على أرض عربية وبعناصر عربية يستطيع منها تحقيق أهدافه ومصالحه الاستراتيجية في المنطقة العربية، مشروطة بضمان ولاء العناصر العربية لبريطانيا ضد شعوبها العربية وعدم ارتدادها في يوم ما إلى هويتها العربية ضد بريطانيا.

واستطاعت المنظمة الصهيونية إقناع بريطانيا بأن مشروعها لإنشاء إسرائيل يُحقق مشروعها في إنشاء القاعدة الاستراتيجية البريطانية، على أن تضمن بريطانيا ولاء هذه القاعدة - إسرائيل - بصفة دائمة ذلك أن عداء وعدوانية الأيديولوجية الصهيونية للعرب على أساس عقائدي ديني، بالاضافة الى ضعف الكيان الإسرائيلي أمام قوة العرب المتنامية مع حركة التحرير والنهضة هما ضمان كاف للولاء لبريطانيا، طالما وفرت لها الحماية والأمن وسط هذا المجتمع العربى المعادي لها. أما تحقيق حلم الصهاينة بإنشاء إسرائيل الكبرى - من النيل إلى الفرات - فلم يكن هدفاً لبريطانيا، بقدر ما تسمح به الظروف من خلال تحقيق إسرائيل للمصالح والأهداف الاستراتيجية البريطانية. وقد حصلت الولايات المتحدة على حق ملكية وإدارة مشروع إقامة دولة " إسرائيل " من بريطانيا مع نهاية الحرب العالمية الثانية - بوصولها للسيطرة على المعسكر الغربي بأكمله - فقامت باستكمال المشروع وتدعيم المنظمة الصهيونية، حتى أعلنت إسرائيل كدولة واعترفت بها في الدقائق الأولى من الإعلان. وقامت فلسفة النظام الاستراتيجى الأمريكي على طبيعة الأيديولوجية الصهيونية العدوانية، بل والشديدة العداء للعرب الأمر الذي يُحتم عليها إنشاء جيش قوي يواجه كل العرب الذين توجب عليهم ثقافتهم وقيمهم أن يتعاونوا سوياً ضد الظلم، ليصنع الصراع الدائم بين القوتين المتعادلتين - في صورة "توازن استراتيجي" - الأساس الفلسفي الذي بنت عليه الولايات المتحدة نظامها الاستراتيجي في المنطقة العربية من خلال ما يحدثه من توتر مستديم في المنطقة يضمن لها ولاء كلا القوتين "إسرائيل، والعرب" ويتيح لها حرية العمل في المنطقة بطلاقة.

٣ ـ التوازن الاستراتيجي

(أ) معنى التوازن الاستراتيجي:

نشأ هذا المبدأ في القرون الوسطى[١] وفي قارة أوروبا بهدف منع أي دولة أوربية من أن يكون لها الرجحان على الأخرى في القوى العسكرية باعتبار أن الإخلال بهذا التوازن يُعرض الدولة الأخرى للخطر، بمعنى أن السبب الرئيسي لاندلاع أي حرب بين دولتين هو وجود فارق في القوى العسكرية بين هاتين الدولتين، الأمر الذي قد يُغري الدولة الأقوى باجتياح الدولة الأضعف منها لتفرض إرادتها وسيطرتها عليها. وهذا الأمر غالبا يحدث قلق وتوتر لدى باقي دول المنطقة التي قد ترى في هذه الحرب أطماع وعدوانية الدولة المعتدية، وإن ترك الموقف وعدم التصدي له قد يؤدي إلى تمادي الدولة المعتدية في تكرار غزوها لباقي دول المنطقة واحدة تلو الأخرى، لذلك ظهر ضرورة البحث عن حل يضمن الاستقرار والسلام في المنطقة، فكانت فكرة "مبدأ التوازن الاستراتيجي" ومضمونه تحديد القوة العسكرية لكل دولة في منطقة استراتيجية معيّنة، بالحد الذي يضمن عدم اعتداء أي دولة على أخرى في هذه المنطقة، والمقصود بتحديد القوة العسكرية هو منع تفوّق وزيادة هذه القوة حتى لا تصل إلى النسبة التي تسمح لها بالهجوم وهي نسبة ٣:١، أما التوازن في القوى فيعني أن تكون النسبة في القوى ١ : ١، وقد خرج هذا المبدأ من أوربا ليُستخدم كأحد أساليب السياسة العالمية لخدمة أهداف سياسية خاصة في مناطق محددة من العالم.

(ب) مبدأ (حق التدخل)

تُرى .. من هذه القوة التي تستطيع أن تفرض "توازنا استراتيجيا" في منطقة محددة ؟ منطقياً، لابد أن تكون قوة عظمى لها السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة، على أن تكون هذه القوة العظمى التي فرضت "التوازن الاستراتيجي" هي المسئولة بالتالي عن محاسبة الدولة التي تخل بهذا النظام، وذلك بالتدخل لإعادة توازن القوى في المنطقة، وهو ما يُسمى بمبدأ "حق التدخل". وحيث يستخدم أسلوب القوة العسكرية لتدمير وسائل الحرب للدولة التي أخلت بالتوازن، سواء بالغزو المسلح أو بالإغارة العسكرية، "بالضرب بالطيران أو البحرية أو بأي وسيلة أخرى". ونظراً لعدم شرعية مبدأ "حق التدخل"، الأمر الذي يجعل القوى العظمى التي تستخدمه أن تبحث

---

(١) أمين النفوري، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور عسكري، ص٩.

لها عن مبرر وسبب مقبول أمام الرأي العام العالمي مثل "حماية الأقليات، حماية طائفة دينية.. إلخ ".

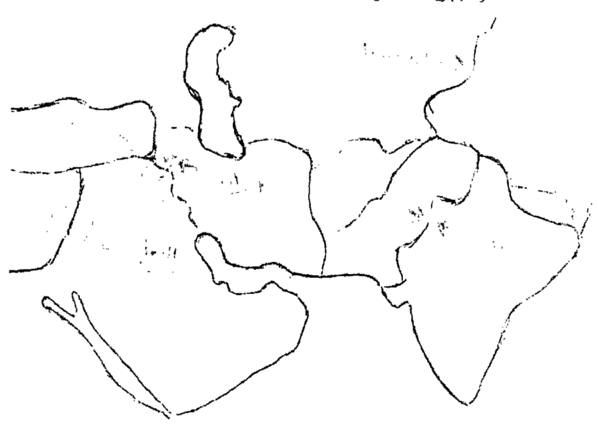
(ج) (التوازن الاستراتيجي) ينقسم إلى نوعان:

من حيث القوة العظمى التي تفرض "التوازن الاستراتيجي": فإما قوة واحدة أو قوتان متضادتان مثل "المعسكر الغربي الأمريكي، والمعسكر الشرقي السوفيتي".

"التوازن الاستراتيجي" الذي تفرضه قوة واحدة:

ويتميّز هذا النوع بخصلتين:

الخصلة الأولى: أنه لمصلحة القوة التي تفرضه، مثال ذلك ما فرضته بريطانيا العظمى على دول أوربا، حيث ساعدها هذا المبدأ على الاستمرار كإمبراطورية عظمى لمدة قرن ونصف قرن من الزمان. وذلك عندما فرضت هذا التوازن وأعطت لنفسها "حق التدخل" بالانضمام للدولة الأضعف لتدمير الدولة الأقوى المخالفة للتوازن، وبذلك كانت هي دائماً الدولة المنفردة خارج توازن القوى. أي أنها كانت تهدف بهذا التوازن انفرادها بالقوة من خلال تلاشي هذه القوى بالتوازن، بمعنى أن محصلة هذه القوة جبرياً = صفر.



كذلك قامت الولايات المتحدة حينما انفردت بالسيطرة العالمية بعد انحلال الاتحاد السوفيتي باستغلال التوازنات الاستراتيجية في غزوها أفغانستان والتى أطلق عليها "أولى حروب القرن".

فقد قامت بالتهديد بالإخلال بالتوازن بين القوتين الهند وباكستان، وذلك بتهديد كل دولة منفردة بالانضمام إلى الأخرى ضدها في حروبهما المستمرة معاً مما سارعت كلا الدولتين بالتأييد الكامل للولايات المتحدة في إطلاق يدها وتواجدها في أفغانستان. كذلك وبنفس الطريقة لعبت على التوازن بين روسيا وخصمتها الصين فحصلت أيضاً على تأييد الدولتين.. وبالتالى أصبحت هي القوة المنفردة في أفغانستان مع تعادل كل قوتين في المنطقة. ونستطيع أن نشير إلى مثل آخر.. كحرب الخليج الأولى أو الثانية.. وتأييد الدول العربية لأمريكا من خلال التهديد بالإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة بين إسرائيل والدول العربية.

الخصلة الثانية: فهى أسلوب التدخل في إعادة التوازن وذلك باستخدام أسلوب تدمير الوسائل العسكرية للدولة التي أخلت بالتوازن، سواء بالغزو المسلح أو بالإغارة بالطيران وغيرها من وسائل التدخل العسكري.

التوازن الاستراتيجي الذي تفرضه قوتان متضاريتان:

ويتميّز هذا التوازن بأنه عكس التوازن السابق تماماً في الخصلتين السابقتين. فأما **الخصلة الأولى** فإن التوازن الاستراتيجي ينقلب ليصبح لمصلحة الدولتين اللتين على كفتي الميزان حيث تقوم كل قوة أو معسكر بدعم الدولة التي تتبعه حتى يتحقق التوازن ويكون الدعم في كل المجالات اقتصاديا وعلمياً وعسكرياً.. إلخ، ومثال ذلك التوازن بين الهند وباكستان، حيث كانت الأولى حليفة للاتحاد السوفيتي، والأخرى للولايات المتحدة، وكانت نتيجة التوازن في مصلحة الدولتان حتى أصبحتا حالياً من أقوى دول العالم.

أما **الخصلة الثانية**: فان أسلوب إعادة التوازن بين الدولتين يكون بالأسلوب الايجابي بأن يقوم كل معسكر بتقوية الدولة الحليفة أو التابعة له، ويكون الدعم ليس فقط بتقديم السلاح الحربي ولكن بتقديم كل عناصر الدعم التي تقوي الدولة اقتصادياً وفي جميع الأنشطة، حتى أن البعض اعتبر أن إدارة الصراع خرجت من القوتين اللتين تفرضان التوازن إلى الدولتين على كفتي الميزان وأطلقوا عليها سياسة المضاربة، واعتبروها سياسة ابتزاز لموارد القوى التي تفرض التوازن الاستراتيجي.

(د) مصر والتوازن الاستراتيجي:

فرض على مصر مبدأ التوازن الاستراتيجي داخل المنطقة العربية بعد زرع دولة إسرائيل لهذا الغرض من كلا النوعين من التوازن، حيث بدأت بالأول من خلال فرض هيمنة ونفوذ المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة حينما كانت جميع دول المنطقة العربية تحت التبعية الكاملة للمعسكر الغربي ومن خلال الإعلان الثلاثي الذي أصدرته "الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا" في مايو ١٩٥٠، والذي عُرف بالتوازن الاستراتيجي بين إسرائيل وجميع الدول العربية، كذلك النوع الثاني من التوازن بعد حرب ١٩٥٦ بارتباط مصر بالاتحاد السوفيتي والتعاون المشترك بينهما بينما ظلت إسرائيل ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة، ثم انتهت مرة أخرى إلى النوع الأول بعد وفاة عبدالناصر.

(١) مصر والدول العربية تحت مبدأ التوازن الاستراتيجي الأمريكي (النوع الأول):

أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إعلانا ثلاثيا في مايو ١٩٥٠ بضمان جميع الأوضاع التي انتهت إليها اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية وأعلنت معارضتها لسباق التسلح، وهو ما أطلق عليه " التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية" بين جيش إسرائيل وجميع الجيوش العربية مجتمعة، ولما كان هذا التوازن فرضته قوة واحدة هي قوة المعسكر الغربي فى ظل خضوع جميع دول المنطقة لنفوذ وسيطرة المعسكر الغربي بزعامة آمريكا، حتى كان النموذج المثالي لهذا النوع من التوازن بخصلتيه، أما الأولى: فهي أن التوازن لمصلحة القوة التي فرضته وهي قوة المعسكر الأمريكى، ذلك أنه بتعادل جميع القوى في المنطقة داخل التوازن، بمعنى أن محصلة هذه القوى = صفر.

أي المجموع الجبري لجميع قوى الدول العربية + قوة إسرائيل = صفر

الأمر الذى يتيح لقوة المعسكر الأمريكى الانفراد بالسيطرة والهيمنة علي المنطقة العربية.

وعندما شرعت مصر في الخروج على هذا التوازن[١] وبمجرد أن أعلنت عن صفقة الأسلحة السوفيتية عام ١٩٥٥ أرسلت الولايات المتحدة مندوبها" كيرمت روزفلت " إلى القاهرة في محاولة لمنع توقيع الاتفاقية، وتحذير عبدالناصر بأن الإخلال بالتوازن في المنطقة سيضطر الولايات المتحدة إلى توقيع عقوبات سياسية واقتصادية على مصر، وعقب الإعلان عن صفقة الأسلحة صرحت أمريكا بأنها

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٥٠.

بداية التسلل السوفيتي إلى الشرق الأوسط، ومبرراً لقيام إسرائيل بضربة وقائية ضد مصر. وبالتالى كان الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦ لإعادة " التوازن الاستراتيجى " فى المنطقة.

إذن كان مبدأ التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية معلنا لدى جميع السياسيين.

- كتب حافظ إسماعيل[1]:

> « كان القرار السوفيتي بتسليح مصر، عنصراً جديداً في السياسة الدولية السوفيتية، رأت فيه الدول الغربية محاولة لتمزيق "التوازن" الذي أقامته في الشرق الأوسط وضمنته من خلال إعلانها الثلاثي عام ١٩٥٠، ومع ذلك فإن الدراسة الموضوعية للصفقة التي أبرمتها مصر لا تنبىء بأن السوفيت قد عملوا على تجاوز هدف تعزيز النظام المصري وتمكينه من البقاء خارج الأحلاف، وتحقيق التوازن مع إسرائيل ».

والجدير بالذكر أن مصر عبدالناصر حتى حرب ١٩٥٦ كانت متمسكة بتبعيتها للمعسكر الغربي، حتى أن عبدالناصر رفض الاستعانة بخبراء من الكتلة السوفيتية لتدريب الجيش المصري على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ خوفاً من إثارة شكوك الغرب حول انضمام مصر للمعسكر السوفيتي، الأمر الذي تسبب في عدم استيعاب الجيش المصري لفهم ومعرفة إمكانيات الأسلحة الجديدة.

(٢) مصر وإسرائيل تحت مبدأ التوازن الاستراتيجي للمعسكرين السوفيتي والأمريكي:

كذلك عايشت مصر النوع الثاني من التوازن كنموذج مثالي لهذا النوع بخصلتيه، أما الأول فقد كان التوازن لمصلحة مصر تماماً، حيث أدى إلى نهضة شاملة في مصر في جميع المجالات: علمياً، صناعياً، عسكريا، وتم فيها إنشاء كثير من المشروعات الضخمة للدولة مثل إنشاء السد العالي، وأما الثانية فقد أصبح إعادة التوازن بين مصر وإسرائيل بزيادة دعم القوى العسكرية للدولة التي يرى المعسكر التابع له الدولة أنه أقل وزناً من الدولة الأخرى.

ثم أضاف ميزة جديدة، وهي خروج باقي الدول العربية من التوازن الاستراتيجي الأمر الذي وفّر لهذه الدول المناخ والظروف السياسية الملائمة لتنهض

---

(١) نفس المرجع، ص٤٩.

وتنمو أيضاً في ظل الاستراتيجية الجديدة، وبذلك أضيف نمو الدول العربية وقوتها في ميزان مصر النهائي.

إلا أن تزايد معدل النمو والمنافسة بين مصر وإسرائيل على كفتي الميزان الاستراتيجي كان جرثومة الفناء لهذا التوازن بعد أن تنبهت الولايات المتحدة للامكانيات والطاقات الكامنة للأمة المصرية، والتي لا تقارن بالإمكانيات المحدودة لإسرائيل الأمر الذي سيؤدي على المدى القريب إلى استحالة ضبط التوازن بطريقة المزايدة.

فإذا كان هذا التوازن بدأ يختل لتباين الإمكانيات المادية والبشرية بين الهند وباكستان فما بالك بالتباين في الإمكانيات بين مصر وإسرائيل.

هذا من ناحية معدل نمو قوة الدولتين عموماً، أما من الناحية الاستراتيجية العسكرية على وجه الخصوص فقد ظهر أن إعادة التوازن المختل بين الدولتين بأسلوب دعم كل معسكر للدولة الأضعف التابعة له، تسبب في زيادة مطردة في حجم القوة العسكرية لكلا الدولتين، وذلك بتصعيد المزايدة عند قيام كل معسكر بترجيح كفة الدولة التابعة له بعض الشيء دون الإخلال التام بالتوازن. الأمر الذي ليس في صالح إسرائيل لأن اندلاع حرب لجيشين بهذه الضخامة يمتلكان ترسانتين من الأسلحة المدمرة سيؤدي حتماً إلى خسائر بشرية ضخمة لكلا الطرفين، يمكن للطرف المصري استعاضتها على خلاف الجانب الإسرائيلي لضعف موارده البشرية، مما قد يؤدي إلى القضاء على الكيان الإسرائيلي كدولة لأن جيش إسرائيل هو نفسه شعبها.

من هنا اتضح ضرورة تحديد حجم كلا القوتين "مصر وإسرائيل" يجب أن لا تتعداها. وطالما أن الزيادة المطردة في حجم قوة كلا من مصر وإسرائيل تخطتا الحدود والسقفية لتجعل من أي حرب خطراً شديداً على إسرائيل، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة أن تبحث عن حل لحماية آمن إسرائيل المهدد بالخطر، والذي هو أحد أهداف الاستراتيجية العليا الأمريكية التي فرضت التوازن الاستراتيجي المنوه عنه.

ولم يكن تدمير الجيش المصري يُسبب مشكلة لأمريكا، ما برحت مصر تدين بالتبعية والولاء للمعسكر الأمريكي، وذلك باستخدام أسلوب الغدر والخيانة مثلما حدث في حرب ١٩٥٦، حين كشف المعسكر الأمريكي عن وجهه القناع فرأى عبدالناصر الوجه القبيح الغادر. فلم يعد أمامه إلا الهرب وبسرعة ليلحق بالمعسكر السوفيتي، لأن استمرار مصر لتبعيتها للمعسكر الأمريكي هو ما يعني

قبولها لمبادئه وقوانينه ومنه قبولها حق تدخل أمريكا لتدمير الجيش المصري إذا ما زادت قوته عن حدود المسموح به حسب أصول وقواعد التوازن الاستراتيجي، أما التحاقنا بالمعسكر السوفيتي فقد قلب عملية تدمير الجيش المصري من اعتبارها مسألة عائلية داخلية، وتسوية حسابات بين أعضاء المعسكر الواحد إلى عملية اعتداء على دولة تابعة للمعسكر المعادي، وبالتالي يتصدى لها المعسكر السوفيتي بالكامل لحمايتها.

٤ ـ سياسة مصر الخارجية

بدأت مصر في تخطيط سياستها الخارجية مع ثورة ١٩٥٢ وبعد الاستقلال.

- كتب د. جمال حمدان[١]:

« ربما من العبث أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر في ظل الاستعمار، لقد كان الاستعمار بمثابة عملية تجريد من السياسة الخارجية، كما من الاستقلال. ومن السلاح، حيث انحصرت سياسة مصر في المطالبة بالاستقلال ووحدة وادي النيل مصر والسودان ».

ومع بدء الاستقلال انطلقت مصر كاسرة نطاق العزلة السياسية التي فرضها الاستعمار عليها وكانت أهم الخطوط والمبادىء السياسية التي تبنتها هي:

(أ) السعي لإقامة النظام العربي كتعبير سياسي عن العالم العربي:

" القومية العربية ـ الوحدة العربية "

لم تعد مصر كإقليم بكل جرمه كافي ليفرض نفسه على المجتمع العالمي كقوة كبرى ـ كما كان في الماضي ـ فقد زاد العالم حولها واتسع ورغم زيادة مصر أيضاً إلا أن العالم حولها كان يزداد بمعدل أسرع فأصبحت مصر في انكماش نسبي متزايد.

- كتب د. جمال حمدان[٢]:

« وكمجرد مؤشر جزئي لا يقطع، ولكنه يكفي للتوضيح، يمكن أن نقارن وزن مصر السكاني في الإطار العالمي ما بين العصور القديمة والحديثة. والأرقام تقريبية جداً بطبيعة الحال، غير أنها تكفي لأغراضنا، فيُقدر البعض سكان العالم أيام الإمبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة، وفي نفس الوقت ربما لم تكن طاقة التشبّع السكاني في مصر تقل عن ١٢ مليون، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالي العشرة ملايين، أي أن مصر كانت تمثل ٢٠/١ من وزن العالم على الأقل، والمقدر بعد ذلك أن

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، ج٢ – ص٧١٦ – ٧١٧.

(٢) نفس المرجع، ص٧٣٧.

سكان العالم في ١٩٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون في الوقت الذي لم يزيد تعداد مصر إن لم يتناقص حقاً، أي أن نسبتها على أحسن الفروض هوت إلى ١/ ٥٠ من العالم، وفي عام ١٩٨٠ تُعد مصر بنحو ٤٣ مليون في عالم يبلغ + ٤٥٠٠ مليون فإن النسبة لم تعد ترقى بالكاد ١/ ١٠٠.

هناك إذن ضمور وانكماش نسبي تاريخي في حجم ووزن مصر السياسي العالمي عن التاريخ بعامة، وهذا الضمور والتضاؤل النسبي هو بلا شك العامل الأساسي الذي يكمن وراء انحدارها التاريخي، لقد وصل هذا الانحدار إلى حضيضه تحت الاستعمار التركي، ذلك الذي أوصلها في النهاية إلى السقوط للاستعمار الأوربي الحديث، وإلى الخضوع والتبعية للغرب الاستعماري بصورة أو بأخرى».

- وكتب أيضا[1]:

« فمصر أسعد حظاً بكثير من غيرها من الإمبراطوريات الكبرى التي حققت مجدها في الماضي القريب أو البعيد حين أخذت دورها في عالم أصغر كثيراً من عالم اليوم، ثم تضاءل دورها النسبي في عالم أكبر جداً من عالم الأمس كروما مثلاً - ولا نقول عمالقة الأمس المباشر كبريطانيا !!. ولكن إغراءات الماضي تتجاهل انقلاب العالم الحديث، وتكون النتيجة أحياناً مؤسفة كتجربة إيطاليا الفاشية. لكن مصر، مثل وضع شقيقاتها العربيات، استثناء نادر للقاعدة، فالقومية العربية إطار، بل أساس سياسي لا تعرفه تلك الدول، ويمكن للوحدة العربية إذ تعيد الجزء إلى الكل في دولة واحدة، أن تخلق قوة سياسية كبرى على مستوى العصر، تملك كل المقومات العصرية الفوارة، والمنعة، والأمن، فضلاً عن الرخاء والتقدم. فبالوحدة فقط، يمكن لأي دولة عربية منفردة، ليس فقط أن تجد مكانها تحت الشمس في عالمنا المعاصر، وإنما أيضا أن تستعيد مكانتها في التاريخ بقدر كبير.

وهذا وضع يكاد ينفرد به العرب، وتحسدهم عليه كل دول الماضي الكبرى، وذلك أمل المستقبل، مثلما هو حافز للحاضر ».

(١) نفس المرجع، ص ٧٤١.

وكشف د. جمال حمدان المبادىء والقواعد الأساسية لسياسة مصر الخارجية، والتى فرضتها ثوابت الجغرافيا وأثبتتها حوادث التاريخ - أطول تاريخ مكتوب للبشرية - والتي أكدت أن الوجود الاستراتيجي المصري لا يكتمل إلا من خلال التحام مصر بالدول العربية.

- **كتب د. جمال حمدان[1]:**

« مقياس قوة مصر السياسية الحساس هو العزلة و/أو الانطلاق. إنه ترمومتر حرارة القوة المصرية الذاتية وبارومتر ضغطها السياسي الدولي، فكقاعدة عامة أساسية. تتناسب قوة مصر السياسية تناسباً عكسياً مع درجة عزلتها وانغلاقها داخل حدودها، وطرديا مع مدى انطلاقها خارج حدودها.

العزلة أو الانطلاق في السياسة الخارجية المصرية، إنما تعني في الدرجة الأولى العزلة عن العالم العربي أو الانطلاق إليه، فبدون العالم العربي تعيش السياسة المصرية في عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكلياً ذات سياسة خارجية أو حتى ذات أبعاد عالمية. فبدون العالم العربي، أثبتت تجربة الاتجاه نحو السودان ووحدة وادي النيل أنها ليست فقط مرادفاً للمحلية ولكن أيضا للعزلة. فإنما تلك الوحدة جزء من كل هو "الوحدة العربية"، وعمق لها لا جسم. فليست وحدة وادي النيل مكافئاً للوحدة العربية ولا هي بديل عنها بطبيعة الحال. بل لقد أثبتت التجربة التاريخية أن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والجنوب هو دائما علامة ودليل ومقياس ضعف وانحدار، بينما أن اتجاهها نحو الشمال والمشرق العربي علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضافة من الانطلاق والحيوية.

هذا على الجانب المحلي. بالمثل على الجانب العالمي، فبدون العالم العربي مرة آخرى، لا تُعد سياسة مصر الخارجية عالمية مهما انطلقت دولياً في أبعد العلاقات الخارجية مع الغرب أو الشرق. فإذا ما تخطت السياسة الخارجية المصرية العالم العربي وتجاوزته إلى علاقات خارج - عربية أيا كانت، فإنها تظل في عزلة حقيقية مع ذلك. على أن المحقق أن مثل هذه الحالة نكسة عارضة ومرحلة زائدة. ولعل هذه الجملة الاعترضية السلبية أن تؤكّد، كما تؤدي إلى، القانون الثالث والتالي في سياسة مصر الخارجية، وهو "العزلة والاستعمار".

وعزلة مصر السياسية من فرض الاستعمار، فسواء تحت الاحتلال أو بعد الاستقلال، فلقد كانت العزلة المصرية من فرض أو فعل الاستعمار أو لم تنفصل

(١) نفس المرجع، ص٧٢٣ – ٧٢٦.

عنه بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة. وبمزيد من التحديد، فكما كانت عزلة مصر السياسية تعني عزلتها عن العرب بالتحديد، فإن تلك العزلة كانت دائماً نتيجة لارتباطها بالغرب بالتحديد. فسواء في ظل خضوعها للاستعمار المباشر كما في عصر الملكية في الماضي، أو في ظل تعاونها معه كما في السبعينات مؤخراً - عصر السادات - فان عزلة مصر العربية واضح ارتباطها بالغرب عموماً واستعماره أو إمبرياليته خصوصاً.

وعلى العكس، كان الاستقلال السياسي الحقيقي يرادف كسر العزلة السياسية وفك العزلة عن العرب بالدقة، وبالموازاة أو بالصدفة، فلقد كان اتجاه مصر نحو الشرق والكتلة الشرقية بأي صورة يربطها أيضاً بالعرب كأمر واقع. أو قل كان الاتجاهين يتفقان ويتعاصران بلا تناقضات أو صعوبات جذرية على أية حال. وسواء كانت هذه العلاقة سببية أو عشوائية، فإنها نسبياً حقيقة واقعة تثبتها مرحلة الستينات، مرحلة الصداقة المصرية - السوفيتية ومرحلة مد القومية العربية في الوقت نفسه.

العزلة أو العزل وسيلة غايتها التحجيم، فمنذ محمد على إلى الآن، لم تكن محاولات الاستعمار والإمبريالية العالمية فرض العزلة الخارجية على مصر أو عزلها عن العرب إلا وسيلة، وإن كانت عظمى، لغاية، ولكنها أعظم، وهي تحجيمها، أي تحديد حجمها ووزنها ودورها السياسي في أبعاد وآفاق محلية لا تضمن فقط عدم تفجرها وخروجها في محاولة قوة أو وحدة إقليمية عظمى، ولكن أيضا تضمن ضعفها وعجزها هي إلى حد الرضوخ والتبعية له إما كمستعمرة سافرة أو كمنطقة نفوذ مستترة. فعزل مصر عن المنطقة هو تقليم لأجنحتها، وتقليمها هو تحجيم لجسمها، وتحجيمها هو تحديد لإقامتها، وتحديد إقامتها لا يفتح بابها وحدها للتبعية والاستعمار ولكن أيضا باب المنطقة بأسرها معها، وذلك بحسبانها القيادة الإقليمية والزعامة الطبيعية لها.

وفي هذه الصدد، وعلى ذكر القيادة والزعامة، فقد أثبتت تجربة القرن الأخير على الأقل أن الاستعمار الغربي أو الإمبريالية العالمية لا مانع لديهما بالضرورة من الاعتراف بزعامة مصر الإقليمية أو العربية في حد ذاتها إذا ما هي اعترفت بالتبعية لهما أو بالتحالف معهما. فمادامت زعامة مصر الإقليمية تضمن لهما أن تنقاد المنطقة برمتها خلفها إلى التبعية لهما، فلا بأس من الاعتراف لها بتلك الزعابة بل وتثبيتها فيها، ومعنى هذا بكل صراحة أنه لا مانع لدى الاستعمار والامبريالية من زعامة مصر الإقليمية لا "كقائدة" للمنطقة إلى الاستقلال والقوة ولكن للأسف - وحاشا - "كقوادة" له إلى تبعيتها ومناطق نفوذهما. وإذا كانت

هذه الزعامة - العمالة مرفوضة قطعاً مصرياً وعربياً، محلياً وإقليمياً، فإنها من أسف أشد ليست غير واردة تماماً في بعض الأحيان والحالات.

وأخيراً، العالم العربي هو المجال الطبيعي لسياسة مصر الخارجية، الطبيعي بمعنى البعد الأمثل، والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى، والأمثل والأنسب بمعنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية، وكذلك من جدواها ومردودها أو عائدها.

العالم العربي باختصار، هو نواة وقلب سياستنا الخارجية وحدوده حدودها الطبيعية. ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط، ولكن بحكم القومية أيضاً، فمجالنا السياسي الطبيعي إنما هو مجالنا الجغرافي والتاريخي، أو الاقليمي والقومي، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة هو البعد الإقليمي الذي يرادف العالم العربي.

أما ما دون ذلك، وما عبره فإنما يوظف ليخدم ذلك البعد، يدعّمه أو يؤمنّه، يدافع عنه أو يحميه... إلخ.

فالبعد المحلي وإن كان بالتعريف لا يُمثل سياسة خارجية بمعنى الكلمة فإنه ممثلا في وحدة وادي النيل لا يعدو ظهراً، وسنداً للبعد الاقليمي العربي، وهو جزء منه ليس إلا.

أما البعد العالمي فضرورة استراتيجية، واستراتيجية عظمى لحماية وتأمين وتعظيم البعد الإقليمي على المستوى الدولي، وبصيغة مؤخرة البعد المحلي عمق وظهر، والعالمي ظل وهالة، والبعد الإقليمي الذي هو وحده الجسم الحقيقي، والقوة الجوهرية لسياسة مصر الخارجية».

- وكتب أيضا[1]:

« .. لكنه أيضا هو القانون الحديدى الذى لا فكاك لمصر منه، وإلا فإنه الضياع بعد الدوار، فالسقوط بعد الضياع، فالموت بعد السكوت. وذلك بالفعل هو الجانب الآخر ولكن الحتمى من الصورة، ظل الصورة. ومن المؤسف أن هذا القانون قد وضع موضع التجربة العملية فعلا، وتعرضت مصر لاختبار أحماض قاس ومرير بعد جريمة الركوع والاستسلام للعدو منذ عقد الخيانة.

(١) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٤ – ص٤٦٩ .

فمنذ أخرجت مصر مهزومة مكسورة من الصراع، و"أقيلت أو استقالت" من العروبة، وعزلت أو اعتزلت القومية العربية، فقدت مصر فجأة كل شيء: فقدت الكيان والمكان والزمان، الهوية والذات والانتماء، الاتجاه والبوصلة والخطة والاستراتيجية، دخلت مرحلة انعدام الوزن وفقدان الاتجاه وضياع الجاذبية. وفى حلقة مفرغة مفزعة تتخبط فيها مترنحة بين أبعادها الأربعة على غير هدى. عشوائيا، ارتجاليا، وبلا دليل أو هدف، لا تعرف ماذا تريد بالضبط ولا إلى أين تذهب ».

(ب) الحياد الإيجابي وعدم الانحياز:

تزعّم الرئيس عبدالناصر حركة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز لأي من الكتلتين "الغربية أو الشرقية"، وقام مع كل من المارشال "جوزيف تيتو" رئيس يوغسلافيا و"جواهر لال نهرو" رئيس الهند بتأسيس منظمة حركة دول عدم الانحياز والتي كان لها دوراً سياسياً عالميا في تلك الفترة.

- كتب د. جمال حمدان[1]:

« وسواء عدت القاهرة كما ذهب البعض أو الأمم المتحدة كما ذهب البعض الآخر عاصمة العالم الثالث، فلا يستطيع منصف أن يُنكر أن مصر خلال الستينات كانت تلعب دوراً عالميا شبه قيادي، شبه محوري، أكبر من كل تصوّر تقليدي، وأكبر على الأرجح من جرمها المحلي الذاتي، وأكبر بالتأكيد من كثير من قوى أوربية هامة أبعد تحضراً، وتطوراً.

ففي تلك المرحلة الحساسة الحرجة من التوازن الدقيق، الرهيف والرهيب بين القطبين والكتلتين، لعبت مجموعة عدم الانحياز تلقائيا، دور "المرجّح" في السياسة الدولية، وذلك رغم ضعفها وعجزها الذاتي، بينما لعبت مصر، كقمة ورأس الحربة في عالم عدم الانحياز، دور إحدى أهم ثلاث دول في العالم، بجانب الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وذلك أيضا رغم حجمها، وحدودها، وأزمتها الذاتية.

كما كانت أكبر عامل منفرد في تصفية الاستعمار القديم في العالم، وفي دفع موجة التحرر الوطني التي عمت أنحاء العالم الثالث، ولئن بدت هذه

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، ج٢ – ص٧٢٧.

المفارقات الصارخة غير معقولة في حد ذاتها، فإنها مع ذلك مفهومة كمسألة نسبية في ظل التوازن الدولي القائم إلى حد أن العالم سجّل اعترافه بها في وقت أو آخر وإلى حد أو آخر ».

- **أما عن موقف الكتلتين من حركة عدم الانحياز فقد كتب د. جمال حمدان[1]:**

« فالموقف الأمريكي غني عن التذكير: "من ليس معنا فهو ضدنا" ومن ثم فإن عدم الانحياز "لا أخلاقي". كما اتهمه "دلز" الذي خرج بكل قوته ليقلص حجمه. على خلاف هذا الموقف الرديكالي أو الصليبي، تبنى الاتحاد السوفيتي على الجانب المضاد موقفاً متميعاً يتراوح بين الريبة والعداء، وبين محاولة توجيهه وفلسفته ماركسيا من جهة "من ليس ضدنا، فهو معنا" ولكن في الوقت نفسه فإن "من يقف وسط الطريق تدهمه السيارات" وعدم الانحياز، وإن يكن خرافة وهراء فإنه كالسير على حبل مشدود ومن ثم لا فقري.

ولما كان عدم الانحياز في الأصل حركة ضد استعمار الغرب القديم أو بعيداً عنه. قد قدم الشرق الذي لا تاريخ استعماري له خارج حدوده، نظرية سهلة براقة. مؤداها، أنه أقرب تلقائيا، إلى عدم الانحياز والحليف الطبيعي له ».

على أننا إذا وضعنا أهداف وسياسة الولايات المتحدة الاستعمارية ونفوذها داخل المنطقة العربية في الاعتبار نجد أن التقارب والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي كان نتيجة طبيعية، ساعدت فيه أيضا وتداخلت كل الظروف الدولية الأخرى. ففي الوقت الذي كان عبدالناصر يحارب فيه الأحلاف الغربية في المنطقة العربية باعتبارها سياسة استعمارية، كانت هذه الأحلاف ضد الاتحاد السوفيتي، ذلك لإحكام الحصار حوله، الأمر الذي جعل الاتحاد السوفيتي يعتبرها خطوة إيجابية للتعاون معه.

- **كتب حافظ إسماعيل[2]:**

« ولقد لفت انتباه السوفيت موقف القيادة الثورية الجديدة في مصر، ومعارضتها لإقامة أحلاف غربية في المنطقة، وقدّر السوفيت منذ أوائل عام ١٩٥٥ أن إقامة علاقات قوية مع مصر سوف يعزز حكومتها ويؤكّد مقاومتها لحلف

(١) نفس المرجع، ص٧٣١.

(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٤٥.

بغداد، وبذلك يتحقق لهم تطويق الحلف الغربي، وفتح الطريق إلى البحر المتوسط، والبحر الأحمر، مما يسهم في النهاية في تحييد المنطقة ».

كذلك الاعتداء الثلاثي في عام ١٩٥٦ والذي هو اعتداء من المعسكر الغربي كان دفعة شديدة لمصر نحو مظلة الحماية السوفيتية وبعيداً عن غدر المعسكر الغربي.

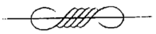
- **كتب د. جمال حمدان**[1]:

« وعلى أحسن الفروض وفي أفضل الأحوال يحتج النقاد بأن الانحياز أو عدم الانحياز مسألة نسبية بحتة ابتداء أو من حيث المبدأ، وإلا فهل كانت يوغوسلافيا مثلا، وهي من المؤسسين الأول غير منحازة منذ بدأ عدم الانحياز؟ كيف بالدقة وهي شيوعية وفي معسكر الشرق رغم كل شيء؟ حتى الهند المؤسسة الأخرى، تساءل بعضهم عما إذا كانت معاهدة الصداقة الهندية ـ السوفيتية لم يجعلها "تنحاز من غير إعلان" دع عنك كوبا بعد ذلك بالطبع، تلك التي وصفتها الصين تحديداً بأنها "حصان طروادة سوفيتي" مدسوس في صفوف عدم الانحياز.

وغيرها.. وغيرها.. وعلى النقيض من هذا تماماً، ألا يضم عدم الانحياز اليوم دولاً تكاد تقع في فلك الغرب وتعيش في كنفه أو تحت وصايته ».

- **وكتب أيضا**[2]:

« على أن أخطر من نظرية النسبية هذه، وأكثر راديكالية، نظرية تذهب إلى أن عدم الانحياز مستحيل، مستحيل أصلا، ذلك أن عدم الانحياز المطلق، كالحياد المطلق، كالعزلة المطلقة ـ تقول النظرية ـ لا وجود له، لا بالفعل، ولا بالقوة ».



(١) **جمال حمدان**، استراتيجية الاستعمار والتحرر، ص٣٦٠.
(٢) نفس المرجع، ص٣٦٢.

الفصل الثامن



السبب في اندلاع حرب ٦٧

« السياسة كالحرب.... خدعة »

عباس العقاد

١ ـ المعسكران (السوفيتي والأمريكي) يضمنان السلام في المنطقة

ضمن المعسكران "السوفيتي والأمريكي" حفظ السلام في أهم مناطق الشرق الأوسط استراتيجية، وأكثرها سخونة وهي المنطقة التي تجمع بين مصر وإسرائيل، وقاما بوضع أسس وضوابط تضمن استقرار المنطقة وإقرار السلام بها ضمن سياسة الوفاق بين المعسكرين حتى يضمنا بالتالي عدم تورطهما في حرب عالمية بسبب الصغار. وبالتالي فإن اندلاع الحرب في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ يعني أن أمراً ما قد حدث يخل بقواعد وأسس حفظ السلام في المنطقة الذي ضمنهما كلا المعسكرين "السوفيتي والأمريكي" الأمر الذي تسبب في اندلاع الحرب.

وأعلنت "شلة المشير" أن سبب اندلاع الحرب هو قرار الرئيس جمال عبدالناصر "بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية" وهو الأمر الذي حتّم على إسرائيل دخول الحرب باعتباره أحد شرايين الحياة لها، وكان عرض جنرالات الحرب لهذه القضية السياسية بأسلوب الدعاية النازي أمراً يثير الشك ذلك أن مثل هذه القضية لا يستدعي عرضها بهذا الأسلوب، علاوة على كشف كذبهم في كل ما عرضوه من موضوعات سابقة، هذا بالرغم أن هذا الادعاء يبدو منطقياً، سليماً. وطالما أن "شلة المشير" كانت قد وصلت قبيل الحرب إلى ذروة الاستبداد بالسلطة وتدخلها في كل شيء في الدولة بآلية الهدم والتخريب، فما يدرينا أن يكونوا هم أيضاً وراء دفع مصر نحو الحرب والخراب، ما برحت "شلة المشير" أن تكون دائماً وراء كل المصائب التي عانتها الأمة المصرية.

وحتى نتوصل إلى السبب في اندلاع حرب ٦٧ وفيما إذا كان هو قرار عبدالناصر بغلق مضيق العقبة أو أمرا آخرا علينا دراسة وتحليل جميع الأحداث منذ بدء أزمة ٦٧ في ٦٧/٥/١٤ وحتى قبيل اندلاع الحرب مباشرة في صباح ٦٧/٦/٥ ثم البحث للاستدلال على أي هذه الحوادث يمكنها أن تخل بقواعد وأسس حفظ السلام وبالتالي اندلاع الحرب.

٢ ـ قرار إعلان التعبئة العامة

بناءاً على المعلومات التي وصلت مصر مع السيد آنور السادات ـ وكان رئيساً للوفد البرلماني المصرى الزائر للاتحاد السوفيتي ـ بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية، وكذلك أبلغت سوريا بهذه الحشود، مع تهديدات من زعماء وقادة إسرائيل بغزو سوريا منها تصريحات ليفي أشكول رئيس الوزراء، وإسحاق رابين رئيس الأركان، وتنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، عقد الرئيس جمال عبدالناصر[1] إجتماع مع المشير عامر شارك فيه السيد آنور السادات في مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٣، واستمر الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل، واتفقوا على دعوة رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة لاجتماع طارىء برئاسة المشير عامر لمناقشة الاجراءات المناسبة التي يمكن أن تتخذها القوات المسلحة في هذا الموقف، وبالفعل تم الاجتماع حيث توصلوا إلى عدة إجراءات في صورة وثيقة قرارات صدرت باسم نائب القائد الأعلى المشير عامر، كذلك أقروا اقتراح بإرسال الفريق أ. محمد فوزي إلى دمشق لاستطلاع الموقف:

سري للغاية

قرارات نائب القائد الأعلى

بتاريخ ١٤ ماي ١٩٦٧[2]

أصدر السيد المشير نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

(آ) تُرفع درجة الاستعداد للقوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل للقتال اعتباراً من سعت ١٤٣٠ ١٤ ماي ١٩٦٧.

(ب) تتحرك التشكيلات والوحدات المقررة في خطط العمليات من أماكن إيواءها (كذا في الأصل) الحالية إلى مناطق تمركزها المحددة.

(ج) تكون القوات المسلحة مستعدة استعداداً كاملاً لتنفيذ جميع مهام القتال على جبهة إسرائيل في ضوء تطورات الموقف".

---

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٤٤٧.

(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٤٥٢.

لاحظ:

في البند (ب) التحديد الجازم بتحرك الوحدات حسب خطط العمليات والتي تعني الخطة "قاهر" ذلك لعدم وجود أي خطط عمليات للدفاع عن سيناء بصورة مطلقة سوى الخطة "قاهر"... وبالرغم من ذلك فإن الفريق أ. محمد فوزي قام بالتشكيك في معنى نص القرار – باستخدام أسلوب الاستهبال والاستخفاف – حين اعتبر أن عدم تحديد إسم الخطة "قاهر" صراحةً مبرر كاف لعدم التزام "شلة المشير" بتنفيذ الخطة "قاهر"، وبالتالي يحق لهم تحريك القوات المصرية إلى أوضاع وأماكن على مسرح الحرب تضمن سقوط الجيش المصري في كمين لصالح إسرائيل، والأمر بذلك لا يعدو عن صورة من صور التضليل والخداع بتأويل العبارات إلى معاني أخرى على هواه، فأي ضرورة في تحديد إسم الخطة صراحةً طالما لم يكن في القوات المسلحة سوى خطة واحدة فقط هي الخطة " قاهر ".

كذلك أصدر[1] الفريق أ. محمد فوزي رئيس الأركان في نفس اليوم ٦٧/٥/١٤ "تعليمات عمليات" تضمنت إعلان التعبئة العامة للقوات المسلحة على أن يتم الانتهاء من تنفيذ خطة التعبئة قبل يوم ١٩٦٧/٥/١٧. ولم تكن توجيهات القيادة السياسية ـ الرئيس عبدالناصر ـ المشير عامر فيما يخص الاجراءات الواجب أن تتخذها القوات المسلحة في أزمة ٦٧ سوى حشد القوات المصرية في مواقع دفاعية في سيناء تهديداً لإسرائيل وإشعارها بأن الجيش المصري على أهبة الاستعداد للرد على أي عمل عدواني تجاه سوريا.

- **ويُلخّص لنا الرئيس جمال عبدالناصر مبررات الاجراءات التى اتخذت فى أزمة ٦٧ في خطاب التنحي الذى ألقاه يوم ٦٧/٦/٩ [2]:**

« كان هناك خطة من العدو لغزو سوريا وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة.. وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير.

كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة في ذلك.. وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده بل وقام أصدقاؤنا في الاتحاد السوفيتي بإخطار الوفد البرلماني الذي كان يزور موسكو في مطلع الشهر الماضي بأن هناك قصداً مبيتاً ضد سوريا.

---

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص ٤٥٦- ٤٥٧.

(٢) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ملحقات الكتاب .

ولقد وجدنا واجباً علينا أن لا نقبل ذلك ساكتين، وفضلا عن ذلك واجب الإخوّة العربية.. فهو أيضاً واجب الأمن الوطني.. فإن البادىء بسوريا سوف يثني بمصر ».

وقام كبار القادة بالتشكيك في صحة المعلومات عن الحشود العسكرية الإسرائيلية أمام سوريا، وذلك لإسقاط المبرر الذي دفع الرئيس جمال عبدالناصر لإعلان التعبئة العامة، وبالتالى تنقلب القضية ليتحول تصرف عبدالناصر إلى عمل عدواني في مقابل رد فعل إسرائيل الدفاعي الوقائي!!.

- **وقام بعرض هذا الرأي الفريق أ. محمد فوزي في مذكراته تحت عنوان "السبب الحقيقي للحشد"[١]:**

« في ٦٧/٥/١٤ كلفني المشير عامر بالسفر إلى دمشق في مهمة للتحقيق ومعرفة مدى صحة المعلومات التي وصلته عن الحشد الإسرائيلي على حدود سوريا.. وسافرت فعلا إلى دمشق في نفس اليوم ومكثت ٢٤ ساعة ولم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات.. بل العكس كان صحيحاً إذ أنني شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يومي ١٢، ٥/١٣ فلم ألاحظ أي تغيير في الموقف العسكري العادي ».

ومادام الفريق أ. محمد فوزي اكتشف حقيقة الأمر بعدم صدق معلومات السوفيت والإخوة السوريين، فإنه كان لزاما عليه توثيق معلوماته حتى يمكن اعتمادها في مصر، وإلا كيف يمكننا تصديق معلومات محمد فوزي وتكذيب السوفيت والسوريين بدون أي دليل مادي، رغم أن مصادر السوفيت هي الأوثق من معلومات شفهية لفرد واحد ولمجرد زيارة عابرة، على أن الدليل كان يمكن أن يكون فى الآتي:

- الاستدلال بشهادة الوفد العسكري المصري المرافق له في مأموريته لسوريا.
- كيف واجه المسئولين العسكريين السوريين بهذه المعلومات ؟ وماذا دار من مناقشات حول هذه القضية؟ مع العلم بأن مواجهة الإخوة السوريين بهذه المعلومات هو أمر واجب تقتضيه بنود اتفاقية الدفاع المشترك في تبادل المعلومات وتأكيدها.

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٧١.

- لماذا لم يحضر معه نسخة من الصور الجوية التي تؤكد معلوماته وهي من حقه أيضاً بنص اتفاقية الدفاع المشترك في تبادل المعلومات العسكرية.
- وقبل كل هذا وذلك كان عليه أن يوضح لنا من أين أتى بخبرته الفائقة وموهبته العبقرية الفذة في قراءة الصور الجوية، وأنه يستطيع أن يُميّز ما لم يُميّزه غيره من خبراء الاستطلاع سواء السوري أوالسوفيتي المتخصصين في قراءة الصور الجوية!!.

أما **الفريق أنور القاضي**، رئيس هيئة العمليات، أهم شاهد في القضية وأول من تلقى تقرير مأمورية محمد فوزى بمجرد عودته من سوريا مباشرة لأهمية وتأثير هذه المعلومات على قرارات هيئة العمليات، ومن خلال سؤال مباشر[1]:

« **س:** الفريق فوزي محصلش تأكيد منه على الجبهة أو قال إذا كان حكاية الحشود حقيقي أو غير حقيقي بعد عودته من سوريا؟

القاضي: أؤكّد أنه قال آنه تداول في الموضوع مع البوليس الدولي.. وحدد النقاط حول البوليس الدولي والحشود... والواقع أنا عملت بالبوليس الدولي.. معلوماته.. كما يعلم بها أي واحد في الشارع ».

إذن حسب شهادة الفريق القاضي أن معلومات فوزي مصدرها البوليس الدولي.. وأن معلومات البوليس الدولي لا تزيد عن معلومات أي فرد في الشارع!! ويؤكد ذلك الفريق القاضي بأنه عمل مع البوليس الدولي.

وبالتالي يتضح أن قصة الصور الجوية، والتي اختلقها فوزي بعد وفاة عبدالناصر بأكثر من عشر سنوات كانت من نسج خياله، بعد أن كشف الفريق أنور القاضي عما قدمه محمد فوزي في تقرير مأموريته بمجرد عودته لمصر، وقد تضمن التقرير أن مصدر معلومات فوزي هو البوليس الدولي، وهو مصدر غير موثوق به.

ثم كشف محمد فوزي عن دوافع ذاتية شخصية كانت تحكمه نحو سوريا الأمر الذي يجعل تقريره عن الحشود خارج الموضوعية.. وحيث يقول[2]: "في سنة ١٩٦٦ وقعت اتفاقية دفاع مشترك مع سوريا.. ولكن لم يغب عن بالنا ما حدث في

(١) سليمان مظهر، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٢١٣.
(٢) نفس المرجع، ص٣٦.

الانفصال لضباط القوات المسلحة المصرية عند خروجهم من سوريا.. وبالرغم من ذلك حصلت الاتفاقية.. ومن وجهة نظري الشخصية أقول أنها لم تكن عسكرية بقدر ما هي سياسية عاطفية.. أكثر منها سياسية. ولما بدأنا تنفيذ الاتفاقية دخلت كممثل لمصر.. وبصفتي رئيساً لهيئة أركان حرب مع رئيس هيئة أركان حرب الجيش السوري.. وأنا غير واثق فيه.. وهو أيضاً مقدر موقفي.. جلسنا كقائدين ننسق عمليات حربية، وأقرر هنا للتاريخ.. أنني لم أوضّح صراحة ما هو موجود لدينا داخل الدولة من الناحية العسكرية، يعني لم أذكر له خططنا.. إنما رسمت له صورة أخرى خلاف الموجود عندنا.. وهو أيضاً عمل معي نفس الشيء.."

ولما كانت معلومات محمد فوزي لا تستند على مصدر موثوق فيه أو أدلة أو وثائق وبالتالي لا يمكن لأي مسئول أن يبني عليها قرار مصيري يتوقف عليه أمن دولة بأكملها، الأمر الذي يجعل معلومات الاتحاد السوفيتي أو سوريا محل الاعتبار.

٣ ـ هل أسند للجيش المصرى في ٦٧ مهمة القيام بمظاهرة عسكرية؟

- **يقول محمد فوزي فى شهادته[١]:**

« .. إن المسألة مسألة مظاهرة عسكرية في سيناء بغرض تهديد العدو لإجباره على عدم غزو سوريا.

س: بس احنا سبق أن قمنا بمظاهرة عسكرية ونجحت؟

فوزي: ده كان سنة ١٩٦٠ ».

وكشف فوزي في هذا الحديث عن صورة من صور أساليب الاستراتيجية السياسية، والتي يطلق عليها سياسة الردع، أو المظاهرة العسكرية كما أسماها، وحيث حدد "ديفيد جارنم"[٢] أستاذ العلوم السياسية فى أربع أنواع، نذكر منها اثنين.. أحدهما: تهديد الخصم بعقاب شديد إذا أقدم على اتخاذ تصرف نعارضه، والآخر بحرمانه من استخدام القوة، وذلك بإقناع الخصم بأن الدولة قوية جداً.. لدرجة أن العدوان واستخدامه للقوة غير مجدي...

---

(١) نفس المرجع، ص٥٣.

(٢) مستلزمات الردع ومفاتيح التحكم في سلوك الخصم – د. ديفيد جارنم – ص٨.

أما النوع الأول وهو سياسة الردع التقليدي بالتهديد المباشر بالعقاب ويحتاج إلى ثلاث شروط"[١]:

- تعلن الدولة الرادعة ـ مصر ـ بوضوح عن مصلحة أو هدف معيّن "مثل منع إسرائيل من غزو سوريا".
- أن يُصدّق الخصم المعتدي ـ إسرائيل ـ أن الدولة الرادعة قادرة على تنفيذ تهديداتها.
- يجب أن يُصدق الخصم المعتدي بأن الدولة الرادعة ستنفذ تهديداتها رغم التكاليف التي ستنفقها.

أما **النوع الثاني** فهو الردع عن طريق حرمان الخصم من استخدام قوته: ويتحقق الردع هنا عندما نستطيع إقناع الخصم ـ إسرائيل ـ بأنها ستفشل في تحقيق أهدافها عند استخدامها للقوة بمعنى أن السياسة العدوانية لا تفيد.. ونشير هنا بموقف الثقافة العربية الإسلامية إلى الاهتمام بقوة الدولة وهيبتها التي تردع أي خصم وتمنعه من التجرؤ على غزوها.. والعكس صحيح فإن ضعف الدولة يجعلها سهلة المنال ويغري الدول الأخرى بغزوها.

- **وكتب "ديفيد جارنم"**[٢]:

> « من الناحية التاريخية جرت محاولات لتطبيق الردع بالحرمان باستخدام كل من الدفاعات النشطة والسلبية، ولا يشتمل الدفاع النشط فقط على الأنظمة الدفاعية المحصنة مثل صواريخ "أرض ـ جو" بل أيضا على الأسلحة الهجومية التي تستطيع دحر الغزاة، وتشمل الدفاعات السلبية على عوائق وموانع مثل سور الصين العظيم وخط ماجينو في فرنسا.. فضلا عن تقوية الأهداف العسكرية والمدنية وتحصينها لحمايتها من الهجوم.. كما أن التحالفات الرسمية وغير الرسمية تعزز مصداقية التأكيد بأن العدوان سيكون صعباً ».

إذن كان استخدام عبدالناصر لسياسة الردع بالنوع الأول بالتهديد الصريح لإسرائيل بالإضافة للنوع الثاني بإعلان التعبئة العامة واحتلال الجيش لسيناء هو أسلوب استراتيجي سليم.. وهو ما أسماه البعض مظاهرة عسكرية.

---

(١) نفس المرجع، ص١٢.

(٢) نفس المرجع، ص٢٤.

لماذا فشل عبدالناصر فى سياسة الردع فى أزمة ٦٧؟

كيف نقيم نجاح أو فشل سياسة الردع؟

- حينما يقبل الخصم هذه التهديدات وبالتالى يتخلى عن أهدافه العدوانية أو الأهداف التي لا نرغبها، فهو ما يعنى نجاح سياسة الردع.
- أما إذا رفض هذه التهديدات واستمر في أعماله العدوانية.. أي قبل المخاطرة بالحرب، فإن ذلك يعنى فشل سياسة الردع. على أن الأمر يعتمد على نتائج دراسة الخصم مواجهته للحرب باعتباره أمر محتمل الحدوث كنتيجة للاستهزاء ورفض التهديدات.

ودراسة مواجهة الحرب تخضع حسب الفكر الأوربي إلى نظرية المنفعة، ومضمونها.. "أن الدول لا تقاتل أو تخاطر بإعلان الحرب ـ إلا إذا كانت المكاسب المتوقعة من الحرب أكبر من التكاليف المتوقعة".. أي أنها حسبة تجارية ١٠٠٪.. تكاليف، ومكسب وخسارة...

وبالتالى إذا نظرنا لأزمة ٦٧ لتحليل أسباب فشل سياسة الردع أو المظاهرة العسكرية التي مارستها مصر مع إسرائيل ـ طالما أن إسرائيل ردت على هذه السياسة بإعلان الحرب وهو الأمر الذي يعنى استهزاءها بتهديد مصر لها، فإنها اعتمدت منطقيا على نتائج دراستها لمواجهة الحرب المحتملة مع مصر، والتي خضعت "لنظرية المنفعة".

إذن ما هي الظروف والأسباب التي استندت عليها حسبة إسرائيل والتى ضمنت لها تحقيق النصر بخسائر بسيطة، فقررت الحرب والهجوم في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧؟

ألم تكن هذه الظروف والأسباب سوى عدم إلتزام القيادة العليا بتنفيذ الخطة "قاهر"؟... والتي كانت تضمن لمصر النجاح في ردع إسرائيل، حيث قامت القيادة العليا بهدم وتخريب الخطة "قاهر" وبالتالي انقلبت حسبة الحرب لصالح إسرائيل ١٠٠٪... حتى أصبح على الولايات المتحدة تهيئة الظروف السياسية الدولية المناسبة لاندلاع الحرب.

- ويكشف حديث الرئيس "جمال عبدالناصر" للرئيس "هواري بومدين" عن مفهومه لاتخاذ أسلوب الردع في أزمة ٦٧ حيث يقول[١]:

« أنا قلت للقيادة العامة من البداية آننا سندخل معركة دفاعية، وهي معركة تتفق مع خططنا، التي كانت موجودة مع إمكانياتنا المتوافرة، ولا أعرف من آين ركبتهم حكاية أنهم لازم يبدآوا بالهجوم، بينما هو في رأيي مستحيل من الناحية السياسية، وعبدالحكيم قال لي وهو يناقشني في هذا الموضوع: أنه إذا كان هدفي من تحركات القوات هو نجدة سوريا بالفعل، معنى ذلك إننا لابد أن نهجم، وإلا فنحن لا ننجدها !!، وحاولت آشرح له أن مجرد حشد قواتنا، سيفرض على إسرائيل آن تستعد لنوايانا، وتحوّل حشودها من الشمال إلى الجنوب، وهذا هو المطلوب للتخفيف عن سوريا ».

٤ ـ طلب سحب قوات الطوارئ الدولية

- كتب الفريق أ. محمد فوزي[٢]:

« بناء على تكليف من المشير عبدالحكيم عامر أرسلت يوم ٦٧/٥/١٦ خطابا إلى الجنرال ح. آ. ريكي قائد قوة الطوارىء الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علماً بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أي دولة عربية، وأن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر، وضماناً لأمن وسلامة قوات الطوارىء الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود فإن الأمر يتطلب سحب القوات فوراً. وفي اليوم التالي أي يوم ٦٧/٥/١٧، جاء رد الجنرال ريكي بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسئول عن اتخاذ الاجراءات القانونية، حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكرياً بل كان المفروض آن يُبلغ عن طريق وزير الخارجية المصري إلى سكرتير عام الأمم المتحدة.

ووافق "يوثانت" السكرتير العام للأمم المتحدة على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري ـ في ذلك الوقت ـ يوم ٦٧/٥/١٧ ».

---

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٨٩٣.

(٢) محمد فوزي، مذكراته، ج١ – ص٧٣.

وكان رأى الفريق أ. فوزي فى هذا القرار يتفق مع آراء بقية كبار القادة حيث صوّروا القرار بأنه بدافع الشيفونية، والنعرة الوطنية دون اعتبار للمصلحة الوطنية. وأنه كان خطوة استفزازية لدفع إسرائيل في طريق الحرب على الرغم من أن صدور القرار ـ فى بداية الأمر ـ من القوات المسلحة يؤكد وجود دوافع ل "شلة المشير" لإصدار هذا القرار دون حاجة لإثبات.

أما أ. هيكل فقد تعرض للقضية من زاوية رؤى الدول العربية، وذكر أن بعض الدول العربية خاصة دول المواجهة "سوريا، الأردن، لبنان" أعلنوا تخوّفهم من أن وجود قوة الطوارئ الدولية يحول دون تنفيذ وعود مصر بتدخلها عسكريا لنجدة بلادهم في حالة اعتداء الجيش الإسرائيلي على أراضيهم. كذلك تعرضت بعض الأقلام العربية للجيش المصري بالتجريح وأنه يقف وراء ـ أو في حماية ـ قوة الطوارئ الدولية، خلاف جيوش دول المواجهة فإنها في مواجهة مباشرة مع الجيش الإسرائيلي.

- كتب أ. هيكل[1]:

« فإن عدد من الحكومات العربية بدأ يثير قضية وجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء. وكانت وجهة نظر هذه الحكومات (سوريا، السعودية، الأردن) هي أن القوات المطلوبة من مصر موجودة فعلا في مواقعها المطلوبة، ولكن وجود قوة الطوارئ الدولية على الخطوط بين مصر، وإسرائيل يُمثل عازلا يجعل وجود القوات المصرية في مواقعها تلك شكلا ليس له الفاعلية المرجوة!.

وكان رد مصر على هذه الحجة أن قوات الطوارئ الدولية موجودة في مواقعها منذ حرب السويس، وأن جودها في هذه المواقع بقرار مصري، تملك مصر مراجعته في أي دقيقة، فضلا عن ذلك فإن هذه القوات لا تستطيع أن تمنع إمكانيات العمل العسكري المصري عند اللحظة المناسبة، فإذا جاءت اللحظة فليس على الجيش المصري أي التزام إلا أن يطلب من هذه القوات الدولية أن تبتعد عن نطاق النار، ويتحرك على الفور.

وفي أثناء اجتماعات متعددة في فترة ما بين مؤتمر القمة الثاني في الاسكندرية ومؤتمر القمة الثالث المنتظر في "الدار البيضاء"، أثيرت هذه القضية على

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٢٠٤.

مستويات مختلفة، وآثار بعض المجتمعين أسئلة مفادها: "ولماذا لا تطلب مصر من الآن سحب هذه القوات ليطمئن قلب الجميع؟!" ».

- كتب أيضا عند بداية أزمة ١٩٦٧:[١]

« وبفعل هذه الحركة الذاتية المستقلة للحوادث فإن الخطوة التالية التي طرحت نفسها على الفور. كانت مشكلة قوات الطوارىء الدولية، ولم تكن هذه مفاجأة. وإنما كانت قضية جرى التحسب لها منذ وقت طويل كان التفكير في سحبها (كما ورد من قبل) قد بدأ سنة ١٩٦٤ وأثناء الاستعداد لمؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، ثم تجدد مرة أخرى في أواخر سنة ١٩٦٦ بناءاً على اقتراح من المشير عبدالحكيم عامر إزاء حملات دعائية راحت تستغل موضوع هذه القوات، ثم عاد إلى الظهور مرة ثالثة في معرض "تطمين" الملك حسين إلى التعاون مع خطط القيادة العربية الموحدة في ربع سنة ١٩٦٧.

وفي الاجتماع الطارىء الذي عقده "جمال عبدالناصر" مع عبدالحكيم عامر مساء يوم ٦٧/٥/١٣ فإن موضوع قوات الطوارىء فرض نفسه على البحث في دراسة الخطوات، والخطط التي كان لابد من اتخاذها وتنفيذها لمساندة سوريا.

وفي اجتماع ١٣ مايو كانت هناك نقاط اتفاق حول هذه القوات، وفي نفس الوقت كانت هناك نقاط خلاف دارت حولها مناقشات طويلة. كان هناك اتفاق على النقاط التالية:

(١) إن مساعدة سوريا تقتضي أن تكون القوات المسلحة جاهزة للقتال.

(٢) إن نية القتال أولا ـ ثم تحمّل تبعاته عملياً بعد ذلك يصعب تحقيقها إذا كانت قوات الطوارىء عازلا يقف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين حرية العمل على جبهتها.

(٣) وبالتالي فإنه لابد بشكل ما من "تصرف" إزاء هذه القوات يضمن على الأقل حرية العمل للقوات المصرية على جبهتها.

ولكن نقاط الخلاف برزت بعد ذلك: فقد كان رأي المشير "عبدالحكيم عامر" ـ من ناحية ـ هو "طلب سحبها تماما".

(١) نفس المرجع، ص٤٥٧ – ٤٥٨.

وفي نفس الوقت كان رأي "جمال عبدالناصر" : أن طلب سحب هذه القوات بالكامل قد يحدث مشكلة دولية تعطل الأثر المعنوي لحشد القوات، ثم إنه بعد ذلك قد يؤدي إلى وضع عراقيل أمام عمل هذه القوات فعلاً إذا ما فرضته الضرورات.

ولتلافي ذلك فقد رأى "جمال عبدالناصر" هو أن يكون الطلب المصري هو إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقع خط الحدود الدولية مع فلسطين سنة ١٩٤٨. وكان هذا هو الرأي الذي انتهت إليه مناقشات مساء ١٣ مايو التي استمرت إلى ما بعد منتصف ليل ١٤ مايو ـ وكان هو نفسه الرأي الذي عرفت به رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية في اجتماعها صباح يوم ١٤ مايو عندما أثير موضوع قوات الطوارئ أثناء بحث خطة التحركات إلى سيناء ".

كان رد فعل الاتحاد السوفيتي على هذا القرار هو التأييد الكامل ومن خلال رسالة سلمها السفير السوفيتي بالقاهرة إلى الرئيس جمال عبدالناصر.

- وقد كتب أ. هيكل[١]:

« كانت الرسالة تحمل تأييداً كاملا من الحكومة السوفيتية ومن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي للدوافع التي حدت مصر إلى أن تطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يسحب قوات الطوارئ الدولية من أراضيها. وكان السفير ينتظر تعليق "جمال عبدالناصر" على ما قرأ، وكان الرئيس يتمهل في اختيار كلماته. فلم يستطيع السفير أن ينتظر فقال مستبقاً إن هذه أقوى رسالة تأييد يمكن أن تصدر من الاتحاد السوفيتي إزاء موقف دولي طارئ، فهي ليست صادرة عن الحكومة السوفيتية فقط، وإنما صادرة عن اللجنة المركزية بكاملها، وعن الحزب كله، وهذا يعطيها وزناً كبيراً، وهو يأمل أن يقدر الرئيس حجم هذا التأييد وقوته ».

عموماً وبالنظر في مضمون القرار، وبالقياس بصور مشابهة في العالم، سنجد أن كثير من الدول التي بينها وبين جيرانها عداء مستحكم لم تلجأ إلى وضع قوات دولية من الأمم المتحدة، وبذلك فإن القرار قد لا يعني بالضرورة نية القيام بعمل عدائي، إلا أن تقسيم العالم إلى كتلتين متعاديتين، جعل من أي قرار يصدر من أي

---

(١) نفس المرجع، ص٥٢٢ – ٥٢٣.

دولة يجد تأييد من أحد الكتلتين ومعارضة من الكتلة الأخرى. وبذلك يصبح تأويل وتفسير القرار المصري على أنه عدواني واستفزازي من جبهة الكتلة الغربية في الوقت الذي أيّده السوفيت هو أمر طبيعي. الأمر الذي يجعل رأي منظمة الأمم المتحدة - في ذلك الوقت - له اعتباره كرأي موضوعي ومحايد، ويمثلها يوثانت السكرتير العام للمنظمة، حيث كتب أ. هيكل عن تقرير يوثانت: من خلال تقرير السفير محمد القوني المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة[1]: "يُعتبر تقرير السكرتير العام في رأي الغالبية هنا أنه في صالحنا"، وفيما يلي أهم الملاحظات:

- دفاعه عن قرار انسحاب قوات الطوارئ كان قويًا مفحما إلى حد مهاجمة ناقديه، وكذلك موقف إسرائيل من تلك القوات.

وخلاصة تحليلنا لقضية سحب قوات الطوارئ الدولية أن هذا القرار هو ضمن مجموعة القرارات التي صدرت أثناء الأزمة، والتي شكلت منظومة متكاملة ومرتبطة بعضها ببعض، وبالتالي ضرورة تفسير هذه القرارات من خلال المنظومة ككل متكامل، أما عند محاولة تفسير كل واحدة منفصلة عن المنظومة فهو ما يجعل إمكانية تفسيرها، وتأويلها إلى رأي قد يبدو أنه منطقي وسليم، ولكنه في حقيقته هو تضليل عن الحقيقة، وبهذا الأسلوب استطاعت "شلة المشير" تفسير وتأويل القرار على أنه بدافع الشيفونية والنعرة الوطنية للرئيس جمال عبدالناصر والمشير عامر، كذلك استطاع أ. هيكل تفسيره أنه بدافع من ضغط الدول العربية التي رأت ضرورة إزالة قوات الطوارئ، التي قد تمنع الجيش المصري من نجدتهم عند الإغارة على أراضيهم، في الوقت الذي نرى أنه لا هذا ولا ذاك، فعند ربط جملة القرارات السابقة واللاحقة كمنظومة متكاملة، نجد أن القرار بدافع من "شلة المشير" الذين دفعوا المشير عامر لإجبار الرئيس عبدالناصر على إصداره ذلك حتى يترتب عليه القرار التالي بقفل خليج العقبة، أشبه بسبب ونتيجة، الأمر الذي يفرض تأجيل الفصل فيها لحين وضعها في سياق باقي القرارات والأحداث في منظومتها المتكاملة.

٥ - قرار غلق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية

وهذا القرار يحتاج إلى بعض الدراسة والتأمل، باعتباره أهم قرار أصدره الرئيس جمال عبدالناصر في أزمة ٦٧، حتى اعتبره كبار القادة السبب المباشر في

(١) نفس المرجع، ص٩٦٠.

الهجوم الإسرائيلي في ٥ يونيو (حزيران) ٦٧، باعتباره أغلق أحد شرايين الحياة لها، وأحد أهم المنافذ الاستراتيجية للدولة، وبالتالى ادعوا أنه الأمر الذى دفع إسرائيل مجبرة إلى الحرب، وتتركز مسألة مضيق العقبة فى المنظور الاستراتيجي العسكري على خطورته الشديدة على الأمن القومى المصرى، والتى تتركز فى نقطة واحدة هى: أن الممر المائى بالخليج يضيق عند مضيق تيران حيث يصل عرض الممر لمسافة ميل واحد، الأمر الذي تصبح فيه الأراضي المصرية تحت سيطرة الأساطيل البحرية العابرة للممر، مما تصبح معه عملية تأمين الأراضي المصرية ضد الهجوم المفاجئ للأساطيل البحرية العابرة غير مجدية.

ومن هذه الزاوية تدخل القانون الدولي ليحكم فيها بفرض مسافة ٣ ميل بحري هي أقصى حدود المياه الإقليمية لكل دولة، وهذه المسافة التي حددها فقهاء القانون الدولي وضعت لصالح جميع دول العالم. وبالتالى لم تكن القضية محل نقاش أو اعتراض من إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥٦، وإلا فلماذا لم تعترض في هذه الفترة بالطرق الرسمية في المحافل الدولية في الوقت الذي كانت فرصتها كبيرة بخضوع مصر للاحتلال البريطاني؛ طالما في الأمر شك حول حق قانوني لها.

وحتى إذا ما وافقت مصر على مرور إسرائيل في خليج العقبة كشرط ضمنته الولايات المتحدة لانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من سيناء في حرب ١٩٥٦، أصبح أمراً مغتصباً فرض بقوة السلاح والحرب، حتى رغم موافقة مصر على هذا الأمر. على أن خطورة مرور سفن معادية لمصر من مضيق تيران استلزم شرط واجب وهو تواجد قوات من منظمة الأمم المتحدة لتتحمل مسئولية الإشراف الدولي على تأمين الأراضي المصرية في شرم الشيخ، وبالتالى فإنه في حالة انسحاب هذه القوات الدولية، فإن مصر تفقد القدرة على تأمين أراضيها؛ إلا أن تضع ثقتها الكاملة في عدوها، وهو أمر غير مقبول ولا منطقي.

وبإضافة البعد التاريخي للقضية - وهو سبب تواجد قوات الطوارىء الدولية في شرم الشيخ - إلى البعد الاستراتيجي الخطير للمضيق نصل بالتالي إلى فهم أبعاد المناقشات التي دارت في ذلك الوقت في هذه القضية. ومنها وجهة نظر الرئيس جمال عبدالناصر في طلبه سحب قوات الطوارىء الدولية، التي على الحدود السياسية مع إسرائيل فقط مع استمرار تواجدها في شرم الشيخ - راجع رأي "جمال عبدالناصر" فى مؤتمر١٩٦٧/٥/١٢ الذى بحث موضوع سحب قوات الطوارئ - وبالتالى كان

ارتباط وجود قوات الطوارئ الدولية بشرم الشيخ كشرط لازم للسماح للملاحة الإسرائيلية بعبور خليج تيران.

فإذا ما انسحبت قوات الطوارئ من شرم الشيخ ألغينا بالتالي موافقتنا على السماح بعبور الملاحة الإسرائيلية كما كان الحال قبل حرب ١٩٥٦، لأن تأمين أراضي الدولة هو أمر أهم وأوكد في الالتزام من التعهد السابق.

ومع ذلك فإن الرئيس جمال عبدالناصر لم يحسم هذه القضية ولكن أحالها إلى لجنة عليا لتناقشها وتقرر ما يراه أعضاؤها.

- وكتب أ. هيكل[1]:

« في الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد ٢١ مايو كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي مدعوة للاجتماع بالرئيس جمال عبدالناصر في بيته في منشية البكري، وقد أضيف إلى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا عدد محدود من الوزراء وعدد آخر من الخبراء العسكريين، وكان الموضوع المطروح للمناقشة هو نفس الموضوع الذي تحولت إليه أنظار العالم "خليج العقبة" ».

- وكتب أيضا عن هذا الاجتماع[2]:

« وفي بداية الاجتماع لخّص جمال عبدالناصر الأسئلة المطروحة للبحث في عدد من الأسئلة طرحها على النحو التالي:

(١) هل يُسمح للملاحة في الخليج أن تمر بصرف النظر عن أعلامها دون أي اعتراض من القوات المصرية؟ وإذا كان هذا هو الخيار فما هو الأساس السياسي والعملي الذي يمكن أن يُبنى عليه هذا الموقف؟

(٢) هل تعود مصر إلى تطبيق قواعد التفتيش التي كانت تطبقها قبل دخول قوات الطوارئ إلى شرم الشيخ، بمنطق عودة الأمور إلى ما كانت عليه، وضمنها إجراءات حالة الحرب مع إسرائيل؟ وإذا كان ذلك هو القرار، فما هي المخاطر التي يمكن أن تنجم عنه وما هي حساباتها؟

(٣) إذا كان هذا هو القرار، فما هو التوقيت المناسب لإعلانه؟.

---

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٥١٤.

(٢) نفس المرجع، ص٥١٤ – ٥١٥.

ودارت مناقشات واسعة اتصلت حتى ما بعد منتصف الليل بنصف ساعة، وكانت أبرز الآراء التي ظهرت خلال المناقشات:

رأي "جمال عبدالناصر" أن القوات المصرية ليس أمامها غير تطبيق نفس الاجراءات التي كانت تطبقها قبل دخول قوات الطوارىء، وأن أي وضع غير ذلك سوف يكون انتقاصا من حقوق السيادة، ففارق بين أن تكون القوات المصرية غائبة عن الموقع، وبين أن تكون حاضرة فيه، فإذا حضرت فإن العودة إلى الاجراءات السابقة تصبح شبه واجب يصعب التنصل منه ».

- **وذكر أ. هيكل أيضاً في نفس الاجتماع**[1]:

« وكان هناك رأي مختلف عبّر عنه المهندس صدقي سليمان رئيس الوزراء ومؤداه: "أن الحرب في كل الأحوال مغامرة محفوفة بالمخاطر، وحسابها صعب، لذلك فقد يكون من الأفضل العمل بكل الوسائل على تجنب رفع نسبة المخاطرة».

كذلك كانت هناك مناقشات واقتراحات مختلفة من المشتركين في الاجتماع وفي النهاية اتفق المجلس بالكامل ماعدا المهندس صدقي سليمان على قرار غلق مضيق تيران.

لاحظ... أنه طالما أن المنظور الاستراتيجي العسكري هو الذي يتحكم في مسار القضية، وبالتالي الفصل فيها، فإن التأثير الأقوى الفاعل في جميع المناقشات التي دارت للوصول إلى قرار - كأمر بديهي - كان للمؤسسة العسكرية - والتي يمثلها المشير عامر- باعتبارها المنوط إليها مسئولية الدفاع عن البلاد.

- **وكتب الفريق أ. محمد فوزي عن هذه اللجنة**[2]:

« حين سأل الرئيس جمال "لماذا صدر القرار بالتصويت؟" رد الرئيس قائلا "أهمية القرار ووحدة الرأي" ».

على أن المشير عبدالحكيم عامر[1] في هذا الاجتماع قد أخذت عليه جملة مفادها أنه لا يمكنه ضبط أعصاب أفراد القوة المصرية الموجودة في شرم الشيخ إذا

(١) نفس المرجع، ص٥١٦.
(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٨٠.

ما رأوا أمامهم علماً إسرائيلياً فوق سفينة إسرائيلية، ذلك أنه يتوقع أن يطلق أحد أفرادها النار على السفينة الإسرائيلية حتى بدون أوامر !!.

وتلقف كبار القادة عبارة المشير ليصنعوا صورة لهذا الاجتماع على اعتبار أنه اجتماع هزلي ساخر حكمته العواطف الذاتية والشيفونية ولم تدور فيه مناقشة موضوعية للقضية المطروحة !! رغم أن الذين حضروا هذا الاجتماع كانوا خلاصة رجال الدولة في ذلك الوقت.

- وكتب أ. هيكل[٢]:

« وعندما انتقل المجتمعون إلى مناقشة توقيت صدور القرار بعد أن بدا أن هناك شبه إجماع يؤيد صدوره - كان رأي الرئيس جمال عبدالناصر: "أنه والأمر كذلك فإن الموعد الأنسب لتوقيت صدور القرار هو أن يتم إعلانه قبل وصول يوثانت إلى القاهرة، ذلك لأن التقارير القادمة من واشنطن، ونيويورك يؤكد أنه سوف يبحث موضوع خليج العقبة في القاهرة، ويحاول الحصول على ضمانات بشأن حرية الملاحة فيه، فإذا رفضت مصر ذلك الطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة، فإن تلك سوف تكون إهانة لا يستحقها بعد موقفه النزيه في موضوع سحب قوات الطوارىء، وإذا قامت مصر بعدم إعطاء تعهد صريح للسكرتير العام بما يطلبه، ثم اتخذت بعد مغادرته لها مثل هذا القرار، فسوف يبدوا ذلك أمامه، وأمام غيره دليلا على سوء النية".

ومن هذه الاعتبارات كلها فإن التوقيت المناسب لإعلان القرار هو الساعات القادمة قبل أن يصل يوثانت إلى القاهرة، بحيث يصبح القرار المصري أمراً واقعاً يناقشه السكرتير العام للأمم المتحدة مرة واحدة مع كل الحقائق الطارئة على الموقف في المنطقة. [ولم يعترض أحد] ».

بوصول "يوثانت" إلى القاهرة يوم ٦٧/٥/٢٣، حيث اجتمع مع الرئيس جمال عبدالناصر وقد حضر الاجتماع معه كل من د. محمود فوزي، السيد محمود رياض، والجنرال ريكي.

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٥١٥.

(٢) نفس المرجع، ص٥١٦.

• **والآتي جزء من الحوار[1] الذي تم في الاجتماع[2]:**

- « **الرئيس عبدالناصر:** من ثم لا تكن في قلق من الهجمات.. إن الأمريكان لا يستشعرون الرضا عليك أحيانا بسبب فيتنام.. من جهة أخرى، نحن نريد مساعدتك إلى أقصى حد، فهناك موقف معبأ بالخطر كما أن هناك تهديدات لسوريا.. بالهجوم على سوريا.. والذهاب إلى دمشق.

إن قواتنا عادت إلى شرم الشيخ، وبالتالي يعود الوضع في خليج العقبة إلى النحو الذي كان عليه.. لقد قال جونسون أمس إن هذا الخليج ممر مائي دولي، بينما قال دالاس في سنة ١٩٥٧ إنه مياه إقليمية مصرية، وأن علينا الذهاب إلى محكمة العدل الدولية.. هذا ما قاله دالاس، وأنا أعرف جميع هذه المسائل لأني أتابعها يوماً بعد يوم.. واليوم يدلي ويلسون ببيانات.. تُرى لماذا تلغي هذه الدول عقولها بسبب إسرائيل؟.. إن الأمر ليس مسألة إسرائيل.. إنها مسألة أنه توجد هنا دولة.. ونحن لا نتلقى الأوامر من جونسون، أو ويلسون، أو موسكو، أو من أي طرف كان.. وهذا هو الذي لا يجعلهم يحبون أن نكون في هذا الوضع.. ومن جهة أخرى ما الذي حدث، إجراء تحوّل في الشرق الأوسط برمته.. لقد كان هناك مخطط ضدنا بالتعاون مع العناصر الرجعية.. ولكن هناك سباقا كبيراً في الشرق الأوسط.. فما الذي سيفعله الأمريكان؟.. ومن ثم فهذا هو سبب الموقف كله.. إن ما كان قبل ١٩٥٦/١٠/٢٩، قبل العدوان.. لم يجر عليه اعتراض أحد، اعتدنا أن نفتش السفن الأمريكية والبريطانية وكل سفينة، وإيقاف الإسرائيليين وغيرهم، هكذا كانت الحال حتى اليوم التاسع والعشرين، وهذا ما نريده.. ما كان يوم ٢٩ أكتوبر طبقا لاتفاقية الهدنة، هذا الوضع المحتم.

- **يوثانت:** نعم.. إنني طبعاً أفهم وجهة نظركم.

- **الرئيس عبدالناصر:** نعـم..

- **يوثانت:** كل ما يدور بفكري يا سيادة الرئيس هو الفترة التي يجري فيها بحث مجلس الأمن فيما يحتمل عن بعض الطرق والوسائل التي تؤدي إلى

(١) شريط التسجيل موجود فى محفوظات قصر عابدين، وقد تم تفريغه وترجمته إلى العربية، وطبعت منه خمس نسخ وزعت على عدد من أجهزة الدولة

(٢) نفس المرجع، ص٥٤٨ – ٥٥٣.

إعادة السلام إلى المنطقة، في خلال أسبوعين أو.. وطبيعي أني أظن في التحليل الأخير أن الجمهورية العربية المتحدة سوف تتوافر لها الشروط كما كانت قائمة حتى سنة ١٩٥٦.. وفي ظني أن الأمر منطقي ومعقول، وما من آحد سوف يكابر في هذا.

إن كل ما آريد أن أقوله هو أنه بينما ينعقد مجلس الأمن، أو بينما يحاول المساهمة في إيجاد حل سلمي، وفي هذا قد يفشل المجلس أو ينجح، فهذا ما لا أعرفه كما لا يعرفه آحد. وقد يخرج المجلس دون أي نتيجة على نحو أو آخر، بسبب موقف الدول العظمى بصفة خاصة.. ولكني أود أن ألتمس منكم وأتوسل إليكم بصدد ما إذا كنتم تستطيعون فخامتكم اتخاذ موقف يتوافر به نوع من "الموراتوريوم"، لمجرد إتاحة فرصة لمجلس الأمن للاهتداء إلى حل.

- **الرئيس عبدالناصر:** ماذا تعني بالموراتوريوم؟..

- **يوثانت:** الموراتوريوم هو تفضلكم بالامتناع مثلا عن اتخاذ تصرف أو تفتيش السفن، وطبيعي أن هذا ينطبق على إسرائيل أيضا.. والمطلوب هو أن التأجيل سيكون لمدة أسبوعين، أو ١٧، أو ١٨ يوماً. ولسوف يكون هناك تاريخ محدد بطبيعة الحال، ولسوف يوجه النداء إلى إسرائيل أيضاً، بعدم عبور الخليج.

- **الرئيس عبدالناصر:** وما الحل بالنسبة للدول الأخرى؟

- **يوثانت:** سوف يوجه النداء للدول الأخرى أيضا بعدم حمل أية مواد حربية، أو شيء مما لا تريدون أن تحصل عليه إسرائيل، وطبيعي أن رجائي من فخامتكم آن لا تفعلوا شيئاً، ولا توقفوا أية سفينة، وإذا ذهبت سفينة حربية إلى هناك فطبيعي إذا كان هناك شك في أمرها، فإنكم قد ترغبون في التفتيش كما كنتم تفعلون سنة ١٩٥٦.

- **الرئيس عبدالناصر:** لقد بدأنا التفتيش اليوم.

- **يوثانت:** بدأتم التفتيش اليوم؟..

- **الرئيس عبدالناصر:** لقد أبلغوني اليوم قبل مجيئك، أنهم فتشوا سفينتين فيما أظن.

- **يوثانت:** ليست سفناً إسرائيلية؟..

- **الرئيس عبدالناصر:** كلا.. إن السفن الإسرائيلية سوف تصادر طبقا لاتفاقية الهدنة.. ذلك أنه طبقا لاتفاقية الهدنة غير مصرح لنا بالذهاب إلى مياههم الاقليمية، آو أن لهم المجيء إلى مياهنا الاقليمية.. والنزاع هو حول ما إذا كانت هذه مياهنا الاقليمية. إن هذه مياه مصر الاقليمية، طوال حقب التاريخ منذ الأزل.

- **يوثانت:** نعم.. لقد أدلى جونسون بشيء ما أمس.

- **الرئيس عبدالناصر:** لقد أدلى ببيان.. بيان طويل قال فيه إن هذا ممر مائي دولي.

- **يوثانت:** فهمت.

- **الرئيس عبدالناصر:** هل تعرف ما هو خليج العقبة؟.. سوف أعطيك فكرة عنه.. إن خليج العقبة عبارة عن خليج ضيق جدا بين جزيرة هناك وبين ساحل سيناء، طبيعي أنك كنت هناك؟

- **يوثانت:** نعم، مراراً كثيرة.

- **الرئيس عبدالناصر:** والسفن.. هناك جزيرتان كبيرتان في وسط الخليج، بين السعودية العربية وسيناء.. جزيرتان مصريتان كانتا سعوديتين وقد تنازلت عنهما السعودية.. ثم هناك ممر ضيّق جداً.. وعلى كل سفينة أن تمر خلال هذا الممر الضيّق، وأظن أن عرضه ميل واحد.. ميل واحد، ليس أربعة أو خمسة أميال.. ميل واحد فقط.

- **يوثانت:** إن النزاع في جميع البحار يدور بصدد ما يتراوح بين مائتين وثلاثمائة ميل.. وهذا ميل واحد.

- **جنرال ريكي:** هل عرضه أقل من ثلاثة أميال؟..

- **الرئيس عبدالناصر:** نعم.. ومن ثم كيف لا يكون هذا مياهاً إقليمية.. إن جون فوستر دالاس ولي معه تاريخ طويل، قال إنه يجب آخر الأمر عرضه على محكمة العدل الدولية.. وقد كان هذا بيانه في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن.. وقد طالعت جميع هذه البيانات خلال الأيام القلائل الأخيرة.

- **جنرال ريكي:** وعلى هذا فمن الحق أيضا ستكون إسرائيل هي التي لا تحاول..

- **يوثانت:** لقد تلقيت برقية من رالف بانش تفيد أنه أجرى حديثا مع جولدبرج، الذي قال له إن الولايات المتحدة تمارس الضغط على إسرائيل حتى لا تقتحم الحصار، ولكن رد فعل إسرائيل كان سلبياً.. هذا مفاد البرقية التي تلقيتها.. ومن ثم فإن ما يجول بخاطري يا سيادة الرئيس، هو أن لا ترسل إسرائيل أي سفن إسرائيلية عبر الخليج، كما تمتنع الدول الأخرى عن أن تحمل سفنها مواد حربية أو أياً ما تحظرون مروره عبر الخليج.. وكذلك تمتنع الجمهورية العربية المتحدة عن إبداء أي مؤشر لحرب، وعن أي فعل متعجل، وعما يُخل بالتوازن بينما مجلس الأمن، بالطبع بموعد محدد، يسري مثلا من ٢٦ مايو إلى ٩ أو ١٠ يونيو.. وفي ظني أنه قد..... فلقد حدث أيضا خلال الأزمة الكوبية أني توجهت بالنداء إلى السادة "خروشوف وكنيدي وكاسترو"، راجيا من السيد "خروشوف" ألا يرسل أي سفن حربية لمدة أسبوعين أو ثلاثة، ومن السيد "كنيدي" أن يفك حصاره لمدة أسبوعين أو ثلاثة.. ومن السيد "كاسترو" أيضا إيقاف إنشاء مواقع صواريخ سام لمدة أسبوعين أو ثلاثة.. وهكذا أثمر الجهد، حيث أتاح لنا مناخاً مناسباً نوعاً.

- **الرئيس عبدالناصر:** ولكن على فرض أن الإسرائيليين بعثوا بسفنهم، فماذا سيكون عليه موقفنا؟

- **يوثانت:** المفترض أنهم ذوي إدراك إلى حد مناسب، إذ أن هذا التصرف ينطوي على المجازفة.

- **الرئيس عبدالناصر:** نحن لا نستطيع مجرد النظر في هذا، لأننا لا نستطيع إصدار الأوامر لقواتنا، بمشاهدة السفن الإسرائيلية مارة على مسافة ميل واحد من مواقعهم.

- **يوثانت:** إن هذا سيكون انتهاكاً لفحوى النداء الذي أتجه به.. وطبعاً أنا لا أعرف ماذا سيكون عليه رد فعل الإسرائيليين، حيث أنني للمرة الأولى صباح اليوم أقوم بإبلاغ السيد رياض بهذه الأفكار.

- **الرئيس عبدالناصر:** هذا معناه أننا نجمد الموقف برمته لمدة.

- **يوثانت:** لمدة أسبوعين تحديداً، أو نحو ذلك.
- **الرئيس عبدالناصر:** (باللغة العربية) ما رأيك يا دكتور فوزي؟.
- **محمود فوزي:** (باللغة العربية) بادئ ذي بدء، إذا هم لم يمروا فلن تكون هناك مشكلة.. تقولون سيادتكم إننا بدآنا نفتش السفن.. وعلى هذا النحو ليس هناك.. إذا هم لم يمروا فليس هناك مشكلة، هذا معناه خطوة أولى، وسوف نرى ماذا سيكون عليه رد فعلهم.
- **الرئيس عبدالناصر:** (باللغة العربية) أهذا هو رأيك يا رياض؟
- **محمود رياض:** (باللغة العربية) نعم إذا هم لم يمروا.
- **الرئيس عبدالناصر:** حسناً.. إذا نحن بدأنا، فكيف نستطيع إيقاف التفتيش؟
- **محمود رياض:** (باللغة العربية) على أساس امتناعهم عن المرور، والأمر يتوقف على إعلان القبول، إنهم لا يستطيعون.
- **الرئيس عبدالناصر:** (باللغة العربية) لو كان الأمر سيقتصر علينا وعلى إسرائيل سيكون أفضل (باللغة الانجليزية) لو كان الإعلان سيكون موجها لنا، ولإسرائيل، سيكون ذلك أفضل، لأننا بدأنا تفتيش السفن اليوم، فإذا استمر هذا، فسوف يكون.. نحن لن نثير متاعب لمدة الأسبوعين.. سنجعلهما خاليين من المتاعب، نحن لا نستطيع القول بأننا بدأنا ثم توقفنا فيما بعد.. ولكن دع الإسرائيليين لا يمروا، فلا يكون لدينا متاعب، إن الإعلان سيوجه إلينا، وللإسرائيليين على حد سواء، وسيكون هذا خيراً، وفي ظني أننا نقبله.
- **يوثانت:** أشكركم كثيراً، أشكركم كثيراً ».

بالنظر لمسألة خليج العقبة والزوبعة الشديدة التي فجرتها الولايات المتحدة ضمن الحملة الدعائية التى أدارتها ضد مصر وعبدالناصر، ورغم وجاهة آراء "شلة المشير" في عرض القضية باعتبارها السبب في اندلاع الحرب، إلا أن السلام في المنطقة بين مصر وإسرائيل، خضع لضوابط وقواعد استراتيجية عالمية، ضمناها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ضمن استراتيجيات السياسة العالمية فيما يسمى "بسياسة الوفاق" بين القطبين الكبيرين، ولم يتركا إعلان الحرب

لإسرائيل كمسألة تقديرية وفقا للظروف التي تتراءى لها، وذلك لاعتبار أن إسرائيل نفسها ليست دولة ذات كيان مستقل بقدر ما هي مشروع قاعدة عسكرية منشأة لصالح تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية، ليكون تحقيق حلمها الصهيوني، هو أمر ضمني ومن خلال تحقيقها للأهداف الأمريكية.

بمعنى أن فكرة "شلة المشير" في اعتبار غلق مضيق العقبة السبب في اندلاع الحرب بتجسيم الآثار السلبية الضارة على إسرائيل بإغلاقها أحد منافذ الحياة عليها وأنها مسألة حياة أو موت مما دفعها للهجوم في ٥ يونيو (حزيران)، وهو ما قد نعتبره رأياً له اعتباره في حالة واحدة وهي أن تكون إسرائيل ذات كيان سياسي مستقل ولها أهداف مستقلة ولا تحقق بهذه الحرب أهداف ومصالح استراتيجية أمريكية على حساب أهداف ومصالح سوفيتية في المنطقة. فيكون تقييم المعركة على أنها معركة إقليمية بين دولتين صغيرتين. أما وإن الحرب لها أبعادها الاستراتيجية العالمية فإن في الأمر تداخل في الحقائق وهو ما تستطيع أن تستنبطه النظرة الثاقبة للموقف فى ظل سيطرة القوى الكبرى على الأمور فى المنطقة ومن خلال وضع القرار في السياق السليم للأحداث وفي خلفيته التاريخية.

وبهذا التصوّر كان مضمون رأي كوسيجين لشمس بدران في موسكو[1] بعد إصدار الرئيس جمال عبدالناصر لقرار غلق خليج العقبة: "**اكتفوا بما كسبتم سياسياً ولا تطوّروا المعركة عسكرياً، وهذه نصيحتي**". الأمر الذي يعني عدم حتمية الحرب بعد قرار غلق مضيق العقبة، طالما نحن لا نسعى للمعركة.

وتشير عبارة كوسيجين أيضاً أن مسار القرار الطبيعي هو لجوء إسرائيل إلى وسائل أخرى خلاف الحرب لحل المشكلة.

٦ ـ تحديد الأمر الحاسم الذي تسبب في اندلاع الحرب

(أ) قواعد للسلام في المنطقة العربية ضمن (سياسة الوفاق):

عندما سيطر الرعب على العالم من شبح وقوع حرب عالمية نووية، قام المفكرون والمثقفون بشحن الرأي العام العالمي ـ وذلك من خلال حملة عالمية قوية ـ لدفع صانعي القرار في الكتلتين "الأمريكية والسوفيتية" لوضع أسس وقواعد

(١) نفس المرجع، ص١٠٨٧.

لسياسة عالمية تضمن تجنب اندلاع حرب عالمية نووية بين الكتلتين، وقد أثمرت هذه الحملة في إحدى مراحلها على التوصل بما يُسمى "بسياسة التعايش السلمي".

- كتب د. جمال حمدان[1]:

> « وفي ظل هذا الخطر الماحق كان لابد للجميع عند نقطة معينة من ضبط النفس، والمراجعة، والتراجع قليلا أو كثيراً، وقد كانت أزمة الصواريخ السوفيتية الذرية في كوبا، هي العامل الكشاف، واختبار الأحماض، الذي أثبت للعالم أنه ينزلق بسرعة مخيفة على طريق الهاوية، فكان "التعايش السلمي"».

ثم كانت "سياسة الوفاق" في فترة تالية.

- كتب د. جمال حمدان[2]:

> « الوفاق لا يعني التقارب rapprochement بين القطبين المتضادين بقدر ما يعني التفاهم understanding بينهما على ألا يدعا للصراع أن يؤدي إلى التصادم بينهما، ويعني هذا أساسا، وبالتحديد ألا يدعا لصراعات الآخرين، وللعلاقات بين الصغار أو الكبار أن تحكم وتوجه صراعهما الذاتي، أو العلاقات المباشرة بينهما، وإنما على العكس أن يحكم صراعهما وعلاقاتهما الخاصة تلك الصراعات والعلاقات وتوجهها. وبذلك تظل القبضة لهما على مقدرات العالم دون أن تنفلت في وجه فك أي منهما ».

وقد ذكرنا في الفصل السابق أن انضمام مصر للمعسكر الشرقي في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل ضمن المعسكر الغربى فرض على كل دولة منهما الالتزام بسياسة المعسكر التابعة له حتى تضمن تأييده وحمايته لها، وبذلك طبقت أحكام السياسة العالمية على أزمة ٦٧، على أننا نرى أن أحكام سياسة الوفاق طبقت على أزمة ٦٧ أكثر مما طبقت أحكام سياسة " التعايش السلمي ". ورغم ذكر د. جمال حمدان أن سياسة الوفاق طبقت في عقد السبعينات، وأن التعايش السلمي كان في عقد الستينات، طالما لم يحدد بالضبط تاريخ بدأ سياسة الوفاق.

---

(١) **جمال حمدان**، استراتيجية الاستعمار والتحرر، ص٣٠٤.

(٢) نفس المرجع، ص٣٢٤.

- **كتب الزعيم السوفيتي "نيكيتا خروشوف" خطاب للرئيس عبدالناصر بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٤:[١]**

« عزيزي الرئيس

لقد رأيت أن أوجه إليكم هذه الرسالة لألفت انتباهكم إلى واحدة من المشاكل التي تُعبّر عن وجهة نظرنا ذات أهمية حيوية للهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تدعيم السلام، والمشكلة التي أقصدها بالذات هي مشكلة النزاعات الاقليمية بين الدول ووسائل تسويتها.

وفي البداية فإني أود أن أشرح لكم السبب الذي يدعو حكومة الاتحاد السوفيتي إلى إثارة هذه المسألة في هذه اللحظة بالذات ولماذا نوليها اعتبار وأهمية خاصة.

إنني أرجو أن تتفقوا معي في أن هدفنا الآن قد اختلف، ففي مرحلة من المراحل كان هدفنا الحفاظ على السلام، وفي هذه المرحلة فإن هدفنا ينبغي أن يكون الحفاظ على الحياة نفسها، وهو هدف يجب أن تدعمه جهود كل الشعوب والأمم بصرف النظر عن اختلاف القوميات والأجناس والآراء السياسية والعقائد الدينية.

والحقيقة أننا إذا استطعنا أن نُقيّم بدقة حقائق العصر النووي فإنه لا مفر أمام جميع ساسة العالم الذين يحملون مقاليد المسئولية وأقدار العالم ومستقبله في أيديهم من أن يتجمعوا على هدف بذل قصارى الجهد في تحقيق خطوات ثورية تؤدي إلى استبعاد احتمال وقوع حرب جديدة تماماً سواء على المستوى الإليمي أو ما هو أوسع منع. "

ثم مضى خروشوف في رسالته يقول:

"لقد حدثت تغييرات عظيمة على المسرح العالمي، وكلها تدعونا إلى تجربة وسائل أخرى في حل المشاكل الدولية بما فيها النزاعات الإقليمية، فلم يعد هناك نزاع يمكن تسويته بالقوة للحصول على مزايا لطرف على حساب طرف آخر. ولهذا فإن الحكومة السوفيتية تطرح عليكم أهمية التفكير في عقد اتفاق دولي (أو معاهدة) تؤكد فيها الدول نبذها لمنطق استعمال القوة في حل النزاعات. وفي رأينا أن هذا الاتفاق (أو المعاهدة) ينبغي أن يحتوي على النقط الرئيسية التالية:

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٦٨ - ٦٩.

أولا: تعهّد من جانب الدول بعدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات.

ثانيا: اعتراف بحقيقة أن أراضي الدول يجب أن تكون - ولو بصورة مؤقتة - هدف لغزو أو هجوم أو احتلال عسكري أو أي إجراء قسري مهما كانت دواعيه السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية أو أية دواعي ذات طبيعة آخرى.

ثالثا: إعلان صريح بأن الخلافات بين الدول على النظم الاجتماعية، أو رفض الاعتراف، أو انقطاع الدبلوماسية لا يمكن أن تكون سبباً لانتهاك حرمة أي دولة بواسطة أي دولة آخرى.

رابعاً: تعهد قاطع بحل جميع النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية مثل المفاوضات أو بوسائل التوفيق والتحكيم، أو بأي وسائل أخرى تختارها الأطراف المعنية طبقا لميثاق الأمم المتحدة."

....

ثم طالت الرسالة بعد ذلك إلى سبع عشرة صفحة[١] ».

وبالتالي كان أول تطبيق لأحكام "سياسة الوفاق" على الصراع بين مصر واسرائيل حيث فرض كل قطب على الدولة التابعة له ضوابط فى صورة قواعد وقوانين حاكمة تضمن استقرار السلام فى المنطقة، وبذلك لا يتركا للصغار مجال لدفع المعسكرين إلى الوقيعة بينهما أو الانسياق وراءهما نحو حرب عالمية نووية. كما يقول المثل "عملوها الصغار.... فوقعوا فيها الكبار"، وكان أهم هذه الضوابط- بعد فرض التوازن الاستراتيجي في التسليح- هو إلزام كل معسكر الدولة التابعة له على انتهاج سياسة دفاعية نحو الدولة الخصم. على أنه في حالة مخالفة إحدى الدول التابعة لأحد المعسكرين القواعد والنظم التي وضعها القطبين لحفظ السلام، مثل قيام أي دولة تابعة لأحد المعسكرين بالهجوم على غريمتها التابعة للمعسكر الآخر، فإنها بذلك يسقط عنها حماية المعسكر التابعة له، لتقع فريسة للمعسكر الآخر، عقاباً لها على مخالفتها للقواعد والنظم المتفق عليها، والتي كان من شأن مخالفتها أن تجر المعسكرين إلى حرب نووية تؤدي إلى دمار العالم أجمع.

(١) أصل الرسالة في أرشيف قصر عابدين، وتوجد صور منها في وزارة الخارجية وأصلها المحفوظ الآن في قصر عابدين في الملف رقم ١٩٦٤/٥ والذي يحمل عنوان مراسلات مع القادة السوفيت.

الأمر الذي يكشف سبب التزام مصر بسياسة استراتيجية دفاعية وإعلانها كسياسة استراتيجية عليا للدولة، بصورة مستمرة حتى حرب ٦٧، ولم يكن التزام نظام الدولة بالسياسة الدفاعية لاعتبار ضعف الجيش المصري وعدم قدرته على القيام بعمليات هجومية بقدر ما هو وفاءً بالتزامها بالتعهد للمعسكر الشرقي لتضمن استمرار تأييده لها وحمايته لها ضد المعسكر الغربي.

وبهذه الاستراتيجية الدفاعية وقف عبدالناصر يُعلن في جميع مؤتمرات جامعة الدول العربية عن سياسة مصر الدفاعية تجاه إسرائيل، وأن مصر لا تعمل لتحرير فلسطين. في الوقت الذي كانت وفود بعض الدول العربية تطالبه بعمل خطة عسكرية لتحرير فلسطين بأسلوب الخطب الحماسية والمزايدات.

- **يقول الرئيس " جمال عبدالناصر " في أحد لقاءاته بالملك فيصل**[1]:

« إذا كان كل طرف منا سيدخل في مزايدات هدفها إحراج الطرف الآخر بأكثر مما يستطيع في هذه الظروف، فإننا سنجد أنفسنا أمام طريق مسدود وخطر، فهم يطالبون الآن بتحرير فلسطين، والإسكندرونة، وعربستان.. إلى آخره، عن طريق العمل المسلح، وهذه كلها أهداف قد تكون مطلوبة ولكن تحقيقها مرهون بأجيال مقبلة، وبأوضاع أخرى تكون فيها الأمة العربية أحسن حالاً، وأكثر قوة، وأشد تماسكا مما هي الآن. وأنا لم أتردد في أن أقف في اجتماع عام، وعلى مسمع من كل الجماهير العربية، وأقول أنه "ليست عندي خطة لتحرير فلسطين"، وكنت أعلم مقدماً أن هذا الكلام سوف يُحدث خيبة أمل لدى الشعوب العربية، ولكني قبلت المسئولية بواجب الحقيقة. فنحن بالفعل جميعا لا نملك خطة لتحرير فلسطين الآن، ولا نملك الوسائل لتحقيق ذلك الهدف، على فرض أن لدينا الخطة. واعتقادي أن الصراع بيننا وبين إسرائيل قضية مائة سنة. إذن فالمزايدة الآن في هذا الموضوع لن يكون من شأنها إلا تضييع الممكن في طلب المستحيل. وأنا لا أسمح لأحد أن يُزايد عليّ في قضية التحرير العربي، وأعتقد أننا الآن مطالبون بأن نحقق لأنفسنا إمكانية العمل داخل حدودنا، إما خارج هذه الحدود بأعمال هجومية فإن ذلك يتعدى طاقاتنا الحالية ويُعرضنا لردود فعل لا نستطيع مواجهتها. فالولايات المتحدة مثلا لن تسمح لنا بالهجوم على إسرائيل. بل إنني على استعداد أن أقول لك وأنا قادم من زيارة أخيرة

(١) نفس المرجع، ص٢٠٨.

للاتحاد السوفيتي "إن الاتحاد السوفيتي نفسه لن يسمح لنا بالهجوم على إسرائيل"، ولست أعرف لمصلحة من هذه المزايدات التى تنتظرنا فى الدار البيضاء.

رد الملك فيصل قائلاً: "إنه والله لا يفهم السبب الذي يحدو بالبعض منا إلى أن يقولوا كلاماً هم أول من يعرف أنه فوق طاقتهم. ولكنهم يتكلمون لإثارة الرأي العام، وهذا هدفهم بصرف النظر عن النتائج".

وهو على أي حال يتفهم موقف الرئيس، لكنه يعرف مقدماً أنه لا يستطيع أن يسانده في التصدي لهذه المزايدات، فلو نطقنا بكلمة واحدة - طال عمرك - لاتهمونا على الفور بالتخلف والرجعية وبأننا عملاء للأمريكان، والحقيقة - فخامة الرئيس - أن التصدي لهذه المزايدات لا يجيء إلا منك، فلا يفل الحديد إلا الحديد كما يقولون" ».

على أن الأمر ازداد حساسية لموقف إسرائيل الحرج استراتيجياً، ذلك أن مساحة أراضيها الصغيرة أفقدتها العمق الدفاعي، وبالتالي فإن الهجوم المفاجئ عليها يعني الوصول إلى عمق إسرائيل وبالتالي اكتساحها، الأخطر من ذلك هو قلة عدد سكانها وبالتالي قلة أعداد الأفراد المخصصين للجيش الإسرائيلي حتى يمكن لباقي الشعب أن يمارس أنشطة حياته المختلفة، الأمر الذي فرض على إسرائيل أن تقوم بتعبئة الشعب بأكمله في حالة ظهور أي بوادر تنبئ بالحرب، ولكن.. ماذا لو حدث هجوم مفاجئ عليها؟.. إذن لأزيلت إسرائيل من الوجود.. لأن الشعب في هذه الحالة يكون منشغل بممارسة أنشطة حياته المختلفة، ولم يُنذر بالحرب.

وعلى أساس هذين الأمرين "المساحة الصغيرة لدولة إسرائيل، وقلة عدد السكان"، وضعت نظرية "الأمن الإسرائيلي" التي فرضت القيام بضربة وقائية في حالة التأكّد من نية الهجوم عليها، دون الانتظار لهذا الهجوم الذي غالباً ما يؤدي إلى إزالتها من الوجود. وكان لتقدير العالم أجمع لهذين الأمرين باعتبارهما عنصرا الضعف للكيان الإسرائيلي، ما جعل من نظرية "الأمن الإسرائيلي" محل تقدير المعسكرين "الأمريكي والسوفيتي" ليفرضا لإسرائيل حق قيامها بالضربة الوقائية في حالة التأكّد من نيّة الهجوم عليها وبدون أن تنتظر هذا الهجوم.

ولكن.. كيف تثبت إسرائيل للمعسكرين نيّة مصر في الهجوم عليها، وبالتالي قيامها بضرب مصر وشن هجوم وقائي عليها؟ .. أليس من السهل عليها أن

تدعي بشتى الادعاءات، وأن تقدم شتى الأكاذيب التي تمكنها من تحقيق هدفها؟ .. بالطبع لم يفوت على المعسكرين أن يضعا الضوابط التي تحكم هذا الأمر، فاشترطا على إسرائيل أن تقدم الأدلة القاطعة التى تثبت نيّة مصر في الهجوم عليها، كأن تقدم مثلا خطة هجومية وضعتها القيادة المصرية للهجوم على إسرائيل، وهو الأمر الذي قد يشبه المستحيل، فكيف تحصل إسرائيل على وثائق "سرية للغاية" من القيادة المصرية تتضمن خطة بالهجوم على إسرائيل؟ خاصة وأن كل الخطط التي تمت في القيادة المصرية خطط دفاعية، ذلك لتبني الدولة لاستراتيجية دفاعية.. على أن الواقع أثبت أنه لا يوجد مستحيل طالما ارتهن هذا الأمر على إيمان كبار قادة الجيش بالولاء والانتماء لمصر.

(ب) خطة الفريق أ. علي عامر للهجوم على إسرائيل:

تعالى نرى الصورة الكاملة فيما لو حدث المستحيل، وحصلت إسرائيل على خطة هجومية عليها، وماذا لو كان هناك رجل سياسي عالمي محايد يستطيع تقييم هذا الموقف بمقاييس ومعايير السياسة العالمية التي حكمت المنطقة في ذلك الوقت؟

- **أما الموقف فيشرحه أ. هيكل حيث كتب[١]:**

> « ... ثم تحوّلت القمة إلى اجتماع مغلق مقصور على الملوك والرؤساء وحدهم، ومع كل منهم مساعد من أعضاء وفده. وبدأ "جمال عبدالناصر" الجلسة فقال: "إن الوفد السوري طلب هذه الجلسة المغلقة، ولهذا فإنه يعطي الكلمة للفريق أمين الحافظ رئيس هذا الوفد ليبدي ما لديه، مما طلب من أجله هذه الجلسة".
>
> وبدأ الفريق "أمين الحافظ" كلامه فقال: "إنه يريد أن يذكر الإخوان بما سبق أن طرحه في مؤتمر الإسكندرية في سبتمبر الماضي، وهو أن العمل العربي باتجاهه إلى أعمال من نوع مشروعات تحويل مياه الأردن، وغيرها، يضيع وقت الأمة وجهدها في أهداف فرعية وأن الأولى والأجدر بـ"أمجاد العرب وبطولاتهم" ضرب الأفعى على رأسها بدلا من الانشغال بذيلها".
>
> وعقب على هذه المقدمة بقوله: "إن القائد العام للقيادة العربية الموحدة كلف في مؤتمر الاسكندرية ببحث مطلب تحرير فلسطين، وهو الآن يريد أن يسأل القائد العام عما فعله بهذه القرار؟

(١) نفس المرجع، ص٢١٣.

ورد "الفريق علي علي عامر" بالقول: "إن القيادة العربية الموحدة لم تكن تملك أن تتجاهل قراراً لمؤتمر القمة، وأنها بالفعل أعدت خطوطاً عريضة لمطلب التحرير، ولكنه للأمانة يريد أن يسجل أن هذه الخطوط العريضة نوع من "التجربة النظرية" ولا يجب تحميلها أكثر". وبذلك راح "الفريق علي علي عامر" يقرأ بحرج واضح مشروع قرار كتبه بخط يده".

ثم كان في دلهي عاصمة الهند حيث اجتماع الدول الثلاثة المؤسسة لحركة عدم الانحياز، والذي دعي إليه المارشال "تيتو" في أكتوبر عام ١٩٦٦، والذي طلب مقابلة الرئيس "عبدالناصر" في صباح اليوم التالي لوصوله دلهي وقبل انعقاد جلسات المؤتمر.

- **ونترك أ. هيكل يحدثنا عن الموضوع حيث كتب[١]:**

« وعندما جاء المارشال "تيتو" في الصباح الباكر كان أول ما قاله للرئيس جمال عبدالناصر، الذي كان واقفاً لاستقباله على الباب الخارجي للجناح، إنه يكره الاستيقاظ مبكراً، وقد قام اليوم بتضحية كبيرة لم يكن ليقوم بها لولا خاطر صديقه. ورد عليه جمال عبدالناصر، وهما مازالا على باب الجناح إنه، بالفعل استغرب أن يطلب منه "تيتو" لقاء في مثل هذا الوقت من الصباح، لكنه أدرك أن داعيه إلى ذلك لابد أن يكون قوياً..، وهز "تيتو" رأسه وقال، هو بالفعل كذلك، ثم دخل الاثنان إلى قاعة الصالون الداخلي التي أعدت فيها مائدة الإفطار.. وطلب "تيتو" أن لا يقف أحد للخدمة عليهما أثناء الإفطار قائلا: إن عليهما أن يجريا الخدمة الذاتية، وكان "جمال عبدالناصر" لا يزال يستغرب، فلم تكن تلك عادة "تيتو" في ظروف طبيعية.

وبدأ "تيتو" حديثه قائلاً: إنه عرف بموضوع بالغ الخطورة وقد أراد أن يكون الرئيس جمال عبدالناصر على علم به، ثم قطع كلامه وتوجه بسؤال مباشر إلى الرئيس جمال عبدالناصر قائلا له: هل صحيح أنكم وضعتم خطة عسكرية للقضاء على إسرائيل، أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في "الدار البيضاء" في العام الماضي؟ ودهش جمال عبدالناصر من السؤال وبدت دهشته واضحة أمام صديقه الذي واصل حديثه قائلا: منذ عدة شهور ألح "جولدمان" عليّ بطلب

---

(١) نفس المرجع، ص٣١٤ – ٣١٦.

مقابلة معي ولم أستجب لطلبه بسرعة متصوّراً أنه يريد أن يسمعني واحداً من مونولوجاته الشهيرة عن السلام طالباً وساطتي معك كما فعل مرات من قبل، ولكن "جولدمان" بعث إليّ يقول إن لديه موضوعاً عاجلا يريد إطلاعي عليه، وهو موضوع جديد تماماً وقد حددت له موعداً وقابلته بالفعل قبل عشرة أيام في دوبروفليك، وعندما لقيته فإنه لم ينتظر حتى المجاملات التقليدية، وإنما بدأ على الفور بما يشغله قائلاً لي: إن رؤساء الدول العربية الذين اجتمعوا في "الدار البيضاء" وضعوا خطة للقضاء على إسرائيل، وإن هذه الخطة وصلت من ثلاثة مصادر إلى حكومة إسرائيل، وقد دعاني رئيس الوزراء ليفي أشكول بطريقة عاجلة إلى مقابلته في القدس وأطلعني على هذه الخطة، وقال لي: إذا كنت تتصوّر أننا فبركناها لإقناعك بما نقول فلك أن تسأل أصدقاءك في البيت الأبيض أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في واشنطن، فقد وصلت إليهم الخطة كما وصلت إلينا، وقد اطلع عليها الرئيس جونسون بنفسه وقرر بعدها زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل بطريقة تخطت كل الحدود التي عرفناها من قبل.

كان تعليقي عليه أنني لا أصدق، وعلى فرض أن العرب لديهم مثل هذه النوايا فلست أظن أنهم يضعونها على ورق، وحتى إذا وضعوها على ورق، فمن المؤكد أنهم سوف يحتاطون كيلا تصل إلى إسرائيل وإلى الولايات المتحدة أخبارهم من ثلاثة مصادر أو أربعة. ورد "جولدمان" بأن ذلك كان انطباعه الأولى وهو يسمع "أشكول"، لكنه بعد أن رأى الأوراق وتأكّد أن البيت الأبيض والمخابرات المركزية لديهما علم بحقيقة الموضوع فإنه كان مضطراً أن يُصدق.

وكان "جمال عبدالناصر" يُغالب الحرج الذي انتابه وهو يجد نفسه مطالباً بتوضيح الأمور للرئيس "تيتو"، وقد بدأ فقال له "إنه يعرف أن هناك ورقة من هذا النوع طرحت على مؤتمر الدار البيضاء وأن هذه الورقة كتبت نتيجة مزايدات سياسية، ولكنها لم تتحوّل إلى قرار من قرارات القمة"، ثم أضاف أن "أول من يعرف أن ذلك كان مسار الموضوع، هو الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها كثيرون من الأصدقاء في المؤتمر. ومن الناحية العملية فهم أول من يعرف أن هدف القضاء على إسرائيل يتعدى حدود الإمكانيات العربية في الحاضر وفي المستقبل المرئي".

وبينما كان "جمال عبدالناصر" لا يزال يواصل محاولته في الشرح، كان الشعور بالدهشة قد انتقل منه إلى ملامح "تيتو" الذي سأله مرتاعا : "هل يعني ذلك بالفعل أنكم وضعتم هذا الكلام على ورق "؟ وراح "جمال عبدالناصر" يحاول إعطاء "تيتو" فكرة عن أجواء المزايدات العقيمة التي تجري أحياناً بين العرب، وكلها مزايدات خطابية عاجزة عن الفعل، وكان الرئيس "تيتو" يردد عبارة "ولكن الورقة معهم"، ويكررها.. الورقة معهم.. الورقة معهم.

وبعد شرح مستفيض بدأ الرئيس "تيتو" يتفهم جوانب الصورة التي رسمها له "جمال عبدالناصر" وقد توجه أخيراً إلى "جمال عبدالناصر" بسؤال قال فيه: "هل أستطيع أن أنقل ذلك عنك إلى جولدمان؟ ". ورد عليه "جمال عبدالناصر" معترضاً بأن ذلك لو حدث يزيد الأمور تعقيداً، وما يقترحه هو أن الرئيس "تيتو" الآن قد أصبح في الصورة الكاملة لحقيقة ما حدث، وأنه يستطيع على مسئوليته أن يتصرف كما يرى ملائماً دون أن ينسب شيئاً إلى "جمال عبدالناصر". ثم عاد "جمال عبدالناصر" يقول لـ "تيتو": "صدقني أن هذه كلها، سواء من إسرائيل أو من الولايات المتحدة، عمليات تصيّد، فهم يعرفون الحقائق بأكثر مما تقول به أي ورقة يذهب بها إليهم عميل من عملائهم، هم يستعملون هذه الورقة وسيلة من وسائل تحقيق أهدافهم بما فيها التأثير على أصدقائنا مثلك، وكل ما أتمناه أن لا تبتلعوا هذا الطعم حتى وإن بدا لكم أنه طعم حقيقي".

وساد على مائدة الإفطار لحظات من الصمت، فقد أحس كل من الرجلين أنه يحتاج إلى التفكير فيما سمعه ».

وسيُترك التقييم الكامل للقارىء مع الإشارة بأن الفريق أ. علي عامر كان يشغل قبل هذا المنصب مباشرة رئيس أركان حرب الجيش المصري وبالتالي فهو على دراية كاملة بالموقف الاستراتيجي العسكري لقضية الصراع العربي الاسرائيلي، وكل الظروف الدولية التي تحتم اتخاذ استراتيجية دفاعية وبالتالي كان الواجب والأمانة يفرضان عليه عندما طلب منه مؤتمر الاسكندرية بحث مطلب تحرير فلسطين، أن يعرض الموقف العسكري كاملا، ويتضمن موقف قوات إسرائيل بالإضافة إلى الأسطول السادس الأمريكي مع كافة قوة المعسكر الغربي بالكامل والذي سيدخل الحرب مع إسرائيل ضد العرب بمفردهم لاعتبار عدم موافقة المعسكر السوفيتي على هذه الخطة وبالتالي عدم تأييدها لنا. فتكون تقريراً

صادقاً وأميناً لأن الخطط العسكرية تعتمد على حسابات لا تخطيء بقدر اعتمادها على الحقائق المقدمة لها، وهو ما يفحم المزايدون في القضايا العربية والذين يتاجرون في آمال وطموحات شعوبهم ويكون القول الفصل في هذه المسألة.

فهل ترى أن الفريق أ. عامر أخطأ في حساباته بهذه الصورة الحادة؟!! أم كان لتحقيق هدف آخر؟ هو ما تم فعلا بوصول الخطة للولايات المتحدة.

٧ ـ السبب في اندلاع حرب ٦٧

ارتهن أمن مصر القومي بعدم تمكين أمريكا من تحقيق أحلامها بالظفر بالإنفراد بمصر وضربها بدون معاونة الحليف السوفيتي على حصولها على مستندات تثبت نية مصر للهجوم على إسرائيل، ولم يكن الأمر بالبساطة التي عالج بها الفريق أ. علي عامر الموضوع في مؤتمر القمة العربي، ولكن المسألة هنا كانت تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات إضافية تتركز في بندين أساسيين: الأول كيف يتم عمل خطط هجومية على إسرائيل رغم أن الاستراتيجية العليا للدولة دفاعية، أما الثاني كيف يمكن إقناع الحليف السوفيتي بأننا خرجنا عن السياسة التي تعهدنا بها للمعسكر السوفيتي وأننا جادون في التخطيط لهجوم على إسرائيل.

(أ) كيف تم مخالفة استراتيجية الدولة العليا لعمل خطط هجومية؟

قامت "شلة المشير" بتدبير هذا الأمر في وقت قصير جداً وبسرعة ليتم بعدها مباشرة اندلاع الحرب، وحتى لا تتهيأ الفرصة لرجال الخارجية المصرية وعبدالناصر لإنقاذ الموقف ومعالجته، وقد بدأت القيادة العليا بعمل الخطط الهجومية قبل الحرب بأيام قليلة وبالتالي لم يتمكن جمال عبدالناصر ولا رجال السياسة الوطنيين من السيطرة على الموقف.

- **كتب الفريق أ. محمد فوزي**[1]:

« ويمكن حصر الخطط الهجومية التي جهزت على عجل وبدون استطلاع أو معلومات صحيحة عن العدو كالآتي:

- العملية الهجومية "فجر": صدرت أوامر القيادة العليا بتاريخ ٦٧/٥/٢٣ أن يتم الهجوم في الساعة ٨ مساء يوم ٦٧/٥/٢٥ !!!.

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٠٧.

- العملية الهجومية "غسق": في نفس التوقيت تقريباً.
- العملية الهجومية "سليمان": كتب محمد فوزي أن هذه العملية[١]: "لم يتم الموافقة على الخطة بسبب تردد ومناقشة بين قائد الجيش الفريق صلاح محسن، وقائد الفرقة على اختير المحاور المناسبة للإغارات وظلت هذه المناقشات مستمرة منذ يوم ٥/٢٩ وحتى ١٩٦٧/٦/١».

كل ذلك فى الوقت الذى كانت "شلة المشير" تقوم فيه بتغيير أوضاع القوات المصرية المحتشدة بسيناء لتعطي شكل أشبه بأوضاع مناطق حشد للهجوم بدلا من اتخاذ الأوضاع الدفاعية حسب الخطة "قاهر"، الأمر الذي يعطي شكل نية الهجوم المصري عند التصوير الجوي بطائرات الاستطلاع السوفيتية.

(ب) دور (شمس بدران) المريب في موسكو مع الحليف السوفيتي:

يعتبر من أخطر الأدوار في أزمة ٦٧، حيث قام ابن بدران بنفسه بهذا الدور، ولعبه بإتقان شديد واحتراف حتى استطاع هدم وتخريب الاستراتيجية السياسية للدولة وإقناع السوفيت بتخلينا عن عهودنا تجاه المعسكر السوفيتي وعدم وفائنا بالالتزام بالسياسة الدفاعية تجاه إسرائيل، وقد ساعد على نجاح ابن بدران في مهمته أنه كان مبعوث من الرئيس جمال عبدالناصر الذي أرسله إلى موسكو في هذه الفترة الحرجة، للتنسيق مع الحلفاء السوفيت، فبدلاً من تأكيد سياسة مصر الدفاعية، وحرص مصر على استمرار هذه السياسة لضمان تأييد وتعاون السوفيت معنا، قام بالعكس وذلك بقلب مضمون الرسالة قلباً كاملاً.

- **كتب أ. هيكل[٢]:**

« وفي يوم ٦٧/٥/٢٥ وصل إلى موسكو وفد مصري برئاسة السيد شمس بدران وكان معه من العسكريين الفريق هلال عبدالله هلال، واللواء علي عبدالخبير، والعميد طيار محمد أمين أيوب، وكان مع الوفد أيضا السفير أحمد حسن الفقي[٣] الوكيل الأول لوزارة الخارجية وانضم إلى الوفد أيضا الدكتور مراد غالب سفير مصر في موسكو ».

---

(١) نفس المرجع، ص١٠٨.
(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٦١٤.
(٣) السفير أحمد حسن الفقي كان برتبة عميد بالقوات المسلحة قبل تعيينه بوزارة الخارجية وهو من "شلة المشير".

أما عن مضمون وأسرار مباحثات ولقاءات ابن بدران مع السوفيت في هذه الرحلة فلم تنشر حتى الآن.

- وقد أشار إليها أ. هيكل حيث كتب[1]:

« وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم التالي كان الوفد المصري برئاسة وزير الحربية على موعد مع "أليكسي كوسيجين" رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي في مكتبه، وقد دخل الوفد المصري فوجد "كوسيجين" وبرفقته وزير الخارجية "أندريه جروميكو" ووزير الدفاع الماريشال "جريتشكو" ونائب وزير الخارجية "سيميونوف". وكانت المقابلة طرازاً آخر مختلفا مع مقابلات سابقة عليها مع الماريشال "جريتشكو" ومع "أندريه جروميكو".

وطبقا لمحضر جلسة الاجتماع مع "كوسيجين" ـ فإن الصفحات الست الأولى كانت بالكامل مجموعة أسئلة مختصرة وجهها رئيس الوزراء السوفيتي منتظرً إجابات تفصيلية عليها.

كان كل ما قاله هو في افتتاح الاجتماع: "لقد كلفت من الرفاق بريجنيف وبادجورني ومن غيرهم أن أرحب بكم في زيارتكم هذه لموسكو، ونحن نود أن نسمع رأيكم حول الموقف كما ترونه".

وبدأ السيد "شمس بدران" يحكي تفاصيل الأزمة ابتداء من يوم ١٣ مايو بالمعلومات التي وصلت من السفارة في موسكو متضمنة التحذيرات التي سمعها السيد أنور السادات والدكتور مراد غالب.

وبدأت أسئلة "كوسيجين":

ما هى المسافة بين قواتكم والقوات الإسرائيلية؟

(إجابـة)..........

هل معنى هذا أن قواتكم موزعة على طول الحدود في خط مستمر، أم أن هناك حشوداً في بعض المواقع؟

(إجابـة)..........

(١) نفس المرجع، ص٦١٩ – ٦٢٠.

واستمرت أسئلة كوسيجين لابن بدران، وفي النهاية كان أول تعليق قاله كوسيجين: "**الموقف إذا رهيب**" ».

لم يذكر أ. هيكل ما قاله ابن بدران ورأيه في الموقف المصري الذي شرحه لرئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين، لا بالتفصيل ولا باختصار، ولا حتى مضمون هذا الحديث، ولم يذكر أيضا إجابات ابن بدران على أسئلة كوسيجين، وبذلك ترك المؤتمر بأكمله وما دار فيه لتقدير القارىء واستنتاجاته الشخصية، وبعد أن أحاطه بجو من الغموض والإثارة بتعليق كوسيجين النهائي: "**الموقف إذن رهيب**".

- **ثم أضاف أ. هيكل جزء من تعليق كوسيجين غير واضح منه رأي قاطع ليجعل القارىء لا يصل لفهم محدد، وذلك لإمكان تأويل وتفسير الحديث إلى أي معنى، ولأي غرض، وحيث يقول كوسيجين[1].**

« أرى أن الموقف كالآتي: من الناحية السياسية انتصرتم، ومن الناحية العسكرية انتصرتم أيضاً. ماذا تريدون الآن، رأيي أنه من الممكن الاكتفاء بما وصلتم إليه. انسحاب قوات الطوارىء ثم سيطرتكم على المضيق، ماذا تريدون أكثر؟ ـ العدو لا يوافق على غلق الخليج، وأكيد أنه لن يوافق مطلقاً على الغلق تماماً، ليس أمامكم عدو واحد بل أعداء كثيرون، ليست إسرائيل وحدها وإنما وراءها الأمريكان والإنجليز. لو كانت إسرائيل وحدها ما ثارت مشكلة. هذه أفكاري ونحن نتناقش معكم كأصدقاء، ومن المحتمل أن تأتي إليكم أساطيل أجنبية ويتوتر الموقف أكثر ويهدد بحرب، ألا يكفيكم أن قوات الأمم المتحدة انسحبت من المنطقة وأصبحتم تشرفون على المضيق؟ بالطبع سوف يبحث الموقف القانوني للخليج. هذا ليس اقتراحي وإنما أفكاري، وهذه الأفكار أقولها بصوت عال حتى نعرف في المستقبل كيف نتصرف.

وكان كوسيجين لا يزال يواصل عرض أفكاره قائلا: يوثانت قدم لكم اقتراحات، وأنتم قبلتوها، والمهم أن يكون الطرف الآخر على علم بذلك حتى لا تتطوّر الأمور بصورة مختلفة، على العموم أفضل النقاش على المائدة، بدلاً من المعركة في الحرب، هذا ليس اقتراحي وإنما متابعة لأفكاري، وإذا قبلتم هذه

(١) نفس المرجع، ص٦٢١ ـ ٦٢٢.

الفكرة تكون أفكارنا متطابقة. ولكن إذا كانت لديكم وجهة نظر مخالفة، أرجو إبلاغنا ».

ومع حدة أسلوب كوسيجين في الرد، وما يتضمنه كلامه من أننا تجاوزنا حدود ما يربط سياستنا الاستراتيجية بسياسة ومصالح الكتلة السوفيتية، وطالما كانت الإجراءات العسكرية برفع درجات الاستعداد للجيش المصري بناءاً على موافقة السوفيت وكذلك إخلاء قوات الأمم المتحدة من أراضينا فإن ما تلاها من قرارات فليست كذلك، وأن السوفيت يقولون لنا يكفينا ما وصلنا إليه، وأننا انتصرنا سياسيا وعسكرياً، ثم ماذا نريد أكثر من ذلك؟ !!

وهذا المضمون يشير أن "ابن بدران" أبلغ السوفيت بمعلومات تفيد تصميم مصر على تصعيد الموقف عسكريا، وأننا نريد الحرب. لاحظ في جملة كوسيجين: "عموماً أفضل النقاش على المائدة، بدلاً من المعركة في الحرب، ليس اقتراحي، وإنما متابعة لأفكاري، إذا قبلتم هذه الفكرة، تكون أفكارنا متطابقة".

وبهذا المعنى أيضا "إذا لم نقبل فكرة النقاش على المائدة، وفضلنا المعركة والحرب، فإنه بالتالي تكون أفكارنا - نحن والسوفيت - غير متطابقة وذهبنا بمفردنا للحرب". ألا ترى وضوح أكثر من ذلك؟!.

إذن نجح "ابن بدران" في دوره في الوقيعة بيننا وبين السوفيت وذلك بإقناعهم في نيّة مصر في عدم الوفاء وعدم الالتزام بتعهداتنا بتنسيق سياستنا الاستراتيجية مع سياسة السوفيت لنسير بمفردنا إلى الحرب.

ومع نجاح "ابن بدران" في مهمته في موسكو رجع إلى القاهرة ليستكمل نفس المهمة - الوقيعة بين مصر الحليف السوفيتي - وذلك بإبلاغ معلومات من السوفيت إلى القيادة السياسية المصرية يؤكد نفس المهمة وهو ما يكشفه محتوى[1] صورة المذكرة التي سلمها "ابن بدران" للرئيس "عبدالناصر" عن نتائج مهمته في موسكو:

(١) نفس المرجع، ص٦٢٥، ١٠٢٤

وزارة الحربية

مكتب الوزير

مذكرة

ملخص ما دار من حديث

بين السيد وزير الحربية ووزير الدفاع السوفيتي

أثناء حفل التوديع بمطار موسكو سعت ١٥٠٠ يوم ١٩٦٧/٥/٢٨.

(١) تناول الحديث طلبات السلاح وقلت له "طالما أننا متفقين على المبدأ الذي اتفقنا عليه، وهو القوة العسكرية القادرة لمنع العدوان فلا يهمني الدخول في تفاصيل طلبات التسليح، وكل ملاحظاتنا تركتها لكم الآن — إن القوة هي الأساس في الموضوع وعلى ضوء ذلك سوف تنظرون في المذكرة (يقصد طلبات السلاح الجديدة).

(٢) وبعد انتهاء الحفل توجهنا إلى الطائرة وقبل الصعود إليها انتحى بي جانبا وقال "اطمئنوا لكل طلباتكم سنعطيها لكم". وأضاف قائلا: "أريد أن أوضّح لك أنه إذا دخل أمريكا الحرب فسوف ندخلها بجانبكم ـ هل فهمت ما أعنيه؟" واستطرد قائلا: "وصلتنا معلومات اليوم أن الاسطول السادس في البحر الأبيض أعاد إلى كريت جنود مشاة الأسطول السابق تحميلهم على ظهر مجموعة الإنزال". ثم أضاف: "إن أسطولنا في البحر الأبيض قريب من شواطئكم الآن، وبه من المدمرات والغواصات المسلحة بالصواريخ وبأسلحة لا تعلموها ـ هل فهمت تماماً ما أعنيه؟" واختتم حديثه بأن قال "أريد أن أؤكد لكم أنه إذا حدث شيء واحتجتم لنا فمجرد إرسال إشارة نحضر لكم فوراً في بورسعيد أو في أي مكان". وانتهى الحديث وصافحته مودعاً ولكنه عانقني بحرارة.

إمضاء

شمس الدين بدران

وزير الخارجية

- كتب الفريق أ. محمد فوزي[١]:

> « سلّم أحمد حسن الفقي محضر الجلسات التي عقدت في موسكو مقفولاً إلى مكتب الرئيس جمال عبدالناصر، وعليه إشارة "شخصي وعاجل جداً" وللأسف لم يطلع عليها الرئيس عبدالناصر إلا يوم ٦٧/٦/١٣ بعد انتهاء المعركة».

ولم يجد عبدالناصر في التقرير أي إشارة أو تلميح إلى كلمة "مساعدة مباشرة" أو تدخل عسكري - كما روى شمس بدران عقب وصوله مباشرة، بل أن الحقيقة التي عرفها الرئيس من التقرير "أن قادة الكرملين طلبوا من شمس بدران عدم تصعيد الموقف".

ولم يوضح محمد فوزي كيف سلم مظروف "شخصي، وعاجل جداً" إلى مكتب عبدالناصر رغم خطورة محتوياته والتي توجب تسليمها باليد إلى الرئيس عبدالناصر شخصياً، علاوة على المعروف عن عبدالناصر من حرصه الشديد على قراءة مثل هذه المكاتبات الهامة !!.

كذلك لم يذكر محمد فوزي متى تم تسليم المظروف لمكتب عبدالناصر مما يحتمل - كأمر بديهي وطبيعي لا يفوت "إبن بدران" - أن يخطط لتأخير تسليم المظروف لعبدالناصر لما بعد الحرب وإلا سيفشل كل ما خططه في مأمورية موسكو - وهي وثائق محضر جلسات مؤتمر موسكو والمكلف بتسليمها وكيل وزارة الخارجية أحمد حسن الفقي - وبذلك وصلت إلى عبدالناصر بعد أن أصبحت عديمة الفائدة وبعد انتهاء "ابن بدران" من تحقيق أهدافه.

(ج) استمرار التخطيط لعمليات هجومية ضد إسرائيل رغم مناشدة قادة العالم:

حضر الرئيس عبدالناصر[٢] اجتماع مع كبار القادة بمبنى القيادة العامة مساء يوم ٥/٢٦ وحيث فوجىء في المؤتمر باضطلاعهم على عمل خطة هجومية على إسرائيل، الأمر الذي فيه مخالفة للاستراتيجية العليا للدولة ويُشكل خطورة على أمن الدولة وسلامتها. وبذلك استدعى المشير عبدالحكيم عامر في الصباح الباكر يوم ٥/٢٧.

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٩٦.

(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٥٧٣.

- **وكتب أ. هيكل[١]:**

« في الصباح الباكر يوم السبت ٢٧ مايو كان "عبدالحكيم عامر على موعد مع الرئيس عبدالناصر، وكان الرئيس يريد أن يُبدي بعض الملاحظات على الاجتماع الذي حضره في القيادة العامة للقوات المسلحة في اليوم السابق.

فقد لاحظ الرئيس عبدالناصر في هذا الاجتماع أن المشير عامر يتحدث بطريقة ظاهرة، وبطريقة ضمنية عن الضربة الأولى، ومن يوجهها، والضربة الثانية ومن يتلقاها، وكان رأيه أن الدوران طويلاً حول هذه المسألة من شأنه أن يخلق بلبلة لدى القيادات، فالحرب جهد سياسي شامل يدخل القتال كعنصر من عناصره، في وقت من الأوقات ».

- **وقال الرئيس أيضا[٢]:**

« أن تقوم مصر الآن بتوجيه ضربة أولى فهذا معناه أنها تستعدي الكل عليها، وتظهر أمام الجميع وكأن سياستها سلسلة متصلة من المغامرات، وفي معرض هذا الحديث قال الرئيس عبدالناصر للمشير عامر "أي خطوة إضافية نقوم بها الآن فإننا نكون بمثابة من يقدم لجونسون ولإسرائيل الفرصة التي يطلبونها، بل إن قوى كثيرة في العالم سوف تجد مبرراً لجونسون إذا هو أصدر أوامره للأسطول السادس والقواعد الأمريكية في ليبيا أن تبدأ في العمل ضدنا، وهذا ما لا نستطيع أن نتحمله في وسط هذه الأزمة".

وأضاف الرئيس: "إن هدفه الرئيسي في إدارة الأزمة هو: أن نخرج منها بسلام، ودون حرب، وأن تجيء هذه اللحظات ونتحدث عن ضربة أولى فهذا كلام غير مسئول".

ثم أشار عبدالناصر في حديثه مع المشير عامر إلى تفاصيل سمعها في اجتماع الأمس عن خطة هجومية محدودة تحمل الاسم الرمزي "فجر"، وقال: "إنه لم يشأ أن يشدد في الاعتراض عليها في اجتماع القيادة حتى لا يُساء فهم اعتراضه، وإنه يؤثر أن يقوم المشير عامر الآن بإلغاء الأمر الإنذاري للخطة والتي كان مزمعا تنفيذها خلال أيام قليلة" ».

---

(١) نفس المرجع، ص٥٧٤.

(٢) نفس المرجع، ص٥٧٤.

وفعلاً أصدر المشير عامر تعليماته بإلغاء الخطة الهجومية "فجر".

لاحظ أن مسألة هذا التخطيط مازال يدور في مبنى القيادة العامة، لأن التعليمات التى صدرت للبدء فى تخطيطها كانت يوم ٥/٢٥ وبدأ بالفعل مناقشة فكرتها يوم ٥/٢٦ مع مصادفة زيارة عبدالناصر في نفس اليوم حيث أمر بإلغائها مباشرة في صباح اليوم التالي ٥/٢٧.. أي أنها مسألة ساعات معدودة.. كيف يمكن لهذه الأنباء التي مازالت مجرد أفكار تدور داخل مبنى القيادة العامة أن تصل إلى الولايات المتحدة وإسرائيل؟ !!.

(١) رسالة تحذير ومناشدة من رئيس الولايات المتحدة:

ظهر يوم السبت ٦٧/٥/٢٧[1] بعث السفير المصري في الولايات المتحدة برقية عاجلة للقاهرة مفادها أنه استدعي لمقابلة نائب وزير الخارجية الأمريكية لمسألة عاجلة جداً ودقيقة للغاية، وفي المقابلة أبلغه نائب وزير الخارجية بوصول معلومات تفيد تخطيط لهجوم مصري على إسرائيل، وذكر أيضا في البرقية[2]: "ثم أضاف - نائب وزير الخارجية الأمريكي - أنه رغم عدم تصورهم قيامنا بالهجوم على إسرائيل إلا أنهم لا يريدون المجازفة، في هذا الشأن.

"We don't want to take any chance in this serious situation"

ولذلك يرجو مني أن أبعث إلى حكومتي برسالة فورية أنقل لها مناشدة الحكومة الأمريكية القوية، بالتمسك بضبط النفس، وتجنب أية أعمال عسكرية هجومية.

وأضاف أن هذه الأعمال التي لا يتصورون وقوعها ستؤدي لنتائج خطيرة جداً إن حدثت. وأضاف أنه يود أن يؤكّد أن الحكومة الأمريكية من ناحيتها تبذل كل جهد من أجل منع إسرائيل من القيام بأعمال عسكرية تجاهنا. وأضاف أن هذا الأمر يباشره الرئيس الأمريكي شخصيا، وأن ما أبداه لي والسابق ذكره تم بناء على تعليمات الرئيس جونسون شخصياً.

السفير مصطفى كامل

(١) نفس المرجع، ص٥٧٥.

(٢) نفس المرجع، ص٥٧٦.

وعندما اطلع الرئيس عبدالناصر على هذه البرقية راودته هواجس كثيرة فقد خطر له أن العملية فجر قد تكون هي السبب الحقيقي وراء استدعاء السفير مصطفى كامل إلى وزارة الخارجية الأمريكية بهذه الطريقة."

(٢) أخطر رسالة تحذير من السوفيت للقاهرة:

- **وكتب أ. هيكل**[١]:

« في الساعة الثالثة إلا عشر من فجر نفس الليلة، دق تليفون الطوارىء الموضوع على مائدة بجوار سريره، وكان السكرتير المناوب القائم بالعمل ساعات الليل يقول له أن السفير السوفيتي "ديمتري بوجداييف" وصل إلى باب البيت منذ دقائق، وإنه يلح في مقابلة الرئيس فوراً، وإيقاظه إذا كان نائما لأن لديه رسالة عاجلة لا تستطيع الانتظار من رئيس الوزراء السوفيتي، وقد كلف بإبلاغها إلى الرئيس فور وصولها وفي أي وقت.

وقام جمال عبدالناصر من فراشه ووضع "روب دي شامبر" على "البيجاما" التي كان نائماً بها.. ووضع خفاً "شبشب" في قدمه، ونزل لمقابلة السفير الذي كان ينتظره في صالون الدور الأول من بيته، وأخرج "بوجداييف" من جيبه مظروفاً مطوياً على صفحتين، وراح يقرأ رسالة من "كوسيجين" إلى الرئيس "جمال عبدالناصر"، مؤداها: أن الرئيس جونسون اتصل به على الخط الساخن بين البيت الأبيض والكرملين قبل ساعة وأبلغه أن القوات المصرية ترتب لهجوم على المواقع الاسرائيلية، وأن موعد هذا الهجوم وشيك. وأنه إذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر نفسها في حل من تعهداتها التي أعطتها للاتحاد السوفيتي بممارسة ضبط النفس، وأنه (أي الرئيس جونسون) لم يشأ أن يضيع وقتاً في ساعات خطيرة يمكن أن تؤثر تأثيراً فادحاً على الموقف. ولهذا فقد آثر استعمال الخط الساخن في محاولة مخلصة منه لتدارك عواقب قد تكون جسيمة.

وقال الرئيس "جمال عبدالناصر" للسفير السوفيتي إن ما يقوله ليس مفاجئا، فإن نفس الرسالة أبلغت للسفير المصري في واشنطن قبل ساعات بواسطة نائب وزير الخارجية الأمريكية "يوجين روستو". ورد السفير السوفيتي "ديمتري

(١) نفس المرجع، ص٥٧٧ – ٥٧٨.

بوجداييف" بأن هذه الرسالة تختلف في الأهمية وإن لم تختلف في المضمون، فهي من "جونسون" إلى "كوسيجين" مباشرة وعلى الخط الساخن مما يجعلها جديرة بالاعتبار.

وعقّب "جمال عبدالناصر" قائلاً للسفير ما مؤداه: إنه لابد يعرف أن مصر لا تريد الحرب ولا تسعى إليها، لكنها ستدافع عن نفسها إذا هي هوجمت. وهو واثق أن كل الأطراف الأخرى بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل يعرفون حقيقة أنه يريد أن يتجنب الحرب. كما أن بقية الأطراف في العالم تعرف أن الآخرين هم الذين يريدون الحرب ويسعون لها وليس مصر ».

ويتضح تقدير الرئيس عبدالناصر لخطورة أمر الخطة الهجومية التى دبرتها "شلة المشير" من تصرفه من البداية،ذلك بعدم مناقشته الموضوع مع كبار القادة باعتباره أمراً لا يقبل مجرد النقاش بصورة مطلقة، بل أخذ شكل المحاسبة وتأنيب القائد العام على هذه المخالفة الخطيرة باستدعائه في مكتبه ثم إلغاء ما كان تُفكر فيه " شلة المشير " فوراً.

كذلك يتضح الفرق بين خطورة قرار قفل مضيق العقبة وبين خطورة التخطيط لعمليات هجومية ضد إسرائيل، ويظهر هذا الفرق في رد فعل زعيمي المعسكرين "الأمريكي والسوفيتي"، فقد استدعى القرار الأول - بغلق مضيق العقبة - حملة دعائية واسعة من الولايات المتحدة ضد مصر، مع عدم استهانتنا بخطورة القرار، والتهديد بالحرب، ولكن اندلاع الحرب في الحقيقة ليس حتمي، أو على الأقل حتى يتم استنزاف جميع الوسائل السلمية العالمية الممكنة والمتاحة لحل مثل هذه المشاكل الخطيرة. أما الثانية وهو التخطيط للهجوم على إسرائيل، فالموقف يتجسد في الخطورة المباشرة على الكيان الإسرائيلي الضعيف "حسب نظرية أمنه"، والذي يُحتم عليها الحرب عند التأكد من وجود نيّة بالهجوم عليها، وليس انتظار وقوع هجوم فعلي من مصر، الأمر الذي ظهر في أخطر رسالة تحذير سوفيتية أرسلها رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين إلى عبدالناصر حتى أنه أمر السفير السوفيتي بإيقاظ الرئيس عبدالناصر من نومه لينزل بملابس النوم لاستلام التحذير الخطير جداً.

كذلك اتصال رئيس الولايات المتحدة بنظيره في الاتحاد السوفيتي على الخط الساخن وهو ما يشير بالسياسة المتفق عليها في هذا الخط الخطير لتجنب الوقوع في

مشاكل تؤدي إلى صدام بين المعسكرين بسبب الصغار كما أسلفنا والتي سميت "سياسة الوفاق".

(٣) التخطيط لعملية هجومية جديدة بعد كل التحذيرات "العملية سليمان":

قامت " شلة المشير " بالتخطيط لعملية هجومية جديدة ضد إسرائيل ضاربين بأوامر الرئيس عبدالناصر وبالاستراتيجية العليا المصرية وبأمن مصر القومى عرض الحائط، وهو من جانب آخر يؤكد عدم خضوع الجيش لسلطة الدولة.

وقد ذكر الفريق أ. محمد فوزي عن العملية الهجومية الجديدة "سليمان"[١] أن مناقشاتها قد ظلت دائرة بين قائد الجيش الفريق صلاح محسن وقائد الفرقة من يوم ٥/٢٩ وحتى ٦٧/٦/١، ومع اعتبار الإدراك الكامل لكبار القادة للموقف الدولي واستراتيجيات القوى الحاكمة في المنطقة بحكم أن هذا الإدراك هو أحد أهم مؤهلاتهم لمناصبهم التي يشغلوها، ثم أن ذلك كان بعد إصدار الرئيس عبدالناصر أوامره بإلغاء هذه الخطط الهجومية - ومع أوامر الإلغاء - تأنيب الرئيس شديد اللهجة لهم على هذا التصرف الخطير، بالإضافة إلى معرفتهم لرد فعل زعيمى المعسكرين "الأمريكى والسوفيتى" على قيامهم بالتخطيط للعملية الهجومية بدر - يكون بذلك استمرارهم في هذا العمل هو دليل حاسم على أن نيتهم وهدفهم هو زعزعة السلام في المنطقة واندلاع الحرب.

(٤) حصول إسرائيل على وثائق عسكرية سرية للغاية:

بقي أمر واحد يحسم القضية نهائياً لإثبات نيّة مصر في الهجوم على إسرائيل كحقيقة لا تقبل الجدل والمناقشة. وهو الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة أن تطالب الاتحاد السوفيتي بالوفاء بتعهداته التي أقرتها "سياسة الوفاق" بالتخلي عن حليفتها مصر في الحرب.

وكان هذا الأمر هو حصول الولايات المتحدة على وثائق وخرائط لخطة هجوم مصرية على إسرائيل، والأمر لو فكرت فيه لوجدته مستحيلاً بكل المقاييس، فالأمر يختلف عما حدث في مؤتمر "الدار البيضاء" مع خطة الفريق أ. علي عامر والتي تاهت مسئولية وصولها إلى الولايات المتحدة بين ١٣ دولة عربية هي عدد الدول التي حضرت المؤتمر وحصلت على صور من هذا المخطط، أما هذه القضية فتنحصر مسئوليتها داخل القيادة العليا المصرية، فكيف إذن تحصل الولايات المتحدة أو إسرائيل على هذه الوثائق؟!

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٠٨.

- **كتب محمد فوزي[١]:**

« في يوم ٦٧/٥/٢٨ تم أسر عربة استطلاع تحمل اثنين من قادة كتائب مدفعية الميدان والمضادة للطائرات ورئيس عمليات اللواء مشاه أثناء استطلاع منطقة العوجة في نطاق الأمن الأمامي، وحصل العدو على وثائق وخرائط عسكرية، كما حصلت إسرائيل على معلومات عن قواتنا، ورغم ذلك ظلت نية المشير قائمة بالنسبة للعمليات الهجومية ».

- **كتب الفريق الحديدي[٢]:**

« لسوء الحظ وقع ثلاث ضباط أسرى في يد العدو يوم ٦٧/٥/٢٨ على المحور الأوسط بعد تجاوزهم منطقة أم بسيس الأمامية بقليل، وقد كان لهذا الحادث وقع أليم في القيادات المختلفة، وأبلغ به الرئيس جمال عبدالناصر قبل ميعاد انعقاد مؤتمر صحفي كبير بساعات قليلة، كان قد دعى إليه، ليعرض فيه على المستوى العالمي الموقفين السياسي والعسكري ».

- **ويكشف هذه الحقيقة كأمر حسم الموقف في حديث للفريق أحمد صادق مدير المخابرات الحربية فى حرب ٦٧ حيث يقول[٣]:**

« حدث قبل المعركة أن أسرت إسرائيل ثلاث ضباط مصريين بعربتهم وخرائطهم كانوا أمام التبة ٢٨٠ ودخلوا خطأ إلى الأراضى المحتلة، وكانت هناك معلومات كثيرة مدونة على خرائطهم، فضلا عن المعلومات التى أدلوا بها، واستغلت إسرائيل ذلك لتدلل على نوايانا الهجومية وللحصول على موافقة وتأييد أمريكا لها فى أن تبدأ بالهجوم ».

- **و يقول أيضا[٤]:**

« ... لولا دخول الضباط المصريين بخرائطهم إلى أرض إسرائيل، لما أمكن لإسرائيل أن تحصل على مستندات بأن مصر كانت تستعد بمهاجمتها، وليس هذا خطأ المخابرات ».

---

(١) نفس المرجع، ص١١٤.
(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١٦٨.
(٣) **محمد عوده وعبدالله إمام**، النكسة .. من المسئول ؟، ص ١٨٠.
(٤) نفس المرجع، ص١٨٧.

لاحظ بدقة كيف تم تحديد ميعاد عملية دورية الاستطلاع في توقيت قاتل بما يدعو للشك في أنها عملية مدبرة، ثم كيف تم تبريرها مثل أي جريمة قاموا بها باعتبارها خطأ أو إهمال أو لا مبالاة !! ويمكننا إلقاء الضوء على الآتي:

- تحركت عربة داورية الاستطلاع المصرية وبها القادة الثلاثة داخل نطاق "الأمن المصري" أي داخل الأراضي المصرية في تلقائية حين فوجئوا بالكمين على غير توقع، ذلك بتسلل وحدة عسكرية إسرائيلية داخل الأراضي المصرية لنصب الكمين الذي يعتمد نجاحه على حصول إسرائيل على معلومات مؤكدة عن خط سير الداورية وتوقيت تحركها!!.
- وجود الوثائق والخرائط والخطة الخاصة بالعملية الهجومية مع داورية الاستطلاع هو أمر غير طبيعي، وغير منطقي، وغير مفهوم، ذلك أن هذه الوثائق تحمل درجة سرية للغاية ـ أي أعلى درجات السرية في الدولة ـ ولا يجوز خروجها من غرف العمليات، كذلك فهي لا تفيد داورية الاستطلاع بأي حال حيث تتطلب عملية الاستطلاع فقط خرائط للمنطقة غير معلمة أي لا تحمل أي معلومات عسكرية سواء مكتوبة أو بالرسم أو بالرموز، وهو أيضا ما تفرضه التعليمات المستديمة للعمل بالميدان وقوانين الحرب.
- قدرة وكفاءة ضباط المدفعية وخبرتهم في الطبوغرافيا وقراءة الخرائط بحكم دراستهم العسكرية المرتبطة بتخصصهم كضباط مدفعية، وكذلك رئيس عمليات اللواء وباعتباره ضابط عمليات أركان حرب على درجة عالية من الدراية بدراسة الأرض وموقف قواتنا وقوات العدو بالمنطقة، كذلك درايتهم الكاملة بخطورة حملهم لهذه الوثائق السرية للغاية في هذه المأمورية، تشير إلى أن الأمر غير طبيعي، وأن فيه شبهة التدبير المسبق لإيقاع هذه الداورية في الكمين لوصول هذه الوثائق إلى إسرائيل.

وفي النهاية نصل إلى أن إدراك العقل لفهم أي قضية يعتمد على المعلومات المقدمة له، في سياق تسلسل محدد للأحداث، وإذا رتبنا أحداث أزمة ٦٧ في السياق السليم سنجد أن اندلاع الحرب أصبح أمراً محتوماً بحصول الولايات المتحدة على وثائق ومستندات لخطة هجوم مصرية على إسرائيل ومعها ثلاث قادة مصريين أسرى يوم ٦٧/٥/٢٨ ليعلنوا على العالم أنهم كانوا في مهمة استطلاع خاصة بعملية هجومية على إسرائيل، وبهذه الوثائق أجبرت الولايات المتحدة السوفيت التخلي عنا في الحرب، وأعلنت أن إسرائيل ستبدأ بالهجوم، وأن علينا أن نقبل هذا الأمر وإلا اشتركت هي أيضا في ضربنا!!. وبهذه النتيجة ذهب عبدالناصر ليجتمع بكبار القادة في يوم ٦٧/٦/٢ ليعلن أن الحرب أصبحت ١٠٠٪ وأنه يتوقع أنها في ٦٧/٦/٥.

أما اللعب في ترتيب الأحداث - بوضعها في غير تسلسلها الزمني - مع إخفاء بعضها واستغلال عدم معرفة البعض للقوانين والأسس الحاكمة للسياسة الدولية، كانت وراء تضليل العقل عن الحقيقة والإيحاء به إلى أسباب غير حقيقية - كما قيل عن قرار غلق مضيق العقبة - حتى وصل الأمر إلى اتهام السوفيت بالتآمر علينا، وقيامهم بدور الصديق الغادر.

(د) الخـــــلاصة:

قيام إسرائيل بالهجوم على مصر في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ لم يكن بالصورة شديدة البساطة التي ظهرت لنا، باعتبارها رد فعل طبيعي لقرار الرئيس جمال عبدالناصر بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، ولكنها كانت حصيلة أعمال وتصرفات سياسية وعسكرية قامت بها "شلة المشير" لزعزعة استقرار السلام فى المنطقة وتوريط مصر في الحرب.

أما الأعمال والتصرفات السياسية فقد كانت أشبه بالدسائس السياسية التي كانت تدار بين الدول الأوربية في القرون الوسطى، وقد تحددت خطوطها العريضة في قيام "شلة المشير" بتوريط مصر في حرب بمفردها - بدون حليفها الاستراتيجي السوفيتي - وذلك بقيام "شلة المشير" من وراء ظهر رجال السياسة الوطنيين بإعلام المعسكرين "الأمريكي والسوفيتي عن عزم مصر على الهجوم على إسرائيل، وهو ما يعني عدم وفاء مصر بتعهداتها للمعسكر السوفيتي لضمان استقرار السلام في المنطقة، حسب ما أقره المعسكران "السوفيتي والأمريكي" في اتفاقيات "سياسة الوفاق" وتفقد بالتالي مصر مساندة السوفيت في الحرب، وتعطي لإسرائيل الحق في الهجوم الوقائي دفاعا عن نفسها، باعتبار قبول المعسكرين "السوفيتي والأمريكي" لنظرية "الأمن الإسرائيلي" والتي وضعت لضمان وجود الكيان الإسرائيلي الضعيف استراتيجيا بسبب "صغر مساحة الأرض، ونقص السكان" - ثم ما كان من نجاح المؤامرة بصورة درامية بسقوط وثائق خطة هجوم مصرية مع ثلاث قادة مصريين فى يد إسرائيل في صورة كمين يشتبه فى تدبيره بإحكام.

أما الأعمال والتصرفات العسكرية فتتلخص في تغيير "شلة المشير" الخطة الدفاعية "قاهر" والتي قد سبق شرحها.

٨ ـ مفهوم الاختيار بين الضربتين الأولى والثانية في سياق أحداث الأزمة

ظلت الاستراتيجية العليا للدولة دفاعية منذ نهاية حرب ١٩٥٦ وحتى اندلاع حرب ٦٧ بثلاث أيام حين ذهب الرئيس جمال عبدالناصر في يوم ٦٧/٦/٢ إلى مركز القيادة العليا للقوات المسلحة للاجتماع بجنرالات الحرب لمناقشة مسألة الضربة الأولى والثانية!

ألا تراه أمراً غريباً؟!.

قبلها بأيام قليلة استدعى المشير عامر لتوبيخه في مسألة التخطيط لعملية هجومية وأصدر له أمراً بإلغائها، ثم استمر عبدالناصر يعلن للعالم التزامه باستراتيجية دفاعية نحو إسرائيل وأنه لن يبدأ بالاعتداء على إسرائيل، فكيف يأتي يوم ٦٧/٦/٢ ليجتمع بكبار القادة ليبحث معهم مسألة الاختيار بين الضربة الأولى والثانية؟!.

لكن بالرجوع لسياق الأحداث سنجد أن التزام عبدالناصر باستراتيجية دفاعية كان بدافع استقرار السلام في المنطقة ولمنع اندلاع الحرب، أما وقد أعلنت الولايات المتحدة مصر بالحرب فعلا، فقد وقع المحظور.. وتحوّلت المسألة إلى.. ماذا تفعل مصر في الحرب؟!.

- كتب أ. هيكل[1]:

> « في مساء ٢ يونيو (حزيران) اجتمعت القيادة السياسية العسكرية بمقر القيادة العليا للقوات المسلحة لاستعراض الموقفين السياسي والعسكري، واتخاذ القرارات المناسبة. وحدد رئيس الجمهورية أن احتمال قيام إسرائيل بالحرب أصبح ١٠٠٪، وأكّد ضرورة الاستعداد لتلقي الضربة الجوية الأولى المنتظر أن توجهها إسرائيل ضد مصر خلال يومين معتمدة على المفاجأة والمرونة لحسم المعركة بسرعة لصالحها واستمع كل من نائب القائد الأعلى ورئيس هيئة الأركان، وقائد القوات البرية، وقائد القوات الجوية، وقائد القوات البحرية، ورئيس هيئة العمليات إلى هذه التوجيهات.

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٨١٥.

وقد صيغت هذه العبارات على النحو لأن الرئيس جمال عبدالناصر "تثبّت من كل واحد من هؤلاء على حدا وأمام الجميع من فهمه لتوجيهاته، وقد نقل ذلك لأن تقرير المخابرات العسكرية الذي عرض في نفس يوم الاجتماع كان مختلفا عن تقريره ».

- وكتب أ. هيكل[1]:

« وقد كان ذلك الاجتماع الخامس والأخير الذي حضره "جمال عبدالناصر" مساء يوم ٢ يونيو (حزيران) ٦٧ مع القيادة العليا هو الاجتماع الذي دارت فيه المناقشة الشهيرة بينه وبين الفريق أ. "صدقي محمود" قائد القوات الجوية. فبعد أن استمع الفريق أ. "صدقي محمود" إلى ما قاله الرئيس "جمال عبدالناصر" عن ضرورة الاستعداد لتلقي الضربة الأولى، طرح على الفور فكرة أن يسمح للقوات الجوية المصرية بأن تقوم هي نفسها بالضربة الأولى، وكان رد جمال عبدالناصر عليه مركزاً في نقطتين:

الأولى: أن الطيران المصري لا يملك القوة ولا الخطة التي تسمح له بضربة أولى مؤثـرة.

والثانية: أن قيام مصر بالضربة الأولى خطر سياسي فادح، لأنها سوف تعطي بذلك الذريعة التي تنتظرها الولايات المتحدة لكي تشارك بنفسها في القتال من أول لحظة فيه، وبطريقة سافرة لا يستطيع طرف في العالم أن يلومها عليها لأن مصر تكون هي التي بدأت بإطلاق النار.

وكان رد الفريق "صدقي محمود" أننا إذا تلقينا نحن الضربة الأولى فإن خسائرنا قد تكون كبيرة. ثم أضاف قائلاً باللغة الانجليزية We may be crippled أي أننا قد نصاب بالعجز. ولفتت هذه العبارة نظر "جمال عبدالناصر" الذي سأل قائد الطيران عما يعنيه بذلك. ورد الفريق "صدقي محمود" قائلا إنه يعني أن قيام إسرائيل بالضربة الأولى قد يُكلفنا الكثير. وسأله "جمال عبدالناصر" عن تقديره للخسائر في هذه الحالة، ورد الفريق "صدقي محمود" قائلاً إنه "يتوقع خسائر ما بين ١٥ و٢٠٪ من قوة الطيران المصري"، وطلب منه "جمال عبدالناصر" إيضاح الأسباب التي تدعوه إلى هذا

(١) نفس المرجع، ص٨١٥ – ٨١٧.

التقدير، وكان رد الفريق "صدقي محمود" بأن "كل مطارات سيناء واقعة في مدى عمل قواتها الجوية، وهذه هي المنطقة التي يخشى على خسائره فيها خصوصا وأن مطاراتها هي مجال الحشد الرئيسي للمقاتلات المصرية التي كانت مستعدة لتوجيه الضربة الأولى لإسرائيل". وكان تعليق "جمال عبدالناصر" أنه "إذا كنا قد استبعدنا إمكانية قيامنا بالضربة الأولى لأسباب سياسية وعسكرية، فليس هناك ما يدعو إلى هذا الحشد من المقاتلات في المطارات المتقدمة من سيناء والواقعة في مجال عمل طيران العدو، وأن الأولى من ذلك سحبها إلى مطارات الدلتا والصعيد لتكون مستعدة هناك للضربة الثانية بعد توقي واستيعاب الضربة الاسرائيلية الأولى".

ويبدو أن "جمال عبدالناصر" كان حريصاً على أن يستوثق من فهمه ومن فهم الآخرين، فسأل عن مدى تعرض مطارات الدلتا والصعيد لغارات إسرائيلية. وكان رد الفريق "صدقي محمود"، وأيده في ذلك الفريق "جمال عفيفي" قائد الدفاع الجوي، أن "مطارات الدلتا والصعيد بعيدة تماما عن مجال الطيران الاسرائيلي، وأن إسرائيل لا تملك للعمل على هذا المجال البعيد إلا الطائرات من طراز "فيتور" وهي لا تملك غير ست عشرة منها لا تستطيع استعمالها كلها ضد مصر ولا استعمالها مرة واحدة في ضربة أولى. وكان تقدير كل من قائد الطيران وقائد الدفاع الجوي أن قوة الضربة الأولى الموجهة إلى مصر سوف تكون في حدود ٧٠ طيارة، لأن الطيران الإسرائيلي سوف يكون عليه أن يوزع قوته على ثلاث جبهات (في مصر والأردن وسوريا) لأنه لا يستطيع أن يطمئن إلى تركيز قوته كلها في ضربة أولى ضد مصر وحدها تاركا مواقعه مكشوفة أمام أي احتمال من الأردن أو من سوريا.

وكان القرار الذي اتخذ بعد هذه المناقشات هو تخفيف تركيز الطائرات المصرية في مطارات سيناء المكشوفة، والعودة بالقوة الأساسية منها إلى مطارات الدلتا والصعيد، مع تكثيف الدفاعات الجوية عن القواعد المتقدمة في سيناء، وذلك لتقليل خسائر الضربة الأولى لأقصى حد ممكن، وتعظيم خسائر القوات الإسرائيلية المغيرة في الضربة الأولى إلى أقصى حد ممكن أيضاً ».

استند رأي عبدالناصر على المعلومات المقدمة له من قائد الطيران الفريق أ. "صدقي" وتأييد نائبه الفريق "جمال عفيفي" قائد الدفاع الجوي له وهي:

- الخسائر المتوقعة من الضربة الجوية الإسرائيلية ١٥ ـ ٢٠٪ من قوة الطيران لمطارات سيناء باعتبارها المعرضة لمدى الطيران الاسرائيلي.
- باقي مطاراتنا بمصر سواء بالدلتا أو الصعيد بعيدة تماما عن مدى الطائرات الاسرائيلية.

لذلك رأى عبدالناصر سحب الطائرات المصرية من سيناء إلى مطارات الدلتا والصعيد، وبذلك يمكن لمصر أن تتحمّل الضربة الجوية الإسرائيلية بدون خسائر، واستوثق من فهم جميع الموجودين لهذه المعلومات.

صحة أو خطأ رأي عبدالناصر اعتمد على المعلومات المقدمة له في الاجتماع من قائد الطيران ونائبه وبذلك يتحمّل قائد الطيران ونائبه مسئولية هذا الرأي، ولما كان تدمير الطيران لأسباب أخرى ـ سيتم سردها في باب آخر ـ فإن تحريف هذه المحادثة كان للتغطية على الأسباب الحقيقية لتدمير الطيران.

على أن الظروف المتشابهة لبعض المواقف تكشف عن اختلاف تصرف الزعماء في هذه المواقف.. والذي يكشف عن مواطن القوة والضعف في أسلوب معالجتهم لهذه المواقف.

فقد كان موقف مصر في ٦٧/٦/٢ أشبه بموقف العراق في حرب الخليج الثانية وقبل الحرب بعدة شهور حينما أصبحت تنبؤات غزو الولايات المتحدة لأراضيها بنسبة ١٠٠٪ فماذا كان تصرّف صدام حسين إزاء هذا الموقف العصيب؟!.

هل كانت هناك اختيارات استراتيجية أمام صدام حسين طالما أن نتيجة الحرب التي كان يتوقعها واحدة سواء بدأ بالهجوم أو بالدفاع؟!.

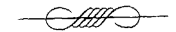
الأمر الذي دفعه إلى التعلق بالأمل الكاذب الذي عرضته عليه الولايات المتحدة ـ رغم علمه يقينا بخداعها ـ والمشروط بتنفيذ مطالبها لعلها تتراجع عن موقفها. وظل صدام حسين ينفذ طلبات أمريكا حتى وصل الأمر إلى تفتيش قصوره الجمهورية وفك وتدمير صواريخه الاستراتيجية، وتقديم أسماء العلماء العراقيين لها، وبذلك تسبب في انهيار كيان الدولة، وقبول الهزيمة قبل أن يبدأ الهجوم الأمريكي.

على عكس عبدالناصر الذي عرض المطلب الأمريكي ـ بعدم المبادأة بالضربة الأولى ـ على كبار القادة لبحثه ومناقشته وباعتبارهم أصحاب الرأي في هذه القضية، ثم كان التوصل لنتيجة لم تكن هي رأي عبدالناصر بقدر ما هي اتفاق جماعي على هذا الرأي.

إلا أن "شلة المشير" استثمرت سيناريو هذا الاجتماع بعد تحريفه بصورة قلبت الحقائق، لتظهره وكأنه أشبه بمبارزة بين اثنين بالمسدسات على طريقة أفلام رعاة البقر الأمريكية، الفائز هو الأسرع بمبادأة خصمه بإطلاق النار. وعلى ذلك فقد كان النصر بأيدينا، وأضاعه عبدالناصر بالتنازل عن المبادأة لإسرائيل.

على أن عبدالناصر في واقع الأمر لم تكن له سلطة على القوات المسلحة، فإذا ما وافق رأي عبدالناصر هوى "شلة المشير" وهدفهم في أي مناقشة أو اجتماع حضره معهم، ألقوا بالمسئولية عليه، وقالوا: هي أوامر عبدالناصر !!.

فلماذا إذن لم ينفذوا أوامره بالالتزام بالخطط الدفاعية والمرتبطة باستراتيجية الدولة العليا؟.... وهو الأمر الذي لو تم ما كنا وصلنا إلى هذه النهاية!!.



مراجع الكتاب

- إبراهيم سطوحي، اغتيال مشير .. قصة الصعود والهبوط.
- أمين هويدي، صناعة الأسلحة في إسرائيل.
- جورج كاشمان، لماذا تنشب الحروب ؟ ترجمة د. أحمد حمدي (ج١، ج٢).
- ح. ل. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: الهيثم الأيوبي.
- د . ديفيد جارنم، مستلزمات الردع ومفاتيح التحكم في سلوك الخصم، ترجمة: مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية.
- د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير.
- د. جمال حمدان، شخصية مصر جـ ١ ، جـ ٢ ، جـ ٣ ، جـ ٤.
- د. طاهر عبدالحكيم، الشخصية الوطنية المصرية.
- د. عبد الرحمن محمد عيسوي، علم النفس الحربي.
- د. عبد الرحمن محمد عيسوي، علم النفس العسكري.
- د. عبدالعظيم رمضان، السياسة والجيش المصري.
- د. عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة.
- د. فطين أحمد فريد ، مصر والدولة العثمانية.
- د. نعمات أحمد فؤاد ، شخصية مصر.
- سليمان مظهر ، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧.
- عبدالله إمام، عبدالناصر كيف يحكم مصر.
- عبدالله إمام، ناصر وعامر.
- عميد محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومي.
- فريق أ. محمد فوزي، مذكراته، حرب الثلاث سنوات ٦٧ – ٧٠ – الجزء الأول.
- فريق سعدالدين الشاذلي، برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة، تقديم أحمد منصور.
- فريق صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب ٦٧.
- كارل فون كلاوز فيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: كرم ديري والهيثم الأيوبي.
- لطفي الخولي، يونيو بعد ٣٠ سنة.
- اللواء الركن أمين النفوري، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور عسكري.
- لواء عبدالمنعم خليل، حروب مصر المعاصرة.
- محمد حسنين هيكل، الانفجار.
- محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، حوار أجراه: فؤاد مطر.
- محمد حسنين هيكل، حرب من نوع جديد.
- محمد عودة وعبدالله إمام، النكسة .. من المسئول؟
- هالة أبوبكر ووحيد محمد عبدالمجيد، الحرية وتعدد الأحزاب في فكر الاشتراكية الديمقراطية.
- هزيمة حزيران والغزو الفكري (بيروت) .
- هيئة البحوث العسكرية، حرب العدوان الثلاثي على مصر.
- وجيه أبوذكري، مذبحة الأبرياء.
- يحيى الزيات، دراسة في الاستراتيجية المصرية.
- د. يزيد صايغ، الصناعات العسكرية العربية.

ملاحق الكتاب

ملحق (أ)

سري للغاية[1]

الجمهورية العربية المتحدة
القيادة العامة للقوات المسلحة
التاريخ : ١٤-٥-١٩٦٧

تعليمات عمليات حربية

تؤكد المعلومات من مصادرها المختلفة نيّة إسرائيل في العدوان على الجمهورية العربية السورية.

وفي ضوء إتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية قررت القيادة العليا للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة التدخل جواً وبراً في حالة قيام إسرائيل بعدوان شامل على الأراضي السورية بقصد احتلالها أو جزء منها أو تدمير القوات الجوية السورية.

<u>القرارات :</u>

(١) ترفع درجات استعداد القوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البرية والقوات البحرية وقوات الدفاع المدني اعتباراً من سعت ١٢٠٠ يوم ١٩٦٧/٥/١٤م إلى درجة الاستعداد الكاملة.

(٢) إتمام التعبئة العامة للقوات المسلحة العربية قبل ١٩٦٧/٥/١٧م وإيقاف فرق التعليم بالمعاهد والمنشآت التعليمية في الجمهورية العربية المتحدة فوراً وتوزيع الضباط لتدعيم القيادات والوحدات.

---

(١) صورة طبق الأصل من الوثيقة التي نشرها أ. هيكل في كتاب الانفجار ص ٤٥٦ – ٤٥٧.

(٣) إتمام التحشدات أمام جبهة الجمهورية العربية المتحدة في اتجاه إسرائيل براً وجواً قبل يوم ١٩٦٧/٥/١٧م.

(٤) تجهيز الخطط التعرضية والدفاعية المشتركة المقررة بالاتفاق مع القيادة العامة السورية.

(٥) يتم التوزيع الاستراتيجي للقوات البحرية طبقاً للخطط المقررة مع التجهيز لتنفيذ العمليات التعرضية البحرية.

(٦) بإتمام الاستعداد الكامل للدفاع الجوي يبدأ الاستطلاع الجوي في إسرائيل.

فريق أول
رئيس هيئة أركان حرب
القوات المسلحة
إمضاء
محمد فوزي

ملحق (ب)

بعض السلطات المخولة للعقيد شمس بدران داخل القوات المسلحة

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لعام ١٩٦٦ (١)

" يتولى السيد شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ، ويكون مسئولا أمامه عما يفوضه من شئون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية ".

وعلى هذا الأساس أصدر المشير عامر قرار لتحديد مهام واختصاصات شمس بدران.

****

قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩٦٦/٣٦٧

بشأن تحديد اختصاصات ومسئوليات السيد شمس بدران وزير الحربية

مادة أولى: يتبع وزير الحربية أجهزة القوات المسلحة الآتية :

(١) كاتم أسرار (ويتولى شئون الترقيات ، والانتدابات وشئون الضباط).

(٢) إدارة القضاء العسكري .

(٣) إدارة المخابرات الحربية .

(٤) إدارة الشئون العامة.

(٥) إدارة التوجيه المعنوي .

مادة ثانية: يختص وزير الحربية بكافة الشئون المالية والإدارية وشئون الخدمات الطبية والعلاجية وتتبعه الأجهزة المالية التي تعمل في هذا المجال – ويصدر بتنظيمها وتحديد مهامها وأسلوب عملها قرار من وزير الحربية.

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١، ص٣٦ ، ٣٧

مادة ثالثة: تنقل تبعية الأجهزة المنقولة من وزارة الحربية إلى القوات المسلحة بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٤/١١٧ إلى وزير الحربية وهي :

(أ) مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك .

(ب) المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة.

(ج) مكتب المستشار الصناعي بمدينة كولون بألمانيا ، ومكتب المستشار الصناعي الحربي بموسكو.

(د) مكتب التنظيمات العسكرية.

كما صدر قرار آخر بتبعية جهاز التعبئة العامة والإحصاء إلى وزير الحربية وعُيّن على رأسه لواء من الجيش هو جمال عسكر.

ترقبوا صدور الجزء الثاني من الكتاب

- مرحلة الإعداد والتنظيم للحرب .
- مرحلة التحضير للحرب .
- مرحلة الحرب الفعلية .
- " ٥ يونيو " (حزيران) ٦٧ .. نكسة أم هزيمة ؟
- مسئولية الرئيس جمال عبد الناصر عن نكسة ٦٧ .
- وحل الألغاز الأربعة.

الفهـــــرس

رقـم الإيـــداع ٢٠٠٦ / ١٣٥٧٩
I. S. B. N. 977-209-145-3 الترقيم الدولي

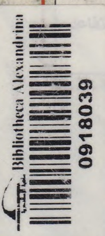
المصادر التي اعتمد عليها البحث

في سير أحداث العمليات الحربية لحرب ٦٧

قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك برئاسة لجنة تسجيل ثورة ١٩٥٢، حينما كان سيادته نائبًا لرئيس الجمهورية، وذلك للتحقيق في أحداث حرب ٦٧، وحتى تكون النتائج التي تتوصل إليها اللجنة هي أدق وأصدق معلومات عن حرب ٦٧، التي يتحتم أن يعتمد عليها جميع الباحثين والمحللين والمؤرخين - وقد تم نشر جزء منها في كتاب "اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧" للكاتب سليمان مظهر - وهو الأمر الذي فرض علينا الالتزام بهذه المعلومات في هذا البحث باعتبارها المعلومات المعتمدة والموثقة رسميًا من الدولة.



- عبد العزيز البتشتي
- مواليد محافظة قنا
- تخرج من الكلية الحربية في ١٩٦٧/١٢/٦
- عمل بوحدات الصاعقة والمشاة
- ترقى إلى رتبة "العقيد" وأحيل إلى ال[illegible] في ١٩٨٥/١/٢



المكتب المصرى الحديث
www.almaktabalmasry.com
القاهــــرة: ٢٠٢/٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٢٠٣/٤٨٤٦٦٠٢